عَبْقرِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

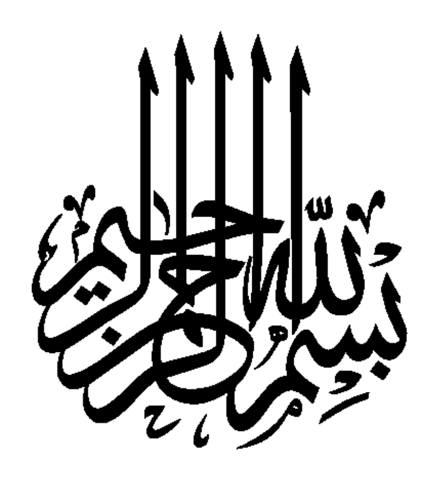
الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

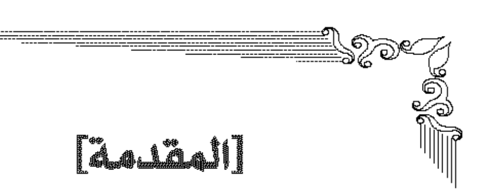
عَبْقرِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ

مِنْ خلَالِ دِراسَةٍ دقيقةٍ لِمَجْموعِ الْفَتَاوَى

إعداد
أحمد بن ناصر الطيار







[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوثِ رحمةً للعالَمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد.

فلقد ألّف الكثير من العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا عن الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ومن أبرز من كتب عنه: تلميذاه البارّان: الذهبي وابن عبد الهادي رحمهما الله تعالى.

وكلّ من جاء بعدهما قد اسْتفاد مما كتبا مُباشرةً أو بواسطةٍ.

ولم أشأ في كتابي هذا أن أكرر ما كُتب عن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

وإنما أردت أنْ أقوم بكتابةِ سيرتِه بطريقةٍ أكثر موضوعيَّةٍ؛ وذلك باستخراجِ دقائق سلوكه وأخلاقه، ولطائف سيرته، وغزارةِ علمِه، وقوةِ حجته، مع شجاعتِه في قولِ ما يدين الله به، وكذلك تتبعِ ما يبوح به من اسْتنباطاتٍ عجيبة، وفتوحاتٍ ربَّانيّة بديعة.

ومُجمَلُ ما كتبتُه عنه مُستفادٌ من المجموع الحاوي لفتاويه وبحوثِه ورسائلِه، والمعروفِ بمجموع فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية، والذي جمعه فضيلة الشيخ المحقق عبد الرحمٰن بن قاسم، وابنه محمد، بدعمٍ من الملك فيصل رحمهم الله تعالى.

وكذلك المستدرك على فتاويه للشيخ محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم.

وإنّ عجبي من شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كيف أنه قد هضم نصوص الكتاب والسُّنَّة، وفهمها وعرف مكنونها ومقصودها، وحوى دقيقها وجليلها، وإن مثله في تعامله مع كثيرٍ من النصوص الشرعية، وآراء العلماء المختلفة المتباينة: كمن رأى فصوصًا من الذهب واللؤلؤ والجواهر الثمينة والرديئة والمغشوشة، مُلقاةً متناثرة مُختلطة، فجمع الثمينة ونظّفها وأماط عنها ما علق بها من وسخ، وأفرد كل نوع لوحده، ثم نظمها في عقد.

وهكذا حال شيخ الإسلام مع النصوص، حيث وجد كثيرًا منها ضعيفًا لا يصلح للاحتجاج به فأبعده وفنّده، وكذلك القياس والإجماعات المزعومة.

وأبرز وأظهر النصوص الصحيحة، والأقيسة الصريحة.

وكم مرتْ عليّ عشرات الصفحات فأتجاوزها، إما لأنه يُورد أقوال المخالفين لأهل السُّنَّة ويرد عليهم، أو لأنه يقرر إثبات وجود الله تعالى، ونفي مزاعم الملحدين، أو لأنه يتحدث عن المنطق والرد على أهل الكلام، فأعجز عن فهم ما يُورده أحيانًا، وأتثاقل قراءته أو أرى عدم الحاجة إليه أحيانًا أخرى.

فإذا كان هذا حالي وأنا أقرأ فقط، فكيف بحاله وهو يُملي ويكتب؟ وكيف فهم هذه الكتب المتنوعة المشارب، المتضادة في المآرب، وكيف أُشْرِبَها حتى اسْتَطاع الرد عليها في جلسةٍ واحدة أحيانًا، كما سيرى القارئ الكريم بحول الله تعالى في ثنايا هذا الكتاب.

وحينما كنت أقرأ فتاوى شيخ الإسلام وكتبه الأخرى، لم أكن أنهل منه علمًا بحتًا، وتحقيقًا لمسائل مهمة، بل كنت أنهل منه الزهد والورع، واليقين والإيمان، والتوكل والاعتصام بالكتاب والسُّنَّة.

أنهل منه تعظيم الكتاب والسُّنَّة وتقديمهما على كل أحد مهما عظم شأنه، وكُثَر علمه.

أنهل منه عدم الانتقام للنفس، وعدم التعرض للحكام، فقد ابتلي بحكام وقضاة زمانه، ولم أر في موضع واحد كلامًا يجرحهم، أو يعرض بالخروج على الحكام، بل ينشر الحق وهو الكفيل بدحض الباطل.

لا يُنازع أهل الدنيا دنياهم، ولا أهل الحكم حكمهم، ولا أهل المال أموالهم.

* * *

ومن خلال قراءتي للفتاوى كان من أكبر همّي وقصدي أنْ أتعلم من مدرسته السلوكيّة والإيمانية، ولم يكن الهدف ضبط المسائل العقدية والفقهية ونحوها فحسب.

فلذا دقّقتُ أيَّمَا تدقيقٍ في ثنايا كلامه وبحوثه وفتاويه عن شخصيّته وأخلاقه، ومدى رسوخِ تديُّنِه، وسعة علمِه وفهمه ونبوغِه، الذي به بهر العالم: المسلم منهم والكافر، والْمُحبّ منهم والْمُبغض، بل لا تكاد تنطق بكلام له إلا رأيت القلوب المسلمة تنجذب له، وتحسب لرأيه ألف حساب.

ولن أنقل سيرته وأخلاقه من كتب السير، والكتب التي أُلفت عنه، كالعقد الفريد، وسير أعلام النبلاء، والبداية والنهاية ونحوها، فكل أو

جلّ من كتب في سيرته يعتمد عليها، وكثيرٌ منها تدور حول فلك واحد، إنما يختلف الأسلوب والتعليق.

وقد أحسنوا في صنعهم، ولا أقلل من جهدهم، فجزاهم الله خير الجزاء على إبراز أخلاق وسيرة هذا الإمام الكبير.

ولكني لم أرد أنْ أكتب مثل هذه الطريقة لأنها أُشبعتْ ووُفِّيَتْ، وقد قصرتُ البحث في تلَمُّسِ سيرتِه مِن كلامه الْمبثوثِ في مجموع الفتاوى.

لأنه يغلب على ظنِّي أنه قلّ من وقف معها، وتلمس المواضع الدقيقة فيها، والتي لا تُكتشف إلا بتدقيقٍ وتمعّن، وإرادةٍ مقصودةٍ.

وربما أذكر الشيء اليسير من غير الفتاوى اعتضادًا لا أصلًا.

فالحمد لله الذي هدى ووفق حمدًا كثيرًا طيِّبًا مُباركًا.

وأسأل الله الذي جلَّت قدرته، وعظم إحسانه: أنْ يجزيَ مَن راجع هذا الكتاب وصحَّحه خير الجزاء، وأنْ يجعل كلَّ مَن قرأه وانتفع منه في ميزان حسناتِه، إنه جوادٌ كريم.

والحمد لله ربِّ العالمين.

أحمد بن ناصر الطيار
خطيب جامع
عبد الله بن نوفل بالزلفي
وداعية في وزارة الشؤون الإسلامية
البريد الإلكتروني:
ahmed0411@gmail.com
رقم الجوال: ٠٥٠٣٤٢١٨٦٦

❁ ❁ ❁

وقبل أن أبدأ بالمقصود
أقدم تعريفًا يسيرًا به،
مع ذكر بعض أقوال العلماء فيه

هو علَّامة زمانه وما بَعْدُ من الأزمان: أَحْمد بن عبد الْحَلِيم بن عبد السَّلَام، ابن تَيْمِية الْحَرَّانِيُّ ثمَّ الدِّمَشْقِيُّ، تَقِيّ الدّين أَبُو الْعَبَّاس، ولد فِي عَاشر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ.

سمع الكثير من الشيوخ بمختلف فنونهم وعلومهم ومذاهبهم.

وبورك له في فهمه، ورسخ في حفظه، حتى ملأ الدنيا علمًا، وأضاءها فقهًا.

هو كالبحر يزخر بالدرر والجواهر الثمينة.

وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن والسُّنَّة وسائر علوم الشريعة بالموضع الذي فاق به أكابر علماء زمانِه ومن بعدهم، وأكثر مَن كان قبلهم.

وقد سمعوا من العلم ما سمع، وقرؤوا مثلما قرأ، وحفظوا القرآن وكثيرًا من السُّنَّة كما حفظه، ولكنَّ أرضَه كانت من أطيب الأراضي وأخصبِها، وأقبلها للزرع وأنفعها، فبذر فيها النصوص فأنبتت من كل زوج كريم، و﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾ [الحَديد: ٢١].

وأين تقع فتاوى شيخ الإسلام وتفسيره واستنباطه وفهمُه من فتاوى غيرِه؟

فهو حافظ الأمة، وناصرُ الْمِلّةِ.

كانت همَّتُه مصروفةً إلى الحفظ والتفقه والاستنباط، وتفجير النصوص، وشقِّ الأنهار منها، واستخراج كنوزها.

فهو أعلم الأمة ـ بعد القرون الثلاثة المفضلة ـ بكتاب الله تعالى فهمًا واستنباطًا، وبحديث الرسول ﷺ وسيرته ومقاصده وأحواله، وما يُناقض ذلك مما اختلقه المبتدعة والفلاسفة وغيرُهم.

ولا تخفى على ناظرٍ سعةُ اطلاعه، وغزارة علمه، وسيلان ذهنه، وتوقد ذكائه، وكثرة محفوظه؛ وهو كما قال عنه ابن دقيق العيد: جمع العلوم بين عينيه يأخذ من أيها شاء، ويترك ما شاء.

ومن المعلوم أنّ الناس عاشوا في زمن النبوة في أمن فكريٍّ وديني، فلا أفكار ضالة انتشرت، ولا دعوات بدعيّة اشتُهرت، بل السُّنَّة والإسلام الصحيح هو السائد في ربوع الدولة الإسلامية.

ولم يزل الأمر كذلك حتى قبض الله تعالى روح الفاروق رضي الله عنه، فقبض الله تعالى معه الأمن من الأفكار الضالة، والفتن والدعوات البدعية، وارتفع مع روحه الطاهرة الفرقان العام الغالب بقوة الحجة والبرهان، والسيف والسنان، المطبق على رقاب مَن رفع رايةَ بدعة، أو نواها فامتنع مِن إظهارها؛ هيبةً ورهبةً مِن سطوةِ الفاروق.

فبموتِه انكسر الباب الذي كان سدًّا منيعًا أمام الفتن والبدع، وكان يعلم ذلك رضي الله عنه، فقد ثبت في «الصحيحين»[1] عن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه أنه كان

(١) البخاري (٥٢٥)، ومسلم (١٤٤).

مع بعض الصحابة جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رضي الله عنه، فسألهم: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ البَحْرُ؟

قَالَ حذيفة: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا.

قَالَ: أَيُكْسَرُ أَمْ يُفْتَحُ؟

قَالَ: يُكْسَرُ.

قَالَ: إِذًا لَا يُغْلَقَ أَبَدًا.

فقيل له: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ البَابَ؟

قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ الغَدِ اللَّيْلَةَ، وَقَالَ: البَابُ عُمَرُ.

فقد كَان عُمَرُ رضي الله عنه «أَعَزَّ أَهْلَ الْإِيمَانِ، وَأَذَلَّ أَهْلَ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، إِلَى حَدٍّ بَلَغَ فِي الْقُوَّةِ وَالظُّهُورِ مَبْلَغًا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالْأُمُورِ»(١).

فبعد موته رضي الله عنه بدأت تظهر الفتن والبدع والفرق الضالة، كالخوارج والشيعة والقدرية، وهذا كان في زمن الصحابة.

ثم ازدادت بعد ذلك، فظهرت المعتزلة والجهمية والصوفية ونحوها، وعظمت الفتن والبدع والمبتدعة بعد مضي زمن القرون المفضلة، حتى كادت أن تعم الدنيا كلها، وتضمحل السُّنَّة الخالصة في القرنِ السابع، وكثرت الخلافاتُ العقدية والتعصباتُ الفقهية، والنِّزاعاتُ المذهبية، والأهواءُ المضلة.

حتى غدت السُّنَّة غريبة، والبدعة معروفةً مشهورة، وخاصة بدعة تأويل الأسماء والصفات والتصوف، والحلول والاتحاد الكفري.

(١) مجموع الفتاوى ٤/٣٢٨.

ولكن الله تعالى قيّض لهذا القرن ومن بعده رجلًا محا به رايات المبتدعة، وأبطل حجج الفرق الضالة، والمذاهب المختلفة، وجمع الله به قلوبًا كادت تتقطع حنقًا على بعضها، وأنفسًا كادت تخرج من أبدان أصحابها حقدًا على بعضها.

فسلّ لسانَه في المدن يُحاجج عن الملة الصحيحة، ويقمع البدعة الصريحة، وسلّ سنانه في الثغور يُدافع عن حمى الدين وأعراض المسلمين، وأذل الله به جبابرة التتار، فأشعل الحماس في نفوس الجند والأمراء، فقاتلوهم قتالًا عظيمًا، وهزموهم هزيمة لم يقوموا بعدها إلى يومنا هذا.

فعادت السُّنَّة عزيزة، والبدعة ذليلة، ونَشَرَ كتبه ورسائله بين العامة والخاصة، يدعوهم فيها إلى العقيدة الصافية، والسُّنَّة الصحيحة.

فالْتفت عليه القلوب، وأزال الله به المحن والكروب، وترك ما لا يُحصى من أهل البدع بِدَعَهُم، وتَمَسَّك الضعفاءُ مِن أهل السُّنَّة بمنهجهم.

ولقد أثنى عليه الجمُّ الغفيرُ من أهل العلم المعاصرين له والذين جاؤوا بعده، وأظهروا فضائلَه ومناقبَه.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: قَرَأَ بِنَفسِهِ وَنسخ سنَن أبي دَاوُد وَحصل الْأَجْزَاء وَنظر فِي الرِّجَال والعلل وتفقه وتمهر وتميز وَتقدم وصنف ودرس وَأفْتى وفَاق الأقران وَصَارَ عجبا فِي سرعَة الاستحضار وَقُوَّة الْجنان والتوسع فِي الْمَنْقُول والمعقول والإطالة على مَذَاهِب السّلف وَالْخلف[1]. اهـ.

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ص١٦٨.

وقال عنه تلميذُه الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: الشَّيْخ الإِمَام الْعَالم الْمُفَسّر الْفَقِيه الْمُجْتَهد، الْحَافِظ الْمُحدث شيخ الْإِسْلَام، نادرة الْعَصْر، ذُو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط.

قَرَأَ بِنَفسِهِ على جمَاعَة، وَنسخ عدَّة أَجزَاءٍ وَسنَنَ أبي دَاوُد، وَنظر فِي الرِّجَال والعلل، وَصَارَ من أَئِمَّة النَّقْد، وَمن عُلَمَاء الْأَثر، مَعَ التدين والنبالة، وَالذكر والصيانة، ثمَّ أقبل على الْفِقْه ودقائقه وقواعده وحججه، وَالْإِجْمَاع وَالِاخْتِلَاف، حَتَّى كَانَ يُقْضى مِنْهُ الْعجب إِذا ذكر مَسْأَلَة من مسَائِل الْخلاف، ثمَّ يسْتَدلّ ويرجح ويجتهد، وَحقّ لَهُ ذَلِك، فَإِن شُرُوط الاجتهاد كَانَت قد اجْتمعت فِيهِ، فإنني مَا رَأَيْت أحدًا أسْرع انتزاعًا للآيات الدَّالَّة على الْمَسْأَلَة الَّتِي يوردها مِنْهُ، وَلَا أَشد استحضارًا لمتون الْأَحَادِيث وعزوها إِلَى الصَّحِيح أَو إِلَى الْمسند أَو إِلَى السّنَن مِنْهُ، كَأَن الْكتاب وَالسّنَن نصب عَيْنَيْهِ، وعَلى طرف لِسَانه، بِعِبَارَة رشقة، وَعين مَفْتُوحَة، وإفحام للمخالف، وَكَانَ آيَة من آيَات الله تَعَالَى فِي التَّفْسِير والتوسع فِيهِ، لَعَلَّه يبْقى فِي تَفْسِير الْآيَة الْمجْلس والمجلسين، وَأما أُصُول الدّيانَة ومعرفتها وَمَعْرِفَة أَحْوَال الْخَوَارِج وَالرَّوَافِض والمعتزلة وأنواع المبتدعة فَكَانَ لَا يشق فِيهِ غباره، وَلَا يلْحق شأوه، هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ من الْكَرم الَّذِي لم أشاهد مثله قطّ، والشجاعة المفرطة الَّتِي يضْرب بهَا الْمثل، والفراغ عَن ملاذ النَّفس من اللبَاس الْجَمِيل، والمأكل الطّيب، والراحة الدُّنْيَوِيَّة، وَلَقَد سَارَتْ بتصانيفه الركْبَان، لَعَلَّ تواليفه وفتاويه فِي الْأُصُول وَالْفُرُوع والزهد وَالْيَقِين والتوكل وَالْإِخْلَاص وَغير ذَلِك تبلغ ثَلَاث مئة مُجَلد، لَا بل أَكثر.

وَكَانَ قوَّالًا بِالْحَقِّ، نهَّاءً عَن الْمُنكر، لَا تَأْخُذهُ فِي الله لومة لائم، ذَا سطوة وإقدام، وَعدم مداراة الأغيار.

فصيحًا سريع الْقِرَاءَة، تعتريه حِدة ثمَّ يقهرها بحلم وصفح، وَإِلَيْهِ كَانَ الْمُنْتَهى فِي فرط الشجَاعَة والسماحة وَقُوَّة الذكاء، وَلم أر مثله فِي ابتهاله واستغاثته بِالله تَعَالَى وَكَثْرَة توجهه.

وَمن خالطه وعرفه قد ينسبني إِلَى التَّقْصِير فِي وَصفه، وَمن نابذه وَخَالفهُ ينسبني إِلَى التغالي فِيهِ، وَلَيْسَ الْأَمر كَذَلِك..

وَأَنا أقلُّ مِن أَن يُنَبه على قدره كلمي، أَو أَن يُوضح نبأه قلمي، فأصحابه وأعداؤه خاضعون لعلمه، مقرون بِسُرْعَة فهمه، وَأَنه بَحر لَا سَاحل لَهُ، وكنز لَا نَظِير لَهُ، وَأَن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية.

وَلَكِن قد ينقمون عَلَيْهِ أَخْلَاقًا وأفعالًا مُنصفهم فِيهَا مأجور، ومقتصدهم فِيهَا مَعْذُور، وظالمهم فِيهَا مأزور، وغاليهم مغرور، وَإِلَى الله ترجع الْأُمُور، وكل أحد يُؤْخَذ من قَوْله وَيتْرك، والكمال للرسل، وَالْحجّة فِي الْإِجْمَاع.

فرحم الله امْرَءًا تكلم فِي الْعلمَاء بِعلم أَو صمت بحلم، وأمعن فِي مضايق أقاويلهم بتؤدة وَفهم، ثمَّ اسْتغْفر لَهُم، ووسع نطاق المعذرة.

وَإِن أَنْت عذرت كبار الْأَئِمَّة فِي معضلاتهم وَلَا تعذر ابْن تَيْمِية فِي مفرداته: فقد أَقرَرت على نَفسك بالهوى وَعدم الْإِنْصَاف.

فَهَذَا الرجل لَا أرجو على مَا قلته فِيهِ دنيًا وَلَا مَالا، وَلَا جاهًا بِوَجْه أصلا، مَعَ خبرتي التَّامَّة بِهِ، وَلَكِن لَا يسعني فِي ديني وَلَا عَقْلِي أَن أكتم محاسنه وأدفن فضائله[١]. اهـ.

وقال تلميذه البزار رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم يزل منذ إبان صغره مستغرق

---

(١) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، ص٢١ ـ ٢٥.

الأوقات في الجدّ والاجتهاد، وختم القرآن صغيرًا، ثم انشغل بحفظ الحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك، مع ملازمة مجالس الذكر، وسماع الأحاديث والآثار، ولقد سمع غير كتاب عن غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة.

أما دواوين الإسلام الكبار كـ «مسند أحمد» و«صحيح البخاري»، ومسلم، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود السجستاني»، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني؛ فإنه ـ رحمه الله ورضي عنهم وعنه ـ سمع كل واحد منها عدّة مرات.

وأول كتاب حفظه في الحديث «الجمع بين الصحيحين» للإمام الحميدي.

وقلّ كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه، وكان الله قد خصّه بسرعة الحفظ، وإبطاء النسيان، لم يكن يقف على شيء، أو يستمع لشيء غالبًا إلا ويبقى على خاطره؛ إما بلفظه أو معناه.

وكان العلم كأنه قد اختلط بلحمه ودمه وسائره...»[1]. اهـ.

وقال تلميذه ابن عبد الهادي رحمه الله: «وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ، وسمع «مسند الإمام أحمد بن حنبل» مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء.

ومن مسموعاته: «معجم الطبراني الكبير».

وعني بالحديث، وقرأ، ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن

(١) الأعلام العلية، ص١٩ ـ ٢٠.

عبد القوي، ثم فهمها، وأخذ يتأمّل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالًا كليًا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك.. هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة!

فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه»[(١)]. اهـ.

وذكر صفته الْخَلْقيّة فقال: وَكَانَ الشَّيْخ أَبيض، أسودَ الشّعْر واللحية، قَلِيلَ الشيب، شعرُه إِلَى شحمة أُذُنَيْه، كَأَن عَيْنَيْهِ لسانان ناطقان، ربعَةُ من الرِّجَال، بعيدُ مَا بَين الْمَنْكِبَيْنِ، جَهورِيُّ الصَّوْت[(٢)]. اهـ.

وقال صلاح الدين الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ): كَانَ إِذا تكلم أغمض عَيْنَيْهِ، وازدحمت الْعبارَة على لِسَانه، فَرَأَيْت الْعجبَ العجيب، والحبرَ الَّذِي مَا لَهُ مُشاكلٌ فَي فنونه وَلَا ضريب، والعالمَ الَّذِي أخذ من كل شَيْء بنَصِيب، سَهْمُه للأغراض مُصِيب، والمناظرُ الَّذِي إِذا جال فِي حَوْمَة الْجِدَال رمَى الْخُصُوم من مباحثه بِالْيَوْمِ العصيب.

وعاينتُ بَدْرًا لا يَرَى البَدْرُ مِثْلَهُ وخَاطَبْت بَحرًا لا يَرَى العَبْرَ[(٣)] عَائِمُه

كَانَ إِذا رَآنِي قَالَ أيش حس الإيرادات أيش حس الْأَجْوِبَة، أيش حس الشكوك، أَنا أعلم أَنَّك مثل الْقدر الَّتِي تغلي، تَقول بق بق بق، أَعْلَاهَا أَسْفَلُهَا وأسفلها أَعْلَاهَا، لازمني لازمني تنْتَفع.

وَكنت أحضر دروسه وَيَقَع لي فِي أَثْنَاء كَلَامه فَوَائِد لم أسمعها من غَيره، وَلَا وقفت عَلَيْهَا فِي كتاب رَحمَه الله تَعَالَى.

---

(١) العقود الدرية، ص٣.
(٢) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، ص٢٧.
(٣) **عبر النهر**: شطه.

وعَلى الْجُمْلَة: فَمَا رَأَيْت وَلَا أَرى مثله فِي اطّلاعه وحافظته، وَلَقَد صدَّق مَا سمعنَا بِهِ عَن الْحفاظ الأول، وَكَانَت هممه علية إِلَى الْغَايَة؛ لِأَنَّهُ كَانَ كثيرًا مَا ينشد:

تَمُوت النُّفُوس بأوصابها وَلم تشك عوَّداها مَا بهَا
وَمَا أنصفت مهجةٌ تَشْتَكِي هَواهَا إِلَى غير أحبابها

اهـ[١].

وقد ذكر عدة حكاياتٍ عنه فقال: حَكى لي مَن سَمعه ـ أي: ابن تيمية ـ يَقُول: إِنِّي وقفت على مائَة وَعشْرين تَفْسِيرًا، أستحضر من الْجَمِيع الصَّحِيح الَّذِي فِيهَا.

وقال: حُكيَ لي عَنهُ أَن والدته طبخت يَوْمًا قرعية وَلم تذقها أولا، فَكَانَت مرّة، فَلَمَّا ذاقتها تركتهَا على حَالهَا فطلع إِلَيْهَا وَقَالَ: هَل عنْدك مَا آكل؟ قَالَت: لَا، إِلَّا أنني طبخت قرعًا كَانَ مرًّا، فَقَالَ: أَيْن هُوَ؟ فأرته الْمَكَان الَّذِي فِيهِ تِلْكَ القرعية فأحضرها، وَقعد يأكلهَا[٢] إِلَى أَن شبع، وَمَا أنكر شَيْئًا مِنْهَا[٣] .اهـ.

انظر إلى ثناء هؤلاء الأئمة الحُفاظ على شيخ الإسلام، وكيف تعجبوا منه ومن حفظه وذكائِه، وتأمل كيف حفظ القرآن وقرأ وسمع دواوين السُّنَّة، وضبط العربية وأتقن كتاب سيبويه، وأحكم أصول الفقه وغيره من الفنون وعمره لم يتجاوز العشرين سنة فقط!!

حينها يسهل عليه اسْتيعاب ما ستراه ـ إن شاء الله تعالى ـ من سيرته العجيبة، ومحفوظاته الغزيرة، وحدة ذكائه ونباهته وفهمه وذاكرته.

---

(١) الوافي بالوفيات ٧/ ١١ ـ ١٥.
(٢) في الأصل: (أكلهَا)! ولعل المثبت هو الصواب.
(٣) الوافي بالوفيات ٧/ ١١.

وبعد هذه الترجمة اليسيرة له
إليك بعضًا من الجوانب المشرقة من سيرته
من خلال فتاويه

[تعلّم وتديُّن الشيخ كان منذ صغرِه]

كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في عصرٍ راج فيه مذهب الأشاعرة والتصوف رواجًا عظيمًا، بل وانتشر مذهب الحلول والاتحاد الإلحادي، ولا يكاد يخلو بيتٌ مِن كتب أصحاب هذه المذاهب، ولقد تأثَّر بها العامة والخاصة إلا من شاء الله تعالى.

ولقد كان عالِمُنا وإمامنا ممن تأثر بهم، وقرأ لهم، بل كان يقرأ كثيرًا لابن عربي الْمُلْحِد الزنديق، ويتدارس هو ومجموعة من طلاب العلم أيام شبابه كتبه، وكان يُحْسِنُ الظَّنَّ بِه وَيُعَظِّمُهُ! حتى تبين له فيما بعدُ فساد طويته، وضلال عقيدته، حيث قال رحمه الله تعالى: كُنْت قَدِيمًا مِمَّنْ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِابْنِ عَرَبِيٍّ وَيُعَظِّمُهُ؛ لِمَا رَأَيْت فِي كُتُبِهِ مِن الْفَوَائِدِ؛ مِثْلِ كَلَامِهِ فِي كَثِيرٍ مِن «الْفُتُوحَاتِ»، و«الكنة» و«الْمُحْكَمِ الْمَرْبُوطِ»، و«الدُّرَّةِ الْفَاخِرَةِ»، و«مَطَالِعِ النُّجُومِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَمْ نَكُنْ بَعْدُ اطَّلَعْنَا عَلَى حَقِيقَةِ مَقْصُودِهِ، وَلَمْ نُطَالِعِ الْفُصُوصَ وَنَحْوَهُ، وَكُنَّا نَجْتَمِعُ مَعَ إخْوَانِنَا فِي اللهِ نَطْلُبُ الْحَقَّ وَنَتَّبِعُهُ، وَنَكْشِفُ حَقِيقَةَ الطَّرِيقِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ الْأَمْرُ عَرَفْنَا نَحْنُ مَا يَجِبُ عَلَيْنَا[1]. اهـ.

فانظر كيف كانت كتب هذا الضال منتشرةً بين الناس، وقراءته لها هو وإخْوَانُه فِي اللهِ دليلٌ على أنّ مشايخه ـ أو بعضهم ـ يُحسنون الظن

(١) ٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

بابن عربي وفكره وعقيدته، ومع ذلك لَمَّا تبين للشيخ ضلاله لم يتردد في تركه ونبذِه، وذلك لسلامة فطرتِه منذ نعومة أظفارِه، ولرسوخه بمنهج الكتاب والسُّنَّة، ولتثبيت الله له قبل ذلك وبعده.

بل إنَّه كان في صغرِه على مذهب الآباء، وكان يرى بعض الآراء البدعيَّةِ التي هي من الْمُسلّمات في وقتِه، وإليك طرفًا مما باح به عن أيّام صباه، قال رحمه الله تعالى: لَكِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ[1] وَمَسْأَلَةُ الزِّيَارَةِ[2] وَغَيْرهمَا حَدَثَ مِن الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا شُبَهٌ.

وَأَنَا وَغَيْرِي كُنَّا عَلَى مَذْهَبِ الْآبَاءِ فِي ذَلِكَ نَقُولُ فِي الْأَصْلَيْنِ بِقَوْلِ أَهْلِ الْبِدَعِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَنَا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: دَارَ الْأَمْرُ:

١ ـ بَيْنَ أَنْ نَتَّبعَ مَا أَنْزَلَ اللهُ.

٢ ـ أَوْ نَتَّبعَ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا.

فَكَانَ الْوَاجِبُ هُوَ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ، وَأَنْ لَا نَكُونَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [لقمان: ٢١]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزّخرُف: ٢٤].

فَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ، وَالنَّبِيِّ الْمُرْسَلِ، وَسَبِيلِ مَنْ أَنَابَ إلَى اللهِ، فَاتَّبَعْنَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ كَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، دُونَ مَا خَالَفَ ذَلِكَ مِنْ دِينِ الْآبَاءِ وَغَيْرِ الْآبَاءِ[3].اهـ.

---

(١) وهي: حلول الحوادث، ومضمونها: أنه لَمَّا امْتَنعَ أَنْ تَحِلَّ الْحَوَادِثُ بِذَاتِ الله تعالى، امْتَنعَ كذلك أَنْ تَقُومَ بِهِ أُمُورٌ تَتَعَلَّقُ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فيجب أنْ يُنفى عنه النزُول والمَجِيء والاسْتِوَاء والإتْيَان والخَلْق وغَيْرُ ذَلِكَ.

(٢) أي: زيارة القبور البدعية منها والشرعية.

(٣) ٦/٢٥٨.

فقد نشأ على ما كان عليه آباؤه والكثير من مشايخه، وكان هو وغيرُه يرون الزيارة البدعية، وينفون أو يُؤولون بعض الصفات؛ كالنزول والاستواء، ومع ذلك لم يستمر على ذلك، بل لَمَّا تبين له خطأ ذلك أنكره وهجر البدع، وتمسك بالسُّنَّة.

وكان منذ صغرِه يُحبّ السُّنَّة ويكره البدعة، وقال تلميذه البزار رَحِمَهُ اللهُ: «ولم يزل منذ إبان صغره مستغرق الأوقات في الجدّ والاجتهاد، وختم القرآن صغيرًا، ثم انشغل بحفظ الحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك، مع ملازمة مجالس الذكر، وسماع الأحاديث والآثار، ولقد سمع غير كتاب عن غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة»[1]. اهـ.

ويدل لذلك قولُه رحمه الله تعالى: كُنْت فِي أَوَائِلِ عُمْرِي حَضَرْت مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ وَالْإِرَادَةِ، فَكَانُوا مِنْ خِيَارِ أَهْلِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ.

فَبِتْنَا بِمَكَانٍ وَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا سَمَاعًا وَأَنْ أَحْضُرَ مَعَهُمْ، فَامْتَنَعْت مِنْ ذَلِكَ، فَجَعَلُوا لِي مَكَانًا مُنْفَرِدًا قَعَدْت فِيهِ، فَلَمَّا سَمِعُوا وَحَصَلَ الْوَجْدُ وَالْحَالُ صَارَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ يَهْتِفُ بِي فِي حَالِ وَجْدِهِ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ قَدْ جَاءَك نَصِيبٌ عَظِيمٌ تَعَالَ خُذْ نَصِيبَك، فَقُلْت فِي نَفْسِي ثُمَّ أَظْهَرْته لَهُمْ لَمَّا اجْتَمَعْنَا: أَنْتُمْ فِي حِلٍّ مِنْ هَذَا النَّصِيبِ، فَكُلُّ نَصِيبٍ لَا يَأْتِي عَنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ فَإِنِّي لَا آكُلُ مِنْهُ شَيْئًا.

وَتَبَيَّنَ لِبَعْضِ مَنْ كَانَ فِيهِمْ مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ وَعِلْمٌ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُم الشَّيَاطِينُ، وَكَانَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ سَكْرَانُ بِالْخَمْرِ.

---

(١) الأعلام العلية، ص١٩ ـ ٢٠.

وَالَّذِي قُلْته مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا النَّصِيبَ وَهَذِهِ الْعَطِيَّةَ وَالْمَوْهِبَةَ وَالْحَالَ سَبَبُهَا غَيْرُ شَرْعِيٍّ، لَيْسَ هُوَ طَاعَةً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا شَرَعَهَا الرَّسُولُ، فَهُوَ مِثْلُ مَنْ يَقُولُ: تَعَالَ اشْرَبْ مَعَنَا الْخَمْرَ وَنَحْنُ نُعْطِيك هَذَا الْمَالَ، أَوْ عَظِّمْ هَذَا الصَّنَمَ وَنَحْنُ نُوَلِّيك هَذِهِ الْوِلَايَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ»[1]. اهـ.

وكان منذ نعومة أظفاره يحضر مجالس العلم ويقرأ الكتب المطولة بل ويُؤلف، وقد قال عن نفسه: كُنْت قَدْ كَتَبْت مَنْسَكًا فِي أَوَائِلِ عُمْرِي فَذَكَرْت فِيهِ أَدْعِيَةً كَثِيرَةً وَقَلَّدْت فِي الْأَحْكَامِ مَن اتَّبَعْته قَبْلِي مِن الْعُلَمَاءِ[2]. اهـ.

وكان يُجادل أهل الباطل والبدع وهو حديث عهدٍ بالبلوغ! وإليك هذه القصة التي يرويها بعد ما تكلَّمَ عن الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين وذمَّهم، وذكر أنهم مِنْ أَعْظَمِ بَنِي آدَمَ حَشْوًا وَقَوْلًا لِلْبَاطِلِ، وَتَكْذِيبًا لِلْحَقِّ فِي مَسَائِلِهِمْ وَدَلَائِلِهِمْ، وأنه لَا يَكَادُ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ تَخْلُو لَهُمْ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ ذَلِكَ.

ثم قال: وَأَذْكُرُ أَنِّي قُلْت مَرَّةً لِبَعْضِ مَنْ كَانَ يَنْتَصِرُ لَهُمْ مِن الْمَشْغُوفِينَ بِهِمْ ـ وَأَنَا إذْ ذَاكَ صَغِيرٌ قَرِيبُ الْعَهْدِ مِن الِاحْتِلَامِ ـ: كُلُّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ فَفِيهِ بَاطِلٌ:

- إمَّا فِي الدَّلَائِلِ.
- وَإِمَّا فِي الْمَسَائِلِ.
- إمَّا أَنْ يَقُولُوا مَسْأَلَةً تَكُونُ حَقًّا لَكِنْ يُقِيمُونَ عَلَيْهَا أَدِلَّةً ضَعِيفَةً.
- وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ بَاطِلًا.

---

(١) ١٠/٤١٨ ـ ٤١٩.
(٢) ٢٦/٩٨.

فَأَخَذَ ذَلِكَ الْمَشْغُوفُ بِهِمْ يُعَظِّمُ هَذَا، وَذَكَرَ مَسْأَلَةَ التَّوْحِيدِ.

فَقُلْت: التَّوْحِيدُ حَقٌّ، لَكِنْ أُذْكُرْ مَا شِئْت مِنْ أَدِلَّتِهِم الَّتِي تَعْرِفُهَا حَتَّى أَذْكُرَ لَك مَا فِيهِ.

فَذَكَرَ بَعْضَهَا بِحُرُوفِهِ، حَتَّى فَهِمَ الْغَلَطَ، وَذَهَبَ إِلَى ابْنِهِ ـ وَكَانَ أَيْضًا مِن الْمُتَعَصِّبِينَ لَهُمْ ـ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ.

فَأَخَذَ يُعَظِّمُ ذَلِكَ عَلِيَّ، فَقُلْت: أَنَا لَا أَشُكُّ فِي التَّوْحِيدِ، وَلَكِنْ أَشُكُّ فِي هَذَا الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ[1]. اهـ.

فانظر إلى نبوغه في صغره، وقوة حججه وهو قريب من البلوغ، حيث يُجادل رجلًا كبيرًا، ويذكر له أنه مستعد أن يُجيب عن أي دليل يحتج به.

ومن الحكايات التي تدل على نبوغه منذ صغره: ما حكاه شمس الدّين ابْن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ عنه: كَانَ صَغِيرًا عِنْد بني المنجا، فبحث مَعَهم فادّعوا شَيْئا أنكرهُ، فأحضروا النَّقْل، فَلَمَّا وقف عَلَيْهِ أَلْقى المجلد من يَده غيظًا، فَقَالُوا لَهُ: مَا أَنْت إِلَّا جريء ترمي المجلد من يدك وَهُوَ كتاب علم، فَقَالَ سَرِيعا: أَيّمَا خير أَنا أَو مُوسَى، فَقَالُوا: مُوسَى، فَقَالَ: أَيّمَا خير هَذَا الْكتاب أَو أَلْوَاح الْجَوْهَر الَّتِي كَانَ فِيهَا الْعشْر كَلِمَات، قَالُوا: الألواح، فَقَالَ: إِن مُوسَى لما غضب أَلْقى الألواح من يَده![2]. اهـ.

هذا كان حاله في الصغر، فكيف بحاله في الكبر والنضج؟

وذلك فضل الله يُؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم ﷻ.

---

(١) ٤/ ٢٧.

(٢) الوافي بالوفيات ٧/ ١١.

[كثرةُ حمدِه لله تعالى، والثناءِ عليه وتمجيدِه]

ثناءُ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى على الله عزَّ وجلَّ، وحمدُهُ لله لا يكاد يُفارقه ويغيب عنه، في السراء والضراء، والعافية والبلاء.

ولا يكاد يستفتح فتوى أو بحثًا إلا بدأ بالحمد لله تعالى.

بل إنه أثناء سجنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو مكان البؤس والشقاء، والتعب النفسي؛ لأنه لم يدخله إلا لكونِه مظلومًا مهضومًا حقّه، والظالم يشمت به، ويتنفس الحرية، ومع ذلك فإنه يحمد الله بمحامد عظيمة جدًّا وهو في السجن، فقد حفظ لنا التاريخ رسالته التي كَتَبَها رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَهُوَ فِي السِّجْنِ يقول فيها: وَنَحْنُ ـ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ ـ فِي نِعَمٍ عَظِيمَةٍ تَتَزَايَدُ كُلَّ يَوْمٍ وَيُجَدِّدُ اللهُ تَعَالَى مِنْ نِعَمِهِ نِعَمًا أُخرَى.

وطمأن أصحابه عن صحته بقوله: وَالْأَوْرَاقُ الَّتِي فِيهَا جَوَابَاتُكُمْ وَصَلَتْ، وَأَنَا طَيِّبٌ وَعَيْنَايَ طَيِّبَتَانِ أَطْيَب مَا كَانَتَا، وَنَحْنُ فِي نِعَمٍ عَظِيمَةٍ لَا تُحْصَى وَلَا تُعَدُّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ[1]. اهـ.

وكتَب إلَى وَالِدَتِهِ رسالةً يَقُولُ فِيهِا: كِتَابِي إلَيْكُمْ عَنْ نِعَمٍ مِن اللهِ عَظِيمَةٍ، وَمِنَنٍ كَرِيمَةٍ، وَآلَاءٍ جَسِيمَةٍ، نَشْكُرُ اللهَ عَلَيْهَا، وَنَسْأَلُهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ، وَنِعَمُ اللهِ كُلَّمَا جَاءَتْ: فِي نُمُوٍّ وَازْدِيَادٍ، وَأَيَادِيهِ جَلَّتْ عَن التَّعْدَادِ[2]. اهـ.

(١) ٢٨/٤٧.
(٢) ٢٨/٤٩.

ومما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فَإِنَّ اللهَ ـ وَلَهُ الْحَمْدُ ـ قَدْ أَنْعَمَ عَلَيَّ مِنْ نِعَمِهِ الْعَظِيمَةِ، وَمِنَنِهِ الْجَسِيمَةِ، وَآلَائِهِ الْكَرِيمَةِ، مَا هُوَ مُسْتَوْجِبٌ لِعَظِيمِ الشُّكْرِ، وَالثَّبَاتِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَاعْتِيَادِ حُسْنِ الصَّبْرِ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ[1]. اهـ.

إنّ كثرة حمده لربِّه ﷺ ما كان لولا شدة محبته له، فمن أحبّ شيئًا أكثر مِن ذكره.

«وكلَّما أَكثر العبدُ مِن ذكر المحبوب واستحضارِهِ فِي قلبه واستحضارِ محاسنه ومعانيه الجالبة لحبه: تضَاعف حبُّه، وتزايد شوقه إِلَيْهِ، وَاسْتولى على جَمِيع قلبه، وَإِذا أعرض عَن ذكره وإحضار محاسنه بِقَلْبِه نقص حبُّه من قلبه، وَلَا شَيْء أقرّ لعين الْمُحب من رُؤْيَة محبوبه، وَلَا أقرّ لِقَلْبِهِ من ذكره وإحضار محاسنه، فَإِذا قوي هَذَا فِي قلبه جرى لِسَانُه بمدحه وَالثنَاء عَلَيْهِ، وَذكر محاسنه، وَتَكون زِيَادَةُ ذَلِك ونقصانُه بِحَسب زِيَادَة الْحبّ ونقصانه فِي قلبه.

فَهَذَا قلب الْمُؤمن: تَوْحِيد الله وَذكر رَسُوله مكتوبان فِيهِ، لَا يتَطَرَّق إِلَيْهِمَا محوٌ وَلَا إِزَالَة»[2].

فكيف لا يُدمن شيخ الإسلام ذكر الله تعالى على ذكره سبحانه وقد انغمر قلبُه بحبّه وتعظيمه وتبجيلِه، وهذا الحبُّ هو الذي أورثه الإمامة في الدين، وأعلى ذكره على العالمين.

وذكرُه لله تعالى ليس ذكرًا باردًا كحال كثير من الناس حينما يسرد

(١) ٢٨/ ٥٠.

(٢) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، ص٤٤٧ ـ ٤٤٨.

الأذكار خاصةً عقب الصلولات وكأنها همٌّ يُريد الخلاص منها، بل ذكره نابعٌ عن محبة صادقة، وشغف عظيم لذكره سبحانه، ولهجٍ مُستمرٍّ دائم لا ينقطع.

قال تلميذُه العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: وحضرت شيخ الاسلام ابن تيمية مرة صلى الفجر ثم جلس يذكر الله تعالى إلى قريب من انتصاف النهار، ثم التفت إلي وقال: هذه غدوتي، ولو لم أتغد الغداء سقطت قوتي.

أو كلامًا قريبًا من هذا.

وقال لي مرة: لا أترك الذكر إلا بنية إجمام نفسي وإراحتها لأستعد بتلك الراحة لذكر آخر[1]. اهـ.



(١) الوابل الصيب من الكلم الطيب، ص٤٢.

[سعادتُه وأُنسه ولذّتُه مع الله تعالى وخاصةً في الوحدة]

عاش شيخ الإسلام رحمه الله تعالى حياةً مليئةً بالبذل والتضحية، والجهاد والنضال، وكابد آلام السجن مرارًا وتكرارً، وقد يظنُ من يطّلِعُ على حياتِه ومصائبِه رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه الحياة التي عاشها فيها التعب والشقاء؛ لأنه كان يُجابه دولًا وممالك وحُكَّامًا، وأتباعًا ومتبوعين، وهو وحيدٌ قليل العضد والناصر.

ولكن الحقيقة تقول غير هذا، بل إن هذا الشقاء الظاهري، والتعب والعناء الجسدي، أكْسبَهُ أُنسًا ولذةً لا يعيشها من تنعّم بأحسن النعم الظاهرة، وتلذذ بالمتع الحسية.

فلك أن تتخيل أنه وهو محبوس في حَبْسِ الإسكندرية، أرسل رسالةً لأصحابه يقول فيها: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝﴾ [الضحى: ١١]، وَالَّذِي أُعَرِّفُ بِهِ الْجَمَاعَةَ أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ، وَأَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ، فَإِنِّي ـ وَاللهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ـ فِي نِعَمٍ مِن اللهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَهَا فِي عُمْرِي كُلِّهِ، وَقَدْ فَتَحَ اللهُ سُبْحَانَهُ مِنْ أَبْوَابِ فَضْلِهِ وَنِعْمَتِهِ وَخَزَائِنِ جُودِهِ وَرَحْمَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِالْبَالِ، وَلَا يَدُورُ فِي الْخَيَالِ.

وقال وهو في الحبس كذلك: أَنَا فِي نِعْمَةٍ مِن اللهِ سَابِغَةٍ وَرَحْمَةٍ عَظِيمَةٍ أَعْجِزُ عَنْ شُكْرِهَا[١]. اهـ.

---

(١) ٣/٢٤٩، ٢٨/٣٠.

لم يتذمر من مُرّ ما أصابه، ولم يقل بلسان حاله أو مَقَالِه: كيف أُبتلى بهذا البلاء العظيم، وأنا أدافع عن الإسلام، وأبذل نفسي ووقتي في خدمة الدين، وطاعة رب العالمين.

بل من شدة رضاه عن ربه: انقلب البلاء إلى سعادة لا يستطيع شكرها، ولذةٍ لا يقدر على وصفها.

ونقل ابن القيم رحمه الله تعالى عن أحد تلاميذه أنه قال: خرج شيخ الإسلام يومًا فخرجت خلفه، فلما انتهى إلى الصحراء وانفرد عن الناس بحيث لا يراه أحد، تنفَّس الصعداء ثم تمثَّل بقول الشاعر:

وأخرج مِن بين البيوت لعلني أُحدِّث عنك القلب بالسرِّ خاليًا[١]

سبحان الله! يخرج وحيدًا إلى الصحراء؛ ليأنس بالله الواحد الأحد، وما ذاك إلا لؤنْسِه بربِّه، وشعورِه بحاجتِه إليه، واسْتغنائِه به عن الخلق كلهم.

ومن شدة تعلقه بالله وحبّه له أكثرُ وأعظمُ من الاجتماع مع الناس والأحباب: أنه كان يتمثل كثيرًا:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكدت أطير[٢]

وكثيرٌ من الناس لا يُطيق الانفراد، دون أيِّ شيءٍ مِن الملهيات.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ورأيت شيخ الإسلام ـ قدس الله روحه ـ في المنام وكأني ذكرت له شيئا من أعمال القلوب. وأخذت في تعظيمه ومنفعته ـ لا أذكره الآن ـ فقال: أما أنا فطريقتي: الفرح بالله والسرور به أو نحو هذا من العبارة.

---

(١) روضة المحبين، ص٢٨١.

(٢) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي (المتوفى: ١٠٣٣هـ)، ص٣٥.

وهكذا كانت حاله في الحياة يبدو ذلك على ظاهره، وينادي به عليه حاله.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يقول: إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لا يدخل جنة الآخرة.

وقال لي مرة: ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري، إن رحت فهي معي لا تفارقني، إن حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة.

وكان يقول في محبسه في القلعة: لو بَذَلْتُ لهم مِلْءَ هذه القلعة ذهبًا ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه من الخير.

وكان يقول في سجوده وهو محبوس: «اللَّهُمَّ أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» ما شاء الله.

وقال لي مرة: المحبوس من حبس قلبه عن ربه تعالى، والمأسور من أسره هواه.

ولما أدخل إلى القلعة وصار داخل السور نظر إليه وقال: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾﴾ [الحديد: ١٣].

وعلم الله ما رأيت أحدا أطيب عيشًا منه قط، مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم، بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرهاق، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشا وأشرحهم صدرا، وأقواهم قلبا، وأسرهم نفسا، تلوح نضرة النعيم على وجهه، وكنا إذا اشتد بنا الخوف وساءت منا الظنون وضاقت بنا الأرض أتيناه فما هو إلا أن نراه ونسمع كلامه: فيذهب ذلك كله، وينقلب انشراحا، وقوة ويقينا وطمأنينة.

فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل فأتاهم من روحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها والمسابقة إليها[١]. اهـ.

إنّ هذه السعادة التي يشعر بها شيخ الإسلام، واللذة والحلاوة والأنس، لم تكن لولا الإيمان الذي نور قلبه، والعلم الذي قوَّى عزمَه، وهما ركنا السعادة النعيم، الذي يُشبه نعيم الآخرة.

بل إنه صرح بذلك فقال: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا نَعِيمٌ يُشْبِهُ نَعِيمَ الْآخِرَةِ إلَّا نَعِيمَ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ[٢]. اهـ.

والشيخ حاز قصب السبق بإيمانِه، وفاق الكثيرين بعلمِه.

فلا حياة للإنسان بلا علم ولا إيمان، وإذا اجتمعا في قلب مؤمن: اجتمعت له أسباب الريادة والعلو والساعدة، ولا يُنزع منه الإيمان، ولا يرتد عن دينه أبدًا.

أما من كان عنده إيمان بلا علم يُبصره ويُجنّبُه حبائل الشيطان وخطواته: فهو معرض لخطر شبهاته ووساوسِه، التي قد تنقله من الإيمان إلى الكفر.

قال شيخ الإسلام: إنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُؤْتَى إيمَانًا مَعَ نَقْصِ عِلْمِهِ، فَمِثْلُ هَذَا الْإِيمَانِ قَدْ يُرْفَعُ مِنْ صَدْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ الْعِلْمَ مَعَ الْإِيمَانِ فَهَذَا لَا يُرْفَعُ مِنْ صَدْرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَرْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ قَطُّ، بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الْقُرْآنِ أَوْ مُجَرَّدِ الْإِيمَانِ فَإِنَّ هَذَا قَدْ يَرْتَفِعُ، فَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

---

(١) يُنظر: المستدرك ١/١٥٣ ـ ١٥٥، مدارج السالكين ٣/٥٩، ٦٠.
(٢) ٢٨/٣١.

لَكِنْ أَكْثَرُ مَا نَجِدُ الرِّدَّةَ فِيمَنْ عِنْدَهُ قُرْآنٌ بِلَا عِلْمٍ وَإِيمَانٍ، أَوْ مَنْ عِنْدَهُ إِيمَانٌ بِلَا عِلْمٍ وَقُرْآنٍ.

فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ الْقُرْآنَ وَالْإِيمَانَ فَحَصَلَ فِيهِ الْعِلْمُ فَهَذَا لَا يُرْفَعُ مِنْ صَدْرِهِ[1]. اهـ.

فالإيمان وحده لا يكفي لثبات الإنسان، بل لابد من العلم الشرعي المؤصل، وقد رأينا الكثير من أهل الصلاح والاستقامة انتكسوا، ولم نر عالِمًا أو طالب علم متمكن انتكس وتراجع والحمد لله.



(١) ١٨/٣٠٥.

[أمْنُ الشيخِ النفسيّ، وشدّة يقينه وثقته بالله، وعظم توكّله عليه]

استقر في قلب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى اليقين بالله، والتوكل عليه، والثقة به وبنصره، ولا يهتز هذا الإيمان واليقين مهما عظمت الخطوب، وتوالت الكروب، وتكالب الأعداء، واشتَدَّ البلاء.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ يقول إذا قصد مجالس العلم: «اللَّهُمَّ أنت عضدي ونصيري، بك أحول، وبك أصول، وبك أقاتل»[1]؛ اقتداءً بالنبيّ ﷺ، حيث كان يقول هذا الدعاء إذا غزا.

ومن تأمل حاله وكلامه رحمه الله تعالى رأى أنه لا يخاف أحدًا إلا الله، ولا يرجو إلا الله، بل ويرى تحريم الخوف من أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ كالسحرة والكفار، وَمن جميعِ النَّاس!

بل من قرأ له: انصبغت فيه هذه المعاني العظيمة، ومن أجمل ما قال في هذا الشأن: دَلَّت الْآيَةُ ـ وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٥] ـ: عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْعَلُ أَوْلِيَاءَهُ مَخُوِّفِينَ، وَيَجْعَلُ نَاسًا خَائِفِينَ مِنْهُمْ.

وَدَلَّت الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخَافَ أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، وَلَا يَخَافَ النَّاسَ كَمَا قَالَ: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المَائدة: ٤٤]،

---

(١) المستدرك ٣/ ٢١٤.

فَخَوْفُ اللهِ أَمَرَ بِهِ، وَخَوْفُ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ نَهَى عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة: ١٥٠] فَنَهَى عَنْ خَشْيَةِ الظَّالِمِ وَأَمَرَ بِخَشْيَتِهِ..

بَلْ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَخَافَ اللهَ وَحْدَهُ وَلَا يَخَافَ أَحَدًا؛ فَإِنَّ مَنْ لَا يَخَافُ اللهَ أَذَلُّ مِنْ أَنْ يُخَافَ، فَإِنَّهُ ظَالِمٌ وَهُوَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ، فَالْخَوْفُ مِنْهُ قَدْ نَهَى اللهُ عَنْهُ.

وَإِذَا قِيلَ: قَدْ يُؤْذِينِي؟

قِيلَ: إِنَّمَا يُؤْذِيك بِتَسْلِيطِ اللهِ لَهُ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ دَفْعَ شَرِّهِ عَنْك دَفَعَهُ، فَالْأَمْرُ لِلَّهِ، وَإِنَّمَا يُسَلَّطُ عَلَى الْعَبْدِ بِذُنُوبِهِ، وَأَنْتَ إِذَا خِفْتَ اللهَ فَاتَّقَيْتَهُ وَتَوَكَّلْتَ عَلَيْهِ كَفَاكَ شَرَّ كُلِّ شَرٍّ وَلَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وَتَسْلِيطُهُ يَكُونُ بِسَبَبِ ذُنُوبِك وَخَوْفِك مِنْهُ، فَإِذَا خِفْتَ اللهَ وَتُبْتَ مِنْ ذُنُوبِك وَاسْتَغْفَرْتَهُ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْكَ كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال: ٣٣][1]. اهـ.

ومن عوّد نفسه ألا يخاف إلا الله تعالى، ولا يرجو إلا إياه: حصلت عنده طمأنينة عظيمة، وتوكلٌ واعتمادٌ عليه، وثقةٌ مطلقةٌ به، فلا يتزعزع عند المصائب، ولا يخور عند النوائب.

فلولا هذا اليقين والأمن النفسيّ الذي ملأ أرجاء قلبه، وأزال الخوف مِن نفسِه، فلا يخاف إلا الله، ولا يرجو إلا الله: لما استطاع الثبات أمام الملك الظالم قازان، فقد واجهه بكلام لا يتخيل أحدٌ أنْ يُواجَه به هذا الظالمُ المتسلطُ، فقد قال لترجمانه: قل لقازان: أَنْتَ تَزْعُمُ

(١) ١/٥٦ ـ ٥٧.

أَنَّكَ مُسْلِمٌ وَمَعَكَ مُؤَذِّنُونَ وَقَاضٍ وإمام وشيخ على ما بلغنا، فغزوتنا وبلغت بلادنا على ماذا؟ وأبوك وجدك هلاكو كَانَا كَافِرَيْنِ وَمَا غَزَوَا بِلَادَ الْإِسْلَامِ، بَلْ عاهدوا قومنا، وَأَنْتَ عَاهَدْتَ فَغَدَرْتَ، وَقُلْتَ فَمَا وَفَّيْتَ.

ثم عمل قازان طعامًا ودعاه ومن رافقه له، فَأَكَلُوا مِنْهُ إِلَّا هو لم يأكل، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَأْكُلُ؟ فَقَالَ: كَيْفَ آكُلُ مِنْ طَعَامِكُمْ وَكُلُّهُ مِمَّا نَهَبْتُمْ مِنْ أَغْنَامِ النَّاسِ وَطَبَخْتُمُوهُ بِمَا قَطَعْتُمْ مِنْ أَشْجَارِ النَّاسِ!

ثُمَّ إِنَّ قَازَانَ طَلَبَ مِنْهُ الدُّعَاءَ فَقَالَ فِي دعائه: اللَّهُمَّ إن كان هذا عبدك مَحْمُودٌ إِنَّمَا يُقَاتِلُ لِتَكُونَ كَلِمَتُكَ هِيَ الْعُلْيَا وَلِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لَكَ فَانْصُرْهُ وَأَيِّدْهُ وَمَلِّكْهُ الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً وَطَلَبًا لِلدُّنْيَا وَلِتَكُونَ كَلِمَتُهُ هِيَ الْعُلْيَا وليذل الإسلام وأهله فاخْذُلْه وزلزله ودمره واقْطع دابِرَه.

وَقَازَانُ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

فَجَعَلَ أصحابُه يجْمَعُون ثِيَابَهم خَوْفًا مِنْ أَنْ تَتَلَوَّثَ بِدَمِهِ إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِهِ[1].

أيّ صلابةٍ وثبات ورباطة جأش كان يتَّسمُ بها رحمه الله تعالى؟ ولا يُمْكن أنْ يحصل له ذلك لولا الطمأنينة التي سكنت في فؤادِه، والأمن الذي أزاح الخوف من جنباتِه، والإيمان الراسخ بحفظ الله له، واليقين بأن سلطان الله أعظم وأقوى من سلطان هذا الحاكم الظالم، والتوكل على الله وحده.

ولولا أَمْنُهُ النفسيّ ويقينُه وتوكلُه على الله تعالى لَمَا قال لأحدِ

(١) يُنظر: البداية والنهاية ١٤/ ١٠٢.

الأمراء يوم قتاله التتار حين ترَاءى الْجَمْعَانِ، وتقابل الجيشان: أوقفني موقف الْمَوْت! فساقه إِلَى مُقَابلَة الْعَدو وهم منحدرون كالسيل تلوح أسلحتهم مِن تَحت الْغُبَار المنعقد عَلَيْهِم.

فقال لَهُ: يَا سَيِّدي هَذَا موقف الْمَوْت، وَهَذَا الْعَدو قد أقبل تَحت هَذِه الغبرة المنعقدة فدونك وَمَا تُرِيدُ.

فانطلق كالسهم لا يلوي على أحد، فقاتل الأعداء قتال الأبطال، وأرخص نفسه في سبيل الله تعالى[1]. اهـ.

هذا هو اليقين الذي يفعلُ بصاحبه العجائب، فيُعْلي هِمّته، ويقوي قلبه، ويُرخص نفسه في ذات الله، وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ـ نحسبه ـ بلغ الغاية في اليقين والثقة بالله تعالى، وقد قال رحمه الله تعالى: «لَا يُمْكِنُ الْعَبْدُ أَنْ يَصْبِرَ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَطْمَئِنُّ بِهِ، وَيَتَنَعَّمُ بِهِ، وَيَغْتَذِي بِهِ، وَهُوَ الْيَقِينُ»[2]. اهـ.

وقد صدق رَحِمَهُ اللَّهُ، فلولا ما في قلبه من اليقين الراسخ، والإيمان الشامخ، لَمَا صبر على المصائب المؤلمة التي واجهتْه.

وقال كذلك: أَرْجَحُ الْمَكَاسِبِ: التَّوَكُّلُ عَلَى اللهِ وَالثِّقَةُ بِكِفَايَتِهِ وَحُسْنُ الظَّنِّ بِهِ[3]. اهـ.

وهذه المصائب التي ابتُلي بها رحمه الله تعالى مِن تحريضِ بعض القضاة والعلماء عليه حتى سجنوه مرارًا، ومن جهاده الأعداء والمبتدعة بالحجج والبيان، والسيف والسنان، لم تزده إلا ثقةً بالله وتوكلًا عليه، وحبًّا له، والْتجاءً إليه، وسعادة وأنسًا لا يعلم مداهُ إلا الله، وقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ

---

(١) العقود الدرية، ص١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) ١٥٣/٢٨.

(٣) ٦٦٢/١٠.

ولا أحسبه إلا أنه يُعبر عما تُكنه نفسه، وينبض به قلبُه ـ: مِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُنْزِلَ بِهِم الشِّدَّةَ وَالضُّرَّ: مَا[1] يُلْجِئُهُمْ إِلَى تَوْحِيدِهِ فَيَدْعُونَهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَيَرْجُونَهُ لَا يَرْجُونَ أَحَدًا سِوَاهُ، وَتَتَعَلَّقُ قُلُوبُهُمْ بِهِ لَا بِغَيْرِهِ، فَيَحْصُلُ لَهُمْ مِن التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَحَلَاوَةِ الْإِيمَانِ وَذَوْقِ طَعْمِهِ، وَالْبَرَاءَةِ مِن الشِّرْكِ مَا هُوَ أَعْظَمُ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ مِنْ زَوَالِ الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ، أَوْ الْجَدْبِ أَوْ حُصُولِ الْيُسْرِ وَزَوَالِ الْعُسْرِ فِي الْمَعِيشَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَذَّاتٌ بَدَنِيَّةٌ وَنِعَمٌ دُنْيَوِيَّةٌ، قَدْ يَحْصُلُ لِلْكَافِرِ مِنْهَا أَعْظَمُ مِمَّا يَحْصُلُ لِلْمُؤْمِنِ.

وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ الْمُخْلِصِينَ لِلَّهِ الدِّينَ فَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ كُنْهِهِ مَقَالٌ، أَوْ يَسْتَحْضِرَ تَفْصِيلَهُ بَالٌ، وَلِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ ذَلِكَ نَصِيبٌ بِقَدْرِ إِيمَانِهِ[2]. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو محبوس بسبب تصنيفه العقيدة الواسطية: أَنَا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ أَخَافُ؟ إنْ قُتِلْت كُنْت مِنْ أَفْضَلِ الشُّهَدَاءِ، وَكَانَ عَلَيَّ الرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ عَلَى مَنْ قَتَلَنِي اللَّعْنَةُ الدَّائِمَةُ فِي الدُّنْيَا، وَالْعَذَابُ فِي الْآخِرَةِ.

لِيَعْلَمَ كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ أَنِّي إنْ قُتِلْت: لِأَجْلِ دِينِ اللهِ.

وَإِنْ حُبِسْت: فَالْحَبْسُ فِي حَقِّي مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللهِ عَلَيَّ.

ووالله مَا أُطِيقُ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيَّ فِي هَذَا الْحَبْسِ، وَلَيْسَ لِي مَا أَخَافُ النَّاسَ عَلَيْهِ، لَا أَقْطَاعِي، وَلَا مَدْرَسَتِي، وَلَا مَالِي، وَلَا رِيَاسَتِي، وَجَاهِي.

---

(١) في الأصل: (وما)، والمثبت من كتاب: المستدرك على فتاوى ابن تيمية، جمع: ابن قاسم ١/ ٧، وهو أصح.

(٢) ١٠/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

وَإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَيْكُمْ إِذَا ذَهَبَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ مِن الرِّيَاسَةِ وَالْمَالِ، وَفَسَدَ دِينُكُمْ الَّذِي تَنَالُونَ بِهِ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهَذَا كَانَ مَقْصُودُ الْعَدُوِّ الَّذِي أَثَارَ هَذِهِ الْفِتْنَةَ[١]. اهـ.

وانظر إلى يقينه وإيمانه الذي ظهر شيءٌ منه خلال مناظرته للصوفية، الذين يمشون على الجمر والنار، ويزعمون أن ذلك كرامةٌ من الله لهم، ودليلٌ على صحة منهجهم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ذُكِرَ لِي أَنَّهُ جَاءَهُمْ بَعْضُ أَكَابِرِ غِلْمَانِ الْمُطَاعِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ لِمَوْعِدِ الِاجْتِمَاعِ، فَاسْتَخَرْت اللهَ تَعَالَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَاسْتَعَنْته وَاسْتَنْصَرْته وَاسْتَهْدَيْته وَسَلَكْت سَبِيلَ عِبَادِ اللهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَالِكِ، حَتَّى أُلْقِيَ فِي قَلْبِي أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إلَى ذَلِكَ، وَأَنَّهَا تَكُونُ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى مَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ الْخَلِيلِ[٢]، وَأَنَّهَا تُحْرِقُ أَشْبَاهَ الصَّابِئَةِ أَهْلِ الْخُرُوجِ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ.

وَكَانُوا لِفَرْطِ انْتِشَارِهِمْ فِي الْبِلَادِ وَاسْتِحْوَاذِهِمْ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ وَالْأَجْنَادِ؛ لِخَفَاءِ نُورِ الْإِسْلَامِ وَاسْتِبْدَالِ أَكْثَرِ النَّاسِ بِالنُّورِ الظَّلَامَ، وَطُمُوسِ آثَارِ الرَّسُولِ فِي أَكْثَرِ الْأَمْصَارِ، وَدُرُوسِ حَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ فِي دَوْلَةِ التَّتَارِ، لَهُمْ فِي الْقُلُوبِ مَوْقِعٌ هَائِلٌ، وَلَهُمْ فِيهِمْ مِن الِاعْتِقَادِ مَا لَا يَزُولُ بِقَوْلِ قَائِلٍ.

قَالَ الْمُخْبِرُ: فَغَدَا أُولَئِكَ الْأُمَرَاءُ الْأَكَابِرُ وَخَاطَبُوا فِيهِمْ نَائِبَ السُّلْطَانِ بِتَعْظِيمِ أَمْرِهِمْ..

قُلْت لِلْأَمِيرِ: وَأَنَا قَدْ اسْتَخَرْت اللهَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُمْ إنْ دَخَلُوا النَّارَ أَدْخُلُ أَنَا وَهُمْ، وَمَن احْتَرَقَ مِنَّا وَمِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَكَانَ مَغْلُوبًا، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ نَغْسِلَ جُسُومَنَا بِالْخَلِّ وَالْمَاءِ الْحَارِّ.

---

(١) ٣/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) ما أعظم يقينه وتوكُّله وثقته بالله تعالى!

فَقَالَ الْأَمِيرُ: وَلِمَ ذَاكَ؟

قُلْت: لِأَنَّهُمْ يَطْلُونَ جُسُومَهُمْ بِأَدْوِيَةٍ يَصْنَعُونَهَا مِنْ دُهْنِ الضَّفَادِعِ وَبَاطِنِ قِشْرِ النَّارِنْجِ وَحَجَرِ الطَّلْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِن الْحِيَلِ الْمَعْرُوفَةِ لَهُمْ، وَأَنَا لَا أَطْلِي جِلْدِي بِشَيْءٍ، فَإِذَا اغْتَسَلْت أَنَا وَهُمْ بِالْخَلِّ وَالْمَاءِ الْحَارِّ بَطَلَت الْحِيلَةُ وَظَهَرَ الْحَقُّ، فَاسْتَعْظَمَ الْأَمِيرُ هُجُومِي عَلَى النَّارِ، وَقَالَ: أَتَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقُلْت لَهُ: نَعَمْ[1]، قَد اسْتَخَرْت اللهَ فِي ذَلِكَ، وَأَلْقَى فِي قَلْبِي أَنْ أَفْعَلَهُ، وَنَحْنُ لَا نَرَى هَذَا وَأَمْثَالَهُ ابْتِدَاءً؛ فَإِنَّ خَوَارِقَ الْعَادَاتِ إنَّمَا تَكُونُ لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الْمُتَّبِعِينَ لَهُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا لِحُجَّةٍ أَوْ حَاجَةٍ، فَالْحُجَّةُ لِإِقَامَةِ دِينِ اللهِ، وَالْحَاجَةُ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِن النَّصْرِ وَالرِّزْقِ الَّذِي بِهِ يَقُومُ دِينُ اللهِ، وَهَؤُلَاءِ إذَا أَظْهَرُوا مَا يُسَمُّونَهُ إشَارَاتِهِمْ وَبَرَاهِينَهُمْ الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تُبْطِلُ دِينَ اللهِ وَشَرْعَهُ وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَنْصُرَ اللهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَقُومَ فِي نَصْرِ دِينِ اللهِ وَشَرِيعَتِهِ بِمَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ أَرْوَاحِنَا وَجُسُومِنَا وَأَمْوَالِنَا، فَلَنَا حِينَئِذٍ أَنْ نُعَارِضَ مَا يُظْهِرُونَهُ مِنْ هَذِهِ المخاريق بِمَا يُؤَيِّدُنَا اللهُ بِهِ مِن الْآيَاتِ.

وَلِيُعْلَمَ أَنَّ هَذَا مِثْلُ مُعَارَضَةِ مُوسَى لِلسَّحَرَةِ لَمَّا أَظْهَرُوا سِحْرَهُمْ أَيَّدَ اللهُ مُوسَى بِالْعَصَا الَّتِي ابْتَلَعَتْ سِحْرَهُمْ[2]. اهـ.

فيا له من ثباتٍ ويقينٍ وتوكُّلٍ على الله تعالى الواحد الأحد!

وكان رحمه الله يَعِدُ المسلمين بالنصر والتمكين بثقة ويقين، وقد ظهر ذلك جليًّا عند تعدادِهِ لِمَناقب الشام حيث قال: مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مُنَافِقِيهَا لَا

(١) هذا كما تقدم يدل على عظيم إيمانه وثقته بالله تعالى، وهذه المنزلة قلّ مَن يصل إليها.

(٢) ١١/ ٤٥٥ ـ ٤٦٠.

يَغْلِبُوا أَمْرَ مُؤْمِنِيهَا كَمَا رَوَاهُ أَحْمَد فِي الْمُسْنَدِ فِي حَدِيث، وَبِهَذَا اسْتَدْلَلْت لِقَوْم مِنْ قُضَاةِ الْقُضَاةِ وَغَيْرِهِمْ فِي فِتَنٍ قَامَ فِيهَا عَلَيْنَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْفُجُورِ وَالْبِدَعِ الْمَوْصُوفِينَ بِخِصَالِ الْمُنَافِقِينَ لَمَّا خَوَّفُونَا مِنْهُمْ فَأَخْبَرْتهمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّ مُنَافِقِينَا لَا يَغْلِبُوا مُؤْمِنِينَا، وَقَدْ ظَهَرَ مِصْدَاقُ هَذِهِ النُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ فِي جِهَادِنَا لِلتَّتَارِ، وَأَظْهَرَ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ صِدْقَ مَا وَعَدْنَاهُمْ بِهِ وَبَرَكَةَ مَا أَمَرْنَاهُمْ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فَتْحًا عَظِيمًا مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ مِثْلَهُ مُنْذُ خَرَجَتْ مَمْلَكَةُ التَّتَارِ الَّتِي أَذَلَّتْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُهْزَمُوا وَيُغْلَبُوا كَمَا غُلِبُوا عَلَى «بَابِ دِمَشْقَ» فِي الْغَزْوَةِ الْكُبْرَى الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْنَا فِيهَا مِن النِّعَمِ بِمَا لَا نُحْصِيهِ خُصُوصًا وَعُمُومًا[1] .اهـ.

وتأمل إلى ما كَتَبَه ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ ـ لعموم المسلمين لَمَّا قَدِمَ الْعَدُوُّ مِن التَّتَارِ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ إلَى حَلَبَ وَانْصَرَفَ عَسْكَرُ مِصْرَ وَبَقِيَ عَسْكَرُ الشَّامِ، وبدأ الخوف يدبّ في قلوب الناس: اعْلَمُوا ـ أَصْلَحَكُم اللهُ ـ أَنَّ النُّصْرَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ وَأَنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مَقْهُورُونَ مَقْمُوعُونَ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَاصِرُنَا عَلَيْهِمْ وَمُنْتَقِمٌ لَنَا مِنْهُمْ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيم، فَأَبْشِرُوا بِنَصْرِ اللهِ تَعَالَى وَبِحُسْنِ عَاقِبَتِهِ ﴿**وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾**﴾ [آل عِمرَان: ١٣٩]، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ تَيَقَّنَّاهُ وَتَحَقَّقْنَاهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ[2] .اهـ.

وتأمل أيضًا إلى ما كتبه بعد فتنةِ قازان، وتَحَزُّبِ الأحزاب لقتال المسلمين في الشام بعد ذلك، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ أَهْلُ الْمَغَازِي ـ مِنْهُمْ ابْنُ إسْحَاقَ ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْخَنْدَقِ: «**الْآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَا**»، فَمَا

(١) ٢٧/ ٥١٠ ـ ٥١١.

(٢) ٢٨/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.

غَزَتْ قُرَيْشٌ وَلَا غطفان وَلَا الْيَهُودُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهَا، بَلْ غَزَاهُم الْمُسْلِمُونَ، فَفَتَحُوا خَيْبَرَ ثُمَّ فَتَحُوا مَكَّةَ.

كَذَلِكَ ـ إنْ شَاءَ اللهُ ـ هَؤُلَاءِ الْأَحْزَابُ مِنَ الْمَغُولِ وَأَصْنَافِ التُّرْكِ وَمِن الْفُرْسِ والمستعربة وَالنَّصَارَى وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَصْنَافِ الْخَارِجِينَ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ: الْآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَا، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِن الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ خَالَطَ قُلُوبَهُمْ مَرَضٌ أَوْ نِفَاقٌ بِأَنْ يُنِيبُوا إلَى رَبِّهِمْ، وَيَحْسُنَ ظَنُّهُمْ بِالْإِسْلَامِ، وَتَقْوَى عَزِيمَتُهُمْ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، فَقَدْ أَرَاهُم اللهُ مِن الْآيَاتِ مَا فِيهِ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَبْصَارِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ [الأحزاب: ٢٥][(١)]. اهـ.

إنه تمام الاقتداء بالنَّبيّ ﷺ في جميع أحواله، فلمَّا قال النَّبِيّ ﷺ بكلّ ثقة ويقين: «**الْآنَ نَغْزُوهُمْ وَلَا يَغْزُونَا**». قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ذلك كذلك بثقة ويقين.

ومما يدلك على يقينِه وثقته بالله: أنَّ الحاكم في وقته المظفر الْجَاشْنَكِيرِ بيبرس كان يُدني المبتدعة من الاتحادية والحلولية والصوفية، ويُقرب شَيْخَهُ نَصْرَ الْمَنْبِجِيّ، العدو اللدود لعقيدة السلف الصالح ولشيخ الإسلام رحمه الله تعالى على وجه الخصوص، الذي قف في وجهه، وسعى في سجنِه، ومع ذلك لم ييأس الشيخ ولم يدع التفاؤل أبدًا، بل كان مِن شدة تفاؤله وثقته بربه يَقُولُ عن هذا الحاكم: زَالَتْ أَيَّامُهُ، وَانْتَهَتْ رِيَاسَتُهُ، وَقَرُبَ انْقِضَاءُ أَجْلِهِ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهِمَا وَفِي ابْنِ عَرَبِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ.

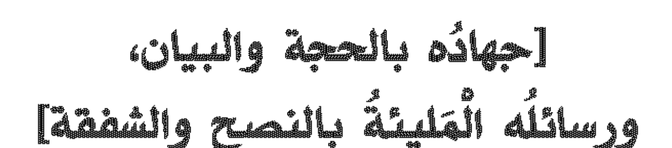
---

(١) ٢٨/ ٤٦٢.

ولم يُخيب الله تعالى ظنه، فعاد الملك المنصور قلاوون إلى الملك سَنَة تِسْعٍ وَسَبْعِمِائَةٍ، وزالت دولة الْجَاشْنَكِيرِ، وخُذل هو وشيخه نصر المنبجي الاتحادي الحلولي[1].



(١) يُنظر: البداية والنهاية ١٨/ ٨٢ ـ ٨٣.



[جهادُه بالحجة والبيان، ورسائلُه المَليئةُ بالنصح والشفقة]

مِن أعظم ما تميّز به شيخُ الإسلام رحمه الله تعالى عن الكثير مِن العلماء: أنه لم يَنْكَبَّ على العلم فهمًا ودراية فحسب ـ وإن كان هذا من أعظم الأعمال وأجلّها ـ لكنه أضاف إلى ذلك الجهاد في سبيل تبيلغ العلم الذي تعلّمه، والدين الذي عرفه.

وجهادُه نوعان:

الأول: جهادٌ بالسِّنان.

الثاني: جهادٌ باللسان.

فأما جهادُه بالسِّنان فقد أعطاه حقه في جهاد التتر والرافضة، وأبلى بلاءً حسنًا، وأظهر شجاعةً مُنقطعة النظير، وسيأتي الحديث عنه بإذن الله تعالى.

وأما جهاده باللسان، فقد أعدَّ له جُلَّ وقته، وكلَّ وسيلةٍ وطريقة، بالكتابة تارة، وبالجدال والحوار تارة، وبالإنكار والغلظة تارةً أخرى.

وكان يرى أنَّ جهادَ باللسان لا يقلُّ عن جهادِ السِّنان، حيث قال رحمه الله تعالى وهو في السجن قبل وفاته بِمُدَّةٍ يسيرة: وَالَّذِي سَعَى فِيهِ حِزْبُ الشَّيْطَانِ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفَةً لِشَرْعِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَحْدَهُ، بَلْ مُخَالَفَةً لِدِينِ جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ. .

وَكَانُوا قَدْ سَعَوْا فِي أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْ جِهَةِ حِزْبِ اللهِ وَرَسُولِهِ خِطَابٌ وَلَا كِتَابٌ، وَجَزِعُوا مِنْ ظُهُورِ الإخنائية، فَاسْتَعْمَلَهُمْ اللهُ تَعَالَى حَتَّى أَظْهَرُوا أَضْعَافَ ذَلِكَ وَأَعْظَمَ..

ثم قال: بَلْ جِهَادُنَا فِي هَذَا مِثْلُ جِهَادِنَا يَوْمَ قازان وَالْجَبَلِيَّة وَالْجَهْمِيَّة والاتحادية وَأَمْثَالِ ذَلِكَ[1].اهـ.

وكان رحمه الله تعالى مِن أعظم الناصحين، والمبلغين لشريعة ربِّ العالمين، كيف وهو القائل: إِنَّ أَعْظَمَ مَا عُبِدَ اللهُ بِهِ نَصِيحَةُ خَلْقِهِ، وَبِذَلِكَ بَعَثَ اللهُ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ[2].اهـ.

ومِنْ أعظم جهادِه ونصحِه بلسانِه: نُصْحُه للملِك الظالمِ قازان، فقد ذكر أَبو بَكْر الْبَالِسِيُّ، الذي كَانَ يَوْمَ قَازَانَ فِي جُمْلَةِ من كان معه لَمَّا تَكَلَّمَ مَعَ قَازَانَ، فَحَكَى عَنْ كَلَامِه لِقَازَانَ وَشَجَاعَتِهِ وجرأته عليه، وأنه قال لترجمانه: قل لقَازَانَ: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ مُسْلِمٌ وَمَعَكَ مُؤَذِّنُونَ وَقَاضٍ وإمام وشيخ على ما بلغنا فغزوتنا وبلغت بلادنا على ماذا؟ وأبوك وجدك هلاكو كَانَا كَافِرَيْنِ وَمَا غَزَوَا بِلَادَ الْإِسْلَامِ، بَلْ عاهدوا قومنا، وَأَنْتَ عَاهَدْتَ فَغَدَرْتَ وَقُلْتَ فَمَا وَفَّيْتَ.

قَالَ: وَجَرَتْ لَهُ مَعَ قَازَانَ وَقُطْلُوشَاهْ وَبُولَايْ أُمُورٌ وَنُوَبٌ، قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيهَا كُلِّهَا لِلَّهِ، وقال الحق ولم يخش إلا الله عَزَّ وَجَلَّ.

قال: وقَرَّب إلى الجماعة طعامًا فَأَكَلُوا مِنْهُ إِلَّا ابْنَ تَيْمِيَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَأْكُلُ؟ فَقَالَ: كَيْفَ آكُلُ مِنْ طَعَامِكُمْ وَكُلُّهُ مِمَّا نَهَبْتُمْ مِنْ أَغْنَامِ النَّاسِ، وَطَبَخْتُمُوهُ بِمَا قَطَعْتُمْ مِنْ أَشْجَارِ النَّاسِ؟

(١) ٥٨/٢٨ ـ ٥٩.
(٢) ٦١٥/٢٨.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ قَازَانَ طَلَبَ مِنْهُ الدُّعَاءَ فَقَالَ فِي دعائه: «اللَّهُمَّ إن كان هذا عبدك مَحْمُودٌ إِنَّمَا يُقَاتِلُ لِتَكُونَ كَلِمَتُكَ هِيَ الْعُلْيَا وَلِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لَكَ فَانْصُرْهُ وَأَيِّدْهُ وَمَلِّكْهُ الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً وَطَلَبًا لِلدُّنْيَا وَلِتَكُونَ كَلِمَتُهُ هِيَ الْعُلْيَا وليذل الإسلام وأهله فاخْذُلْه وزلزله ودمره واقْطع دابِرَه».

قَالَ: وَقَازَانُ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قَالَ: فَجَعَلْنَا نَجْمَعُ ثِيَابَنَا خَوْفًا مِنْ أَنْ تَتَلَوَّثَ بِدَمِهِ إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِهِ.

قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَهُ قَاضِي الْقُضَاةِ نجم الدين بن صَصْرَى وَغَيْرُهُ: كِدْتَ أَنْ تُهْلِكَنَا وَتُهْلِكَ نَفْسَكَ، وَاللهِ لَا نَصْحَبُكَ مِنْ هُنَا، فَقَالَ: وَأَنَا وَاللهِ لَا أَصْحَبُكُمْ.

قَالَ: فَانْطَلَقْنَا عُصْبَةً وَتَأَخَّرَ هُوَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أصحابه، فتسامعت به الخواقين وَالْأُمَرَاءُ مِنْ أَصْحَابِ قَازَانَ فَأَتَوْهُ يَتَبَرَّكُونَ بِدُعَائِهِ، وَهُوَ سَائِرٌ إِلَى دِمَشْقَ، وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، قَالَ: وَاللهِ مَا وَصَلَ إِلَى دِمَشْقَ إِلَّا فِي نحو ثلثمائة فَارِسٍ فِي رِكَابِهِ، وَكُنْتُ أَنَا مِنْ جُمْلَةِ من كان معه، وأما أولئك الذي أَبَوْا أَنْ يَصْحَبُوهُ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ جَمَاعَةٌ مِنَ التتر فشلحوهم عن آخرهم، هذا كلامُه أَوْ نَحْوُهُ، وَقَدْ سَمِعْتُ هَذِهِ الْحِكَايَةَ مِنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِهِ[1] .اهـ.

ولقد أعطاه الله جلَّ جلالُه قوّةً في الحجة، وبيانًا وحكمة، وطول نَفَسٍ في بيان الحق قولًا وكتابةً، وإليك ما يشهدُ على ذلك: لَمَّا اجْتمعَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين بن دَقِيق الْعِيد بِهِ فِي سّنة سبعمائة وَسمع كَلَامه، سَأَله بعضهم بعد انْقِضَاء الْمجْلس عن ابن تيمية فَقَالَ: هُوَ رجل حفظَة.

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١٠٢.

قيل لَهُ: فَهَلا تَكَلَّمت مَعَه؟

فَقَالَ: هَذَا رجل يحب الْكَلَام وَأَنا أحب السُّكُوت.

قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ: وَلَقَد أَخْبرنِي الذَّهَبِيّ عَن الشَّيْخ رَحِمَهُ اللهُ أنه أخبرهُ أَن ابْن دَقِيق الْعِيد قَالَ لَهُ بعد سَماع كَلَامه: مَا كنت أَظن أَن الله بقى يخلق مثلك[1]. اهـ.

أي: في قوة الحجج والبلاغة والبيان، والعلم والفهم.

بل إنه ليكتب عشرات الصفحات، والتي تصل إلى أكثر من مائة وخمسين صفحة في جلسة واحدة، ويتكلّم ويُحاجج ويُجادل ويُقنع في جلسة واحدة ما لو كُتب ما تكلّم به لبلغ الكراريس الكثيرة، وكلامه ليس كلامًا عاديّا، بل كلامًا مُدعَّمًا بالأدلة والاستنباطات والردود والتأصيل، والذي لم يكن قد اسْتَعَدَّ لكثيرٍ منه.

وكان ـ تغمَّده الله برحمتِه، وجمعنا به في دار كرامته ـ لا يفتر عن مُناصحة كلِّ مَن تجب مُناصحته، ولا يعتمد في ذلك على غيره من العلماء الذين هم أكبر سنًّا منه، كابن دقيق العيد الذي يكبره بأربعين سنةً تقريبًا، وكان قاضي القضاة، ويسكن في مصر، ومع ذلك جاء لمناصحة سلطان مصر وجندها لمحاربة التتار.

وقد أكثر من مناصحة السلاطين كتابةً ومواجهةً، كقصَّتِه مع الملك قازان.

ولقد حرض قادة وأمراء الإسلام وناصحهم وأقنعهم في مُواجهة التتار سنة اثْنَتَيْنِ وَسَبْعمائة، حيث كَانَت وقْعَة شقحب الْمَشْهُورَة.

---

(١) العقود الدريّة، ص١٣٥.

قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: وحصل للنَّاس شدَّة عَظِيمَة، وَظهر فِيهَا من كرامات الشَّيْخ، وَإجَابَة دُعَائِهِ، وعظيم جهاده، وَقُوَّة إيمَانه، وَشدَّة نصحه لِلْإِسْلَامِ، وفرط شجاعته، وَنِهَايَة كرمه، وَغير ذَلِك من صِفَاته مَا يفوق النَّعْت ويتجاوز الْوَصْف واتفقت كلمة إِجْمَاعهم على تَعْظِيم الشَّيْخ تَقِيّ الدّين ومحبته وَسَمَاع كَلَامه ونصيحته واتعظوا بمواعظه وَسَأَلَهُ بَعضهم مسَائِل فِي أَمر الدّين وَلم يبْق من مُلُوك الشام تركي وَلَا عَرَبِيّ إِلَّا وَاجْتمعَ بالشيخ فِي تِلْكَ الْمدَّة واعتقد خَيره وصلاحه ونصحه لله وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمنِينَ.

ثمَّ سَاق الله سُبْحَانَهُ جَيش الْإِسْلَام العرمرم المصري صُحْبَة أَمِير الْمُؤمنِينَ، وَالسُّلْطَان الْملك النَّاصِر، وولاة الْأَمر، وزعماء الْجَيْش وَعُظَمَاء المملكة، والأمراء المصريين عَن آخِرهم بجيوش الْإِسْلَام سوقًا حثيثًا للقاء التتار المخذولين، فَاجْتمع الشَّيْخ بالخليفة وَالسُّلْطَان وأرباب الْحل وَالْعقد وأعيان الْأُمَرَاء عَن آخِرهم، وَكلهمْ بمرج الصفر قبلي دمشق المحروسة، وَبينهمْ وَبَين التتار أقل من مِقْدَار ثَلَاث سَاعَات مَسَافَة.

وَكَانَ كَأحد أعيانهم، وَاتفقَ لَهُ من اجْتِمَاعهم مَا لم يتَّفق لأحدٍ قبله من أَبنَاء جنسه، حَيْثُ اجْتَمعُوا بجملتهم فِي مَكَان وَاحِد، فِي يَوْم وَاحِد، على أَمر جَامع لَهُم وَله مُهِمّ عَظِيم، يَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى سَماع كَلَامه، هَذَا توفيق عَظِيم كَانَ من الله تَعَالَى لَهُ لم يتَّفق لمثله.

وَبَقِي الشَّيْخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ وَأَخُوهُ وَأَصْحَابه وَمن مَعَه من الْغُزَاة، يُوصي النَّاس بالثبات، ويعدهم بالنصر، ويبشرهم بِالْغَنِيمَةِ والفوز بِإِحْدَى الحسنيين، إِلَى أَن صدق الله وعده وأعز جنده وَهزمَ التتار وَحده، وَنصر الْمُؤمنِينَ وَهزمَ الْجمع وولوا الدبر، وَكَانَت كلمة الله هِيَ الْعليا وَكلمَة

الْكفَّار هِيَ السُّفْلى، وَقطع دابر الْقَوْم الْكفَّار وَالْحَمْد لله ربِّ الْعَالمين[١]. اهـ.

وما كان هذا الاجتماع العظيم الكبير ليتمّ لولا لطف الله تعالى ثم نصح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى للأمراء والجند وغيرهم، وتحريضه لهم.

ومن نماذج نصحه للحكام وتواصله معهم: ما ذكره ابن القيم رحمه الله أَنَّ السُّلْطَانَ أَمَرَ أَنْ يُلْزَمَ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِتَغْيِيرِ عَمَائِهِمْ، وَأَنْ تَكُونَ خِلَافَ أَلْوَانِ عَمَائِمِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَامَتْ لِذَلِكَ قِيَامَتُهُمْ، وَعَظُمَ عَلَيْهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ مِن الْمَصَالِحِ، وَإِعْزَازِ الْإِسْلَامِ وَإِذْلَالِ الْكَفَرَةِ مَا قَرَّتْ بِهِ عُيُونُ الْمُسْلِمِينَ، فَأَلْقَى الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ وَإِخْوَانِهِ أَنْ صَوَّرُوا فُتْيَا يَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى إِزَالَةِ هَذَا الْغُبَارِ، وَهِيَ: مَا تَقُولُ السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أُلْزِمُوا بِلِبَاسٍ غَيْرِ لِبَاسِهِم الْمُعْتَادِ وَزِيٍّ غَيْرِ زِيِّهِم الْمَأْلُوفِ، فَحَصَلَ لَهُمْ بِذَلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ فِي الطُّرُقَاتِ وَالْفَلَوَاتِ وَتَجَرَّأَ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِهِ السُّفَهَاءُ وَالرُّعَاةُ، وَآذَوْهُمْ غَايَةَ الْأَذَى، فَطُمِعَ بِذَلِكَ فِي إِهَانَتِهِمْ، وَالتَّعَدِّي عَلَيْهِمْ، فَهَلْ يَسُوغُ لِلْإِمَامِ رَدُّهُمْ إِلَى زِيِّهِم الْأَوَّلِ، وَإِعَادَتُهُمْ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، مَعَ حُصُولِ التَّمَيُّزِ بِعَلَامَةٍ يُعْرَفُونَ بِهَا؟ وَهَلْ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَهُمْ مَنْ مُنِعَ التَّوْفِيقَ وَصُدَّ عَن الطَّرِيقِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلْإِمَامِ إِعَادَتَهُمْ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَجَاءَتْنِي الْفَتْوَى فَقُلْت: لَا تَجُوزُ إِعَادَتُهُمْ وَيَجِبُ إِبْقَاؤُهُمْ عَلَى الزِّيِّ الَّذِي يَتَمَيَّزُونَ بِهِ عَن الْمُسْلِمِينَ، فَذَهَبُوا ثُمَّ غَيَّرُوا الْفُتْيَا ثُمَّ جَاءُوا بِهَا فِي قَالَبٍ آخَرَ، فَقُلْت: لَا تَجُوزُ إِعَادَتُهُمْ، فَذَهَبُوا ثُمَّ

(١) العقود الدرية، ص١٩١ ـ ١٩٣.

أَتَوْا بِهَا فِي قَالَبٍ آخَرَ، فَقُلْت: هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمُعَيَّنَةُ وَإِنْ خَرَجَتْ فِي عِدَّةِ قَوَالِبَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّم: ثُمَّ ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِلَى السُّلْطَانِ وَتَكَلَّمَ عِنْدَهُ بِكَلَام عَجِبَ مِنْهُ الْحَاضِرُونَ، فَأَطْبَقَ الْقَوْمُ عَلَى إِبْقَائِهِمْ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ[1]. اهـ.

فشيخ الإسلام ـ رفع الله درجته في المهديين ـ لم يكن يُصدر الفتاوى وينأى بنفسِه عن ولاةِ الأمر، بل كان يتواصل معهم، ويقطع الطريق على العابثين والمفسدين، وعلماء السوء المداهنين، والذين يُريدون الشرّ بالعباد والبلاد.

ولم تقتصر رسائلُه ونصائحه لأهل الإسلام فحسب، بل تعدى ذلك إلى غير المسلمين، فقد بعث رسالةً إلى أحد ملوك النصارى جاء فيها:

«مِنْ أَحْمَد ابْنِ تَيْمِيَّة إِلَى سرجوان عَظِيم أَهْلِ مِلَّتِهِ، وَمَنْ تَحُوطُ بِهِ عِنَايَتُهُ مِنْ رُؤَسَاءِ الدِّينِ وَعُظَمَاءِ الْقِسِّيسِينَ وَالرُّهْبَانِ وَالْأُمَرَاءِ وَالْكُتَّابِ وَأَتْبَاعِهِمْ، سَلَامٌ عَلَى مَن اتَّبَعَ الْهُدَى.

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّا نَحْمَدُ إِلَيْكُم اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ، وَنَسْأَلُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى عِبَادِهِ الْمُصْطَفَينَ وَأَنْبِيَائِهِ الْمُرْسَلِينَ، وَيَخُصَّ بِصَلَاتِهِ وَسَلَامِهِ أُولِي الْعَزْمِ الَّذِينَ هُمْ سَادَةُ الْخَلْقِ وَقَادَةُ الْأُمَمِ، الَّذِينَ خُصُّوا بِأَخْذِ الْمِيثَاقِ وَهُمْ: نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ. . .» إلى آخر ما جاء فيها[2].

ثم حثّه على إطلاق سراح الأسارى عنده، ورفع الظلم عنهم، ورغب وهدد، ولان وشدّد، كلّ هذا في سبيل إقناعه في فكاك أسرى المسلمين.

---

(١) ٦٥٨/٢٨، إعلام الموقعين ١٤٨/٤. (٢) ٦٠١/٢٨.

فالشيخ راسل الملك وناصحه ووعظه، وحثه على إطلاق سراح المسلمين الأسارى عنده، ولم يقف عاجزًا ويقل: هذا من شأن ولاة الأمر، وهكذا كان العلماء يُناصحون ولاة أمر بلادهم وغيرهم، وكم نفع الله بهذه المناصحات، وفرّج بها من كربات، وقد ضرب الشيخ الإمام العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ في هذا العصر أروع الأمثلة في مناصحة الحكام، وقد أعتق الله رقاب كثير من علماء المسلمين والمصلحين والسياسيّين بشفاعاته ورسائله التي يُرسلها لولاة أمرهم الذين حكموا على بعض رعاياهم بالإعدام أو بالسجن.

وكان كذلك يُراسل ويُناصح علماء زمانه ممن يرى فيه ميلًا عن الحق، ولا يذمُّه ويسبه ولو وصله أذىً مِن أحدهم، كما فعل مع الشَّيْخِ أَبِي الْفَتْحِ نَصْرٍ المنبجي[1]، وقد بالغ بالثناء عليه، وأكثر من تقرير عقيدة التوحيد بأسلوب لا يشعر معها الْمُرسل إليه أنه يُعَلِّمُه وينصحه، بل بأسلوب في غاية الأدب، مع ما يتخلل خطابَه من المديح والثناء عليه.

وإليك نموذجٌ مما جاء في خطابه له: فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَنْعَمَ عَلَى الشَّيْخِ وَأَنْعَمَ بِهِ نِعْمَةً بَاطِنَةً وَظَاهِرَةً فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَجَعَلَ لَهُ عِنْدَ خَاصَّةِ الْمُسْلِمِينَ - الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا - مَنْزِلَةً عَلِيَّةً وَمَوَدَّةً إلَهِيَّةً؛ لِمَا مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ حُسْنِ الْمَعْرِفَةِ وَالْقَصْدِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْإِرَادَةَ أَصْلٌ لِطَرِيقِ الْهُدَى وَالْعِبَادَةِ..

ثم شرع في بيان المحبة الشرعية، ثم قال: فَالشَّيْخُ - أَحْسَنَ اللهُ إلَيْهِ - قَدْ جَعَلَ اللهُ فِيهِ مِن النُّورِ وَالْمَعْرِفَةِ - الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْمَحَبَّةِ وَالْإِرَادَةِ - مَا تَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحَبَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ الْمُفَصَّلَةُ عَن الْمُجْمَلَةِ

---

(١) ٢/ ٤٥٢ وما بعدها.

الْمُشْتَرَكَةُ، وَكَمَا يَقَعُ هَذَا الْإِجْمَالُ فِي الْمَحَبَّةِ يَقَعُ أَيْضًا فِي التَّوْحِيدِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي أُمِّ الْكِتَابِ الَّتِي هِيَ مَفْرُوضَةٌ عَلَى الْعَبْدِ ـ وَوَاجِبَةٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ـ أَنْ يَقُولَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفَاتِحَة: ٥]. . ثم استطرد في الكلام عن التوحيد وتقريره.

فانظر إلى هذا الأسلوب الرفيع في مناصحة العلماء، والأدب الجمّ، ولو كان عندهم أخطاءٌ وزلات.

وليست هذه هي الرسالة الوحيدة التي أرسلها له، بل ذكر أنه راسله قبلها[(١)].

وبعث رسالته الشهيرة بـ(الوصية الكبرى) إلى جماعة عدي بن مسافر[(٢)]، ملأها بالنصائح والتوجيهات النافعة[(٣)].

وأثنى عليهم وعلى مشايخهم، وذكَّرهم بالتوحيد وأهميته، ودعا لهم ولمشايخهم.

وقد قال في مقدمتها: مِنْ أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّة إِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ هَذَا الْكِتَابُ مِن الْمُسْلِمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْمُنْتَمِينَ إِلَى جَمَاعَةِ الشَّيْخِ الْعَارِفِ الْقُدْوَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَدِيِّ بْنِ مُسَافِرٍ الْأُمَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ وَفَّقَهُم اللهُ لِسُلُوكِ سَبِيلِهِ وَأَعَانَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَجَعَلَهُمْ مُعْتَصِمِينَ بِحَبْلِهِ الْمَتِينِ، مُهْتَدِينَ لِصِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ

(١) كما في ٢/ ٤٦٣.
(٢) هو: أبو البركات عدي بن مسافر، تنسب إليه طائفة العدوية، سار ذكره في الآفاق وتبعه خلق كثير، توفي سنة سبع، وقيل: خمس وخمسين وخمسمائة.
وهو من الصوفية غير الغالية، وكان صالحًا في نفسه، وقد أقبل على تهذيب نفسه بالرياضات والمجاهدات والخلوات.
(٣) ٣/ ٣٦٣ ـ ٤٣٠.

مِن النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَجَنَّبَهُمْ طَرِيقَ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالِاعْوِجَاجِ. .

فانظر كيف دعا لهم وأثنى على مشايخهم، وذلك كي يُحرك عاطفتهم ويتألّفهم، ويجعلهم مستعدِّينَ لسماع ما في رسالته من النصائح والتوجيهات.

ثم ذكَّرهم بعقيدة التوحيد، وتلا عليهم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فالتوحيد هو أول ما يجب على الناصح البدء به، والتأكيد عليه.

ثم حثهم على اتباع السُّنَّة، والاجتماع وعدم مخالفة المسلمين فقال: فَإِنَّ اللهَ أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِاتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَلُزُومِ سَبِيلِهِ، وَأَمَرَ بِالْجَمَاعَةِ والائتلاف، وَنَهَى عَنَ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ثم بيَّن لهم مميزات الْفِرْقَة النَّاجِيَة، التي جاء الحديث بأنهم الناجون، وأنهم هم أَهْلُ السُّنَّةِ، وأنهم وَسَطٌ فِي النِّحَلِ والأديان، كَمَا أَنَّ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ وَسَطٌ فِي الْمِلَلِ والديانات الأخرى، ووسط فِي الْفِرَقِ والمذاهب المنتسبةِ للإسلام.

فكأنه يقول لهم: اتبعوا المنهج الوسط، وهو منهج أهل السُّنَّة والجماعة، ولم يُصَرِّحْ بذلك، وهذا من حكمته.

ثم عاد فأثنى عليهم؛ ليتوصل بهذا الثناء إلى تحريضهم على عدم الخروج عن السُّنَّة، والتمسك بهدي الصحابة والسلف الصالح، فقال:

وَأَنْتُمْ أَصْلَحَكُم اللهُ قَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْكُمْ بِالِانْتِسَابِ إِلَى الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ دِينُ اللهِ، وَعَافَاكُم اللهُ مِمَّا ابْتَلَى بِهِ مَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِن الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ.

وَعَافَاكُم اللهُ بِانْتِسَابِكُمْ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ أَكْثَرِ الْبِدَعِ الْمُضِلَّةِ؛ مِثْلَ كَثِيرٍ مِنْ بِدَعِ الرَّوَافِضِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْقَدَرِيَّةِ، بِحَيْثُ جَعَلَ عِنْدَكُمْ مِن الْبُغْضِ لِمَنْ يُكَذِّبُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَوْ يَسُبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا هُوَ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ نِعَمِ اللهِ عَلَى مَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ وَكَمَالِ الدِّينِ.

وَلِهَذَا كَثُرَ فِيكُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالدِّينِ، وَأَهْلِ الْقِتَالِ الْمُجَاهِدِينَ مَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي طَوَائِفِ الْمُبْتَدِعِينَ.

وَمَا زَالَ فِي عَسَاكِرِ الْمُسْلِمِينَ الْمَنْصُورَةِ وَجُنُودِ اللهِ الْمُؤَيَّدَةِ مِنْكُمْ مَنْ يُؤَيِّدُ اللهُ بِهِ الدِّينَ وَيُعِزُّ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَفِي أَهْلِ الزَّهَادَةِ وَالْعِبَادَةِ مِنْكُمْ مَنْ لَهُ الْأَحْوَالُ الزَّكِيَّةُ وَالطَّرِيقَةُ الْمَرْضِيَّةُ، وَلَهُ الْمُكَاشَفَاتُ وَالتَّصَرُّفَاتُ.

وَفِيكُمْ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللهِ الْمُتَّقِينَ مَنْ لَهُ لِسَانُ صِدْقٍ فِي الْعَالَمِينَ.

ثم أثنى على أعيان مشايخهم وقال: وَهَؤُلَاءِ الْمَشَايِخُ لَمْ يَخْرُجُوا فِي الْأُصُولِ الْكِبَارِ عَنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ كَانَ لَهُمْ مِن التَّرْغِيبِ فِي أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالدُّعَاءِ إِلَيْهَا، وَالْحِرْصِ عَلَى نَشْرِهَا وَمُنَابَذَةِ مَنْ خَالَفَهَا.

وَغَالِبُ مَا يَقُولُونَهُ فِي أُصُولِهَا الْكِبَارِ جَيِّدٌ.

ثم لَمّح لهم أنه لا يجوز الغلو فيهم؛ باعتقاد أن أئمتهم على

صواب في كلّ شيء فقال: مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِهِمْ وَكَلَامِ نُظَرَائِهِمْ مِن الْمَسَائِلِ الْمَرْجُوحَةِ وَالدَّلَائِلِ الضَّعِيفَةِ، كَأَحَادِيثَ لَا تَثْبُتُ، وَمَقَايِيسَ لَا تَطَّرِدُ، مَعَ مَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ. . إلى آخر رسالته اللطيفة المليئة بالنصح والشفقة عليهم.

فشيخ الإسلام ـ أناله الله مراتب الصِّدِّيقين ـ لا يترك أحدًا إلا ناصحه وأقام الحجة عليه بالرفق واللين، ولم يكن كحال بعض المنتسبين للسلف وأهل السُّنَّة اليوم، ينأون بأنفسهم عن الطوائف الأخرى المنتسبين إلى أهل السُّنَّة، بزعمِ أنَّ عندهم مخالفاتٍ عقديةً أو منهجيةً، ولم يكتفوا بذلك، بل دخلوا في نواياهم، وشككوا في إخلاصهم، ورموهم بالسِّباب والشتائم المقذعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والواجب علينا ـ معشر المسلمين ـ أنْ نقتدي بهذا الإمام الجليل الرباني، الذي كفَّ لسانه عن القدح بالمشايخ والطوائف المنتسبين لأهل السُّنَّة، وعن الصوفيةِ ونحوهم مِمَّن ليسوا من الغلاةِ، أو من الدعاة إلى المعتقد الباطل، المحرضين على أهل السُّنَّة.



[جهادُه بالسيف والسنان، وشجاعتُه وثباتُه]

لقد جاهد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى جهادًا عظيمًا، وحمل بنفسه وماله في سبيل الله، وكان في مقدمة الجيوش ورأس حربتها، قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبرنِي حَاجِب من الْحجاب الشاميين أَمِير من أمرائهم ذُو دين متين وَصدق لهجة مَعْرُوف فِي الدولة قَالَ: قَالَ لي الشَّيْخ يَوْم اللِّقَاء وَنحن بمرج الصفر، وَقد تراءى الْجَمْعَانِ: يَا فلَان أوقفني موقف الْمَوْت! قَالَ: فسقته إِلَى مُقَابلَة الْعَدو وهم منحدرون كالسيل تلوح أسلحتهم من تَحت الْغُبَار المنعقد عَلَيْهِم.

ثمَّ قلت لَهُ: يَا سَيِّدي هَذَا موقف الْمَوْت وَهَذَا الْعَدو قد أقبل تَحت هَذِه الغبرة المنعقدة فدونك وَمَا تُرِيدُ.

قَالَ: فَرفع طرفه إِلَى السَّمَاء وأشخص بَصَره وحرك شَفَتَيْه طَويلًا، ثمَّ انْبَعَثَ وأقدم على الْقِتَال، وَأما أَنا فخيل إِلَيّ أَنه دَعَا عَلَيْهِم، وَأَن دعاءه اسْتُجِيبَ مِنْهُ فِي تِلْكَ السَّاعَة.

قَالَ: ثمَّ حَال الْقِتَال بَيْننَا والالتحام وَمَا عدت رَأَيْته حَتَّى فتح الله وَنصر وانحاز التتار إِلَى جبل صَغِير عصموا نُفُوسهم بِهِ من سيوف الْمُسلمين تِلْكَ السَّاعَة وَكَانَ آخر النَّهَار.

قَالَ: وَإِذا أَنا بالشيخ وأخيه يصيحان بِأَعْلَى صوتيهما تحريضا على الْقِتَال وتخويفا للنَّاس من الْفِرَار[1]. اهـ.

(١) العقود الدرية، ص١٩٣ ـ ١٩٤.

إنّ هذه الشجاعة المنقطعة النظير إلا ما شاء الله لا تكون إلا مِن رجلٍ باع نفسه رخيصةً لله تعالى، ومِمَّنْ أيقن بموعود الله، وأحبّ ربه حبًّا آل به إلى أنْ فداه بنفسِه وماله وعرضِه.



[أمرُه بالمعروف ونهيُه عن المنكر باليد واللسان]

الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر: أمرٌ جاءت به الأدلة القطعية المتواترة، وهو مِن أعظمِ أركان دين الإسلام، وقد جعل الله تعالى خيريّة هذه الأمة مَنُوطًا به، وفضَّلها على سائر الملل والأمم بهذا الركن العظيم فقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [آل عِمرَان: ١١٠].

وجاءت النصوصُ الصريحةُ الصحيحةُ بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٤].

وعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قَالَ: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»**(١).

فلا فلاح للأمة في دنياها وأخراها إلا بإقامة هذه الشعيرة العظيمة.

وقد ذكر الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ مِن أمثلة الأدلة القَطْعِيّة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٢).

---

(١) رواه الترمذي وحسَّنه (٢١٦٩)، وأحمد (٢٣٣٠١)، وغيرهما.

(٢) تهذيب كتاب الموافقات، للمؤلف، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما فتئ يأمر الناس بالمعروف وينهاهم عن المنكر بلسانه ويده بالحكمة، ولم يترك ذلك إلا عند منعه وأدخالِه السجن.

ومواقفه في ذلك كثيرةٌ معروفةٌ مشتهرة، وقبل أنْ أذكر شيئًا منها أسوق كلامًا له في غايةِ الأهميّة، وأُعلّق على بعضه:

قال رَحِمَهُ اللهُ: الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بِعَيْنِهِ، بَلْ هُوَ عَلَى الْكِفَايَةِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَلَمَّا كَانَ الْجِهَادُ مِنْ تَمَامِ ذَلِكَ كَانَ الْجِهَادُ أَيْضًا كَذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ مَنْ يَقُومُ بِوَاجِبِهِ أَثِمَ كُلُّ قَادِرٍ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ؛ إذْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ إنْسَانٍ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»**.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِتْمَامَهُ بِالْجِهَادِ: هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أُمِرْنَا بِهِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: لِيَكُنْ أَمْرُك بِالْمَعْرُوفِ [معروفًا][1]، وَنَهْيُك عَنِ الْمُنْكَرِ غَيْرَ مُنْكَرٍ.

وَإِذَا كَانَ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ والمستحبات فَالْوَاجِبَاتُ والمستحبات لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ فِيهَا رَاجِحَةً عَلَى الْمَفْسَدَةِ؛ إذْ بِهَذَا بُعِثَت الرُّسُلُ، وَنَزَلَت الْكُتُبُ، وَاللهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ، بَلْ كُلُّ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ فَهُوَ صَلَاحٌ.

وَقَدْ أَثْنَى اللهُ عَلَى الصَّلَاحِ وَالْمُصْلِحِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَذَمَّ الْمُفْسِدِينَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

(١) ليست في الأصل، ولكنها أنسب للسياق، وأقوى في المعنى.

فَحَيْثُ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَعْظَمَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ: لَمْ تَكُنْ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ[١]، وَإِنْ كَانَ قَدْ تُرِكَ وَاجِبٌ وَفُعِلَ مُحَرَّمٌ[٢].

إذ الْمُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ فِي عِبَادِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ هُدَاهُمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ﴾ [المَائدة: ١٠٥]، وَالِاهْتِدَاءُ إنَّمَا يَتِمُّ بِأَدَاءِ الْوَاجِبِ، فَإِذَا قَامَ الْمُسْلِمُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِن الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَن الْمُنْكَرِ كَمَا قَامَ بِغَيْرِهِ مِن الْوَاجِبَاتِ: لَمْ يَضُرَّهُ ضَلَالُ الضُّلَّالِ[٣].

وَذَلِكَ يَكُونُ تَارَةً بِالْقَلْبِ، وَتَارَةً بِاللِّسَانِ، وَتَارَةً بِالْيَدِ.

فَأَمَّا الْقَلْبُ: فَيَجِبُ بِكُلِّ حالٍ؛ إذْ لَا ضَرَرَ فِي فِعْلِهِ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ فَلَيْسَ هُوَ بِمُؤْمِنٍ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»**..

وَهُنَا يَغْلَطُ فَرِيقَانِ مِن النَّاسِ:

١ ـ **فَرِيقٌ** يَتْرُكُ مَا يَجِبُ مِن الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَأْوِيلًا لِهَذِهِ الْآيَةِ؛ كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه فِي خُطْبَتِهِ: إنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ﴾ [المَائدة: ١٠٥] وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا فِي

---

(١) أي: لم تكن هذه المفسدة الناتجة عن الأمر أو النهي: مما أمر الله به، بل يُعلم قطعًا أنه خطأ ارتكبه هذا الآمر والناهي.
والأمثلة على ذلك كثيرة: فمنها: من يتحقق أن امرأة ارتكبت ما يُوجب عقابها، ولكنها هربت أمام الناس، فالسعيُ وراءها ولفْتُ أنظار الناس إليهما مفسدةٌ تربو على مصلحة إقامة الحد أو التعزير عليه.

(٢) أي: ولو تحقق أنه قد تُرِك واجب، أو فُعل محرم، فلا يجوز الأمر والنهي إذا أدى إلى منكر أكبر وأعظم.

(٣) فلا ينبغي الحزن الشديد لعلو الباطل وضعف الحق، فهذه سُنَّة الله تعالى، في بقاءِ الصراع بين الحق والباطل؛ لحكم عظيمةٍ، تقصُر عقولُنا عن إدراكِها، ونحن لسنا مُلامين على ذلك إذا فعلنا الأسباب التي في مقدورنا.

غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَإِنِّي سَمِعْت النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمْ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ**».

٢ ـ **وَالْفَرِيقُ الثَّانِي**: مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى إمَّا بِلِسَانِهِ وَإِمَّا بِيَدِهِ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ وَحِلْمٍ وَصَبْرٍ وَنَظَرٍ فِيمَا يَصْلُحُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَصْلُحُ، وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَقْدِرُ.

وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ، وَنَهَى عَنْ قِتَالِهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ..

وَلِهَذَا كَانَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ.

وَعَلَى هَذَا: إذَا كَانَ الشَّخْصُ أَو الطَّائِفَةُ جَامِعِيْنِ بَيْنَ مَعْرُوفٍ وَمُنْكَرٍ بِحَيْثُ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا، بَلْ إمَّا أَنْ يَفْعَلُوهُمَا جَمِيعًا، أَوْ يَتْرُكُوهَا جَمِيعًا: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْمَرُوا بِمَعْرُوفٍ وَلَا أَنْ يُنْهُوا مِنْ مُنْكَرٍ، بل يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ أَكْثَرَ: أُمِرَ بِهِ وَإِن اسْتَلْزَمَ مَا هُوَ دُونَهُ مِن الْمُنْكَرِ.

وَلَمْ يُنْهَ عَنْ مُنْكَرٍ يَسْتَلْزِمُ تَفْوِيتَ مَعْرُوفٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، بَلْ يَكُونُ النَّهْيُ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ الصَّدِّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ، وَالسَّعْيِ فِي زَوَالِ طَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَزَوَالِ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ.

وَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ أَغْلَبَ: نُهِيَ عَنْهُ وَإِنْ اسْتَلْزَمَ فَوَاتَ مَا هُوَ دُونَهُ مِن الْمَعْرُوفِ.

وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِذَلِكَ الْمَعْرُوفِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْمُنْكَرِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ: أَمْرًا بِمُنْكَر وَسَعْيًا فِي مَعْصِيَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ.

وَإِنْ تَكَافَأَ الْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ الْمُتَلَازِمَانِ: لَمْ يُؤْمَرْ بِهِمَا وَلَمْ يُنْهَ عَنْهُمَا.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: إِقْرَارُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ أبي وَأَمْثَالِهِ مِنْ أَئِمَّةِ النِّفَاقِ وَالْفُجُورِ؛ لِمَا لَهُمْ مِنْ أَعْوَانٍ، فَإِزَالَةُ مُنْكَرِهِ بِنَوْعٍ مِنْ عِقَابِهِ: مُسْتَلْزِمَةٌ إِزَالَةَ مَعْرُوفٍ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِغَضَبِ قَوْمِهِ وَحَمِيَّتِهِمْ، وَبِنُفُورِ النَّاسِ إِذَا سَمِعُوا أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ.

فَلَا بُدَّ مِن الْعِلْم بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَلَا بُدَّ مِن الْعِلْمِ بِحَالِ الْمَأْمُورِ وَالْمَنْهِيِّ، وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِن الرِّفْقِ.

وَلَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حَلِيمًا صَبُورًا عَلَى الْأَذَى؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ أَذًى، فَإِنْ لَمْ يَحْلُمْ وَيَصْبِرْ كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ، كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان: ١٧].

فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ:

١ ـ الْعِلْمُ.

٢ ـ وَالرِّفْقُ.

٣ ـ وَالصَّبْرُ.

الْعِلْمُ قَبْلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالرِّفْقُ مَعَهُ، وَالصَّبْرُ بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ كُلٌّ مِن الثَّلَاثَةِ مُسْتَصْحَبًا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ[1]. اهـ.

فهذا الكلام يجب أن يكون قاعدةً يسير عليها كلّ من أراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواءٌ كان الأمر والنهي للأقارب أو للأباعد، وسواءٌ كان للأبناء أو للطلاب.

وأما أمر الشيخ بالمعروف ونهيُه عن المنكر: فهو رائدُه وإمامه،

(١) ٢٨/١٢٦ ـ ١٣٧.

فقد أمر ونهى بالحسنى جميع شرائح المجتمع: مِن الحكامِ والأمراءِ والوزراءِ، والعامةِ والعلماءِ، وعوامٌ المبتدعةِ وأهلِ الكتاب والمشركين وعلمائِهم.

ومن ذلك نهيُه أحد رؤساء أهل الكيمياء التي يغشون بها الناس ويَخْدعونهم، فحاوره وأقام الحجة عليه، ولكنه أصرّ على رأيه ومذهبه الباطل، قال رَحِمَهُ اللهُ عنه: **ثُمَّ إِنَّهُ مَاتَ هَذَا الرَّجُلُ، وَكَانَ خَطِيبًا بِجَامِعٍ، فَلَمْ يَشْهَدْ جِنَازَتَهُ مِنْ جِيرَانِهِ وَغَيْرِهِمْ مِن الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةٍ، وَكَانَ يُعَانِي السِّحْرَ وَالسِّيمِيَا**[1]، **وَكَانَ يَشْتَرِي كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ، فَشَهِدْتُ بَيْعَ كُتُبِهِ لِذَلِكَ، فَقَامَ الْمُنَادِي يُنَادِي عَلَى «كُتُبِ الصَّنْعَةِ»، وَكَانَتْ كَثِيرَةً؛ يَعْنِي: كُتُبَ الْكِيمْيَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هِيَ عِلْمُ الْحَجَرِ الْمُكَرَّمِ وَهِيَ عِلْمُ الْحِكْمَةِ وَيُعَرِّفُونَهَا بِأَنْوَاعٍ مِن الْعِبَارَاتِ، وَكَانَ الْمُتَوَلِّي لِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ السَّيْفِ وَالدِّيوَانِ شُهُودًا، فَقُلْت لِوَلِيِّ الْأَمْرِ: لَا يَحِلُّ بَيْعُ هَذِهِ الْكُتُبِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَشْتَرُونَهَا فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهَا.**

وَإِذَا بِعْتُمْ هَذِهِ الْكُتُبَ تَكُونُونَ قَدْ مَكَّنْتُمُوهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَرْت الْمُنَادِيَ فَأَلْقَاهَا بِبِرْكَةٍ كانت هُنَاكَ فَأُلْقِيَتْ حَتَّى أَفْسَدَهَا الْمَاءُ وَلَمْ يَبْقَ يُعْرَفُ مَا فِيهَا[2]. اهـ.

وكان رحمه الله تعالى يُنكر المنكر باليد عند الاستطاعة وأمن الضرر؛ عملًا بقول النبي ﷺ: **«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»**. رواه مسلم[3].

---

(١) أي: يعمل ويتكلّف عمل السحر والكيمياء.

(٢) ٣٧٨/٢٩.

(٣) ص٤٩.

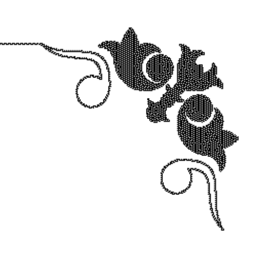
قال الإمام النووي: أما قوله: «فليغيره» فهو أمر إيجاب بإجماع الأمة، وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة، وهو أيضًا من النصيحة[١].اهـ.

ومن الأمثلة على تغيير شيخ الإسلام رحمه الله تعالى المنكر بيده: أنه كان في زمنه بدمشق كثيرٌ من الأنصاب والأضرحة الشركية، فيسّر الله سبحانه كسرها على يديه ومن معه من حزب الله الموحدين[٢].

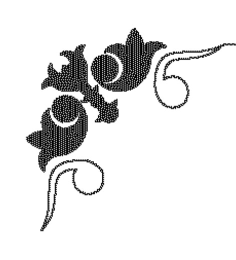


(١) شرح صحيح مسلم ٢/ ٢٢ ـ ٢٤.

(٢) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١/ ٢٦.



[ثباتُ الشيخ على منهجه، وعدم تذبذبه وتناقضِه]



خاض شيخ الإسلامِ رحمه الله تعالى العديد من التجارب والعلوم والأحوال، فقد مرت عليه فترات قرأ فيها كتب الكفر من اليهود والنصارى وغيرهم، ومرت عليه فترة انكب فيها على كتب الرافضة والرد عليها ككتاب الحليّ، ومرت عليه فترة انكب فيها على كتب الفلاسفة والعقلانيين والمشعوذين وغيرهم.

ومع ذلك لم يتأثر بأقاويلهم وأفكارهم، ولم تُلوثه أيًّا من آرائهم، بل وظف كتبهم لدحضِ الباطل، والاحتجاج بها على أهلِها، وذلك نصرةً للدين القويم، وقمعًا لمن ضادّه من أعداء السُّنَّة من المبتدعةِ والكافرين.

وقد عاش تقلبات الزمان، وعاصر العديد من الحكام، وبعض الحكام قرَّبه وأحبه ووالاه، وبعضهم أبغضه وبدَّعه، وسجنه وآذاه، ومع ذلك لا تجد في كتبه وفتاويه التي دوّنها على فترات مُتباعدة من الأزمان اختلافًا في الأسلوب، وتفاوتًا في الحدة أو المداهنة أو المنهج، بل هو على منهج واحد لا يحيد عنه مهما عصفت به العواصف، ومهما اختلفتِ الأزمان والأحوال.

وعاش في زمن الانتصارات والعزة والقوة، وعاش في زمن الهزيمة والذلّةِ والتفرق، ومع ذلك لم يتغير منهجُه في السِّياسَةِ والأخلاقِ والتعاملِ.

وواجه طوال حياته إلى مماته أعداء ألداء، وحكامًا ذوي مآرب

وأهواء، وحُورب حربًا ضروسًا قلّ نظيرُها، وعزّ مثيلُها، بل إنه بعد أنْ حُبس سنة (٦٩٨هـ) نُودِيَ بِدِمَشْق: من اعْتقد عقيدة ابْن تَيْمِية حل دَمه وَمَاله خُصُوصا الْحَنَابِلَة!

وَحُبس فِي برج، ثمَّ بلغ القاضي الْمَالِكِيُّ أَن النَّاس والسجناءَ يَتَرَدَّدُونَ إِلَيْهِ، ينهلون من علمه وأخلاقه وهو في السجن! فَقَالَ: يجب التَّضْيِيق عَلَيْهِ، إن لم يُقتل وَإِلَّا فقد ثَبت كفره، فنقلوه لَيْلَة عيد الْفطر إِلَى الْجب.

وكان من أعظم الحاقدين عليه، والساعين في سجنه وأذيّته: القَاضِي زين الدّين ابْن مخلوف قَاضِي الْمَالِكِيَّة، ومن فرَط حقده ومن معه على ابن تيمية، أنه آذى الْحَنَابِلَة كلهم، ومنعهم من إظهار معتقدهم، والانتصار لابن تيمية.

وكان هذا القاضي كلما رأى أحدًا من القضاة يُنصف ابن تيمية ويتنصر له يسعى في عزلِه، فكان جبارًا متسلّطًا والعياذُ بالله.

فمن ذلك: أَن قَاضِي الْحَنَفِيَّة بِدِمَشْق، وَهُوَ شمس الدّين ابْن الحريري انتصر لِابْنِ تَيْمِية، وَكتب فِي حَقه محضرًا بالثناء عَلَيْهِ بِالْعلمِ والفهم، وَكتب فِيهِ بِخَطِّهِ ثَلَاثَة عشر سطرًا، من جُمْلَتهَا أَنه مُنْذُ ثَلَاثمِائَة سنة مَا رأى النَّاس مثله، فَبلغ ذَلِك ابْن مخلوف فسعى فِي عزل ابْن الحريري فعُزل.

ثم أُفرج عنه بعد ذلك، وبعد مُدةٍ حُبس كذلك، وأُفرج عنه سنة (٧٠٧هـ)، ثم اعتُقل فِي ثامن عشر شَوَّال إِلَى صفر سنة (٧٠٩هـ).

ثم أُفرج عنه في نفس السنة في شَوَّال.

ثمَّ قَامُوا عَلَيْهِ سنة (٧١٩هـ) بِسَبَب مَسْأَلَة الطَّلَاق، وأُكد عَلَيْهِ الْمَنْع من الْفتيا.

ثمَّ حبس بالقلعة فِي شهر رَجَب سنة (٧٢٠هـ)، ثمَّ أخرج فِي عَاشُورَاء سنة (٧٢١هـ).

ثمَّ اعتقل بالقلعة مرّة أُخْرَى فِي شعْبَان سنة (٧٢٦هـ) بِسَبَب مَسْأَلَة الزِّيَارَة، فَلم يزل بهَا إِلَى أَن مَاتَ فِي لَيْلَة الِاثْنَيْنِ الْعشْرين من ذِي الْقعدَة سنة (٧٢٨هـ).

فلك أنْ تتخيل هذا الأذى الشديد، والعذاب النفسي الأليم، والحرب الضروس عليه، ومع ذلك هو ثابتٌ كالجبل لا يتزعزع ولا ينثني، عليه رحمة الله ورضوانُه.

ويرجع السِّرُّ في ذلك ـ بعد توفيق الله تعالى ـ إلى عدة أمور:

الأمر الأول: أنه قد انْكبّ في بداية طلبه للعلم على تعلم وحفظ الكتاب والسُّنَّة، واعتمد على أقوال الصحابة والسلف الصالح، فتكونَّت لديه مَلَكةٌ راسخة، وحبٌّ وانتماءٌ للكتاب والسُّنَّة، وتعظيم لهما، وتقديمهما على ذوقِه ورأيه وما اعتاد عليه، ناهيك عن ذوقِ ورأي وعادات غيرِه.

فجعل منهج الكتاب والسُّنَّة هو الحاكم على نفسه وهواه، والدافع لاعتقاداتِه وأفعاله وأقواله، والمسيطر على ردّات فعله حينما يُستفز، والمسكن لآلم الغضب حينما يُستثار، والمهيج للقيام بشعيرة النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد حينما يدعو الداعي إلى ذلك.

واسمع إلى قوله وهو مسجون بسبب تأليفِه العقيدة الواسطية: هَذِهِ «الْقَضِيَّةُ» لَيْسَ الْحَقُّ فِيهَا لِي، بَلْ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ شَرْقِ الْأَرْضِ إلَى مَغْرِبِهَا، وَأَنَا لَا يُمْكِنُنِي أَنْ أُبَدِّلَ الدِّينَ وَلَا أُنَكِّسَ رَايَةَ

الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَرْتَدَّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لِأَجْلِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ[١]. اهـ.

الأمر الثاني: شدَّةُ تعلُّقِهِ بربِّه تعالى، وحبه له، وإدمان ذكره والثناء عليه، حتى أثمر ذلك جريان حبه لله وتعظيمه له مجرى الدم في عروقه، والهواء في جوفِه، فلا يغضب ولا يفرح إلا لله، ولا يُعطي ولا يمنع إلا لله، ولا يصل ولا يقطع إلا لله، فكيف بمثل هذا أن يتقلب ويتذبذب؟

قال ابن القيم: رَحِمَهُ اللهُ: الحادية والستون[٢] أنَّ الذكر يعطي الذاكر قوة حتى إنه ليفعل مع الذكر ما لا يطيق فعله بدونه.

وقد شاهدت من قوة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ في مشيته وكلامه وإقدامه وكتابته أمرًا عجيبا، فكان يكتب في اليوم من التصنيف ما يكتبه الناسخ في جمعة أو أكثر، وقد شاهد العسكر من قوته في الحرب أمرا عظيمًا، إلى أن قال: وحضرت شيخ الإسلام ابن تيمية مرة صلى الفجر ثم جلس يذكر الله تعالى إلى قريب من انتصاف النهار، ثم التفت إليَّ وقال: هذه غدوتي، ولو لم أتغد هذا الغداء لسقطت قوتي، أو كلاما قريبا من هذا.

وقال لي مرة: لا أترك الذكر إلا بنية إجمام نفسي وإراحتها لأستعد بتلك الراحة لذكر آخر. أو كلامًا هذا معناه[٣]. اهـ.

«فشيخ الإسلام كان صاحبَ منهجٍ واضحٍ ومحدد، سار فيه على وتيرة واحدة في جميع كتبه، لم تتغير طريقته، ولم تتناقض أقواله، مع

---

(١) ٣/ ٢١٤.

(٢) من فضائل الذكر التي عددها ابن القيم. (الجامع).

(٣) المستدرك ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩، نقلًا عن الوابل الصيب، ص٢٠٨، ٢٦٠.

كثرة كتبه، وطولها، وتشعب مسائلها، كما أن قناعته بمذهب السلف، وأن الحق كل الحق فيه، وأن ما عداه من الآراء والأقوال المبتدعة إما ضلال أو انحراف، أو في مذهب السلف ما يغني عنه تمام الغنى ـ لم تتغير أو تضعف»[1].

في حين ترى بعضَ طلاب العلم والمشايخ وأهل الخير ما إنْ يُفتنوا بالسراء كالمال والغنى والشهرة، أو الضراء كالسجن أو الفقر أو المرض حتى يسرع إليهم تغيّر المنهج، وتناقضٌ وتذبذب.

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الحق حتى الممات، إنه جوادٌ كريم.



(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للشيخ الدكتور عبد الرّحمٰن بن صالح المحمود، ص٦.

[عفوُه وحلمُه، وعدمُ انتصارِه لنفسِه]

شيخُ الإسلامِ رحمه الله تعالى آيةٌ في صفحِه وحِلْمِه وعفوه عن الناس، وتجاوزه عن زلّاتهم، وعدمِ انتقامِه وانتصاره لنفسه، وعدمِ السعيِ في الانتقام مِن أعدائه وخصومِه.

ولسان حاله يقول:

ولم أرَ في الأعداءِ حين اخْتَبَرْتُهُم عدُوًّا لِعَقْلِ الْمَرْءِ أَعْدَى مِن الْغَضَبِ

ومما قاله رَحِمَهُ اللهُ: أَنَا فِي سِعَةِ صَدْرٍ لِمَنْ يُخَالِفُنِي؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فِيَّ بِتَكْفِيرٍ، أَوْ تَفْسِيقٍ، أَو افْتِرَاءٍ، أَوْ عَصَبِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ: فَأَنَا لَا أَتَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فِيهِ، بَلْ أَضْبُطُ مَا أَقُولُهُ وَأَفْعَلُهُ، وَأَزِنُهُ بِمِيزَانِ الْعَدْلِ.

وَذَلِكَ أَنَّك مَا جَزَيْت مَنْ عَصَى اللهَ فِيك بِمِثْلِ أَنْ تُطِيعَ اللهَ فِيهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾﴾ [آل عمران: ١٢٠][1]. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ أَنِّي مِنْ أَطْوَلِ النَّاسِ رُوحًا وَصَبْرًا عَلَى مُرِّ الْكَلَامِ وَأَعْظَمِ النَّاسِ عَدْلًا فِي الْمُخَاطَبَةِ لِأَقَلِّ النَّاسِ[2]. اهـ.

ولسان حاله:

وأُغْضي على أشياءَ لو شئتُ قلتُها ولو قلتُها لم أُبْقِ للصُّلْحِ مَوْضِعًا

---

(١) ٣/٢٤٦.

(٢) ٣/٢٥١.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما عُرف مِن سيرته عنده حِدَّةٌ تعتريه، كما قَالَ تلميذُه الْحَافِظ أَبُو عبد الله الذَّهَبِيّ فِي أَثْنَاء كَلَامه فِي تَرْجَمَتِه له: له حِدة قَوِيَّة تعتريه فِي الْبَحْث حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْثُ حَرْب[١].اهـ.

فإذا كان قد جُبِل على الحدة والشدة، ثم تغلّب عليها، وحلم وعفى وصفح: فهو أكمل ممن جُبل على الحلم واللين.

وكان قلبُه رحمه الله تعالى سليمًا على كلِّ أحدٍ، سالِمًا مِن الأحقادِ والأضغانِ التي ابتُلي بها كثيرٌ مِن الناس والعياذ بالله، بل أباح كلَّ مَن ظلمَه وسجنَه وآذاه.

وقد قال رحمه الله تعالى في إحدى الْمِحن التي ابتُلي بها: لَا أُحِبُّ أَنْ يُنْتَصَرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبَبِ كَذِبِهِ عَلَيَّ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ، فَإِنِّي قَدْ أَحْلَلْت كُلَّ مُسْلِمٍ.

وَأَنَا أُحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأُرِيدُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِن الْخَيْرِ مَا أُحِبُّهُ لِنَفْسِي.

وَالَّذِينَ كَذَبُوا وَظَلَمُوا فَهُمْ فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ اللهِ: فَإِنْ تَابُوا تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَحُكْمُ اللهِ نَافِذٌ فِيهِمْ، فَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَشْكُورًا عَلَى سُوءِ عَمَلِهِ لَكُنْتُ أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ كَانَ سَبَبًا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَنْ خَيْرِ الدُّنْيَا والآخرة[٢] .اهـ.

بمثلِ هذه القلوب الطاهرة الزكيّة يُودع الله تعالى فيها أسرار العلم وكنوز الحكمة والفقه والإيمان.

---

(١) العقود الدرية ١/ ١٣٤.

(٢) ٢٨/ ٥٥ ـ ٥٦.

وقال رحمه الله تعالى وهو مسجونٌ بسبب وشايةِ حاقدٍ من بعض أهل البدع والأهواء: أَنَا لَا يُمْكِنُنِي أَنْ أُبَدِّلَ الدِّينَ وَلَا أُنَكِّسَ رَايَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَرْتَدَّ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لِأَجْلِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ.

نَعَمْ، يُمْكِنُنِي أَنْ لَا أَنْتَصِرَ لِنَفْسِي، وَلَا أُجَازِيَ مَنْ أَسَاءَ إِلَيَّ وَافْتَرَى عَلَيَّ، وَلَا أَطْلُبُ حَظِّي، وَلَا أَقْصِدُ إِيذَاءَ أَحَدٍ بِحَقِّي، وَهَذَا كُلُّهُ مَبْذُولٌ مِنِّي وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَنَفْسِي طَيِّبَةٌ بِذَلِكَ[(١)]. اهـ.

وقد صدق رحمه الله تعالى، ومن أكبر الدلائلِ على ذلك أنه حين كتب هذه الرسالةَ كان محبوسًا، فلم يتعرض في طيَّاتِ هذه الرسالة لأعدائه الذين سعوا في سجنه، ودبروا المكايد لإلحاق الضرر به.

وحينما اعترض أحدُ رؤوس المبتدعة على كلامِه الذي قرَّر فيه عقيدةَ أهلِ السُّنَّة والجماعة، وفيها إثبات أسماء الله وصفاته من غير تحريف ولا تأويل، ولا تمثل ولا تعطيل، وكان ردّ هذا المعترضِ ردًّا مليئًا بالكذب والجهل، فأجاب الشيخ عن اعتراضه بقوله: ثُمَّ مَعَ كَوْنِهِ ظُلْمًا لَنَا: يَا لَيْتَهُ كَانَ كَلَامًا صَحِيحًا مُسْتَقِيمًا، فَكُنَّا نُحَلِّلُهُ مِنْ حَقِّنَا، وَيُسْتَفَادُ مَا فِيهِ مِن الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ فِيهِ مِنْ تَحْرِيفِ كِتَابِ اللهِ، وَالْإِلْحَادِ فِي آيَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَالْكَذِبِ، وَالظُّلْمِ، وَالْعُدْوَانِ، الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ اللهِ مِمَّا فِيهِ، لَكِنْ إِنْ عَفَوْنَا عَنْ حَقِّنَا فَحَقُّ اللهِ إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ[(٢)]. اهـ.

فانظر وتأمل قوله: «مَعَ كَوْنِهِ ظُلْمًا لَنَا يَا لَيْتَهُ كَانَ كَلَامًا صَحِيحًا مُسْتَقِيمًا، فَكُنَّا نُحَلِّلُهُ مِنْ حَقِّنَا، وَيُسْتَفَادُ مَا فِيهِ مِنْ الْعِلْمِ».

يتمنى أن يكون الاعتراض عليه ـ ولو كان المعترض ظالِمًا له ـ

(١) ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

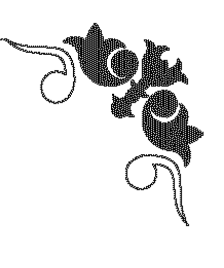
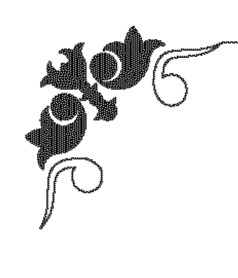
(٢) ٦/ ٣٧٥.

كَلَامًا صَحِيحًا مُسْتَقِيمًا، كي يُحَلِّلَهُ مِنْ حَقِّه الخاصّ، ويُسْتَفَادَ مَا فِيهِ مِن الْعِلْمِ.

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا ينتقم لنفسه أبدًا، بل يبحث عن الحق أينما كان، ولو وجده عند ظالمٍ لقبله، ولو وجده عن ضالٍّ لاستفاد منه، كما ذكر ذلك في ردودِه على الفلاسفة وأهل الكلام، حيث ذكر أنَّ في كلامهم مِن النفع ما ينبغي أنْ يُستفادَ منه.

فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، ما أزكى نفسه، وأنظف قلبه، وأطهر سريرتَه، وإنه لجدير بنا عامّةً وطلبة العلم على وجه الخصوص أن نُعيد النظر فيما تنطوي عليه قلوبُنا تجاه من يُخالفنا من إخواننا المسلمين، وأنْ نستفيد من هذا السلوك الإيمانيّ الذي من وُفق إليه فهو من الصابرين أولي الحظ العظيم عند الله تعالى، ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فُصّلَت: ٣٤ ـ ٣٥].



[عنايتُه بأصحابه، وإكرامهم وإدخال السرور عليهم]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أحرص الناس على أصدقائه وتأنيسهم وإذهاب الغمّ عنهم.

فالأصدقاءُ هم اللذة الروحية، والسعادة والراحة القلبية، ومُجالستهم تزيل الهموم، وتُجلي الْغُموم.

وما بَقِيَتْ من اللَّذات إلا محادثةُ الرجال ذوي العقول
وقد كانوا إذا عُدُّوا قليلًا فقد صاروا أقلَّ من القليل

وإخوان الصَّفاءِ خيرٌ من مكاسب الدنيا، هم زينةٌ في الرخاء، وعدّةٌ في البلاء، ومعونةٌ على الأعداء.

لعمرك ما مالُ الفتى بذخيرةٍ ولكنَّ إخوانَ الصّفاء الذّخائرُ

وتأمل هذه الرسالة التي أرسلها لهم وهو في السجن:

وَفِي الْجُمْلَةِ: مَا يُبَيِّنُ نِعَمَ اللهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيَّ وَأَنَا فِي هَذَا الْمَكَانِ: أَعْظَمُ قَدْرًا وَأَكْثَرُ عَدَدًا، مَا لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَنْقُصُ عَلَيَّ الْجَمَاعَةُ، فَأَنَا أُحِبُّ لَهُمْ أَنْ يَنَالُوا مِن اللَّذَّةِ وَالسُّرُورِ وَالنَّعِيمِ مَا تَقَرُّ بِهِ أَعْيُنُهُمْ، وَأَنْ يُفْتَحَ لَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ اللهِ وَطَاعَتِهِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ مَا يَصِلُونَ بِهِ إِلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، وَأُعَرِّفُ أَكْثَرَ النَّاسِ قَدْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالذَّوْقِ وَالْوَجْدِ، لَكِنْ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا لَهُ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، وَيَسْتَدِلُّ مِنْهُ

بِالْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، وَأَنَا أَعْرِفُ أَحْوَالَ النَّاسِ وَالْأَجْنَاسِ وَاللَّذَّاتِ.

وَالْمَقْصُودُ إِخْبَارُ الْجَمَاعَةِ بِأَنَّ نِعَمَ اللهِ عَلَيْنَا فَوْقَ مَا كَانَتْ بِكَثِير كَثِيرٍ، وَنَحْنُ بِحَمْدِ اللهِ فِي زِيَادَةٍ مِنْ نِعَمِ اللهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ خِدْمَةُ الْجَمَاعَةِ بِاللِّقَاءِ فَأَنَا دَاعٍ لَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ قِيَامًا بِبَعْضِ الْوَاجِبِ مِنْ حَقِّهِمْ، وَتَقَرُّبًا إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي مُعَامَلَتِهِ فِيهِمْ[1].اهـ.

هذا يُؤكد حبَّه للاجتماع مع أصدقائه ومُحِبِّيهِ، وأنه ليس في عزلة عنهم، وأنه حريصٌ على رعاية حق إخوانه وأَصْحَابِهِ، وتفقّدهم وإدخال السرور عليهم، والدعاء لهم بالليل والنهار.

وكان لا يرضى أن يُمس أحدٌ منهم بسوء، ولا يلوم ولا يُعاتِب أحدًا منهم ولو كان قد تسبب في أذى الشيخ من غير قصد، بل ويمنع أنْ يُعاتِبَهم أو يلومَهم أحدٌ، ولو كانوا قد أخطؤوا في حقّه، أو كانوا سببًا في أذاه!

واسمع إلى رسالته التي قال لأصحابه فيها: تَعْلَمُونَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ ـ أَنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ يُؤْذَى أَحَدٌ مِنْ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ ـ فَضْلًا عَنْ أَصْحَابِنَا ـ بِشَيْءٍ أَصْلًا، لَا بَاطِنًا وَلَا ظَاهِرًا، وَلَا عِنْدِي عَتْبٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا لَوْمٌ أَصْلًا، بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مِن الْكَرَامَةِ وَالْإِجْلَالِ وَالْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَا كَانَ كَلٌّ بِحَسَبِهِ، وَلَا يَخْلُو الرَّجُلُ:

١ ـ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا مُصِيبًا.

٢ ـ أَوْ مُخْطِئًا.

٣ ـ أَوْ مُذْنِبًا.

فَالْأَوَّلُ: مَأْجُورٌ مَشْكُورٌ.

---

(١) ٢٨/ ٣٠ ـ ٤٤.

وَالثَّانِي: مَعَ أَجْرِهِ عَلَى الِاجْتِهَادِ: فَمَعْفُوٌّ عَنْهُ مَغْفُورٌ لَهُ.

وَالثَّالِثُ: فَاللهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ وَلِسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ.

فَنَطْوِي بِسَاطَ الْكَلَامِ الْمُخَالِفِ لِهَذَا الْأَصْلِ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: فُلَانٌ قَصَّرَ، فُلَانٌ مَا عَمِلَ، فُلَانٌ أُوذِيَ الشَّيْخُ بِسَبَبِهِ، فُلَانٌ كَانَ سَبَبَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فُلَانٌ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِي كَيْدِ فُلَانٍ، وَنَحْو هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي فِيهَا مَذَمَّةٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ وَالْإِخْوَانِ.

فَإِنِّي لَا أُسَامِحُ مَنْ آذَاهُمْ مِنْ هَذَا الْبَابِ[١]. اهـ.

أي: لا يُسامح مَن يُعاتب المخطئ من أصحابه؛ لأنه قد سامح المخطِئَ وعفى عنه.

ولسان حاله:

أردتُّ عتابَكم فصفحتُ إني رأيتُ الهجرَ مَبْدَأُه العِتَابُ

وشيخ الإسلام يعلم أنّ العتاب لا يخلو مِن المفاسد بين الأصدقاء والْمُحِبِّين، ولسان حاله يقول:

أَقْلِلْ عتابَك فالزمانُ قليلُ والدهرُ يَعْدِلُ مرَّةً ويميل

ولعل أيامَ الحياةِ قصيرةٌ فعَلَامَ يكثرُ عَتْبُنَا ويطول؟[٢]

وكان يقتدي في ذلك بالنبي ﷺ، حيث كان لا يُعاتب ولا يلوم، فقد روى مسلم في صحيحه عن خادِمِه أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: «خَدَمْتُهُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَاللهِ مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ: لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا؟».

---

(١) ٢٨/ ٥٢ _ ٥٣.

(٢) حُقُوقُ الصَّدِيْقِ وكَيْفَ تَتَعَامَلُ مَعَهُ، للمؤلف، ص.

وقال: «خَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تِسْعَ سِنِينَ، فَمَا أَعْلَمُهُ قَالَ لِي قَطُّ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ وَلَا عَابَ عَلَيَّ شَيْئًا قَطُّ»[1].

وقد يقسو شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مع أحدهم للمصلحة الراجحة، لكنه لا يترد في طلب المسامحة منهم، ويُبين لهم أنّ العتب والقسوة لا يتجاوز اللسان، وأما القلب فهو موفور بالمحبة والإكرام لهم.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في تلك الرسالة اللطيفة: وَتَعْلَمُونَ أَيْضًا: أَنَّ مَا يَجْرِي مِنْ نَوْعِ تَغْلِيظٍ أَوْ تَخْشِينٍ عَلَى بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَالْإِخْوَانِ، مَا كَانَ يَجْرِي بِدِمَشْقَ، وَمِمَّا جَرَى الْآنَ بِمِصْرِ: فَلَيْسَ ذَلِكَ غَضَاضَةً وَلَا نَقْصًا فِي حَقِّ صَاحِبِهِ، وَلَا حَصَلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ تَغَيُّرٌ مِنَّا وَلَا بُغْضٌ، بَلْ هُوَ بَعْدَ مَا عُومِلَ بِهِ مِن التَّغْلِيظِ وَالتَّخْشِينِ أَرْفَعُ قَدْرًا، وَأَنْبَهُ ذِكْرًا، وَأَحَبُّ وَأَعْظَمُ.

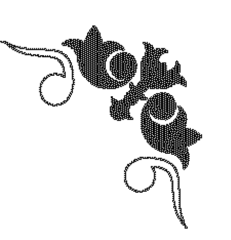
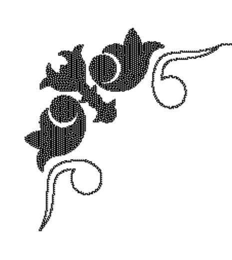
وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي يُصْلِحُ اللهُ بِهَا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَدَيْنِ، تَغْسِلُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَقَدْ لَا يَنْقَلِعُ الْوَسَخُ إِلَّا بِنَوْعٍ مِن الْخُشُونَةِ، لَكِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مِن النَّظَافَةِ وَالنُّعُومَةِ مَا نَحْمَدُ مَعَهُ ذَلِكَ التَّخْشِينَ[2]. اهـ.

ولسان حاله يقول:

أُعاتب ذا المودَّة مِن صديقٍ إذا ما رابني منه اجتنابُ
إذا ذهب العِتاب فليس وُدٌّ ويبقى الوُدُّ ما بقيَ العتابُ



(١) (٢٣٠٩).
(٢) ٢٨/٥٣ ـ ٥٤.

[تواضُعُه وهضمه لنفسِه]

تواضُعُ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وهضمُه لنفسِه خُلُقٌ نبيلٌ عظيمٌ مشهورٌ عنه، وهو أشهر مِن أنْ أُدَلِّلَ عليه، ويكفي في ذلك ما قاله تلميذُه البار ابن القيم رحمه الله عنه أثناء حديثِه عن أهميّة أَنْ يُخْفِيَ العبدُ أحْوَالَهُ عنِ الخَلْقِ جُهْدَهُ، كخُشُوعهِ وَذُلِّهِ وَانْكِسارِهِ؛ لِئَلَّا يراهَا النَّاسُ فَيُعْجِبُهُ اطِّلَاعُهُمْ عَلَيْهَا، وَرُؤْيَتُهُمْ لَهَا، فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ وَقْتَهُ وَقَلْبَهُ وَحَالَهُ مَعَ اللهِ، وَكَمْ قَدِ اقْتَطَعَ فِي هَذِهِ الْمَفَازَةِ مِنْ سَالِكٍ؟ وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ، فَلَا شَيْءَ أَنْفَعُ لِلصَّادِقِ مِنَ التَّحقُّقِ بِالْمَسْكَنَةِ وَالْفَاقَةِ وَالذُّلِّ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ، وَأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَصِحَّ لَهُ بَعْدُ الْإِسْلَامُ حَتَّى يَدَّعِيَ الشَّرَفَ فِيهِ.

قال: وَلَقَدْ شَاهَدْتُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرًا لَمْ أُشَاهِدْهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَانَ يَقُولُ كَثِيرًا: مَا لِي شَيْءٌ، وَلَا مِنِّي شَيْءٌ، وَلَا فِيَّ شَيْءٌ، وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَتَمَثَّلُ بِهَذَا الْبَيْتِ:

أَنَا الْمُكَدِّي وَابْنُ الْمُكَدِّي ... وَهَكَذَا كَانَ أَبِي وَجَدِّي

وَكَانَ إِذَا أُثْنِي عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ يَقُولُ: وَاللهِ إِنِّي إِلَى الْآنَ أُجَدِّدُ إِسْلَامِي كُلَّ وَقْتٍ، وَمَا أَسْلَمْتُ بَعْدُ إِسْلَامًا جَيِّدًا.

وَبَعَثَ إِلَيَّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ قَاعِدَةً فِي التَّفْسِيرِ بِخَطِّهِ، وَعَلَى ظَهْرِهَا أَبْيَاتٌ بِخَطِّهِ مِنْ نَظْمِهِ:

أَنَا الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّ الْبَرِيَّاتِ ... أَنَا الْمُسَيْكِينُ فِي مَجْمُوعِ حَالَاتِي
أَنَا الظَّلُومُ لِنَفْسِي وَهِيَ ظَالِمَتِي ... وَالْخَيْرُ إِنْ يَأْتِنَا مِنْ عِنْدِهِ يَاتِي

لَا أَسْتَطِيعُ لِنَفْسِي جَلْبَ مَنْفَعَةٍ وَلَا عَنِ النَّفْسِ لِي دَفْعُ الْمَضَرَّاتِ
وَلَيْسَ لِي دُونَهُ مَوْلًى يُدَبِّرُنِي وَلَا شَفِيعٌ إِذَا حَاطَتْ خَطِيئَاتِي
وَلَسْتُ أَمْلِكُ شَيْئًا دُونَهُ أَبَدًا وَلَا شَرِيكٌ أَنَا فِي بَعْضِ ذَرَّاتِ
وَلَا ظَهِيرٌ لَهُ كَيْ يَسْتَعِينَ بِهِ كَمَا يَكُونُ لِأَرْبَابِ الْوِلَايَاتِ
وَالْفَقْرُ لِي وَصْفُ ذَاتٍ لَازِمٍ أَبَدًا كَمَا الْغِنَى أَبَدًا وَصْفٌ لَهُ ذَاتِي
وَهَذِهِ الْحَالُ حَالُ الْخَلْقِ أَجْمَعِهِمْ وَكُلُّهُمْ عِنْدَهُ عَبْدٌ لَهُ آتِي
فَمَنْ بَغَى مَطْلَبًا مِنْ غَيْرِ خَالِقِهِ فَهُوَ الْجَهُولُ الظَّلُومُ الْمُشْرِكُ الْعَاتِي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِلْءَ الْكَوْنِ أَجْمَعِهِ مَا كَانَ مِنْهُ وَمَا مِنْ بَعْدُ قَدْ يَاتِي

اهـ[1].

تأمل إلى هذا التواضع غيرِ الْمتكَلَّف، وإلى هضْم النفسِ غيرِ الْمصطَنَع، وانظر كيف قال عن نفسِه: وَاللهِ إِنِّي إِلَى الْآنَ أُجَدِّدُ إِسْلَامِي كُلَّ وَقْتٍ، وَمَا أَسْلَمْتُ بَعْدُ إِسْلَامًا جَيِّدًا.

ومن يستطيع أن يقول هذه العبارة ولو على جهة التواضع المتكلَّف!

لقد كان رحمه الله تعالى مِن أبعد الناس رؤيةً لنفسِه، واعتدادًا بها، ومن أشدهم تهذيبًا لها، ومن أعرفهم بربه وما يستحقه سبحانه.

ومن كان على هذه الصفة لا شك أنه سيرى أنه مُقصّرٌ في حق الله تعالى عبادةً ودعوةً وإسلامًا خالصًا، ويُوجب عليه ذلك أن يُجدّد صدقَ إسلامه لله تعالى كلّ وقت، ويرى من نفسِه أنها لم تُسلم الإسلام الكامل بعدُ.

ويتبين تواضعه وهضمُه لنفسِه رحمه الله تعالى في كثير من المواضع، ومن ذلك:

(١) مدارج السالكين ١/ ٥٢٠ ـ ٥٢١.

١ ـ تواقيعه وكتابة اسمه، ففي ختام إحدى فتاويه كتب[(١)]: كتبه ابن تيمية.

ولو كان بعضنا لكتب على الأقل اسمه واسم أبيه، فضلًا عن أسماءِ المناصب التي تولَّاها والدرجات العلمية التي وصل إليها: كدكتور، وأستاذ دكتور، ونحو ذلك، وهذا ليس ذمًّا، ولكنِّي أتعجب من هضمِه لنفسه.

٢ ـ أنه كثيرًا ما يتكلم عن رأيه وترجيحه بصيغة المفرد لا بصيغة الجمع، فمن ذلك قوله: وَأَمَّا إذَا بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ: فَهَلْ يُؤَثِّرُ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ وَفِي بِنَاءِ الْفِطْرِ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ: مِنْ حُلُولِ الدَّيْنِ وَمُدَّةِ الْإِيلَاءِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالْقَضَاء؟

يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ[(٢)]. اهـ.

وقوله: تَنَازَعَ النَّاسُ فِي وُجُوبِ سُجُودِ التِّلَاوَةِ.. وَالَّذِي يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّهُ وَاجِبٌ[(٣)]. اهـ.

٣ ـ أنه لا يمدح نفسَه ابتداءً أبدًا، ولا ينسب ما عنده من العلم والتحقيق إلى جهده ومُثابرته على العلم منذ الصغر.

٤ ـ زُهدُه عن المناصب والمتوفرة في وقته، ولو طلبها لتسابق الحكام إلى تولِيَتِه إما حُبًّا فيه، وإمَّا طلبًا لكسبه في صفهم وكفّه عن بعض ما لا يُعجبهم من كلامه وفتاويه.



(١) ١١/ ٦٦٠.
(٢) ٢٥/ ١١١.
(٣) ٢٣/ ١٣٩.

[بعدُه عن كلّ ما يدعو إلى تعظيمِه والإعجابِ به]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مِن أشدِّ الناسِ بُعْدًا عن كلِّ ما يدعو إلى اغترار الناس وإعجابهم به، ويدفعُ ذلك عن نفسِه ما وجد إلى ذلك سبيلًا، ومن الشواهد على ذلك: أنه حكى عن طَائِفَة مِنْ أَصْحَابه أنهم ذَكَرُوا أَنَّهُم اسْتَغَاثُوا بِه فِي شَدَائِدَ أَصَابَتْهُمْ، أَحَدُهُمْ كَانَ خَائِفًا مِن الْأَرْمَنِ، وَالْآخَرُ كَانَ خَائِفًا مِن التتر، فَذَكَرَ كُلٌّ مِنْهُمْ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَغَاثَ بِه رَآه فِي الْهَوَاءِ وَقَدْ دَفَع عَنْهُ عَدُوَّهُ!

فَأَخْبَرهم أَنَّه لَمْ يشْعُرْ بِهَذَا، وَلَا دَفَع عَنْهم شَيْئًا، وَإِنَّمَا هَذَا الشَّيْطَانُ تَمَثَّلَ لِأَحَدِهِمْ فَأَغْوَاهُ لَمَّا أَشْرَكَ بِاللهِ تَعَالَى[1].

وقال رحمه الله تعالى: ذَكَرَ لِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ أَعْرِفُهُمْ أَنَّهُمْ اسْتَغَاثُوا بِي فَرَأَوْنِي فِي الْهَوَاءِ، وَقَدْ أَتَيْتهمْ وَخَلَّصْتهمْ مِنْ تِلْكَ الشَّدَائِدِ؛ مِثْلَ مَنْ أَحَاطَ بِهِ النَّصَارَى الْأَرْمَنُ لِيَأْخُذُوهُ، وَآخَرُ قَدْ أَحَاطَ بِهِ الْعَدُوُّ وَمَعَهُ كُتُبٌ مُلَطَّفَاتٌ مِنْ مناصحين، لَو اطَّلَعُوا عَلَى مَا مَعَهُ لَقَتَلُوهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَذَكَرْت لَهُمْ أَنِّي مَا دَرَيْت بِمَا جَرَى أَصْلًا، وَحَلَفْت لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى لَا يَظُنُّوا أَنِّي كَتَمْت ذَلِكَ كَمَا تُكْتَمُ الْكَرَامَاتُ، وَأَنَا قَدْ عَلِمْت أَنَّ الَّذِي فَعَلُوهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، بَلْ هُوَ شِرْكٌ وَبِدْعَةٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي فِيمَا بَعْدُ وَبَيَّنْت لَهُمْ أَنَّ هَذِهِ شَيَاطِينُ تَتَصَوَّرُ عَلَى صُورَةِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ[2].اهـ.

---

(١) ٣٥/ ١١٥.

(٢) ١٧/ ٤٥٨.

وقال في موضع آخر: وَذَكَرَ لِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُم اسْتَغَاثُوا بِي، كُلٌّ يَذْكُرُ قِصَّةً غَيْرَ قِصَّةِ صَاحِبِهِ، فَأَخْبَرْت كُلًّا مِنْهُمْ أَنِّي لَمْ أُجِبْ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَا عَلِمْت بِاسْتِغَاثَتِهِ.

فَقِيلَ: هَذَا يَكُونُ مَلَكًا؟

فَقُلْت: الْمَلَكُ لَا يُغِيثُ الْمُشْرِكَ، إنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ أَرَادَ أَنْ يُضِلَّهُ[1]. اهـ.

فالشيخ لم يستغل هذه الحوادث المتعددة، التي يُخبِره فيها أناسٌ بأنهم رأوه يُغيثهم ويُنقذهم من شدائد واجهتهم، ليجعلها دليلًا على أنها كرامة له، وأن الذي رؤوه قد يكون مَلَكًا.

ومن ذلك أيضًا: أنه حينما انتهى وفرغ من فتواه الطويلة التي أجاب فيها السائل عَمَّا وَرَدَ فِي سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١] أَنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، وهَلْ مَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْمُعَادَلَةِ ثَابِتٌ فِي الْمَجْمُوعِ أَمْ فِي الْبَعْضِ؟ وَمَنْ رَوَى ذَلِكَ؟ وَمَا ثَبَتَ مِنْ ذَلِكَ؟ وَمَا مَعْنَى هَذِهِ الْمُعَادَلَةِ؟

وفصَّلَ القولَ فيها في مائتي صفحة! ذكر فيها العجائب والأقوال والمذاهب، والحكم والأسرار والردود على المخالفين من أهل السُّنَّة والمبتدعة وأهل اللغة وغيرهم، ثم قال في آخرها: يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظَمِ مَسَائِلِ الدِّينِ لَمْ يَكُنِ السَّلَفُ جَاهِلِينَ بِهَا وَلَا مُعْرِضِينَ عَنْهَا، بَلْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا قَالُوهُ فَهُوَ الْجَاهِلُ بِالْحَقِّ فِيهَا وَبِأَقْوَالِ السَّلَفِ وَبِمَا دَلَّ

(١) ١٩/٤٧.

عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ[1]. اهـ.

ولقد قصد بهذا ـ والله أعلم ـ أنْ ينسب الفضل فيما كتبه وأطال وفصل فيه إلى السلف الصالح، وأنْ ما كتبه لم يكن الفضل فيه لذكائه وعقله وعلمه، بل تجرد من ذلك، ونسب هذا العلم الجمّ إلى غيرِه، فأيّ تجردٍ أعظم من هذا؟

وقد وُجد من طلاب العلم وغيرهم مَن ينسبون ما بحثوه إلى جهودهم، دون الإشارة إلى أنّ الفضل والسبقَ في ذلك إلى مَن تقدمهم في العلم والدين مِن السلف الصالح ومَن بعدهم.

بل والأدهى مِن ذلك والأمرّ مَن يسرق كلامًا لغيره وينسبه له، فيتشبع بما لم يُعطه.



(١) ١٧/٢٠٥.

[سلامة علماء زمانه المخالفين له من لسانِه، وتعظيمُه وإجلالُه لهم]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مع كثرة المعادين له والمحرضين عليه من العلماء والقضاة والأمراءِ إلا أنه أمسك لسانه عن الخوض في أعراضهم، والانتقام لنفسه منهم ولو بالكلام، عدا المبتدعةَ الداعين لبدعتهم.

ولذلك، لا تكاد تجد في كتبه القدح في أيِّ أحدٍ منهم إلا إذا كان لذلك سببٌ يقتضي ذلك؛ كأنْ يفتريَ أحدٌ عليه أو على الدين، فيردّ عليه ويبين خطأه.

في حين ترى كثيرًا من علماء عصره قد أطلقوا العنان لألسنتهم في الخوض في عرضِه ونيته وعقيدته، حتى وصل الأمر إلى تكفيره واسْتباحة دمِه!

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ عنه: كان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه.

وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم، وجئت يوما مبشرًا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وأذى له، فنهرني وتنكر لي واسترجع، ثم قام من فوره إلى بيت أهله فعزاهم وقال: إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة إلا وساعدتكم فيه، ونحو

هذا من الكلام، فسروا به ودعوا له وعظموا هذه الحال منه[١].اهـ.

وقد أطلق رحمه الله تعالى لسانه بالمدح والثناء على كثيرٍ مِن علماء زمانه، ولقَّبهم بالألقابِ التي تليق بمقاهم.

فقد وصف تَقِيَّ الدِّينِ ابْن دَقِيقِ الْعِيدِ بأنه شَيْخُ وَقْتِهِ[٢].

ووصف الشَّيْخ كَمَال الدِّينِ المراغي: بالْعَالِم الْعَارِف شَيْخ زَمَانِهِ[٣].

ووصف تَاج الدِّينِ الْأَنْبَارِيّ بالْفَقِيه الْفَاضِل[٤].

وقال عن الشَّيْخ عِمَاد الدِّينِ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبِي الصُّغْرِ الْأَنْصَارِيّ: سَيِّدنَا الرَّئِيس[٥].

ومدح وأثنى على الشيخ نصر المنبجي المعروف بعداوته له، وتحريضه عليه، بل قال في رسالته له: مِنْ أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّة إِلَى الشَّيْخِ الْعَارِفِ الْقُدْوَةِ السَّالِكِ النَّاسِكِ أَبِي الْفَتْحِ نَصْرٍ فَتَحَ اللهُ عَلَى بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ مَا فَتَحَ بِهِ عَلَى قُلُوبِ أَوْلِيَائِهِ، وَنَصَرَهُ عَلَى شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ فِي جَهْرِهِ وَإِخْفَائِهِ، وَنَهَجَ بِهِ الطَّرِيقَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ الْمُوَافِقَةَ لِشِرْعَتِهِ..

إلى أن قال: فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَنْعَمَ عَلَى الشَّيْخِ، وَأَنْعَمَ بِهِ نِعْمَةً بَاطِنَةً وَظَاهِرَةً فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَجَعَلَ لَهُ عِنْدَ خَاصَّةِ الْمُسْلِمِينَ ـ الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ـ مَنْزِلَةً عَلِيَّةً وَمَوَدَّةً إِلَهِيَّةً؛ لِمَا مَنَحَهُ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ حُسْنِ الْمَعْرِفَةِ وَالْقَصْدِ.

ودعا له في ختامها فقال: وَأَنَا أَسْأَلُ اللهَ الْعَظِيمَ أَنْ يُصْلِحَ أَمْرَ

---

(١) مدارج السالكين ٢/ ٣٤٥.
(٢) ٢/ ٢٤٤.
(٣) ٢/ ٢٤٤.
(٤) ٢/ ٢٤٦.
(٥) ٢/ ٤٦٣، ١٨/ ٩٨.

الْمُسْلِمِينَ عَامَّتِهِمْ وَخَاصَّتِهِمْ وَيَهْدِيَهُمْ إِلَى مَا يُقَرِّبُهُمْ، وَأَنْ يَجْعَلَ الشَّيْخَ مِنْ دُعَاةِ الْخَيْرِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ فِيهِمْ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٤][1]. اهـ.

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ليس من حاملي الأحقاد على أحدٍ من المسلمين، وليس من الطعانين فيهم ولو أخطأ مَن اجتهد منهم، ولا يحمل في قلبه الحسد على أقرانه، بل يمدحهم ويُثني عليهم، ويُعرّف الناس على فضائلهم، ويُوقفهم على خصالهم.

فحريٌّ بِمُحبِّيه أنْ يتَّصفوا بصفاتِه، ويتخلَّقوا بأخلاقه.



(١) ٢/٤٥٢ ـ ٤٧٩.

[الْتِماسُه العذر لِزلّات العلماء والصالحين وحسنُ الظن بهم]

منهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى المطرد أنه إذا رأى قولًا أو فعلًا خطًا أو كفرًا، فإنه ينظر إلى صاحبه: فإن كان صاحبَ دينٍ وصلاح، أو علم وحسن سيرة، ردّ القول والْتمس العذر لصاحبِه.

وعمل بقولِ قال بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ: إذا سمعت كلمةً من مسلم فاحملها على أحسن ما تجد، حتى لا تجد محملا[1].

وصدق القائل:

تأنَّ ولا تعجلْ بلومِك عالِمًا لعلَّ له عذرًا وأنتَ تلُوم

وإن كان صاحب القول على العكس من ذلك: ردّ القول وشنع على القائل حتى لا يُغتر الناسُ به.

وخذ مثالًا على ذلك: قال رَحِمَهُ اللهُ: مِن النَّاسِ مَنْ يَحْكِي عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ لَمَّا دَخلَ الزِّنْجُ الْبَصْرَةَ قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إنَّ بِبَلَدِكُمْ هَذَا مَنْ لَوْ سَأَلُوا اللهَ أَنْ يُزِيلَ الْجِبَالَ عَنْ أَمَاكِنِهَا لَأَزَالَهَا، وَلَوْ سَأَلُوهُ: أَنْ لَا يُقِيمَ الْقِيَامَةَ لَمَا أَقَامَهَا، لَكِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مَوَاضِعَ رِضَاهُ فَلَا يَسْأَلُونَهُ إلَّا مَا يُحِبُّ.

وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ: إمَّا كَذِبٌ عَلَى سَهْلٍ ـ وَهُوَ الَّذِي نَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا ـ أَوْ تكُونَ غَلَطًا مِنْهُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ.

---

(١) موسوعة ابن أبي الدنيا ٧/ ٥٢٥.

وَذَلِكَ: أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ أَنْ يَكُونَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ، وَلَوْ سَأَلَهُ أَهْلُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ لَا يَكُونَ لَمْ يُجِبْهُمْ؛ مِثْلُ إِقَامَةِ الْقِيَامَةِ، وَأَنْ لَا يَمْلَأَ جَهَنَّمَ مِن الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَا عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ يَكُونُ فَلَا يَقْبَلُ اللهُ دُعَاءَ أَحَدٍ فِي أَنْ لَا يَكُونَ(١) .اهـ.

تأمل ميله للاحتمال الذي فيه حسن الظن به، ثم إنه مع الاحتمال الآخر لم يُشنع عليه لو كان ثابتًا عنه هذا القول، بل اقتصر على قول: فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثم شرع في الرد على القول دون أنْ يتعرض له بهمز أو سب، ودون أنْ يصنفه أو يتهم نيته.

وقد قال رحمه الله تعالى: لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْعَالِمَ الْكَثِيرَ الْفَتَاوَى أَخْطَأَ فِي مِائَةِ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَيْبًا، وَكُلُّ مَنْ سِوَى الرَّسُولِ ﷺ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ، وَمَنْ مَنَعَ عَالِمًا مِن الْإِفْتَاءِ مُطْلَقًا وَحَكَمَ بِحَبْسِهِ لِكَوْنِهِ أَخْطَأَ فِي مَسَائِلَ: كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا بِالْإِجْمَاعِ، فَالْحُكْمُ بِالْمَنْعِ وَالْحَبْسِ حُكْمٌ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ(٢) .اهـ.

بل إنه في المسائل العلمية العقدية والفقهية إذا ذكر الأقوال المرجوحة والخاطئة عند بعض العلماء فإنه كثيرًا ما يعتذر لهم، ويذكر محاسنهم، أو يبين أنهم مَأْجُورُونَ.

وخذ مثالًا على ذلك: حينما ردّ على منهج بعض العلماء في الأيمان قال بعدها: وَصَارَ مَا شَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ هُوَ الْحَقّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمَا أَحْدَثَ غَيْرُهُ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ شَرْعِ مَنْ قَبْلَهُ مَعَ شَرْعِهِ، وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ قَالُوهُ بِاجْتِهَادِهِمْ لَهُمْ سَعْيٌ مَشْكُورٌ، وَعَمَلٌ مَبْرُورٌ، وَهُمْ

---

(١) ١٤/٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) ٢٧/٣٠١.

مَأْجُورُونَ عَلَى ذَلِكَ مُثَابُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَسَائِلِ النِّزَاعِ الَّتِي تَنَازَعَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ فَأَصْوَبُ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ مَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ، مَنْ أَصَابَ هَذَا الْقَوْلَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ لَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَّا إِلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ[1]. اهـ.

وقال في مسألة تحريم الخمر من أي نوع: وَقَدْ اسْتَفَاضَتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَهُوَ حَرَامٌ..

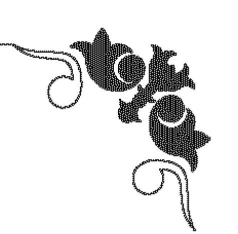
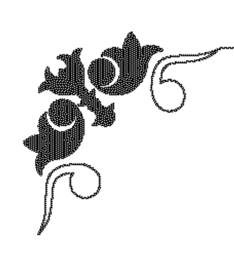
وَلَكِنَّ عُذْرَ مَنْ خَالَفَهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْهُمْ، وَسَمِعُوا أَنَّ مِن الصَّحَابَةِ مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ، وَبَلَغَتْهُمْ فِي ذَلِكَ آثَارٌ، فَظَنُّوا أَنَّ الَّذِي شَرِبُوهُ كَانَ مُسْكِرًا، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي تَنَازَعَ فِيهِ الصَّحَابَةُ هُوَ مَا نُبِذَ فِي الْأَوْعِيَةِ الصُّلْبَةِ..

وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُجْتَهِدُونَ قَاصِدُونَ لِلْحَقِّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»**[2]. اهـ.

وكل هذا حتى يُبين ويُؤكد أن الرد على أقوال وآراء العلماء لا يعني الطعن فيهم والنيل منهم.



(١) ٣٣/١٤٨ - ١٤٩.
(٢) ٣٤/١٨٦ - ١٨٩.

[الإنصاف والعدل مع المخالفين]

كان شديد الإنصاف والعدل حتى مع الخصوم المخالفين، والمبتدعة الضالين!

وقد قال رحمه الله تعالى: الرَّادُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ: مُجَاهِدٌ، حَتَّى كَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى يَقُولُ: الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ.

وَالْمُجَاهِدُ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا فِي سِيَاسَتِهِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ فُجُورٌ[1]. اهـ.

رحمه الله تعالى، ما أنصفه وأعدله وأحكمه، فحينما أطلق القول بأن الرَّادّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ: مُجَاهِدٌ: استدرك فبيَّن أنّه الرَّادَّ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ ليس محمودًا دائمًا، كما أنّ المجاهد ليس محمودًا دائمًا، فمن الْمُجَاهِدين من يَكُونُ عَدْلًا مُنصفًا فِي سِيَاسَتِهِ، وَمنهم من لَا يَكُونُ كذلك، بل قَدْ يَكُونُ فِيهِ فُجُورٌ وجرأةٌ على الكبائر.

وكذلك الحال في الرد على المبتدعة، فالرادُّ عليهم لا يخلو من **ثلاث حالات:**

الحالة الأولى: أن يردّ بعدل ورفق وعلم وإخلاص، فهذا كالمجاهد الصالح المخلص العادل.

الحالة الثانية: أن يردّ عليهم بجور وعنف وجهل، ولكن معه إخلاصٌ، فهو كمن يُجاهد لله، ولكنه يظلم ويبطش ويجور.

---

(١) ٤/١٣.

الحالة الثالثة: أن يردّ عليهم بعدل ورفق وعلم ورياء، فهذا كمن يُقاتل رياءً وسمعة.

فالواجب أن يتقي الله كل من يردّ على غيره، ويُراعي الأدب والإخلاص، وألا يردَّ إلا بعلم وحكمة وعدل.

وكان رحمه الله تعالى يُنكر على من ردّ الحق من أهل السُّنَّة ولم يعترف به لكونِه جاء من مبتدع، قال رَحِمَهُ اللهُ: تَكَلَّمْت فِي دُنُوِّ الرَّبِّ وَقُرْبِهِ وَمَا فِيهِ مِن النِّزَاعِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ بَعْضُ الْمُتَسَنِّنَةِ وَالْجُهَّالِ: إذَا رَأَوْا مَا يُثْبِتُهُ أُولَئِكَ[١] مِن الْحَقِّ: قَدْ يَفِرُّونَ مِن التَّصْدِيقِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُنَازِعُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي ثُبُوتِهِ، بَل الْجَمِيعُ صَحِيحٌ.

وَرُبَّمَا كَانَ الْإِقْرَارُ بِمَا اتُّفِقَ عَلَى إثْبَاتِهِ: أَهَمَّ مِن الْإِقْرَارِ بِمَا حَصَلَ فِيهِ نِزَاعٌ؛ إذْ ذَلِكَ أَظْهَرُ وَأَبْيَنُ، وَهُوَ أَصْلٌ لِلْمُتَنَازَعِ فِيهِ، فَيَحْصُلُ بَعْضُ الْفِتْنَةِ فِي نَوْع تَكْذِيبٍ، وَنَفْيِ حَالٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، كَحَالِ الْمُبْتَدِعَةِ[٢]، فَيَبْقَى الْفَرِيقَانِ فِي بِدْعَةٍ وَتَكْذِيبٍ بِبَعْضِ مُوجِبِ النُّصُوصِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ قُلُوبَ الْمُثْبِتَةِ تَبْقَى مُتَعَلِّقَةً بِإِثْبَاتِ مَا نَفَتْهُ الْمُبْتَدِعَةُ، وَفِيهِمْ نُفْرَةٌ عَنْ قَوْلِ الْمُبْتَدِعَةِ بِسَبَبِ تَكْذِيبِهِمْ بِالْحَقِّ وَنَفْيِهِمْ لَهُ، فَيُعْرِضُونَ عَنْ مَا يُثْبِتُونَهُ مِن الْحَقِّ، أَوْ يَنْفِرُونَ مِنْهُ، أَوْ يُكَذِّبُونَ بِهِ؛ كَمَا قَدْ يَصِيرُ بَعْضُ جُهَّالِ الْمُتَسَنِّنَةِ فِي إعْرَاضِهِ عَنْ بَعْضِ فَضَائِلِ عَلِيٍّ وَأَهْلِ الْبَيْتِ؛ إذَا رَأَى أَهْلَ الْبِدْعَةِ يُغْلُونَ فِيهَا[٣] .اهـ.

فإياك ـ أخي المسلم ـ أن ترد الحق إذا جاءك ممن تُبغضه أو

---

(١) أي: المبتدعة.
(٢) الذين يُكذبون الحق ويجحدونه لهوى في أنفسهم.
(٣) ٦/ ٢٥ ـ ٢٦.

تحتقره، فإنك إنْ أنكرت الحق لكون الحق جاء من مبتدعٍ ففيك شبه بالمبتدعة وأهل الزيغ والضلال، وأُعيذك بالله أنْ تكون منهم.

وانظر إلى إنصافه مع كبار الفرق البدعيّة الضالة في ذكره لبعض محاسنهم، وتصحيحِه لمقاصدِهم في بعض ما ذهبوا إليه من البدع حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم: لَا رَيْبَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ خَيْرٌ مِن الرَّافِضَةِ وَمِن الْخَوَارِجِ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ تُقِرُّ بِخِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ..

وَيُعَظِّمُونَ الذُّنُوبَ، فَهُمْ يَتَحَرَّوْنَ الصِّدْقَ كَالْخَوَارِجِ، لَا يَخْتَلِقُونَ الْكَذِبَ كَالرَّافِضَةِ، وَلَا يَرَوْنَ أَيْضًا اتِّخَاذَ دَارٍ غَيْرَ دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْخَوَارِجِ، وَلَهُمْ كُتُبٌ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَنَصْرِ الرَّسُولِ، وَلَهُمْ مَحَاسِنُ كَثِيرَةٌ يُتَرَجَّحُونَ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ، وَهُمْ قَصْدُهُمْ إثْبَاتُ تَوْحِيدِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَصِدْقِهِ وَطَاعَتِهِ، وَأُصُولُهُم الْخَمْسُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْخَمْسِ؛ لَكِنَّهُمْ غَلِطُوا فِي بَعْضِ مَا قَالُوهُ فِي كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْ أُصُولِهِم الْخَمْسِ[1]. اهـ.

فأيُّ إنصافٍ وعدلٍ أعظم من هذا؟ حيث لم يذكر مساوئهم ويسكت عن محاسنهم، كما هو حال كثير من الناس اليوم، حيث يشنعون على المخالف لهم ولو كان منتسبًا للسُّنَّة، ولا يذكرون له حسنةً واحدة، ومحاسنُه قد سارت بها الركبان، أهذه هي أخلاق الإسلام؟

مع أنّ عقيدة المعتزلة لا يختلف أحدٌ من أهل السُّنَّة في ضلالها وانحرافها، وهم الذين تسلطوا على إمام أهل السُّنَّة في زمانه، الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وكفروه وأباحوا دمه.

والله المستعان.

---

(١) ١٣/٩٧ - ٩٨.

ومن المواضع التي ذكر فيها محاسن بعض الفرق الضالة، وصحَّح مقاصدهم ونواياهم، فمن ذلك قوله عن طائفة من الناس تستثني فِي أَشْيَاءَ لَا يَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهَا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَوْجُودَةَ الْآنَ إذَا كَانَتْ فِي عِلْمِ اللهِ تَتَبَدَّلُ أَحْوَالُهَا، فَيُسْتَثْنَى فِي صِفَاتِهَا الْمَوْجُودَةِ فِي الْحَالِ، فيقول: هَذَا صَغِيرٌ إنْ شَاءَ اللهُ؛ لِأَنَّ اللهَ قَدْ يَجْعَلُهُ كَبِيرًا، وَيقولُ: هَذَا مَجْنُونٌ إنْ شَاءَ اللهُ؛ لِأَنَّ اللهَ قَدْ يَجْعَلُهُ عَاقِلًا.

قال: وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اسْتَثْنَوْا فِي الْإِيمَانِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَأْخَذِ ظَنُّوا هَذَا قَوْلَ السَّلَفِ.

وَهَؤُلَاءِ وَأَمْثَالُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يَنْصُرُونَ مَا ظَهَرَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، كَمَا يَنْصُرُ ذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْجَهْمِيَّة وَغَيْرُهُمْ مِن الْمُتَكَلِّمِينَ، فَيَنْصُرُونَ إثْبَاتَ الصَّانِعِ وَالنُّبُوَّةِ وَالْمَعَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَيَنْصُرُونَ مَعَ ذَلِكَ مَا ظَهَرَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

كَمَا يَنْصُرُ ذَلِكَ الْكُلَّابِيَة والكَرَّامِيَة وَالْأَشْعَرِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ، يَنْصُرُونَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ اللهَ يُرَى فِي الْآخِرَةِ، وَأَنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَا يَكْفُرُونَ بِالذَّنْبِ، وَلَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ شَفَاعَةٌ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَأَنَّ فِتْنَةَ الْقَبْرِ حَقٌّ، وَعَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ، وَحَوْضَ نَبِيِّنَا ﷺ فِي الْآخِرَةِ حَقٌّ.

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِن الْأَقْوَالِ الَّتِي شَاعَ أَنَّهَا مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

كَمَا يَنْصُرُونَ خِلَافَةَ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَفَضِيلَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَنْصُرُهُ لَا يَكُونُ عَارِفًا بِحَقِيقَةِ

دِينِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ، وَلَا مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَلَا مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ[1]. اهـ.

انظر إلى هذا الإنصاف العظيم العجيب، حيث بيّن أنَّ هؤلاء المبتدعةَ لم يقصدوا مُخالفةَ الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا مخالفة الشريعة السمحة، وإنما أرادوا تنزيهها، ولكن أخطؤوا في ذلك.

فما بال أقوام مُنتسبين لأهل السُّنَّة والسلف الصالح يسيرون على عكس ما كان يسير عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، حيث يتهمون نوايا بعض الدعاة والمشايخ والمصلحين، الذين لهم لسان صدق في الأمة، فهل هذا عدل أم ظلم، وهل هو إنصاف أم إجحاف؟

وقد بلغ مِن انصاف وعدل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه ينتصرُ لِمَنْ يُخالفه على مَن يَنْتَسِبُ إليه! حينما ظهر البغيُ من الموافق على المخالف، فحينما تحدث رَحِمَهُ اللهُ عن ضلالات الجمية، ذكر أنّ مِمَّنْ انْتَدبَ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ: أَبا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ.

قال: وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ وَعِلْمٌ وَدِينٌ.

وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ ابْتَدَعَ مَا ابْتَدَعَهُ لِيُظْهِرَ دِينَ النَّصَارَى فِي الْمُسْلِمِينَ: فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا افْتَرَى هَذَا عَلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْجَهْمِيَّة الَّذِينَ رَدَّ عَلَيْهِمْ..

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ لَمَّا رَجَعَ عَنَ الِاعْتِزَالِ: سَلَكَ طَرِيقَةَ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابٍ..

(١) ٧/ ٤٣٤ - ٤٣٥.

وَابْنُ كُلَّابٍ لَمَّا رَدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ: لَمْ يَهْتَدِ لِفَسَادِ أَصْلِ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ الَّذِي ابْتَدَعُوهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، بَلْ وَافَقَهُمْ عَلَيْهِ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَذُمُّونَ ابْنَ كُلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيَّ بِالْبَاطِلِ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ[(١)]. اهـ.

فانظر إلى هذا الإنصاف والعدل الفريد من نوعه، ولكنه ليس غريبًا على من تربى على الإسلام، فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما هو معروف ينتسب إلى الحديث وأهلِه، ومَدَحهم في مواضع كثيرة جدًّا، وبيّن أنهم أصح الطوائف منهجًا وعقيدةً، ومع ذلك: فقد انتصر لابْنَ كُلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيّ، وهما ليسا من أهل الحديث، بل قد ردّ على بعض أقوالهما، ومما قال عنهما: ذَمَّ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ أَهْلَ الْكَلَامِ وَالْمُتَكَلِّمِين الصفاتية؛ كَابْنِ كَرَّامٍ وَابْنِ كُلَّابٍ وَالْأَشْعَرِيِّ[(٢)]. اهـ.

ومع ذلك: فقد عاب على من ذمّهما بِالْبَاطِلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وهذا درسٌ لكلِّ مؤمنٍ عاقل، ألا يُدافع عن محبوبه مِن الأفراد أو الطوائف أو الحكام في الخطأ والصواب، ويذم المخالف ولو قال الحق، بل يردّ الباطل ولو جاء من حبيب، ويقبل الحق ولو جاء من بغيض.

والبصير الصادق كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى: يضرب في كل غنيمة بسهم، ويعاشر كل طائفة على أحسن ما معها، ولا يَتحيَّز إلى طائفة ويَنْأى عن الأخرى بالكلية: أن لا يكون معها شيء من الحق[(٣)]. اهـ.

(١) ٥/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦.
(٢) ٤/ ١٤.
(٣) مدارج السالكين ٢/ ٣٥٠.

[أدبُه مع المخالفين وعدم ذمِّ ذواتِهم]

لقد بدا واضحًا من كتب وفتاوى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه كان في غاية الأدب مع الأصحاب والعلماء والناس أجمعين، ولو قسا وأغلظ على الظالم والعنيد فلا تخرج قسوته عن دائرة الأدب.

والأدب مع الناس مِن أعظم ما يجلب المودة والمحبة، ويزرع في القلوب السعادة والألفة.

رأيتُ العزَّ في أدبٍ وعقلٍ ... وفي الجهل الْمَذلّةَ والهوانا

وقد كان النبي ﷺ على جلالة قدره، ورِفْعة منزلته: يتعامل مع الناس بمنتهى الأدب والرفق، بل إن أدبه طال حتى اليهود وعبَّاد الأصنام، فيعود يهوديًّا مريضًا، ويأكل الطعام عن يهوديٍّ آخر، بل وفي حال الحرب يقبل هدية يهوديةٍ من أهل الحرب، ويرد السلام على من قال: السام عليكم، وهو يعلم مقصدهم وتحريفهم، ولم يردَّ عليهم.

والأدب مع الناس من أعظم ركائز الدين، وأفضل الأعمال عند ربِّ العالمين.

قال عبد الله بن المبَارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كاد الأدب يكون ثُلثَي الدِّين.

بل قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأدب هو الدين كله[1].

---

(١) مدارج السالكين ٣/ ٢٠٠.

وقد كان السلف الصالح يتعلمون الأدب قبل تعلم العلم، ويَرَون أن تعلم الأدب أهمُّ من تعلم العلم.

فهذا الزهري رَحِمَهُ اللهُ يقول: كنا نأتي العالم فما نتعلم من أدبه أحب إلينا من علمه[1].

ولم أر شيخ الإسلام في موضعٍ واحد يذمّ أو يسب أحدًا مِن أهل السُّنَّة، ولا على مَن عنده بدعةٌ ـ عدا مَن دعا إليها ـ لا من أقرانه ولا من غيرهم، بل إنَّمَا يردّ على أهل البدع والأهواء من الطوائف والفرق المنحرفة، ويردّ ويذمّ القول لا القائل إذا كان من أهل العلم والاجتهاد.

فمنهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عدم تسمية ذوات المخالفين له تنقُّصًا وقدحًا، عدا المبتدعةَ الداعين لبدعهم، والكفار المشركين، والفجار الظالمين.

وهذا منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

وكلُّ هذا لأجل تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، التي جاءت الأدلة القطعية في تقريرها والتأكيد عليها.

وقد ثبت عن النَّبِيّ ﷺ أَنَّه أخبر أنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وقَالَ: **«هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»**.

ونُلاحظ أنه عَمَّمَ ولم يسمِّ الفرق التي ستفترق عن الأمةِ في المستقبل، ولكنه أخبر عن فرقة واحدة، وهي فرقة الخوارج، وذلك لشدة نكايتها في الأمة، وعظم بدعتها، وشدة خطرها.

---

(١) حُقُوقُ الصَّدِيْقِ وكَيْفَ تَتَعَامَلُ مَعَهُ، للمؤلف، ص ٤٧.

وقد عمل على ذلك سلف الأمة، فقد سموا أهل البدع الذين نشؤوا في أزمانهم، حينما اتصفوا بصفات الخوارج أو بعضها؛ كالمعتزلة والجهمية والقدرية ونحوهم.

وما قرره شيخ الإسلام قد قرره الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى كذلك، فقد ذكر في تعليقه على الحديث السابق أنَّ الأَولى عدمُ تسمية الفرق طلبًا للتآلف والاجتماع، وسترًا عليهم، حيث قال بعد أن استثنى الخوارج: وَلَكِنَّ الْغَالِبَ فِي هَذِهِ الْفِرَقِ أَنْ يُشَارَ إِلَى أَوْصَافِهِمْ لِيُحَذَّرَ مِنْهَا، وَيَبْقَى الْأَمْرُ فِي تَعْيِينِهِمْ مُرْجًى كَمَا فَهِمْنَا مِنَ الشَّرِيعَةِ.

فإنَّ الشريعة قد فهمنا منها أنها تُشير إلى أوصافهم من غير تصريح؛ ليُحذَر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتصى الحديث مُرجى.

وَلَعَلَّ عَدَمَ تَعْيِينِهِمْ هُوَ الْأَوْلَى الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَزَمَ لِيَكُونَ سِتْرًا عَلَى الْأُمَّةِ، كَمَا سُتِرَتْ عَلَيْهِمْ قَبَائِحُهُمْ..

وَلِلسَّتْرِ حِكْمَةٌ أَيْضًا: وَهِيَ أَنَّهَا لَوْ أُظْهِرَتْ ـ مَعَ أَنَّ أَصْحَابَهَا مِنَ الْأُمَّةِ ـ لَكَانَ فِي ذَلِكَ دَاعٍ إِلَى الْفُرْقَةِ وَالْوَحْشَةِ، وَعَدَمِ الْأُلْفَةِ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا وَرَسُولُهُ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فَإِذَا كَانَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَادَةِ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِهِمْ عَلَى التَّعْيِينِ يُورِثُ الْعَدَاوَةَ وَالْفُرْقَةَ وَتَرْكَ الْمُوَالَفَةِ: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَنْهِيًّا عَنْهُ. اهـ.

ثم ذكر أن تعيين الفرق وتسميتَها إنما يكون في **موطنين:**

الأول: أَنْ تَكُونَ الْبِدْعَةُ فَاحِشَةً جِدًّا كَبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ، فَلَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِ إِبْدَائِهَا وَتَعْيِينِ أَهْلِهَا، كَمَا عَيَّنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْخَوَارِجَ وَذَكَرَهُمْ بِعَلَامَتِهِمْ، حَتَّى يُعْرَفُونَ وَيُحْذَرَ مِنْهُمْ.

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا هُوَ مِثْلُهُ فِي الشَّنَاعَةِ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ بِحَسَبِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَالسُّكُوتُ عَنْ تعيينه أولى.

والثاني: حَيْثُ تَكُونُ الْفِرْقَةُ تَدْعُو إِلَى ضَلَالَتِهَا وَتَزْيِينِهَا فِي قُلُوبِ الْعَوَامِّ وَمَنْ لَا عِلْمَ عِنْدِهِ، فَإِنَّ ضَرَرَ هَؤُلَاءِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَضَرَرِ إِبْلِيسَ، وَهُمْ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ، فَلَابُدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ، وَنِسْبَتُهُمْ إِلَى الْفِرَقِ إِذَا قَامَتْ لَهُ الشُّهُودُ عَلَى أَنَّهُمْ مِنْهُمْ. كَمَا اشْتُهِرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ..

فَإِذَا فُقِدَ الْأَمْرَانِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُذْكَرُوا وَلَا أَنْ يُعَيَّنُوا إِنْ وُجِدُوا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلُ مُثِيرٍ لِلشَّرِّ وَإِلْقَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ. اهـ.

وكلامه رَحِمَهُ اللَّهُ ينطبق على الجماعات والأحزاب التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وبعض الحركات الجهادية والإصلاحيّة ونحوها، فهم في الجملة مسلمون من أهل القبلة، وكثيرٌ منهم من أهل السُّنَّة والجماعة، فالتشهير بهؤلاء وتسميتهم وذمّهم يُورث الفرقة والعداوة بين المسلمين، وقد رأينا من خالف هذا المنهج واشتغل بذمهم فظهرت الفرقة والنفرة بين المسلمين، بل طغى بعضهم وتجاوز الحد، إلى أنْ عرّف وشهّر بأسماء مشاهير الدعاة والمشايخ والمصلحين، باسم الغيرة على الدين، مع أنهم من أهل السُّنَّة والجماعة، ولكنهم اجتهدوا اجتهادات يرون خطأها، فهل يُوجب ذلك أنْ يُحذر منهم على الملأ؟

ثم قال الشاطبي: فَإِنْ قِيلَ: فَالْبِدَعُ مَأْمُورٌ بِاجْتِنَابِهَا وَاجْتِنَابِ أَهْلِهَا وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ وَالتَّشْرِيدِ بِهِمْ وَتَقْبِيحِ مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذِكْرُ ذَلِكَ وَالتَّنْبِيهُ عَلَيْهِ غَيْرَ جَائِزٍ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَبَّهَ فِي الْجُمْلَةِ(١) عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ كَالْخَوَارِجِ، وَنَبَّهَ عَلَى الْبِدَعِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى تِلْكَ الْعُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَشَارَ إِلَى خَوَاصَّ عَامَّةٍ فِيهِمْ وَخَاصَّةٍ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّعْيِينِ غالبًا تصريحًا يقطع الْعُذْرِ(٢)، وَلَا ذَكَرَ فِيهِمْ عَلَامَةً قَاطِعَةً لَا تَلْتَبِسُ، فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ مَعْشَرَ الْأُمَّةِ(٣). اهـ.

وهذا بخلاف ما نراه في وقتنا المعاصر مما يحصل من بعض الناس، من التحدث في ذواتِ مَن خالفهم من الدعاة والمشايخ من أهل السُّنَّة المجتهدين، والتعرض لهم بالتنقّص والذّم، بل هناك من يُحذر منهم، ويُؤلف الكتب في تصنيفهم، نعوذ بالله من الخذلان والهوى.

وهل هذا منهج شيخ الإسلام وابن القيم والإمام أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة وغيرهم من علماء الإسلام؟

وقد تتبعت فتاوى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كلّها، وكنت قد وضعت هذا الأمر في الحسبان، وجعلتُه مِن أهمِّ مقاصد قراءتي لمجموع الفتاوى، وكنت أدقق في كلامه وردوده، بل وتتبعت كتبه الأُخرى، فلم أجده يقدح في أحدهم باسمه، بل يردّ على الخطأ فحسب.

ومن أمثلة ذلك: قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَذَلِكَ مَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ ـ وَلَا أُحِبُّ تَسْمِيَتَهُ ـ مِنْ كَرَاهَةِ بَعْضِهِمْ لِلتَّرْجِيعِ وَظَنِّهِمْ أَنَّ أَبَا مَحْذُورَةَ غَلِطَ فِي نَقْلِهِ وَأَنَّهُ كَرَّرَهُ»(٤). اهـ.

(١) أي: تنبهًا إجماليًا لا تفصيليًا. «د».
(٢) حتى لا يسد عليهم باب التوبة بسبب العناد واليأس من رحمة الله. «د».
(٣) تهذيب كتاب الموافقات، للمؤلف، ص٤٩١ ـ ٤٩٤، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي ٢/ ٧٣١.
(٤) ٢٢/ ٦٦.

وكان عند إيراده للأقوال الخاطئة قد يُجهل القول ولا يُجهل القائل، وشتان بينهما!

ومن الأمثلة على ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ قُلْت: مِنْ عَوَامِّ النَّاسِ ـ وَإِنْ كَانَ مُنْتَسِبًا إلَى عِلْم ـ مَنْ يَجْزِمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ الْعُلْوِيَّةَ لَيْسَتْ سَبَبًا لِحُدُوثِ أَمْرٍ أَلْبَتَّةَ..

قُلْت: قَوْلُ هَذَا جَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِلَا عِلْمٍ[1].اهـ.

لم يقل: هو جاهل، بل جهّل القول.

وتأمل إلى ما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ في ردّه على الأخِنَّائي الذي ألَّف مُصنّفًا في الرد على إنكار شيخ الإسلام شد الرحال إلى القبور، وهو من الذين حرضوا السلطان عليه حتى سجنه، فألف الشيخ كتابًا في السجن في الرد عليه قال فيه: «فَصْلٌ: مُخْتَصَرٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِي هَذَا الْمُصَنَّفِ مِنْ الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ».

ثم شرع في الرد على قوله الباطل، فتأمل كيف قال: «مَا فِي هَذَا الْمُصَنَّفِ مِن الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ» ولم يقل: «الْمُصَنِّفِ» بالكسر، فجهّل وكذّب القول، ولم يُجهّل ويكذّب القائل.

مع أن هذا الرجل ينتصر للبدعة، وضايق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذب عليه وحرف كلامه، وذكر حججًا سقيمة، واستدلالات ضعيفة.

ولم يكن هدفُ شيخ الإسلام إلا الرد على كذبه وضلاله، ولم يتطرق لذاته إلا في مواضع قليلة جدًّا، منها قوله عنه: وَهَذَا الْمُعْتَرِضُ وَأَشْبَاهُهُ مِن الْجُهَّالِ سَوَّوْا بَيْنَ هَذَا السَّفَرِ الَّذِي ثَبَتَ اسْتِحْبَابُهُ بِنَصٍّ

---

(١) ١٩٢/٢٥.

الرَّسُولِ وَإِجْمَاعِ أُمَّتِهِ[(١)]، وَبَيْنَ السَّفَرِ الَّذِي ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ مُسْتَحَبًّا بِنَصِّ الرَّسُولِ وَإِجْمَاعِ أُمَّتِهِ[(٢)]، وَقَاسَوْا هَذَا بِهَذَا، وَالْمُجِيبُ إِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ فِي النَّوْعِ الثَّانِي: فِي الَّذِي لَا يُسَافِرُ إِلَّا لِقَصْدِ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَى مَسْجِدِ الرَّسُولِ وَزِيَارَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ يُسْتَحَبُّ السَّفَرُ إِلَيْهِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَحَكَوْا عَنْ الْمُجِيبِ[(٣)] أَنَّهُ يَنْهَى عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِ الرَّسُولِ وَالسَّفَرِ إِلَيْهِ وَيُحَرِّمُ ذَلِكَ وَيُحَرِّمُ قَصْرَ الصَّلَاةِ فِيهِ بِحَيْثُ جَعَلُوهُ يَنْهَى عَمَّا يَفْعَلُهُ الْحُجَّاجُ مِن السَّفَرِ إِلَى مَسْجِدِهِ، وَأَنَّ مَنْ سَافَرَ إِلَى هُنَاكَ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، وَهَذَا كُلُّهُ افْتِرَاءٌ وَبُهْتَانٌ[(٤)]. اهـ.

فغاية سبّه له أن وصفه بالجهل، وهي صفةٌ ظاهرةٌ فيه، ووصف المتعالم المبتدع الْمُتشبع بما لم يُعط بالجهل: واجبٌ؛ حتى لا يَغْتَرَّ به الناس.

فما بال بعض أنصاف طلاب العلم، الذي لا يكاد يخلو لهم كتابٌ أو مقالٌ مِن ذمٍّ وقدحٍ دعاةٍ ومشايخ أهل السُّنَّة تصريحًا أو تعريضًا!

وكم وصفوا مَن أخطأ مِن طلاب العلم والدعاة بالجهل؛ لكونه أخطأ في مسألةٍ مِن المسائل التي يسوغُ فيها الاجتهاد!

وكثيرًا ما يُبْهِمُ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى الرجل إذا حكى عنه قولًا مُجانبًا للصواب، فمن ذلك ما قاله رحمه الله: قال بعض من غلط من المشايخ لما سمع قوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٢] قال: فأين من يريد الله[(٥)]. اهـ.

---

(١) وهو السفر إلى المساجد الثلاثة.
(٢) وهو السفر إلى زيارة القبور.
(٣) يعني نفسه.
(٤) ٢٧/٢٥٣.
(٥) ١٠/٦٣.

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُنكر على من اجتهد من المسلمين ولو أخطأ، بل يُنكر الخطأ ولا يتعرض لصاحبه؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفرقة والاختلاف والتناحر، وهو من أشد الناس اجتنابًا ذلك، وتحذيرا منه.

وهو يتعامل مع أخطاء المجتهدين بمنتهى الأدب والعفو، ويعذره في اجتهاده ولو كان الخطأ من الأخطاء العقديّة!

وخذ مثالًا آخر على ذلك: قال رَحِمَهُ اللهُ فيمنْ قال من المشايخ: إذَا نَزَلَ بِك حَادِثٌ أَوْ أَمْرٌ تَخَافُهُ فَاسْتَوْحِنِي فَيُكْشَفُ مَا بِك مِنْ الشِّدَّةِ حَيًّا كُنْتُ أَوْ مَيِّتًا: إنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ فَضِيلَةٌ فَرَسُولُ اللهِ ﷺ أَوْلَى بِكُلِّ فَضِيلَةٍ وَأَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْفَعَة لِلْحَيِّ بِالْمَيِّتِ فَأَصْحَابُهُ أَحَقُّ النَّاسِ انْتِفَاعًا بِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا، فَعُلِمَ أَنَّ هَذَا مِنْ الضَّلَالِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ إنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُخْطِئًا، وَلَيْسَ هُوَ بِنَبِيٍّ يَجِبُ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ، وَلَا مَعْصُوم فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النِّساء: ٥٩][1]. اهـ.

رحمه الله تعالى! لم يدخل في نيّته، ولم يُبالغ في الرد عليه واتهامه بأنه مبتدع وضال! بل رد القول واعتذر لصاحِبه إن كان مُجتهدًا.

ولم يذكر اسمه؛ لأن الغرض ردّ القول لا تنقص القائل.

فما أجمل أن نسير على هذا المنهج العظيم.

وقد كتب رَحِمَهُ اللهُ رسالةً للمسلمين يستحثهم على قتال التَّتَارِ لَمَّا قَدِموا

(١) ١٢٦/٢٧.

سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ إِلَى حَلَبَ وَانْصَرَفَ عَسْكَرُ مِصْرَ، وخذلوا المسلمين وتقاعسوا عن القتال، وَبَقِيَ عَسْكَرُ الشَّامِ.

وهذه الرسالة لم يذكر فيها مسبة ولا قدحًا للعسكر المصري، بل بيّن بوجهٍ عامٍّ إثم التولي يوم الزحف، وخذلان المسلمين، وسرد الأدلة التي تُوجب وتحث على قتال المجرمين والكافرين.

فما أعظم منهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وما أحرى بعلماء المسلمين ودعاتهم أنْ يسيروا على منواله، ويَتَمَسَّكوا بمنهجِه؛ لِتَتآلَفَ القلوب، وتزولَ البغضاء والفرقة عنهم.

وكان رحمه الله تعالى يتأدب غاية الأدب مع أخطاء الفقهاء والعلماء المجتهدين في الفقه ونحوه، ويذكرهم بألطف عبارة، كقوله بعد أن قرر جواز المساقاة والمزارعة: «وَإِنَّمَا وَقَعَ اللَّبْسُ فِيهَا عَلَى مَنْ حَرَّمَهَا مِنْ إخْوَانِنَا الْفُقَهَاءِ بَعْدَ مَا فَهِمُوهُ مِن الْآثَارِ: مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا هَذَا إجَارَةً عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ عَمَلٍ بِعِوَض...»[1].اهـ.

تأمل كيف قال عن المخالفين للقول الذي نصره: إخواننا! وهكذا يجب أن يكون التعامل مع اجتهادات العلماء والمصلحين مهما كان خطؤهم.

بل إنه كثيرًا ما يسوق القول الضعيف وينسبه إلى بعض العلماء، وكان بإمكانه أن يذكره باسمه! والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ قَبْرِهِ أَنْ يُقَبِّلَ الْحُجْرَةَ وَلَا يَتَمَسَّحَ بِهَا؛ لِئَلَّا يُضَاهِيَ بَيْتُ الْمَخْلُوقِ بَيْتَ الْخَالِقِ.. وَقَدْ

---

(١) ٢٦/٩٧.

حَكَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا خِلَافًا مَرْجُوحًا[1] .اهـ.

وسُئِل عَنْ رَجُلٍ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِن الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ قَالَ: أَكْلُ الْحَلَالِ مُتَعَذِّرٌ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ؟

فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا الْقَائِلُ الَّذِي قَالَ: أَكْلُ الْحَلَالِ مُتَعَذِّرٌ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ غالط: مُخْطِئٌ فِي قَوْلِهِ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ كَانَ يَقُولُهَا بَعْضُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ الْفَاسِدِ وَبَعْضُ أَهْلِ النُّسُكِ الْفَاسِدِ، فَأَنْكَرَ الْأَئِمَّةُ ذَلِكَ، حَتَّى الْإِمَامُ أَحْمَد فِي وَرَعِهِ الْمَشْهُورِ كَانَ يُنْكِرُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ[2] .اهـ.

انظر كيف قال عن هذا الذي ذكر هذه الفتوى المخالفة لاتفاق علماء الإسلام، والذي ابتدعها بعض المبتدعة وأهل الفقه الفاسد بأنه مُخطئ فحسب، لم يُشنع عليه، ولم يدخل في نيّته ويتهمها.

فرحم الله شيخ الإسلام، ووفقنا للسير على نهجه وطريقته.

إذن: على من كان يرد شيخ الإسلام، ومن يذم ويحذر الناس منه؟

من تدبر كلامه، وتتبع كتبه: يرى أنّ ذمَّه مُنصبٌّ على الرد على «أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إلَيْك أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ؟ فَقَالَ: إذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ»[3] .

---

(1) ٢٩/ ١٠٠.
(2) ٢٩/ ٣١١ - ٣١٢.
(3) ٢٨/ ٢٣١.

ويرى أنّ فساد هؤلاء والسماح لنشر سمومهم وأفكارهم أعظم من فساد استيلاء العدو على البلاد! حيث قال: لَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ، وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنْ الدِّينِ إلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً[١]. اهـ.

فالدولة التي تُمكن للمبتدعة والفساق والمنحرفين عقائديًّا وفكريًّا، تكون قد أفسدت شعبها أعظم من فساد العدوّ بعدوانِه الغاشم لها.

فهؤلاء يجب الحذر والتحذير منهم، ولكن بشرط: أن يكون قصد المحذر والناصح قصدًا حسنًا، لا يبتغي بذلك الانتصار للنفس، ولا العلو والبغي.

قال الشيخ رحمه الله: ثُمَّ الْقَائِلُ فِي ذَلِكَ بِعِلْم لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُسْنِ النِّيَّةِ، فَلَوْ تَكَلَّمَ بِحَقّ لقَصد الْعُلُوّ فِي الْأَرْضِ أَوْ الْفَسَاد: كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُقَاتِلُ حَمِيَّةً وَرِيَاءً[٢]. اهـ.

ولذلك انْبرى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى للردِّ على المبتدعة والجهال الضلال المعاندين بكلّ حزمٍ، ووصفهم بالأوصاف التي تليق بهم؛ ليَحذر الناسُ منهم ومِن ضلالاتهم، فقد ردَّ على ابن الوكيل وقال عنه: قُلْت فِي ضِمْنِ الْكَلَامِ لِصَدْرِ الدِّينِ بْنِ الْوَكِيلِ لِبَيَانِ كَثْرَةِ تَنَاقُضِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مَقَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا يَسْعَى فِي الْفِتَنِ وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ[٣]. اهـ.

وكما تكلم على القاضي المبتدع ابن مخلوف المالكي، الذي ألحق

---

(١) ٢٨/ ٢٣٢.
(٢) ٢٨/ ٢٣٥.
(٣) ٣/ ١٧٢.

الأذى البالغ بالشيخ، وتسبب في سجنه، وكذب وافترى عليه كثيرًا[(١)]، فقال في حقه: ذَاكَ رَجُلٌ كَذَّابٌ فَاجِرٌ قَلِيلُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ[(٢)]. اهـ.

وأكثرَ رحمه الله تعالى مِن الردّ على المبتدعة من الاتحادية والحلولية والصوفية وغيرهم من أتباع ابن عربي وغيره، وكثيرٌ منهم كانوا قضاةً، وهم الذين تسببوا في سجنه، فكتب في ذلك كتبًا يشرح فيها موقفه، وأنه بريءٌ ومظلوم، وأنَّ هؤلاء إنما قصدوا نصر البدعة، وقمع السُّنَّة، فاحتاج أنْ يسمي هؤلاء بأسمائِهم ليحذر الناس من بدعهم، وكانتْ بداية تأليبهم سَنَة خَمْسٍ وَسَبْعِمِائَةٍ، على يد الملك المظفر الجاشنكير بيبرس، وكان الشيخ يَنَالُ مِنه، وَمِنْ شَيْخِهِ نَصْرٍ الْمَنْبِجِيِّ، واستمروا في مضايقة الشيخ وسجنه وإلزامه بحضور جلساتهم، والتضييق على محبيه وطلابه قرابة أربع سنوات، إلى مكن الله تعالى الملك المنصور قلاوون من الملك سَنَة تِسْعٍ وَسَبْعِمِائَةٍ، فأزال دولة الْجَاشْنَكِيرِ، وخُذل هو وشيخه نصر المنبجي الاتحادي الحلولي[(٣)].

والشيخ لا يتردد في القدح في أئمة وملوك الضلالة والكفر والبدع الظاهرة، فقد قال عن جنكيسخان: الْكَافِرُ الْمَلْعُونُ الْمُعَادِي لِلَّهِ وَلِأَنْبِيَائِهِ

---

(١) ومن مواقفه المشينة: أنه حينما تقدم أحد خصوم الشيخ إلى القاضي بطلب عقوبته، قال القاضي للشيخ باحتقار: ما تقول يا فقيه؟ فحمد الله وأثنى عليه، فيقل له: أسرع، ما أحضرناك لتخطب.
فقال: أُمنع من الثناء على الله؟!
فقال القاضي: أجب فقد حمدت الله.
فسكت، فألحَّ عليه.
فقال: فمن الحاكم فيَّ؟ فأشاروا له إلى القاضي ابن مخلوف!
فقال: أنت خصمي فكيف تحكم فيَّ؟! وغضب وانزعج، وأُسكت القاضي، فأُقيم الشيخ وأخواه، وسجنوا بالجب بقلعة الجبل.

(٢) ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر ردوده عليهم ٣/ ١٦٠ ـ ٢٧٧.

وَرَسُولِهِ وَعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ[(١)]. اهـ.

وقال عن وزيرِ ملك التتار: حَتَّى أَنَّ وَزِيرَهُمْ هَذَا الْخَبِيثَ الْمُلْحِدَ الْمُنَافِقَ صنَّف مُصَنَّفًا مَضْمُونُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَضِيَ بِدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّهُ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ وَلَا يُذَمُّونَ وَلَا يُنْهَوْنَ عَنْ دِينِهِمْ، وَلَا يُؤْمَرُونَ بِالِانْتِقَالِ إلَى الْإِسْلَامِ، وَاسْتَدَلَّ الْخَبِيثُ الْجَاهِلُ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: ١ ـ ٦] وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَقْتَضِي أَنَّهُ يَرْضَى دِينَهُمْ، قَالَ: وَهَذِهِ الْآيَةُ مُحْكَمَةٌ لَيْسَتْ مَنْسُوخَةً![(٢)]. اهـ.

أما المجتهدون من أهل السُّنَّة فلا يجوز القدح فيهم أبدًا، والشيخ أشد الناس منعًا من ذلك، وقد قال رحمه الله: وَمَنْ عُلِمَ مِنْهُ الِاجْتِهَادُ السَّائِغُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذْكَرُ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَالتَّأْثِيم لَهُ؛ فَإِنَّ اللهَ غَفَرَ لَهُ خَطَأَهُ، بَلْ يَجِبُ لِمَا فِيهِ مِن الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى: مُوَالَاتُهُ وَمَحَبَّتُهُ وَالْقِيَامُ بِمَا أَوْجَبَ اللهُ مِنْ حُقُوقِهِ مِنْ ثَنَاءٍ وَدُعَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ[(٣)]. اهـ.

وشيخُ الإسلام رحمه الله تعالى كما تقدّم قد يذم بعض الجهال الذي يُفتون بغير علم، حتى لا يغتر الناس بهم، فمن ذلك قوله عن القضاة الذين رفعوا خطابًا للسلطان يطلبون حبسَه، وتقوّلوا عليه ما لم يقله، وأفتوا بغير علم: وَكَلَامُ هَؤُلَاءِ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَهُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَتَنَازَعُوا فِيهِ، وَلَا يَعْرِفُونَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا

---

(١) ٢٨/ ٥٢٢.
(٢) ٢٨/ ٥٢٦.
(٣) ٢٨/ ٢٣٤.

يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا رَغَّبَ فِيهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ وَلَمْ يَسُنَّهُ، وَلَا يَعْرِفُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَالضَّعِيفَةَ فِي هَذَا الْبَابِ، بَلْ وَلَا يَعْرِفُونَ مَذْهَبَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا عِنْدَهُمْ نَقْلٌ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ فِيمَا قَالُوهُ وَحَكَمُوا بِهِ، بَلْ هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ آحَادِ الْمُتَفَقِّهَةِ الطَّلَبَةِ الَّذِينَ يَنْبَغِي لَهُمْ طَلَبُ عِلْمِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يُفْتِيَ فِيهَا وَلَا يُنَاظِرَ وَلَا يُصَنِّفَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَحْكُمَ[(١)]. اهـ.

وربما أغلظ على من رأى فيه الجنوح للبدعة، والجرأة على المحرمات وخاصّةً إذا ألبسها لباس الدين، فإن الذي يأتي الحرام صراحةً خيرٌ من أمثال هؤلاء.

ومن أمثلة غلظتِه على أمثال هؤلاء: أنه سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ: عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رِجَالٍ كُهُولٍ وَشُبَّانٍ وَهُمْ حُجَّاجٌ مُوَاظِبُونَ عَلَى أَدَاءِ مَا افْتُرِضَ عَلَيْهِمْ مِنْ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ وَعِبَادَةٍ. . وَقَدْ اجْتَمَعَتْ عُقُولُهُمْ وَأَذْهَانُهُمْ وَرَأْيُهُمْ عَلَى أَكْلِ الْغُبَيْرَاء[(٢)]، وَكَانَ قَوْلُهُمْ وَاعْتِقَادُهُمْ فِيهَا أَنَّهَا مَعْصِيَةٌ وَسَيِّئَةٌ. . غَيْرَ أَنَّ لَهُمْ وِرْدًا بِاللَّيْلِ وَتَعَبُّدَاتٍ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا إذَا حَصَلَتْ نَشْوَتُهَا بِرُءُوسِهِمْ تَأْمُرُهُمْ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ وَلَا تَأْمُرُهُمْ بِسُوءٍ وَلَا فَاحِشَةٍ. . أَفْتُونَا.

فَأَجَابَ: نَعَمْ، يَجِبُ عَلَى آكِلِهَا حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ ضُلَّالٌ جُهَّالٌ عُصَاةٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَكَفَى بِرَجُلٍ جَهْلًا أَنْ يَعْرِفَ بِأَنَّ هَذَا

(١) ٢٧/٢٩٨.
(٢) هو شَرَابٌ تَتَّخِذُهُ الْحَبَشُ مِنَ الذُّرَةِ يُسْكِرُ. [يُنظر: النهاية في غريب الحديث مادة: (غَبَرَ)، ومختار الصحاح مادة: (غَبَرَ)].

الْفِعْلَ مُحَرَّمٌ، وَأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّهُ تَطِيبُ لَهُ الْعِبَادَةُ! وَتَصْلُحُ لَهُ حَالُهُ!

وَيْح هَذَا الْقَائِلِ!! أَيَظُنُّ أَنَّ اللهَ تبارك وتعالى وَرَسُولَهُ ﷺ حَرَّمَ عَلَى الْخَلْقِ مَا يَنْفَعُهُمْ وَيُصْلِحُ لَهُمْ حَالَهُمْ؟!![1]. اهـ.



(١) ٣٤/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.

[حرصُه على جمع الكلمة، واتحاد المسلمين]

اجْتِمَاعُ كَلِمَةِ المسلمين، واتحادُهم، وعدمُ التسبب في أيِّ أمرٍ يُفرق جمعهم، ويُحدث تنافر قلوبهم: أمرٌ جاءت به الأدلة القطعية المتواترة، وهو مِن أعظمِ أركان دين الإسلام، وهو مِمَّا امْتَنَّ الله تعالى به على هذه الأمة فقال: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنفال: ٦٣].

فلا يجوز لأحدٍ أنْ يسعى في شرخٍ أمر امتنّ الله به على أمة الإسلام.

بل جاء النصّ الصريح الصحيح بقتل من سعى في شَقِّ عَصَا المسلمين، وتفْرِيقِ جَمَاعَتهم، ففي «صحيح مسلم»[1] عَنْ عَرْفَجَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ**».

وفي رواية: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ**».

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: فِيهِ الْأَمْرُ بِقِتَالِ مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ أَرَادَ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَيُنْهَى عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ قُوتِلَ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ شَرُّهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَقُتِلَ[2]. اهـ.

---

(١) (١٨٥٢).

(٢) شرح صحيح مسلم ١٢/٢٤١.

فليس قتلُ مَن أراد تفريق الأمة مقتصرًا على مَن خرج على وليِّ الأمر بالسيف، بل كلُّ من سعى في تفريقهم بالتحريش بينهم، وإثارةِ النعرات والفتن بينهم، وزرعِ كراهية العلماء والدعاة والمصلحين فهو داخل في الحديث، فيجب كفّ أذاه ودفعُه، وإن لم يندفع إلا بالقتل جاز لوليّ الأمر قتلُه.

وقد ذكر الشاطبي ﷫ مِن أمثلة الأدلة القَطْعِيّة: اجْتِمَاعُ الْكَلِمَةِ[1].

فلا يجوز خرم هذا الأصل القطعي المعلوم من الدين بالضرورة إلا في مواضع مُستثناةٍ، يُفتي بها أهلُ العلم المعتبرون في كلّ زمان ومكان.

وقد كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى حريصًا كلَّ الحرصِ على جمع الكلمة، واتحاد المسلمين، ويكره التنازع وتنافر القلوب، بل إنه سعى إلى جمع كلمة أهل السُّنَّة والأشاعرة، الذين خالفهم كثيرًا، وردّ على الأخطاء العقدية عندهم.

لأنه يرى ـ نوّر الله ضريحه ـ أنَّ الردَّ على الخطأ لا يعني تنافرَ القلوب، وتفرقَ الكلمة.

وخذ أمثلة على ذلك:

قال ﷫: النَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَحْشَةٌ وَمُنَافَرَةٌ، وَأَنَا كُنْتُ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَطَلَبًا لِاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ، وَاتِّبَاعًا لِمَا أُمِرْنَا بِهِ مِن الِاعْتِصَام بِحَبْلِ اللهِ، وَأَزَلْتُ عَامَّةَ مَا كَانَ فِي النُّفُوسِ مِن الْوَحْشَةِ، وَبَيَّنْت لَهُمْ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ كَانَ مِنْ أَجَلِّ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ ﷫ وَنَحْوِهِ الْمُنْتَصِرِينَ لِطَرِيقِهِ كَمَا يَذْكُرُ الْأَشْعَرِيُّ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ. .

(١) تهذيب كتاب الموافقات، للمؤلف، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦.

وَلَمَّا أَظْهَرْت كَلَامَ الْأَشْعَرِيِّ ـ وَرَآهُ الْحَنْبَلِيَّةُ ـ قَالُوا: هَذَا خَيْرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُوَفَّقِ، وَفَرِحَ الْمُسْلِمُونَ بِاتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ[١]. اهـ.

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ خَطِيبٍ قَدْ حَضَرَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ فَامْتَنَعُوا عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ لِأَجْلِ بِدْعَةٍ فِيهِ؟

فَأَجَابَ: لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوا أَحَدًا مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فَاسِقًا، وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُمْ تَرْكُ الْجُمُعَةِ وَنَحْوِهَا لِأَجْلِ فِسْقِ الْإِمَامِ، بَلْ عَلَيْهِمْ فِعْلُ ذَلِكَ خَلْفَ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا.

وَإِنْ عَطَّلُوهَا لِأَجْلِ فِسْقِ الْإِمَامِ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد وَغَيْرِهِمَا.

وَإِنَّمَا تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِمَامِ إذَا كَانَ فَاسِقًا أَوْ مُبْتَدِعًا وَأَمْكَنَ أَنْ يُصَلَّى خَلْفَ عَدْلٍ[٢]. اهـ.

وكان يأمر بالصلاة خلف أهل البدع والأهواء والفساق إذا لم يكنْ هناك إمامٌ أصلحَ وأفضلَ منهم!

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَالْجُمُعَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ خَلْفَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ بِدْعَةً وَلَا فِسْقًا بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الِائْتِمَام أَنْ يَعْلَمَ الْمَأْمُومُ اعْتِقَادَ إمَامِهِ، وَلَا أَنْ يَمْتَحِنَهُ فَيَقُولُ: مَاذَا تَعْتَقِدُ؟ بَلْ يُصَلِّي خَلْفَ مَسْتُورِ الْحَالِ..

وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُو إلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفِسْقِ وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لَا تُمْكِنُ الصَّلَاةُ إلَّا خَلْفَهُ كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ

(١) ٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٩.
(٢) ٢٣/ ٣٦٠.

وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْعَقَائِدِ: إِنَّهُ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا إِمَامٌ وَاحِدٌ فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فَاسِقًا.

هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا، بَل الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَد.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلَا يُعِيدُهَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الْأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلَا يُعِيدُونَ..

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ[١] صَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ، فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، لَكِنْ إِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُورًا لَا يُرَتَّبُ إِمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَنًا، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ وَصَلَّى خَلْفَ غَيْرِهِ أَثَّرَ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ: فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ

(١) إذا لم تكن بدعتُه مُكفرة.

الصَّلَاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَمْ يَفُتِ الْمَأْمُومَ جُمُعَةٌ وَلَا جَمَاعَةٌ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْك الصَّلَاة يفَوِّتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَة وَالْجَمَاعَة: فَهُنَا لَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ وُلَاةُ الْأُمُورِ وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ: فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، بَل الصَّلَاةُ خَلْفَ الْإِمَامِ الْأَفْضَلِ أَفْضَلُ.

وَهَذَا كُلُّهُ يَكُونُ فِيمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِسْقٌ أَوْ بِدْعَةٌ تَظْهَرُ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبِدْعَةِ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّة وَنَحْوِهِمْ[1].

وَمَنْ أَنْكَرَ مَذْهَبَ الرَّوَافِضِ وَهُوَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ، بَلْ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ: فَقَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَذْهَبِ الرَّوَافِضِ، فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ تَرْكَهُم الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ وَتَكْفِيرَ الْجُمْهُورِ[2]. اهـ.

بل إنه ـ أسكنه الله الفردوس الأعلى ـ يمنع من اغتاب أحدًا أو قذفه أو زنا بامرأته ثم تاب أن يُخبر من اغتابه أو قذفه قذفه أو زنا بامرأته؛ وذلك للبعد عن شق الصف، وإيغار الصدور، وحصول الشحناء والبغضاء بين المسلمين.

---

(١) أي: أنّ هذا الكلام الذي قرره الشيخ، وهو الصلاة خلف المبتدع، إنما هو الذي أظهر وأعلن بدعته، كالروافض.
لكن يُقال: الروافض ليسوا كالجهمية، بل هم أشد كفرًا، فهم يُعلنون الشرك الصريح، بل وصلاتهم تختلف عن صلاتنا، فكيف تصح الصلاة خلفهم؟
ولذلك قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: خلق أفعال العباد، ص٣٣: «مَا أُبَالِي صَلَّيْتُ خَلْفَ الْجَهْمِيِّ الرَّافِضِيِّ أَمْ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعَادُونَ، وَلَا يُنَاكَحُونَ، وَلَا يُشْهَدُونَ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ».
ونقل عن الإمام عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ أنه قال: هُمَا مِلَّتَانِ: «الْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضيَّةُ».

(٢) ٢٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٥.

فقد أفتى بأنه يكفي في التوبة من الغيبة الاستغفارُ للمغتاب، وذكرُه بمحاسن ما فيه في المواطن التي اغتابه فيها[١].

وسئل عن رجل تعرض لامرأة غيره فزنا بها، ثم تاب من ذلك، وسأله زوجها عن ذلك فأنكر، فطلب استحلافه، فإن حلف على نفي الفعل كانت يمينه غموسا، وإن لم يحلف قويت التهمة، وإن أقر جرى عليه وعليها من الشر أمر عظيم.

فأفتاه بأنْ يضم إلى التوبة فيما بينه وبين الله تعالى الإحسانُ إلى الزوج بالدعاء والاستغفار والصدقة عنه، ونحو ذلك بما يكون بإزاء إيذائه له في أهله، فإنَّ الزنا بها تعلَّق به حق الله تعالى، وحق زوجها من جنس حقه في عرضه، وليس مما ينجبر بالمثل كالدماء والأموال، بل هو من جنس القذف الذي جزاؤه من غير جنسه، فتكون توبة هذا كتوبة القاذف، وتعريضه كتعريضه وحلفه على التعرض كحلفه، وأما لو ظلمه في دم أو مال فإنه لا بد من إيفاء الحق فإن له بدلا، وقد نص أحمد رضي الله عنه في الفرق بين توبة القاتل وبين توبة القاذف.

وهذا الباب ونحوه فيه خلاص عظيم وتفريج كربات للنفوس من آثار المعاصي والمظالم؛ فإن الفقيه كل الفقيه الذي لا يؤيس الناس من رحمة الله عز وجل، ولا يجرؤهم على معاصي الله تعالى، وجميع النفوس لا بد أن تذنب، فتعريف النفوس ما يخلصها من الذنوب من التوبة والحسنات الماحيات كالكفارات، والعقوبات هو مِن أعظم فوائد الشريعة[٢].

---

(١) المستدرك ٣/ ٢٠٨.

(٢) المستدرك ٣/ ٢٠٩ ـ ٢١٠.

وهذا هو فقه التيسير وفقه مقاصد الشريعة، وكم نحتاجها في هذا الزمان.

فهو يرى أنه لا يشترط لصحة توبة مَن قذف وغيبة ونحوهما إعلامَه والتحلل منه إذا لم يعلم به المظلوم، ولا يجب عليه الاعتراف لو سأل، بل يُعَرِّض، ولو مع استحلافه؛ لأنه مظلوم؛ لصحة توبته.

أما مع عدم التوبة والإحسان: فتعريضُه كذب، ويمينُه غموس، ويجب عليه الاعتراف، ففي هذا تحرضٌ له على التوبة الصادقة.



[لزوم الجماعة، وتحذيرُه من الخروج على ولاة الأمر، وعدمُ تأليب الناس عليهم، ودعاؤه لهم]

إني لأعجب من كثيرٍ من حُكام المسلمين الذين يمنعون كتب شيخ الإسلام ويُحاربونها، ويُحاربون العلماء الآخذين بمنهجِه، السائرين على ما سار عليه، بل ويُحاربون كلَّ مَن يحمل المعتقد الصحيح: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة والسلف الصالح.

فلن يجدوا أحدًا يجمع الكلمة مثل شيخ الإسلام وعلماء السلف قديمًا وحديثًا، ولن يجدوا مثلهم في الإنكار على الخروج على ولاة أمور المسلمين، ولن يجدوا مثلهم في الحرص على التآلف والاجتماع، ولن يجدوا مثلهم في مراعاة الحكمة والمصالح، واحتمال الشر خوفًا من شرٍّ أعظم منه.

فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ حريصًا على جمع الكلمة وحقن دماء المسلمين، ومن ذلك تحذيرُه من الخروج على الحكام الظالمين مهما بلغ ظلمهم، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ: **الْأُمَرَاءُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قِتَالِهِمْ: إنْ قِيلَ: - وَهُوَ الصَّحِيحُ - إنَّهُمْ كَانُوا يُفَوِّتُونَهَا فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّةَ بِالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ، وَقَالَ: «اجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً»، وَنَهَى عَنْ قِتَالِهِمْ كَمَا نَهَى عَنْ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ إذا اسْتَأْثَرُوا وَظَلَمُوا النَّاسَ حُقُوقَهُمْ، وَاعْتَدَوْا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ مِن الْكَبَائِرِ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ مَا يَقَعُ.**

وَمُؤَخِّرُهَا عَنْ وَقْتِهَا فَاسِقٌ، وَالْأَئِمَّةُ لَا يُقَاتَلُونَ بِمُجَرَّدِ الْفِسْقِ، وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمَقْدُورُ قَدْ يُقْتَلُ لِبَعْضِ أَنْوَاعِ الْفِسْقِ؛ كَالزِّنَا وَغَيْرِهِ.

فَلَيْسَ كُلُّ مَا جَازَ فِيهِ الْقَتْلُ جَازَ أَنْ يُقَاتَلَ الأَئِمَّةُ لِفِعْلِهِمْ إِيَّاهُ؛ إِذْ فَسَادُ الْقِتَالِ أَعْظَمُ مِنْ فَسَادِ كَبِيرَةٍ يَرْتَكِبُهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ[1].اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: لُزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ، وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ[2].اهـ.

وقال كذلك: مِن الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ: الصَّبْرُ عَلَى ظُلْمِ الْأَئِمَّةِ وَجَوْرِهِمْ، كَمَا هُوَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَكَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُ لَمَّا قَالَ: **«إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ»**، وَقَالَ: **«مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ»**، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ..

وَنُهُوا عَنْ قِتَالِهِمْ مَا صَلَّوْا؛ وَذَلِكَ:

١ ـ لِأَنَّ مَعَهُمْ أَصْلُ الدِّينِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ تَوْحِيدُ اللهِ وَعِبَادَتُهُ.

٢ ـ وَمَعَهُمْ حَسَنَاتٌ وَتَرْكُ سَيِّئَاتٍ كَثِيرَةٍ.

وَأَمَّا مَا يَقَعُ مِنْ ظُلْمِهِمْ وَجَوْرِهِمْ بِتَأْوِيل سَائِغٍ أَوْ غَيْرِ سَائِغٍ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَالَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ظُلْمٍ وَجَوْرٍ كَمَا هُوَ عَادَةُ أَكْثَرِ النُّفُوسِ تُزِيلُ الشَّرَّ بِمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، وَتُزِيلُ الْعُدْوَانَ بِمَا هُوَ أَعْدَى مِنْهُ.

فَالْخُرُوج عَلَيْهِمْ يُوجِبُ مِن الظُّلْم وَالْفَسَادِ أَكْثَرَ مِنْ ظُلْمِهِمْ، فَيُصْبَرُ عَلَيْهِ كَمَا يُصْبَرُ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَن الْمُنْكَرِ عَلَى ظُلْمِ الْمَأْمُورِ

---

(١) ١٢/ ١٨٠.

(٢) ٢٨/ ١٢٨.

وَالْمَنْهِيِّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧][1]. اهـ.

والشيخُ قد ابتُلي بظلم السلاطين له، فقد سُجن ما يُقارب سبع مرات، مجموع مُدّتها خمس سنوات، ومع ذلك لا تُوجد له عبارةٌ واحدة في التأليب عليهم، ولا التحريض ضدهم.

وكان أثناء سجنه يُخرج الكثير من الكتب والردود على أهل البدع، ومع ذلك لم يُخرج كتابًا واحدًا، ولا رسالة واحدة فيها مثل ذلك.

فهذا درسٌ للمسلمين جميعًا في أنْ يحلموا ويصبروا على أذى الولاة، وألا يُؤلبوا الناس عليهم، ولكن يُناصحونهم ويتواصلون معهم، أو يتواصلون مع مَنْ يقدر على نصحهم.

فشيخ الإسلامِ رحمه الله تعالى من أشد الناس إنكارًا للخروج على ولاة الأمر المسلمين ولو كانوا ظالمين.

بل كان على صلةٍ مع الحاكم ويُناصحه ويُرسل له الرسائل والكتب التي فيها النصح والوعظ والصدع بالحق بلطف ولين، ويكفي أنه ألّف مؤلّفًا خاصًّا للسلطان، ذكر فيه كل ما يتعلق بالسياسة وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن النمكر، المسماة: بالسياسة الشرعية، وقد قال في مقدمتها: هَذِهِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ فِيهَا جَوَامِعُ مِن السِّيَاسَةِ الإلٰهية والآيات النَّبَوِيَّةِ، لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةُ، اقْتَضَاهَا مَنْ أَوْجَبَ اللهُ نُصْحَهُ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ[2]. اهـ.

وقد قال رحمه الله تعالى: إِن انْفَرَدَ السُّلْطَانُ عَن الدِّينِ، أَوْ الدِّينُ عَن السُّلْطَانِ: فَسَدَتْ أَحْوَالُ النَّاسِ[3]. اهـ.

---

(١) ٢٨/١٧٩ ـ ١٨٠.
(٢) ٢٨/٢٤٤.
(٣) ٢٨/٣٩٤.

أي: إذا كان السلطان بمعزل عن الدين وعلماء الإسلام، وأقام حكمه على قوانين وضعية، أو كان العلماء بمعزل عن السلطان، ولا يأتونه للنصح والتوجيه: فسدت أحوال الناس.

وهذا ما دأب عليه هو وطلابه رحمهم الله تعالى، فلا تجد له كلامًا في كل كتبِه أنه سب الحاكم أو حرّض عليه، ولا حتى الحُكام الذين قاموا بسجنه ومنعه من التعليم، إلا إذا كانوا أهلَ بدعٍ ويدعون الناس إليها.

وشيخ الإسلامِ رحمه الله تعالى تأتيه اسْتفتاءاتٌ فيها أسئلةٌ عن بعض المنكرات التي يرتكبها بعض الحكام أو الأمراء وغيرهم، فكان يُفتي السائل بما ينفعه في دينه ودنياه، ولا يُعرج على هذا الحاكم أو الأمير الذي ارْتَكب ما يُخالف الشرع؛ لأنه يرى أن ذلك شكلًا من أشكال التحريض عليهم، الذي لا يأتي منه إلا الشر.

فقد سُئل مرةً عَنْ مَدِينَةٍ لَا يُذْبَحُ فِيهَا شَاةٌ إلَّا وَيَأْخُذُ الْمُكَّاسُ سِقْطَهَا وَرَأْسَهَا وكوارعها مَكْسًا[1]، ثُمَّ يَضَعُ ذَلِكَ وَيَبِيعُهُ فِي الْأَسْوَاقِ، وَفِي الْمَدِينَةِ مَنْ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ شِرَاءِ ذَلِكَ وَأَكْلِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ يُبَاعُ فِي الْمَدِينَةِ رُءُوسٌ وكوارع وَأَسْقَاطٌ إلَّا عَلَى هَذَا الْحُكْمِ وَلَا يُمْكِنُ غَيْرُ ذَلِكَ، فَهَلْ يَحْرُمُ شِرَاءُ ذَلِكَ وَأَكْلُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ: هَذِهِ حُكْمُهَا حُكْمُ مَا يَأْخُذُهُ الْمُلُوكُ مِن الْكُلَفِ الَّتِي

(١) مكَسَ الشَّيْء مكسًا: نقص.
والْمُمَاكسة فِي البيع: طلبُ المشتري من البائع أَنْ يُنْقص الثّمن.
والماكس: من يَأْخُذ المكس من التُّجّار، جمع مُكّاس.
والْمَكْس: الضريبة يَأْخُذهَا الْمُكاس مِمَّن يدْخل الْبَلَد من التُّجَّار.

يَضْرِبُونَهَا عَلَى النَّاسِ.. إلخ آخر ما جاء في الفتوى[١].

فلم يتكلم عن هذا المكّاس ولا عن الأمير الذي أقر له بذلك، إنما تكلم عن الحكم الشرعي الذي يخص المسألة والسائل.

بل إنه دأب على الدعاء لوليّ أمرِه، ويُصرح بذلك، ولا يقول: أخشى إنْ دعوت له أن يُقال عني بأني مُداهن، أو خائف منه؛ لأنه يرى أنَّ الدعاءَ للسلطان بالهداية والسداد عقيدةٌ ودينٌ يَدين الله به.

وهو الذي نقل عن السَّلَف الصالح ـ كالْفُضَيْل بْنِ عِيَاضٍ وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمَا ـ أنهم كانوا يَقُولُونَ: لَوْ كَانَ لَنَا دَعْوَةٌ مُجَابَةٌ لَدَعَوْنَا بِهَا لِلسُّلْطَانِ[٢]. اهـ.

وخذ مثالًا على ذلك: قال رحمه الله في رسالته للسلطان ـ في قضية فتواه بتحريم السفر إلى زياة القبور ـ: «إنَّنِي لَمَّا عَلِمْت مَقْصُودَ وَلِيِّ الْأَمْرِ السُّلْطَانِ ـ أَيَّدَهُ اللهُ وَسَدَّدَهُ فِيمَا رَسَمَ بِهِ ـ كَتَبْت إذْ ذَاكَ كَلَامًا مُخْتَصَرًا؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ اسْتَعْجَلَ بِالْجَوَابِ، وَهَذَا فِيهِ شَرْحُ الْحَالِ أَيْضًا مُخْتَصَرًا، وَإِنْ رَسَمَ وَلِيُّ الْأَمْرِ أَيَّدَهُ اللهُ وَسَدَّدَهُ أَحْضَرْتُ لَهُ كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْ كُتُبِ الْمُسْلِمِينَ».

وقال أيضًا في خطابه: «مَا رُئِيَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ سُلْطَانٌ مِثْلُهُ، زَادَهُ اللهُ عِلْمًا وَتَسْدِيدًا وَتَأْيِيدًا»[٣]. اهـ.

وفيه مواضع أخرى يدعو له بالسداد والتأييد.

وقال في رسالة أخرى وجهها للسلطان: مِنْ أَحْمَد ابْنِ تَيْمِيَّة إلَى

---

(١) ٢٩/ ٢٦٤.
(٢) ٢٨/ ٣٩١.
(٣) ٢٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥.

سُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ وَوَلِيِّ أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ، نَائِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي أُمَّتِهِ، بِإِقَامَةِ فَرْضِ الدِّينِ وَسُنَّتِهِ، أَيَّدَهُ اللهُ تَأْيِيدًا يَصْلُحُ بِهِ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيُقِيمُ بِهِ جَمِيعَ الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٤١]، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ**»..

وَقَدْ اسْتَجَابَ اللهُ الدُّعَاءَ فِي السُّلْطَانِ فَجَعَلَ فِيهِ مِن الْخَيْرِ الَّذِي شَهِدَتْ بِهِ قُلُوبُ الْأُمَّةِ مَا فَضَّلَهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ[1]. اهـ.

تأمل كيف يدعو له ويُثني عليه وينصحه برفق ولين.

فلم يكن الشيخ ينأى بنفسه عن التواصل مع الحكام، بل يصلهم ويُناصحهم سرًّا لا جهرًا.

وهذا تلميذه محمد بن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ قال فيما جرى لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من ظلم بسبب فتواه التي منع فيها شدّ الرحال إلى زيارة المقابر، وحُرِّفَ كلامُهُ عند السُّلْطَانِ: فَفَهِمَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ غَيْرَ مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَانْضَمَّ إِلَى الْإِنْكَارِ وَالشَّنَاعَةِ وَتَغَيُّرِ الْأَلْفَاظِ أُمورٌ، أَوْجَبَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُكَاتَبَةَ السُّلْطَانِ ـ سُلْطَانِ الْإِسْلَامِ بِمِصْرِ ـ أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى، فَجَمَعَ قُضَاةَ بَلَدِهِ، ثُمَّ اقْتَضَى الرَّأْيُ حَبْسَهُ، فَحُبِسَ بِقَلْعَةِ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ بِكِتَاب وَرَدَ سَابِعَ شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ[2]. اهـ.

انظر كيف يدعو للسلطان الذي سجن شيخه ظلمًا وجورًا، بل ذكره بما يليق به حيث قال عنه: «سُلْطَانِ الْإِسْلَامِ بِمِصْرِ».

---

(١) ٢٨/ ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) ٢٧/ ١٨٢.

بل والعجيب أنه حينما تبيَّن أنّ الشيخ كُذب عليه، وانتشر خبر سجنِه، فزع العلماء إلى إرسال الكتب للسلطان طلبًا للشفاعة في فك أسره، وفيها[١] من الأدب مع السلطان، والثناء عليه، والدعاء له، ومُخاطبتِه بالعبارات التي فيها تعظيمٌ، ولم يُؤلِّبوا الناس عليه.

وخذ شيئًا مما جاء في كتبهم وخطاباتهم التي أرسلوها للسلطان الذي سجن الشيخ العالم الربانيّ:

الْمَرْجُوُّ مِنْ أَلْطَافِ الْحَضْرَةِ الْمُقَدَّسَةِ ـ زَادَهَا اللهُ تَعَالَى عُلُوًّا وَشَرَفًا ـ أَنْ يَكُونَ لِلْعُلَمَاءِ الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَصَفْوَةُ الْأَصْفِيَاءِ وَعِمَادُ الدِّينِ وَمَدَارُ أَهْلِ الْيَقِينِ: حَظٌّ مِن الْعِنَايَةِ السُّلْطَانِيَّةِ، وَافِرٌ وَنَصِيبٌ مِن الرَّحْمَةِ وَالشَّفَقَةِ، فَإِنَّهَا مَنْقَبَةٌ لَا يُعَادِلُهَا فَضِيلَةٌ، وَحَسَنَةٌ لَا يُحِيطُهَا سَيِّئَةٌ؛ لِأَنَّهَا حَقِيقَةُ التَّعْظِيمِ لِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى، وَخُلَاصَةُ الشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللهِ تَعَالَى.

ومَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ عِقَابًا وَلَا يُوجِبُ عِتَابًا، وَالْمَرَاحِمُ السُّلْطَانِيَّةُ أَحْرَى بِالتَّوْسِعَةِ وَالنَّظَرِ بِعَيْنِ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ إلَيْهِ وَلِلْآرَاءِ الْمَلَكِيَّةِ عُلُوُّ الْمَزِيدِ.

جَوَابٌ آخَرُ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الشَّامِ الْمَالِكِيَّةِ.. : اللَّهُمَّ.. قَدْ عَلِمْتَ يَا عَالِمَ السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ أَنَّ قُلُوبَنَا لَمْ تَزَلْ تَرْفَعُ إخْلَاصَ الدُّعَاءِ صَادِقَةً، وَأَلْسِنَتَنَا فِي حَالَتَيْ السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ نَاطِقَةٌ، أَنْ تُسْعِفَنَا بِإِمْدَادِ هَذِهِ الدَّوْلَةِ الْمُبَارَكَةِ الْمَيْمُونَةِ السُّلْطَانِيَّةِ النَّاصِرِيَّةِ، بِمَزِيدِ الْعُلَا وَالرِّفْعَةِ وَالتَّمْكِينِ..

وَالظَّاهِرُ بَيْنَ الْأَنَامِ، أَنَّ إكْرَامَ هَذَا الْإِمَامِ، وَمُعَامَلَتَهُ بِالتَّبْجِيلِ

---

(١) تجدها في ج٢٧/ ١٩٤ ـ ٢١٣.

وَالِاحْتِرَامِ، فِيهِ قِوَامُ الْمُلْكِ، وَنِظَامُ الدَّوْلَةِ، وَإِعْزَازُ الْمِلَّةِ، وَاسْتِجْلَابُ الدُّعَاءِ، وَكَبْتُ الْأَعْدَاءِ، وَإِذْلَالُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَإِحْيَاءُ الْأُمَّةِ، وَكَشْفُ الْغُمَّةِ، وَوُفُورُ الْأَجْرِ، وَعُلُوُّ الذِّكْرِ، وَرَفْعُ الْبَأْسِ، وَنَفْعُ النَّاسِ[١]، وَلِسَانُ حَالِ الْمُسْلِمِينَ تَالٍ قَوْلَ الْكَبِيرِ المتعال: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [يُوسُف: ٨٨].

وَالْبِضَاعَةُ الْمُزْجَاةُ: هِيَ هَذِهِ الْأَوْرَاقُ الْمَرْقُومَةُ بِالْأَقْلَامِ.

وَالْمِيرَةُ الْمَطْلُوبَةُ: هِيَ الْإِفْرَاجُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.

وقَالَ آخَرَ: لَمَّا قَرَعَ أَسْمَاعَ أَهْلِ الْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ، وَالنَّوَاحِي الْعِرَاقِيَّةِ، التَّضْيِيقُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ «أَحْمَد ابْنِ تَيْمِيَّة» سَلَّمَهُ اللهُ، عَظُمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَشَقَّ عَلَى ذَوِي الدِّينِ، وَارْتَفَعَتْ رُءُوسُ الْمُلْحِدِينَ، وَطَابَتْ نُفُوسُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَلَمَّا رَأَى عُلَمَاءُ أَهْلِ هَذِهِ النَّاحِيَةِ عِظَمَ هَذِهِ النَّازِلَةِ، مِنْ شَمَاتَةِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، بِأَكَابِرِ الْأَفَاضِلِ وَأَئِمَّةِ الْعُلَمَاءِ، أَنْهَوْا حَالَ هَذَا الْأَمْرِ الْفَظِيعِ، وَالْأَمْرِ الشَّنِيعِ، إِلَى الْحَضْرَةِ الشَّرِيفَةِ السُّلْطَانِيَّةِ، زَادَهَا اللهُ شَرَفًا، وَكَتَبُوا أَجْوِبَتَهُمْ فِي تَصْوِيبِ مَا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ سَلَّمَهُ اللهُ فِي فَتَاوَاهُ، وَذَكَرُوا مِنْ عِلْمِهِ وَفَضَائِلِهِ بَعْضَ مَا هُوَ فِيهِ، وَحَمَلُوا ذَلِكَ إِلَى بَيْنَ يَدَيْ مَوْلَانَا مَلِكِ الْأُمَرَاءِ أَعَزَّ اللهُ أَنْصَارَهُ، وَضَاعَفَ اقْتِدَاءَهُ؛ غَيْرَةً مِنْهُمْ عَلَى هَذَا الدِّينِ، وَنَصِيحَةً لِلْإِسْلَامِ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ. اهـ.

---

(١) وهكذا الشأن في إكرام جميع العلماء في كل عصر ومِصر، فإن إكرامهم سببٌ في رفعة الحاكم، ودوام سلطانه، وعزته ونصرِه.

فتأمل كيف أثنوا في هذه الرسائل على السلطان، وطلبوا منه بأدب أن يُخرج شيخ الإسلام من الحبس، وأيّدوا فتواه.

فرحم الله العلماء الربانيين، الذين يتكاتفون فيما بينهم، ويُناصر بعضهم بعضًا، ولا يُؤلبون الرعيّة على وليّ أمرهم ولو ظلم أحدهم، ويلتمسون العذر له، ولا يُقصرون في نصحه وبيان الحق له.

فالدعاء للحاكم مِن منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

وكم يَحزن المسلم الغيور حينما يرى بعضًا من أهل الخير والصلاح ـ نحسبهم كذلك والله حسيبهم ـ يَغْفَلون عن الدعاء لولاة أمرِ المسلمين من خلال كتاباتهم أو خطبهم أو دروسهم.

ومن منهجه رحمه الله تعالى أنه لا يفتات على ولاة الأمور بإقامة الحدود إلا بإذنهم والرجوع إليهم، ومما يدل على ذلك قوله رحمه الله تعالى في حقِّ أحدِ كهان عصره: فَذَكَرْت لِوُلَاةِ الْأُمُورِ أَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الْكُهَّانِ وَأَنَّ الَّذِي يَرَاهُ شَيْطَانًا[1]. اهـ.

وبعدها قام رحمه الله ومن معه بقتله بعد استتابته وإصراره على كفره.

فالأصل أنّ إقامة الحدود والقصاص من أعمال الحاكم والسلطان، صاحب الشوكة والقوة، الذي يجتمع عليه الناس ويخضعون له.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: خَاطَبَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحُدُودِ وَالْحُقُوقِ خِطَابًا مُطْلَقًا كَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المَائدة: ٣٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ [النُّور: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ﴾ [النُّور: ٤]، لَكِنْ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْفِعْلِ لَا بُدَّ

(١) ٣٥/١١٧.

أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ، وَالْعَاجِزُونَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ.. والْقُدْرَةُ هِيَ السُّلْطَانُ؛ فَلِهَذَا: وَجَبَ إقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى ذِي السُّلْطَانِ وَنُوَّابِهِ[١].اهـ.

وهذه المسألة قد انعقد الإجماع عليها.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»[٢]: «لَا خِلَافَ أَنَّ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ لا يقيمه إلا أولوا الْأَمْرِ».اهـ.

وقال فخر الدين الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»[٣]: «وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِآحَادِ الرَّعِيَّةِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى الْجُنَاةِ».اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُؤكد أن الحدود إنما تُقامُ «إذَا لَمْ يَكُنْ فِي إقَامَتِهَا فَسَادٌ يَزِيدُ عَلَى إضَاعَتِهَا؛ فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ».

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ وُلَاةِ الْأَمْرِ أَوْ الرَّعِيَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى إضَاعَتِهَا لَمْ يُدْفَعْ فَسَادٌ بِأَفْسَدَ مِنْهُ[٤].اهـ.

وهذا ما رأيناه في هذا الزمان من الخوارج، حيث بادرتْ بعض الفصائل المغالية بإقامة الحدود علانية، وفي أمور لا يجوز فيها الحد، كشرب الدخان مثلًا، ولم يُراعوا مُعاناةَ الناس الذين يُعانون الأمرين جراء الحرب المستعرة.

ولقد سببت تصرفات هذه الطائفة الغالية وإقامتهم للحدود دون ضوابط، ودون مُراعاةٍ للمقاصد الشرعيّةِ إلى استياءِ الناس والعالم أجمع، وجلبوا بذلك الأضرار العظيمة، والمفاسد الجمّةَ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

---

(١) ٣٤/١٧٦.
(٢) ٢/٢٤٥.
(٣) ١١/١٨١.
(٤) ٣٤/١٧٦.

[اتّباعُه للدليل والأثر، وتقديمُه لأقوال الصحابة وفهمهم]

شيخ الإسلامِ رحمه الله تعالى يتَّبِعُ الدليلَ الصحيحَ الصريح، والآثارَ الصحيحةَ، وكان يقول: مُتَابَعَةُ الْآثَارِ فِيهَا الِاعْتِدَالُ والائتلاف وَالتَّوَسُّطُ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْأُمُورِ[1]. اهـ.

فهو يرى أنّ النصوصَ مقدَّمَةٌ على غيرها، ولو خالفها مَن خالفها، ويرى أنها مستوفيةٌ للأحكام كلها أو جلّها.

قال رحمه الله: وَقَلَّ إنْ تُعوز النُّصُوصُ مَنْ يَكُونُ خَبِيرًا بِهَا وَبِدَلَالَتِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ[2]. اهـ.

ويُجِلُّ فهم الصحابة للكتاب والسُّنَّة، ويأخذ بآرائهم واجتهاداتهم إذا لم تُخالف نصًّا صحيحًا صريحًا، وأمَّا إذا اختلفوا في مسألةٍ فإنه يأخذ بأقرب الأقوال للنصوص الصحيحة، والمقاصد الشرعيّة.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يبحث عن الحقِّ ولا يُقدم عليه شيءٌ، ويبذل وسعه في ذلك، وقد قال بعد أنْ قرَّر مذهب السلف الصالح في الأسماء والصفات بإجْرَاء أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا: وَاللهُ يَعْلَمُ أَنِّي قَدْ بَالَغْت فِي الْبَحْثِ عَنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ خَالَفَ ذَلِكَ[3]. اهـ.

---

(١) ٢٢/٤٠٨.
(٢) ٢٨/١٢٩.
(٣) ٣٣/١٧٧.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلس الذي عُقد له لأجل تأليفه العقيدة الواسطية: لَمَّا رَأَى هَذَا الْحَاكِمُ الْعَدْلُ[١]: مُمَالأَتَهُمْ وَتَعَصُّبَهُمْ، وَرَأَى قِلَّةَ الْعَارِفِ النَّاصِرِ وَخَافَهُمْ قَالَ: أَنْتَ صَنَّفْت اعْتِقَادَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَتَقُولُ هَذَا اعْتِقَادُ أَحْمَدَ.

يَعْنِي: وَالرَّجُلُ يُصَنِّفُ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مَذْهَبٌ مَتْبُوعٌ، وَغَرَضُهُ بِذَلِكَ قَطْعُ مُخَاصَمَةِ الْخُصُومِ.

فَقُلْت: مَا جَمَعْت إلَّا عَقِيدَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ جَمِيعِهِمْ، لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ اخْتِصَاصٌ بِهَذَا، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ إنَّمَا هُوَ مُبَلِّغُ الْعِلْمِ الَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَلَوْ قَالَ أَحْمَدُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَجِئْ بِهِ الرَّسُولُ لَمْ نَقْبَلْهُ، وَهَذِهِ عَقِيدَةُ مُحَمَّدٍ[٢]. اهـ.

وكان يأخذ بالقول الذي يعضده الدليل، ولو كان المخالف له أكثر الفقهاء، بل ولو حُكي الإجماع عليه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَى الْإِجْمَاعِ: أَنْ تَجْتَمِعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حُكْمٍ مِن الْأَحْكَامِ، وَإِذَا ثَبَتَ إجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى حُكْمٍ مِن الْأَحْكَامِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ إجْمَاعِهِمْ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِن الْمَسَائِلِ يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ فِيهَا إجْمَاعًا وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ الْآخَرُ أَرْجَحَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَأَمَّا أَقْوَالُ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ كَالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَلَيْسَ حُجَّةً لَازِمَةً وَلَا إجْمَاعًا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ[٣]. اهـ.

(١) أي: الْأَمِير رُكْن الدِّينِ الجاشنكير أُسْتَاذ دَارِ السُّلْطَانِ.
(٢) ١٦٩/٣.
(٣) ١٠/٢٠.

ومن الأمثلة على ذلك: مسألةُ إجارةِ الْأَرْضِ الْمُشْتَمِلَة عَلَى غِرَاسٍ وَأَرْضٍ تَصْلُحُ لِلزَّرْعِ لِمَنْ يَسْقِيهَا وَيَزْرَعُهَا، فقد اختار جواز ذلك، مع أن جماهير الأمة على المنع من ذلك، بل ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ إجَارَةِ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا شَجَرٌ كَثِيرٌ: إجْمَاعٌ.

لكن الشيخ أبى ذلك ورجح الجواز وقال: وَهَذَا الْقَوْلُ كَالْإِجْمَاعِ مِن السَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ عَنْ الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ خِلَافَهُ.

وذكر «أَنَّ تَحْرِيمَ مِثْل هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْأُمَّةُ الْتِزَامَهُ قَطُّ؛ لِمَا فِيهِ مِن الْفَسَادِ الَّذِي لَا يُطَاقُ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَام، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِن الْأَغْلَالِ وَالْآصَارِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى بَنِي إسْرَائِيلَ وَوَضَعَهَا اللهُ عَنَّا عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَمَن اسْتَقْرَأَ الشَّرِيعَةَ فِي مَوَارِدِهَا وَمَصَادِرِهَا وَجَدَهَا مَبْنِيَّةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٣]».

قال: وَهَذَا الْقَوْلُ الْمَأْثُورُ عَن السَّلَف الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ قِيَاسُ أُصُولِ أَحْمَد وَبَعْضِ أُصُولِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[1]. اهـ.

فهكذا أجاز الشيخ هذه المسألة، مع أن جماهير العلماء على خلافه، بل وحُكي الإجماع على ذلك، ولكن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يَهُولُه كثرةُ القائلين، بل ينظر إلى كلام الله وكلام رسوله ومقاصد الشريعة، ولو خالف من خالف.

واستدل رحمه الله تعالى بالجواز بأن الأمة لا تُطيق العمل به،

(١) ٢٩/ ٥٥ ـ ٦٥.

وهذا مِن فهمه وتشربه لروح الشريعة ومقاصدها، وميلِه للتيسير والرحمة.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُؤكد على أهمية إعطاء النصوص حقها من التأمل والاستدلال والفهم، والنظر في فهم الصحابة لها، حيث قال: انْظُرْ فِي عُمُومِ كَلَامِ اللهِ ﷻ وَرَسُولِهِ لَفْظًا وَمَعْنًى حَتَّى تُعْطِيَهُ حَقَّهُ، وَأَحْسَنُ مَا تَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى مَعْنَاهُ: آثَارُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْلَمَ بِمَقَاصِدِهِ؛ فَإِنَّ ضَبْطَ ذَلِكَ يُوجِبُ تَوَافُقَ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ وَجَرْيَهَا عَلَى الْأُصُولِ الثَّابِتَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧][1]. اهـ.

ولذا نراه يأخذ بأقوال الصحابة ولو خالف في ذلك الأئمة الأربعة كلهم، ومن ذلك أنه قال فيمن قَالَ: إنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ فَعَبْدِي حُرٌّ، وَقَصْدُهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ: فَهَذَا مَوْضِعُ النِّزَاعِ.. مَعَ أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وُقُوعُ الْعِتْقِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَبْعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ: مِثْلَ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ رَبِيبَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَجَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ[2] مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا قَالُوا هُمْ وَأَئِمَّةُ التَّابِعِينَ إنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ الْمَحْلُوفُ بِهِ بَلْ يَجْزِيه كَفَّارَةُ يَمِينٍ: كَانَ هَذَا الْقَوْلُ ـ مَعَ دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ـ إنَّمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

فَكَيْفَ يَسُوغُ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ أَنْ يُلْزِمَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَقْيِسَةِ الصَّحِيحَةِ الشَّرْعِيَّةِ، مَعَ مَا

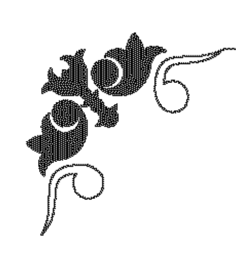
(١) ٢٩/٨٦ ـ ٨٧.

(٢) يقصد الأئمة الأربعة: أبا حنيفة ومالكًا والشافعيّ وأحمدَ رضي الله عنهم.

لَهُمْ مِنْ مَصْلَحَةِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مِنْ صِيَانَةِ أَنْفُسِهِمْ وَحَرِيمِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ وَصَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ وَصِلَةِ أَرْحَامِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ: مَا يُوجِبُ تَرْجِيحَهُ لِمَنْ لَا يَكُونُ عَارِفًا بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ عَارِفًا بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ[1]. اهـ.



(١) ٣٣/١٣٧ ـ ١٣٩.




[عنايتُه بالمقاصد الشرعيّة]

العنايةُ بالمقاصد الشريعة، والنظر في مآلات الأفعال من أهم أركان الشريعة، ومن أوجب الواجبات على المفتي وغيره.

قال العلامة الشاطبي رحمه الله تعالى: النَّظَرُ فِي مَآلَاتِ الْأَفْعَالِ مُعْتَبَرٌ مَقْصُودٌ شَرْعًا ـ كَانَتِ الْأَفْعَالُ مُوَافِقَةً أَوْ مُخَالِفَةً ـ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَحْكُمُ عَلَى فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِالْإِقْدَامِ أَوْ بِالْإِحْجَامِ إِلَّا بَعْدَ نَظَرِهِ إِلَى مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ.

فقد يكون مَشْرُوعًا لِمَصْلَحَةٍ فِيهِ تُسْتَجْلَبُ، أَوْ لِمَفْسَدَةٍ تُدْرَأُ: وَلَكِنْ لَهُ مَآلٌ عَلَى خِلَافِ مَا قُصِدَ فِيهِ.

وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ لِمَفْسَدَةٍ تَنْشَأُ عَنْهُ أَوْ مَصْلَحَةٍ تَنْدَفِعُ بِهِ: وَلَكِنْ لَهُ مَآلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

فَإِذَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي الْأَوَّلِ بِالْمَشْرُوعِيَّةِ: فَرُبَّمَا أَدَّى اسْتِجْلَابُ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ إِلَى مَفْسَدَةٍ تُسَاوِي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هَذَا مَانِعًا مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِالْمَشْرُوعِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي الثَّانِي بِعَدَمِ الْمَشْرُوعِيَّةِ: رُبَّمَا أَدَّى اسْتِدْفَاعُ الْمَفْسَدَةِ إِلَى مَفْسَدَةٍ تُسَاوِي أَوْ تَزِيدُ، فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْمَشْرُوعِيَّةِ.

وَهُوَ مَجَالٌ لِلْمُجْتَهِدِ صَعْبُ الْمَوْرِدِ، إِلَّا أَنَّهُ عَذْبُ الْمَذَاقِ مَحْمُودُ

الْغبِّ، جَارٍ عَلَى مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ[١]. اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يعتني عنايةً عظيمةً بالنظر إلى مقاصد الشريعة، وعدم التمسك بظواهر النصوص دون النظر إلى المقصود منها، والحكمة من تشريعها، والنظر في مآلات الأفعال.

ومن أمثلة ذلك قوله: قَدْ يَفْعَلُ ـ أي: النبي ﷺ ـ الْفِعْلَ لِمَعْنى يَعُمُّ ذَلِكَ النَّوْعَ وَغَيْرَهُ، لَا لِمَعْنى يَخُصُّهُ، فَيَكُونُ الْمَشْرُوعُ هُوَ الْأَمْرُ الْعَامُّ[٢].

مِثَالُ ذَلِكَ: احْتِجَامُهُ ﷺ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ لِحَاجَتِهِ إِلَى إِخْرَاجِ الدَّمِ الْفَاسِدِ، ثُمَّ التَّأَسِّي هَلْ مَخْصُوصٌ بِالْحِجَامَةِ، أَوْ الْمَقْصُودُ إِخْرَاجُ الدَّمِ عَلَى الْوَجْهِ النَّافِعِ؟[٣].

وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّأَسِّي هُوَ الْمَشْرُوعُ، فَإِذَا كَانَ الْبَلَدُ حَارًّا يَخْرُجُ فِيهِ الدَّمُ إِلَى الْجِلْدِ كَانَتِ الْحِجَامَةُ هِيَ الْمَصْلَحَةَ، وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ بَارِدًا يَغُورُ فِيهِ الدَّمُ إِلَى الْعُرُوقِ كَانَ إِخْرَاجُهُ بِالْفَصْدِ هُوَ الْمَصْلَحَةَ.

وَكَذَلِكَ ادِّهَانُهُ ﷺ: هَلْ الْمَقْصُودُ خُصُوصُ الدَّهْنِ أَو الْمَقْصُودُ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ؟

فَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ رَطْبًا وَأَهْلُهُ يَغْتَسِلُونَ بِالْمَاءِ الْحَارِّ الَّذِي يُغْنِيهِمْ عَن الدّهْنِ، وَالدّهْنُ يُؤْذِي شُعُورَهُمْ وَجُلُودَهُمْ: يَكُونُ الْمَشْرُوعُ فِي حَقِّهِمْ تَرْجِيلَ الشَّعْرِ بِمَا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّانِيَ هُوَ الْأَشْبَهُ.

---

(١) تهذيب كتاب الموافقات، للمؤلف، ص٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٢) وهذا الباب يدخل في مقاصد الشريعة، والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ رجح في هذا الباب ألا يُنظر إلى خصوص النوع، بل المَشروعُ هُو الأمرُ العامُّ.

(٣) الثاني هو الذي رجحه الشيخ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ وَالتَّمْرَ وَخُبْزَ الشَّعِيرِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ قُوتِ بَلَده، فَهَل التَّأَسِّي بِهِ أَنْ يُقْصَدَ خُصُوصُ الرُّطَبِ وَالتَّمْرِ وَالشَّعِيرِ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ مَنْ يَكُونُ فِي بِلَادٍ لَا يَنْبُتُ فِيهَا التَّمْرُ، وَلَا يَقْتَاتُونَ الشَّعِيرَ، بَلْ يَقْتَاتُونَ الْبُرَّ أو الرُّزَّ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الثَّانِيَ هُوَ الْمَشْرُوعُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا فَتَحُوا الْأَمْصَارَ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمْ يَأْكُلُ مَنْ قُوتِ بَلَدِهِ، وَيَلْبَسُ مِنْ لِبَاسِ بَلَدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ أَقْوَاتَ الْمَدِينَةِ وَلِبَاسَهَا.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَفْضَل فِي حَقِّهِمْ لَكَانُوا أَوْلَى بِاخْتِيَارِ الْأَفْضَلِ[1]. اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَحَقُّ النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ عَلَّقَ الْأَحْكَامَ بِالْمَعَانِي الَّتِي عَلَّقَهَا بِهَا الشَّارِعُ[2]. اهـ.

وقال كذلك: وَمَنْ طَرَدَ الْقِيَاسَ الَّذِي انْعَقَدَ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ نَاظِرٍ إِلَى مَا يُعَارِضُ عِلَّتَهُ مِن الْمَانِعِ الرَّاجِحِ: أَفْسَدَ كَثِيرًا مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَضَاقَ عَلَيْهِ عَقْلُهُ وَدِينُهُ[3]. اهـ.

ومن مراعاته لِمَقاصد الشريعة: إعمالُه قاعدةَ المصالح والمفاسد، واستدل على ذلك بأن الله تعالى حرم الميسر وأباح بعض صورِهِ لحاجة الناس كالعرايا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سِرُّ الشَّرِيعَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ: أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى مَفْسَدَةٍ مُنِعَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا عَارَضَهَا مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ كَمَا فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ

---

(١) ٢٢/٣٢٣ ـ ٣٢٥.
(٢) ٢٢/٣٣١.
(٣) ٢٩/٥١.

لِلْمُضْطَرِّ، وَبَيْعُ الْغَرَرِ نُهِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَوْعِ الْمَيْسِرِ الَّذِي يُفْضِي إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، فَإِذَا عَارَضَ ذَلِكَ ضَرَرٌ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَبَاحَهُ؛ دَفْعًا لِأَعْظَمِ الفسادين بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا[1]. اهـ.

بل إنَّ الشيخ رحمه الله تعالى له اجتهاداتٌ فقهيّةٌ راعى فيها مقاصد الشريعةِ العميقة الدقيقة، وذلك بارتكابِ أدنى الضررين، واستنتج من روح الشريعةِ أنه قد يُباح ارْتكاب بعض المحرمات مراعاةً لمصالح شرعيةٍ عظيمة النفع والعاقبة، ومن ذلك أنه أباح العمل على جمع الضرائب التي تُؤخذ بلا حق، إذا كانت نيَّةُ جامعها العدلَ وتخفيفَ الظلم، بل جعله كالمجاهد في سبيل الله تعالى! حيث قال: هَذِهِ الْكُلَفُ[2] الَّتِي تُطْلَبُ مِن النَّاسِ بِحَقّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ: يَجِبُ الْعَدْلُ فِيهَا، وَيَحْرُمُ أَنْ يُوَفَّرَ فِيهَا بَعْضُ النَّاسِ وَيُجْعَلَ قِسْطُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَمَنْ قَامَ فِيهَا بِنِيَّةِ الْعَدْلِ وَتَخْفِيفِ الظُّلْمِ مَهْمَا أَمْكَنَ وَإِعَانَةِ الضَّعِيفِ لِئَلَّا يَتَكَرَّرَ الظُّلْمُ عَلَيْهِ بِلَا نِيَّةِ إعَانَةِ الظَّالِمِ: كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ إِذَا تَحَرَّى الْعَدْلَ وَابْتَغَى وَجْهَ اللهِ[3]. اهـ.

مع أن هذه الكلف في بعض الأحوال حرام، كالتي تُؤخذ بلا حق، ومع ذلك جعل شيخ الإسلام آخذها بنيّة العدل وتخفيف الظلم كالمجاهد في سبيل الله تعالى، فهذا يدل على أهمية النية الصالحة، ومراعاة المصالح والمقاصد الشرعيّة.

بل إنه سُئِلَ ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ ـ: عَنْ رَجُلٍ مُتَوَلٍّ وِلَايَاتٍ، وَمُقْطِعٍ إِقْطَاعَاتٍ، وَعَلَيْهَا مِنَ الْكُلَفِ السُّلْطَانِيَّةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَهُوَ يَخْتَارُ

---

(١) ٢٩/ ٤٨٣

(٢) هي الضرائب والمكوس.

(٣) ٣٠/ ٣٣٦.

أَنْ يُسْقِطَ الظُّلْمَ كُلَّهُ، وَيَجْتَهِدَ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ ذَلِكَ وَأَقْطَعَهَا غَيْرَهُ وَوَلَّى غَيْرَهُ فَإِنَّ الظُّلْمَ لَا يُتْرَكُ مِنْهُ شَيْءٌ، بَلْ رُبَّمَا يَزْدَادُ، وَهُوَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُخَفِّفَ تِلْكَ الْمُكُوسَ الَّتِي فِي إِقْطَاعِهِ..

فَأَجَابَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ مُجْتَهِدًا فِي الْعَدْلِ وَرَفْعِ الظُّلْمِ بِحَسَبِ إِمْكَانِهِ وَوِلَايَتِهِ خَيْرٌ وَأَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَايَةِ غَيْرِهِ، وَاسْتِيلَاؤُهُ عَلَى الْإِقْطَاعِ خَيْرٌ مِن اسْتِيلَاءِ غَيْرِهِ كَمَا قَدْ ذُكِرَ: فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْبَقَاءُ عَلَى الْوِلَايَةِ وَالْإِقْطَاعِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، بَلْ بَقَاؤُهُ عَلَى ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ إِذَا لَمْ يَشْتَغِلْ إِذَا تَرَكَهُ بِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.

وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاجِبًا إِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ[1]. اهـ.

لو سألت أحدًا وقلت: هل يجوز ظلم رجل مسلمٍ بغير حقّ؟

لَمَا تردد بعدم الجواز.

ولكن هذا الإمام قرر أنه لا يجوز فحسب، بل يجب أيضًا، وذلك إذا كان الظلم حالًا على المسلم، ولكنه قادرٌ على يخفف ظلمه، وهذا هو النظر إلى المآلات والعواقب، الْمُعبّر عنها بالمقاصد الشرعيّة.

ومن اعتنائه رحمه الله تعالى بالمقاصد الشرعية: اسْتِدْلالُه على فساد بعض أقوال العلماء بما يؤول إليه القولُ مِن ضررٍ وتنفيرٍ للناس مِن الدين والشريعة، فمِن ذلك قوله رَحِمَهُ اللهُ بعد أن رجح: أَنَّ كُلَّ مَنْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ وَاجِبًا فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا بِذَلِكَ، وَإِنْ أَدَّاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ مِثْل مَنْ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، سَوَاءٌ كَانَ قَدْ ضَمِنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَدَّاهُ عَنْهُ بِلَا ضَمَانٍ..

(١) ٣٠/٣٥٦ - ٣٥٧.

وَمَنْ جَعَلَهُ فِي مِثْلِ هَذَا مُتَبَرِّعًا وَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا: فَقَدْ قَالَ مُنْكَرًا مِن الْقَوْلِ وَزُورًا، وَقَدْ قَابَلَ الْإِحْسَانَ بِالْإِسَاءَةِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا هُوَ الشَّرْعُ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ، لَكِنَّهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ خَالَفَهُمْ آخَرُونَ.

وَنِسْبَةُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ إلَى الشَّرْعِ: تُوجِبُ سُوءَ ظَنِّ كَثِيرٍ مِن النَّاسِ فِي الشَّرْعِ، وَفِرَارَهُمْ مِنْهُ، وَالْقَدْحَ فِي أَصْحَابِهِ.

وَلِهَذَا كَانَ الْعَدْلُ وَشَرْعُهُ مُتَلَازِمَيْنِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [النِّسَاء: ٥٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔاۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [المَائدة: ٤٢][1]. اهـ.

فالواجب على المفتي وطالب العلم النظر في مآلات وعواقب الإفتاء والترجيح، فقد تكون عواقبها ضارةً بالمسلمين بالتضييق عليهم، وبغير المسلمين بالتشويش عليهم، وتنفيرهم عن الإسلام.



(١) ٣٠/٣٤٨ ـ ٣٥٥.

[لا يدعو إلا لِمَا أجمع العلماء عليه، ولا يدعو إلى مذهب أو إمام، ولا يُكره الناس على موافقة مُعْتقدِه]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُلزم الناس بآرائه وترجيحاته، ولا يُثرب على من خالفه في المسائل الاجتهادية، ولا يكفر من أخذ بقولٍ قال به أحد العلماء الْمُعتبرين ولو كان ضعيفًا، وهذا ما دأب عليه سلف الأمة وخلفُها.

وخذ أمثلةً تدل على ذلك: قال رَحِمَهُ اللهُ: مَعَ أَنِّي فِي عُمْرِي إِلَى سَاعَتِي هَذِهِ لَمْ أَدْعُ أَحَدًا قَطُّ فِي أُصُولِ الدِّينِ إِلَى مَذْهَبِ حَنْبَلِيٍّ وَغَيْرِ حَنْبَلِيٍّ، وَلَا انْتَصَرْت لِذَلِكَ، وَلَا أَذْكُرُهُ فِي كَلَامِي، وَلَا أَذْكُرُ إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا.

وَقَدْ قُلْت لَهُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنَا أُمْهِلُ مَنْ يُخَالِفُنِي ثَلَاثَ سِنِينَ، إنْ جَاءَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ يُخَالِفُ مَا قُلْته: فَأَنَا أُقِرُّ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا أَذْكُرُهُ فَأَذْكُرُهُ عَنْ أَئِمَّةِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِأَلْفَاظِهِمْ وَبِأَلْفَاظِ مَنْ نَقل إجْمَاعهمْ مِنْ عَامَّةِ الطَّوَائِفِ[1]. اهـ.

وشيخ الإسلام كما أنه يرى أنَّ الحقّ معه، وأنّ ما يعتقده هو

(١) ٣/٢٢٩.

دين الله تعالى وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، إلا أنه لا يُكْره أحدًا على الاعتقاد الصحيح، بل يُبين الحق للناس، ويُنكر المنكر الظاهر.

قال رحمه الله: أَنَا مَا بَغَيْت عَلَى أَحَدٍ، وَلَا قُلْت لِأَحَد وَافِقْنِي عَلَى اعْتِقَادِي وَإِلَّا فَعَلْت بِك، وَلَا أَكْرَهْت أَحَدًا بِقَوْل وَلَا عَمَلٍ، بَلْ مَا كَتَبْت فِي ذَلِكَ شَيْئًا قَطُّ، إلَّا أَنْ يَكُونَ جَوَابَ اسْتِفْتَاءٍ بَعْدَ إلْحَاحِ السَّائِلِ وَاحْتِرَاقِهِ، وَكَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ، وَلَا عَادَتِي مُخَاطَبَةُ النَّاسِ فِي هَذَا ابْتِدَاءً[1]. اهـ.

فهذه هي أخلاق المسلمين، والصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ، يدعون إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا يُنكرون على أحدٍ إلا إذا خالف ما أجمعت عليه الأمة، وشذّ عن الجماعة.



(١) ٣/ ٢٤٣.

[كراهتُه الإقدام على الْفتوى، وخاصةً إذا لَمْ يجِدْ فِيهَا كَلَامًا لِغَيْرِه]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مع كثرة فتاويه، بل هو مِن أكثر العلماء تفرغًا لإفتاء الناس مع ما هو فيه مِن المشاغل الأخرى المتعلقة بنصرةِ الإسلامِ ونفع الناس، إلا أنه كان لا يرغب في الإقدام على الإفتاء، خاصّةً في المسائلِ التي لم يتكلَّمْ عنها مَنْ قَبْله، وهذا يدلُّ على أنه لا يستحدث أقوالا جديدة.

ومما يدل على ذلك:

١ ـ قوله رحمه الله تعالى بعد أنْ أفتى بجواز طواف الحائض عند الضرورة وأنه ليس عليها دمّ: وَلَوْلَا ضَرُورَةُ النَّاسِ وَاحْتِيَاجُهُمْ إلَيْهَا عِلْمًا وَعَمَلًا لَمَا تَجَشَّمْت الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ أَجِدْ فِيهَا كَلَامًا لِغَيْرِي فَإِنَّ الِاجْتِهَادَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مِمَّا أَمَرَنَا اللهُ بِهِ[١]. اهـ.

٢ ـ وقوله رحمه الله تعالى في بيان سبب تأليفه للعقيدة الواسطية: قَدِمَ عَلَيَّ مِنْ أَرْضِ وَاسِطٍ بَعْضُ قُضَاةِ نَوَاحِيهَا شَيْخٌ. وَسَأَلَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَهُ عَقِيدَةً تَكُونُ عُمْدَةً لَهُ وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ، فَاسْتَعْفَيْت مِنْ ذَلِكَ وَقُلْت: قَدْ كَتَبَ النَّاسُ عَقَائِدَ مُتَعَدِّدَةً، فَخُذْ بَعْضَ عَقَائِدِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، فَأَلَحَّ فِي السُّؤَالِ وَقَالَ: مَا أُحِبُّ إلَّا عَقِيدَةً تَكْتُبُهَا أَنْتَ، فَكَتَبْت لَهُ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ[٢]. اهـ.

(١) ٢٦/ ٢٤١.

(٢) ٣/ ١٦٤.

٣ ـ وقولُه وهو محبوسٌ للرسول الذي جاءه من جهة القاضي أو السلطان: أَنَا لَمْ يَصْدُرْ مِنِّي قَطُّ إِلَّا جَوَابُ مَسَائِلَ، وَإِفْتَاءُ مُسْتَفْتٍ، ما كَاتَبْت أَحَدًا أَبَدًا، وَلَا خَاطَبْته فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، بَلْ يَجِيئُنِي الرَّجُلُ الْمُسْتَرْشِدُ الْمُسْتَفْتِي بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ فَيَسْأَلُنِي مَعَ بُعْدِهِ، وَهُوَ مُحْتَرِقٌ عَلَى طَلَبِ الْهُدَى، أَفَيَسَعُنِي فِي دِينِي أَنْ أَكْتُمَهُ الْعِلْمَ؟

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»**.

وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البَقَرَة: ١٥٩].

أَفَعَلَى أَمْرِك أَمْتَنِعُ عَنْ جَوَابِ الْمُسْتَرْشِدِ لِأَكُونَ كَذَلِكَ؟ وَهَلْ يَأْمُرُنِي بِهَذَا السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ مِن الْمُسْلِمِينَ؟[1]. اهـ.



(١) ٣/٢٥٨ ـ ٢٥٩.

[حمدُه لله تعالى قبل الكلام والفتاوى، ودعاؤُه في ختامها]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يكاد يُفتي إلا ويبدأ بالحمد لله عَزَّ وَجَلَّ والثناءِ عليه، فإنَّ افتتاحَ الكلام والدعاء بالحمد مِن السُّنَّة كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحَمْدُ مِفْتَاحُ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ مِنْ مُنَاجَاةِ الرَّبِّ، وَمُخَاطَبَةِ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا»[(١)] . اهـ.

وحينما حاكمه أهل البدع وجادلوه وطلبوا منه الكلام، افتتح كلامه بالحمد، قال رحمه الله تعالى في ذلك: حِينَ شَرَعْت أَحْمَدُ اللهَ وَأُثْنِي عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بالحمد لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**»: مَنَعُونِي مِن حَمْدِ اللهِ[(٢)] . اهـ.

وكان لا يلتزم صيغة واحدة، وفي بعض الأحيان يفتتح الفتوى بالافتتاح المشهور: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا[(٣)] .

ولا يكاد يكتُبُ رسالةً أو فتوى إلا ختمها بالدعاء، بل إنه أثناء تحريرِه للفتاوى والرسائل يدعو ويكرر الدعاء.

---

(١) ٢٢/٣٩٨.

(٢) ٣/٢٥٥.

(٣) ٢٦/٣٣.

ففي إحدى رسائله وفتاويه قال[1]: وَاللهُ تَعَالَى الْمَسْئُولُ أَنْ يَهْدِيَنَا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِن النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا..

ثم أكمل الكلام، ثم قال بعد ذلك بصفحتين: فَنَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَهْدِيَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ..

ثم أكمل كلامه.

ومثل هذا كثيرٌ جدًّا، وخاصةً في رسائله التي فيها نصح وتوجيه للأمراء أو العلماء أو المبتدعة.



(١) ١٠/٥٤١.

[تأصيلُه للمسألة قبل الإجابة، ثم شروعُه في التفصيل والتوضيح]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُجيب السائل مُباشرة غالبًا، بل يُؤصل المسألة، ثم يُعرج على الإجابة.

فهو كثيرًا ما يقول في أول الإجابة: «أَصْلُ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا»[١].

«أَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مَعْرِفَةُ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى»[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرةٌ جدًّا، وهي الأصل في جميع فتاويه وبحوثِه.

ثم بعد ذلك يشرع في تفصيل المسألة، وتقسيمها إلى أقسام ليسهل فهمها؛ وكان يقول: إِذَا تَبَيَّنَتِ الْأَنْوَاعُ وَالْأَقْسَامُ زَالَ الِاشْتِبَاهُ وَالْإِبْهَامُ[٣]. اهـ.

وهذا من حسن تعليمِه، وتسهيلِه العلم للناس.

ولقد سار على منهجه هذا الكثير ممن جاء بعده، واقْتدوا بأسلوبِه، واقتفوا أثر تسهيلِه وتوضيحِه وتَبِعُوه في تأصيلِ البحوث والفتاوى على أَنْوَاعٍ وَأَقْسَام، التي بها يزول الِاشْتِبَاهُ وَالْإِبْهَامُ، وتسهُل على الأفهام.

---

(١) ١١/٦٢٠.
(٢) ١٢/٣٧.
(٣) ٨/٣٠٢.

[كراهتُه للتعصب في المسائل الاجتهاديّة]

لا يُحصى اجتهادُ السلف الصالح في مسائل كثيرة تتعلّق بالأمة والحكم والأفراد، فيَعذُر بعضُهم بعضًا، ولا يجعلون هذا الاجتهاد ولو كان خاطئًا، سببًا للخصام والقدح والتفرق، كما هو الحال عند بعض أدعياء العلم اليوم، حيث لا يسمعون باجتهاد بعض الدعاة إلا انبروا للردّ عليه، وانتهزوا الفرصةَ للقدح فيه.

ولنا في رسول الله ﷺ أُسوةٌ حسنة، فقد ثبت في «الصحيحين»[(١)] عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ: **«لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»** فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

قال الحافظ رحمه الله: وَحَاصِل مَا وَقَعَ فِي الْقِصَّة أَنَّ بَعْض الصَّحَابَة حَمَلُوا النَّهْي عَلَى حَقِيقَته، وَلَمْ يُبَالُوا بِخُرُوجِ الْوَقْت تَرْجِيحًا لِلنَّهْيِ الثَّانِي عَلَى النَّهْي الْأَوَّل، وَهُوَ تَرْكُ تَأْخِير الصَّلَاة عَنْ وَقْتهَا، وَاسْتَدَلُّوا بِجَوَازِ التَّأْخِير لِمَنْ اشْتُغِلَ بِأَمْرِ الْحَرْب بِنَظِيرِ مَا وَقَعَ فِي تِلْكَ الْأَيَّام بِالْخَنْدَقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيث جَابِر الْمُصَرِّح بِأَنَّهُمْ صَلَّوْا الْعَصْر بَعْدَمَا غَرَبَتْ الشَّمْس وَذَلِك لِشَغْلِهِمْ بِأَمْرِ الْحَرْب، فَجَوَّزُوا أَنْ يَكُون ذَلِكَ عَامًّا فِي كُلّ شُغْل يَتَعَلَّق

(١) البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠).

بِأَمْرِ الْحَرْب وَلَا سِيَّمَا وَالزَّمَان زَمَان التَّشْرِيع، وَالْبَعْض الْآخَر حَمَلُوا النَّهْي عَلَى غَيْر الْحَقِيقَة، وَأَنَّهُ كِنَايَة عَنْ الْحَثّ وَالِاسْتِعْجَال وَالْإِسْرَاع إِلَى بَنِي قُرَيْظَة.

قَالَ السُّهَيْلِيُّ وَغَيْره: فِي هَذَا الْحَدِيث مِنْ الْفِقْه أَنَّهُ لَا يُعَاب عَلَى مَنْ أَخَذ بِظَاهِرِ حَدِيث أَوْ آيَة، وَلَا عَلَى مِنْ اِسْتَنْبَطَ مِنْ النَّصّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ..

وَقَدْ اِسْتَدَلَّ بِهِ الْجُمْهُور عَلَى عَدَم تَأْثِيم مِنْ اجْتَهَدَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُعَنِّف أَحَدًا مِنْ الطَّائِفَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ إِثْم لَعَنَّفَ مَنْ أَثِمَ[1]. اهـ.

ولذلك كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يكره كلَّ ما يُؤدِّي إلى الاختلافِ والفرقة، والتنافر والقطيعة، ومِن أعظمِ ما يُؤدي إلى ذلك: التعصبُ للمسائلِ الفقهيةِ التي يَسُوغُ فيها الاجتهادُ، ويُصنَّفُ لأجلِها الْمُصَنَّفات! كما فعل ذلك بعضُ المعاصرين في هذا الزمن[2].

قال رَحِمَهُ اللهُ في مَسْأَلَة الْبَسْمَلَةِ: «فَإِنَّ النَّاسَ اضْطَرَبُوا فِيهَا نَفْيًا وَإِثْبَاتًا فِي كَوْنِهَا آيَةً مِن الْقُرْآنِ وَفِي قِرَاءَتِهَا، وَصُنِّفْت مِن الطَّرَفَيْنِ مُصَنَّفَات يَظْهَرُ فِي بَعْضِ كَلَامِهَا نَوْعُ جَهْلٍ وَظُلْمٍ.

مَعَ أَنَّ الْخَطْبَ فِيهَا يَسِيرٌ.

وَأَمَّا التَّعَصُّبُ لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَحْوِهَا فَمِنْ شَعَائِرِ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ الَّذِي نُهِينَا عَنْهَا؛ إذ الدَّاعِي لِذَلِكَ هُوَ تَرْجِيحُ الشَّعَائِرِ الْمُفْتَرِقَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ، وَإِلَّا فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنْ أَخَفِّ مَسَائِلِ الْخِلَافِ جِدًّا، لَوْلَا مَا يَدْعُو إلَيْهِ الشَّيْطَانُ مِنْ إظْهَارِ شِعَارِ الْفُرْقَةِ».

---

(١) فتح الباري ٧/ ٥١١.

(٢) مَنْهَجُ الصَّحابَةِ والسَّلَفِ الصَّالحِ فِي التَّعامُلِ مَعَ فَتَاوَى الْمُفْتِينِ والرَّدّ عَلَى الْمُخْطِئِين، للمؤلف، ص١١ ـ ١٣.

ثم قال: وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ بِتَرْكِ هَذِهِ الْمُسْتَحَبَّاتِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ التَّأْلِيفِ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ فِعْلِ مِثْلِ هَذَا، كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ تَغْيِيرَ بِنَاءِ الْبَيْتِ لِمَا فِي إِبْقَائِهِ مِنْ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَكَمَا أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى عُثْمَانَ إِتْمَامَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ ثُمَّ صَلَّى خَلْفَهُ مُتِمًّا، وَقَالَ: الْخِلَافُ شَرٌّ[(١)]. اهـ.

فكان لا يرى الإنكار في مسائل الاجتهاد، ويدعو إلى أنْ تتسع صدور الناس لآراء الآخرين إذا كانت نابعةً عن اجتهاد وطلبٍ للحق، ويدعو كذلك إلى تَرْكِ بعض الْمُسْتَحَبَّاتِ؛ تَأْلِيفًا لِلْقُلُوبِ.

بل إنه حينما تكلم عن مسألة قصر المسافر، وجح أنه يقصر في السفر الطويل والقصير قال:

«وَلَكِنَّ هَذِهِ مَسَائِلُ اجْتِهَادٍ، فَمَنْ فَعَلَ مِنْهَا بِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُهْجَرْ»[(٢)]. اهـ.



---

(١) ٢٢/٤٠٥ ـ ٤٠٧.

(٢) ٢٤/١٥ ـ ١٦.

[عدمُ القطعِ بالراجحِ في فتاوى كثيرة، والاقتصارُ على ذكرِ الخلاف]

لفت نظري عدم ترجيح شيخ الإسلامِ رحمه الله تعالى في كثير من المسائل، ولو قلت: إنّ ما يقرب من نصف المسائل والفتاوى الفقهية التي يذكر فيها الخلاف لا يُرجح فيها أحدَ الأقوال ترجيحًا صريحًا لَمَا بالغتُ.

ويصل في بعض المجلدات إلى أكثر من النصف! ولقد سبرت في المجلد الرابع والثلاثين من الفتاوى التي ذكر فيها الخلاف، فبلغت مائةً وعشرين مسألة، رجح صراحةً في (٣٠) مسألةً فقط! و(٨٤) مسألةً لم يرجح فيها أبدًا.

ورجح ترجيحًا غير صريح في (٦) مسائل.

أيّ: أنّ ما يُقارب ربع المسائل والفتاوى هي التي رجح فيها! والبقية يعرض الخلاف ويذكر أدلة العلماء ومأخذهم في بعض الأحيان!

مع أنه قد رجح في كثيرٍ منها في مواضع أخرى، لكنه لا يُرجح في كل ما يُسأل عنه، بل يقتصر على ذكر خلاف العلماء.

وإمْسَاكُ تقيِّ الدينِ ابنِ تيمية رحمه الله تعالى عنْ بيان الراجح في الكثير مِن المسائل الخلافيّة ليس جهلًا منه بمعرفةِ الراجح منها، بل من باب تهذيب النفس وإصلاحها؛ لأنَّ الإكثارَ مِن إبداءِ الرأي والترجيح قد

يَبْعَثُ في النفس نوعًا مِن النشوة والثقة والركون والإعجاب، وشيخُ الإسلام ـ تغمّده الله بواسع رحمتِه ـ مِن أبْعَدِ الناسِ مِن هذه الخصال وأمْقَتِه لها، وأشدِّ الناس هروبًا منها، فلذلك ـ والله أعلم ـ تجنَّب الإكثار مِن الترجيح ـ إلا فيما دعت إليه الحاجة ..

ومما يدل على ذلك قوله رحمه الله تعالى ـ كما تقدم ـ بعد أن أفتى بجواز طواف الحائض عند الضرورة: وَلَوْلَا ضَرُورَةُ النَّاسِ وَاحْتِيَاجُهُمْ إلَيْهَا عِلْمًا وَعَمَلًا لَمَا تَجَشَّمْت الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ أَجِدْ فِيهَا كَلَامًا لِغَيْرِي؛ فَإِنَّ الِاجْتِهَادَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مِمَّا أَمَرَنَا اللهُ بِهِ[1].اهـ.

ومن الأسباب المحتملة: أنه يفتح للناس السعة والفسحة في الدين، واحترام أقوال العلماء الكبار، خاصةً إذا لم يكن في المسألة نصٌّ قاطع.

وهذا فيه درسٌ لطلاب العلم، الذين يُسارعون ولا يترددون في الترجيح وإبداء رأيهم في المسائل الفقهية ونحوها.

فليس من الحكمة الترجيح في كل مسألة، وليس من العيب أن يتهيّب طالب العلم من الإقدام على الترجيح ولو كان معه الدليل الذي يعضد ترجيحه؛ لأن ذلك توقيعٌ عن ربِّ العالمين، بل إنَّ ذلك دليلٌ على ورعِه وتعظيمِه للمسؤوليّة.

فما أجمل أن نتعلم الورع والأدب قبل أنْ نُعَلِّمَ الناسَ ونُفْتِيَهُم.

وفيه درسٌ لمن يُسأل عن مسألة فقهية فيها أكثر من قول، ويسع فيها الخلاف، وليس هناك دليلٌ قاطع يُرجح أحد الأقوال: ثم يُفتي

---

(١) ٢٦/ ٢٤١.

بالقول الذي يراه ويُصوبه بأسلوب يُوحي للسائل أن المسألة ليست محلًا للنزاع، حتى إذا سمع السائلُ عالِمًا آخر أفتى بخلاف قوله أُصيبَ بالحيرة والتناقض.

وربما قلَّت مكانتُه عنده، وقلَّ وقْع كلامه وفتاويه بعد ذلك عليه؛ لأنه سيقول: قد يكون في المسألةِ خلاف!

فمنهجُ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه يذكرُ خلافَ العلماءِ ولا يرجح تصريحًا في كثيرٍ من الأحيان، بل يقول مثلًا: النصوص تُؤيِّدُ هذا القول، مع أنه في مواضع أخرى قد نَصَرَ القول الراجح!

مثال ذلك: قال رَحِمَهُ اللهُ في مسألة انْتِشَارِ حُرْمَةِ الرضاع إِلَى الرَّجُلِ: وَاَلَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعَيْنِ، وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ: لَبَنُ الْفَحْلِ لَا يُحَرِّمُ.

وَالنُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ هِيَ تُقَرِّرُ مَذْهَبَ الْجَمَاعَةِ(١). اهـ.

وهو لا يعجز أن يَبُتّ في الْمَسألة ويُصَوِّبَ القولَ الراجح عنده ولا يجهل ذلك، ولكنه بذلك يُهذب نفسه ويُجنبها دسائس النفوس وأمراضها وشهواتِها.

وهذا منهج العلماء الراسخين الورعين، «فهذا الشافعي رحمه الله تعالى لا يجزم كثيرًا بالصواب في المسائل الاجتهادية، ويقول: إن شاء الله، والله أعلم، يشبه كذا.. وهذه بعض النماذج:

١ ـ (فالعلم يحيط ـ إن شاء الله ـ أن الناس كلهم...).

٢ ـ (وهذا ـ إن شاء الله ـ كما قال في أولي الأمر..).

---

(١) ٣٤/ ٤٩.

٣ ـ (وهذا كما قال «ابن عباس» إن شاء الله، وقد بيَّن اللهُ هذا في الآية، وليستْ تَحْتاج إلى تَفْسِيرٍ. . .).

٤ ـ (سمعتُ مَنْ أرْضى من أهل العلم بالقُرَآن يقول: الحكمة سنة رسول الله. وهذا يشبه ما قال، والله أعلم؛ لأن القُرَآن ذُكر وأُتْبِعَتْه الحكمة، وذكرَ الله منَّه على خَلْقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يَجُزْ ـ والله أعلم ـ. . .).

٥ ـ (قال بعض أهل العلم: أولوا الأمر: أمراء سرايا رسول الله ـ والله أعلم ـ وهكذا أُخبرنا. وهو يُشْبِه ما قال ـ والله أعلم ـ. . .).

٦ ـ (قيل في قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرّعد: ٣٩]: يمحو فَرْض ما يشاء، ويُثبت فرض ما يشاء، وهذا يُشبه ما قيل، والله أعلم. .).

وقد كرر في كتابه الرسالة قول: إن شاء الله: (٤٠) مرة، وقول: والله أعلم: (٤٦)، فهذا درسٌ لبعض طلاب العلم وبعض المشايخ الذين يجزمون كثيرًا في المسائل الاجتهادية والاسْتنباطية، بل ويجزمون بخطأ من يُخالفهم، وربما سبُّوه أو تنقصوا من شخصِه، وهذا ليس من الأخلاق والدين في شيء.

ومن المعلوم أنَّ «غالبَ الأحكام إنما تُبْنَى على غلبة الظن، والظن قد يخطئ، والظنون تتفاوت»[1]، فلا ينبغي للمفتي أنْ يجزم دائمًا بصواب ظنونه، وصحَّة ترجيحاته، وإنما يُشير إلى أنه الأظهر والأقرب في نظره»[2].

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص١٤٥، للعلّامة الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني رحمه الله تعالى (١٣١٣ ـ ١٣٨٦هـ).

(٢) مَنْهَجُ الصَّحَابَةِ والسَّلَفِ الصَّالحِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ فَتَاوَىَ الْمُفْتِينِ والرَّدِّ عَلَى الْمُخْطِئِين، للمؤلف، ص٩٢ ـ ٩٣.

وكان في بعض الأحيان ينصح السائل بأخذِ القول المرجوح عنده احتياطًا، أو يُفتي بالاحتياط، وهذا للمصلحة التي يراها للسائل أو لغيرِه، أو يكون حينها لم يستمكل بحثَ المسألة بحثًا شافيًا، ولم تتضح عنده السُّنَّة التي لا يجوز مُخالفتها.

وقد قال رحمه الله تعالى: لَكِنَّ الِاحْتِيَاطَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُخَالِفِ السُّنَّةَ الْمَعْلُومَةَ، فَإِذَا أَفْضَى إلَى ذَلِكَ كَانَ خَطَأً[1].اهـ.

وقال: فَإِنَّ الِاحْتِيَاطَ إنَّمَا يُشْرَعُ إذَا لَمْ تَتَبَيَّنْ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا تَبَيَّنَت السُّنَّةُ فَاتِّبَاعُهَا أَوْلَى[2].اهـ.



(١) ٢٦/ ١٢٤.
(٢) ٢٦/ ٥٤.

[تحقيقُه للمسائل الفقهية والعقدية والسلوكية وغيرها وإشباعُها وتقصّيها]

مما تميز به شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تميُّزًا ملحوظًا: أنّه يُحقق أيّ مسألةٍ دعت الحاجة إلى تحقيقها، في الأصول والنحو والفقه والعقيدة والسلوك والتفسير والفلك والمنطق والفلسفة وعلم الكلام، وغيرها من المسائل المتفرقة المختلفة والمتعارضة في كثير منها.

وقد مرّتْ أمثلةٌ على ذلك في ثنايا الكتاب، ولو أردت إحصاء المسائل التي حققها تحقيقًا لا يُستدرك عليه ـ غالبًا ـ ولا يُحتاج بعده إلى مزيد تحقيق وإشباع: لاحتجت إلى مُؤلف آخر.

ولكن سأكتفي بمثالين على ذلك:

١ ـ عندما نقرأ قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [الواقِعَة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]: يتبادر إلى أذهاننا أنه قرب مُطْلَقٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ.

لكن نجده يُحقق هذه المسألة الدقيقة التي هي من فضول العلم فيقول: مَا نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ قُرْبِ الرَّبِّ مِنْ عَابِدِيهِ وَدَاعِيهِ هُوَ مُقَيَّدٌ مَخْصُوصٌ، لَا مُطْلَقٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦] فَهَذَا قُرْبُهُ مِنْ دَاعِيه.

وَأَمَّا قُرْبُهُ مِنْ عَابِدِيهِ: فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَقَالَ: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْت إِلَيْهِ ذِرَاعًا**» فَهَذَا قُرْبُهُ إِلَى عَبْدِهِ وَقُرْبُ عَبْدِهِ إِلَيْهِ[1].

وقال كذلك: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَصْفُ الرَّبِّ تَعَالَى بِالْقُرْبِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلًا، بَلْ قُرْبُهُ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ خَاصٌّ لَا عَامٌّ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَرِيبٌ مِمَّنْ دَعَاهُ.

وَكَذَلِكَ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكَانُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**».

فَقَالَ: «**إنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إلَى أَحَدِكُمْ**» لَمْ يَقُلْ إنَّهُ قَرِيبٌ إلَى كُلِّ مَوْجُودٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هود: ٦١] هُوَ كَقَوْلِ شُعَيْبٍ: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴿٩٠﴾﴾ [هود: ٩٠]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هود: ٦١] مَقْرُونٌ بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، أَرَادَ بِهِ قَرِيبٌ مُجِيبٌ لِاسْتِغْفَارِ الْمُسْتَغْفِرِينَ التَّائِبِينَ إلَيْهِ، كَمَا أَنَّهُ رَحِيمٌ وَدُودٌ بِهِمْ، وَقَدْ قَرَنَ

---

(١) فقوله: «**مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا**»: هذا قُرْبُ عَبْدِهِ إِلَيْهِ ﷻ.
وقوله: «**تَقَرَّبْت إِلَيْهِ ذِرَاعًا**»: هَذَا قُرْبُهُ تعالى إِلَى عَبْدِهِ.
فبقدر قربك - أيها المؤمن - من ربك عبادةً ودعاءً وتوكّلًا ورجاءً وخضوعًا: يقربك منه، فيُجيب دعاءك، ويُعطيك سُؤلك، ويقضي لك حاجتك، ويزيدك علمًا، ويُوسعك فهمًا.

الْقَرِيبَ بِالْمُجِيبِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مُجِيبٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ، وَإِنَّمَا الْإِجَابَةُ لِمَنْ سَأَلَهُ وَدَعَاهُ، فَكَذَلِكَ قُرْبُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[1].اهـ.

تأمل هذا التحقيق الدقيق العجيب، الذي ندر من يُنبّه إليه.

٢ ـ سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ: مَا هُوَ لِقَاءُ اللهِ سُبْحَانَهُ الَّذِي وَصَفَ بِظَنِّهِ الْخَاشِعِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٦]..

فَأَجَابَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ـ: أَمَّا اللِّقَاءُ فَقَدْ فَسَّرَهُ طَائِفَة مِن السَّلَفِ وَالْخَلَفِ بِمَا يَتَضَمَّنُ الْمُعَايَنَةَ وَالْمُشَاهَدَةَ، بَعْدَ السُّلُوكِ وَالْمَسِيرِ، وَقَالُوا: إنَّ لِقَاءَ اللهِ يَتَضَمَّنُ رُؤْيَتَهُ ﷻ، وَاحْتَجُّوا بِآيَاتِ اللِّقَاءِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ رُؤْيَةَ اللهِ فِي الْآخِرَةِ مِن الْجَهْمِيَّة كَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ..

ثم استطرد في ذكر الأدلة الشرعية واللغوية التي تُؤيّد قوله، ولم يكتف بالإجابة عن السؤال، بل تطرق لما قد يجول في خواطر الكثير من الناس فقال:

لَكِنْ يَلْزَمُ هَؤُلَاءِ مَسْأَلَةٌ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهَا، وَهِيَ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَلْقَاهُ الْكُفَّارُ وَيَلْقَاهُ الْمُؤْمِنُونَ كَمَا قَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: ٦ ـ ١٢].

وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْكُفَّارِ: هَلْ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ مَرَّةً ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ، أَمْ لَا يَرَوْنَهُ بِحَال تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

(١) ٥/٢٤٧، ٤٩٣.

لَمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ [المطففين: ١٥] وَلِأَنَّ الرُّؤْيَةَ أَعْظَمُ الْكَرَامَةِ وَالنَّعِيمِ، وَالْكُفَّارُ لَا حَظَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ؟..

إلخ آخر كلامه وتحقيقِه وترجيحِه رحمه الله تعالى[1].

فشيخ الإسلام يُحيط بالمسائل التي يُسأل عنها، أو التي يبحثها ويُصنف فيها، ويُشبعها تأصيلًا وتفريعًا واستدلالًا، ويُورد الاعراضات والإجابة عنها، فلا ينتقل القارئ لها إلا وقد شُفي عليله، ورُوي غليلُه، وقضى نهْمَه.



(١) ٦/ ٤٦١ _ ٤٧٥.

[الفتح والإلهام الذي مَنَّ الله به عليه أثناء الكتابة]

لا يشك أحدٌ أنّ الله تعالى قد فتح على هذا الإمام من الفتوح العظيمة، والعلوم الواسعة، التي كان كثيرٌ منها لا تحضره إلا عند الكتابة أو الإفتاء أو المناظرة.

وخذ مثالًا على ذلك: قال رَحِمَهُ اللهُ خلال تقريره الطويل حول وجوب الطمأنينة في الصلاة: فَإِنَّ السُّكُونَ فِيهَا يَكُونُ بِحَرَكَةٍ مُعْتَدِلَةٍ لَا سَرِيعَةٍ، كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَشْيِ إِلَيْهَا وَهِيَ حَرَكَةٌ إِلَيْهَا، فَكَيْفَ بِالْحَرَكَةِ فِيهَا؟ فَقَالَ: «**إِذَا أَتَيْتُم الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ وائتوها وَعَلَيْكُم السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا**».

وَهَذَا أَيْضًا دَلِيلٌ مُسْتَقِلٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا أُقِيمَتْ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ وائتوها تَمْشُونَ وَعَلَيْكُم السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا...**» إلخ[١].

ثم أطال في شرح وتفصيل ذلك، مع أنه جاء بزبدته أول الكلام، وهذا ظاهر في أنه فُتح عليه أثناء الكتابة بهذا الدليل، فانتهزها فرصةً فأطال فيها ووضحها.

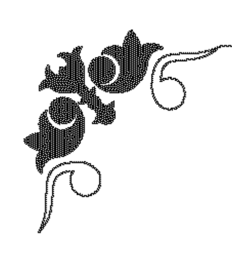
---

(١) ٢٢/٥٦٣.

وهذا لا يستريب فيه أحدٌ ممن جرب التأليف والإلقاء وتعليم الناس، فإنه يُفتح له من العلوم والحجج ما لم يكن يخطر على باله من قبل.

فهذا من بركة تزكية العلم بالكتابة أو بالكلام، على تأسيسٍ بنيّةٍ صالحة.






[غزارةُ عِلْمِه، وقوة حافظتِه]

غزارةُ عِلْمِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وقوة حافظتِه أمرٌ لا يستريب منه من عرفه وقرأ له، وقد شهد له بذلك أقرانُه فضلًا عن طلابه.

وإني لأعجب مثل غيري من سرعة بديهتِه، وغزارة علمِه، التي يدركها من يقرأ له طالبًا للحقّ، فلا يكاد ينتهي من اسْتيعاب رأيِه إلا اقتنع منه، ورأى رأيَه؛ لِمَا يسوقُه من الحجج الصحيحة، والبراهين الساطعة.

وما أستطيع وصف صواب جوابِه، ووفرةَ علومِه، وبراعة استدلاله إلا بقول أحد علماء عصرِه: إنه أمرٌ إلٰهيّ[١].

وصَدَقَ تلميذُه البزارُ رحمه الله تعالى حين قال: «كان الله قد خصّه بسرعة الحفظ، وإبطاء النسيان، لم يكن يقف على شيء، أو يستمع لشيء غالبًا إلا ويبقى على خاطره؛ إما بلفظه أو معناه.

وكان العلم كأنه قد اختلط بلحمه ودمه وسائره...»[٢].اهـ.

وقد تتبعت بعنايةٍ المواضع الدالة على ذلك، فوجدتها كما يلي:

الأول: أنه كثيرًا ما يجزم بأنه لا قائل بالقول الفلاني، أو لم يُرْو في المسألةِ الفلانيَّةِ حديث صحيح، كقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ

---

(١) مُقدمة مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ص١/ب.

(٢) الأعلام العلية، ص١٩ ـ ٢٠.

فِيهِ عَن النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا ثَابِتًا لَا فِي الْإِقْسَامِ أَو السُّؤَالِ بِهِ، وَلَا فِي الْإِقْسَامِ أَو السُّؤَالِ بِغَيْرِهِ مِن الْمَخْلُوقِينَ[1]. اهـ.

ثانيًا: كثرةُ مؤلفاتِه، وقد طُبع منها عشرات المجلَّدات، وهي التي بقيت وسلمت من التلف المتعمد أو غير المتعمد، وله كتبٌ كثيرة مفقودة، ويدل على ذلك أنه قد يُشير إلى كتب له وهي غير موجودةٍ الآن لفقدها.

فمن ذلك: أنه تكلم في مسألةِ جَمْع الطَّلَقَاتِ الثَّلَاثِ في عشرين صفحة ثم قال: وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ مُجَلَّدَيْنِ[2]. اهـ.

قال في حاشية جامع المسائل: لم يصل إلينا أكثر ما كتبه المؤلف في هذه المسألة[3]. اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في حديثه عن مسألة التحليل وأيمان الطلاق: صَنَّفَ ـ أي: شيخ الإسلام ـ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا بَيْنَ مُطَوَّلٍ وَمُتَوَسِّطٍ وَمُخْتَصَرٍ مَا يُقَارِبُ أَلْفَيْ وَرَقَةٍ!!

وَبَلَغَتْ الْوُجُوهُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا عَلَيْهَا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالْقِيَاسِ وَقَوَاعِدِ إمَامِهِ خَاصَّةً وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ زُهَاءَ أَرْبَعِينَ دَلِيلًا![4]. اهـ.

ثالثًا: كثرة الاستطراد وطول النَّفَس في تقرير المسائل، حتى إنه قد ينسى بعض ما ذكر أنه سيتكلم عنه من فَرْط الإطالة، **ومن الأمثلةِ على ذلك:**

(١) ١/ ٢٨٥.
(٢) ٣٣/ ٩٧.
(٣) ١/ ٣٦٧.
(٤) أعلام الموقعين ٢/ ٤٤٧.

١ ـ قوله: وَأَمَّا قَوْلُهُ: **«يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْته فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ، وَكُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْته فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ»** فَيَقْتَضِي أَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: وُجُوبُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ فِي الرِّزْقِ[(١)] .اهـ.

ثم اسْتطرد في ذكرِ هذا الأصل العظيم ولم يذكر الأصل الثاني.

٢ ـ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: وَالَّذِينَ اسْتَثْنَوْا قَبْرَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِهِمْ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: ـ وَهُوَ الصَّحِيحُ ـ أَنَّ السَّفَرَ الْمَشْرُوعَ إِلَيْهِ هُوَ السَّفَرُ إِلَى مَسْجِدِهِ، وَهَذَا السَّفَرُ تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.. إلخ[(٢)].

ثم أطال في تقرير ذلك ولم يذكر الوجه الثاني.

٣ ـ وقوله رَحِمَهُ اللهُ: وَالصَّوَابُ أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا فَيَكُونُ لَازِمًا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يُوَفَّ بِهِ ثَبَتَ الْفَسْخُ؛ كَاشْتِرَاطِ نَوْعٍ أَوْ نَقْدٍ فِي الْمَهْرِ[(٣)] .اهـ.

ثم استطرد في تقرير ذلك ولم يذكر النوع الثاني.

وهناك أمثلة أخرى على ذلك.

رابعًا: أنه كثيرًا ما يمنعه من الإسهاب والإطالة قلة الأوراق أو ضيق الوقت أو غيرها من الموانع، **فمن ذلك:**

١ ـ أنه سُئِل عن حكم مَنْ تنزِلُ بِهِ حَاجَةٌ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا أَو الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَأْتِي قَبْرَ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ غَيْرِهِ مِن الصُّلَحَاءِ ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَهُ فِي كَشْفِ كُرْبَتِهِ.

---

(١) ١٨/١٧٨.
(٢) ٢٧/٣٤٧.
(٣) ٢٩/٣٥٠.

فأجاب في حدود ثلاثين صفحة ثم قال في آخرها: «وَالْوَرَقَةُ لَا تَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا»[١]!

٢ ـ أنه أجاب على سؤال في أكثر من سبعين صفحة، تكلم فيها عن مسائل عويصة في العقيدة والقدر وحكمةِ الأمر والنهي، ثم قال في آخر الفتوى: وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى جِنْسِ مَا تَحْتَجُّ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ مِن الطَّوَائِفِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، لَكِنَّ اسْتِقْصَاءَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ لَا تَسَعُهُ هَذِهِ الْأَوْرَاقُ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَقَامُ[٢]. اهـ.

خامسًا: كثرةُ استطراداته وطولُها من تعمُّدٍ وقصدٍ لها في كثيرٍ منها، **فمن ذلك:**

١ ـ أنه تكلم في المجلد الرابع عشر عن مسألة الحمد والشكر، ثم استطرد في الحديث عنها، فذكر مسائل التوحيد والشفاعة، والرد على الذين يطلبون الشفاعة من الأموات، في قرابة أربعين صفحة، ثم لما انتهى منها قال: وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ!

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَمْدِ الَّذِي هُوَ رَأْسُ الشُّكْرِ وَبَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالِاسْتِغْفَارِ إذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِن الرُّكُوعِ... إلخ[٣].

فإذا كتب أربعين صفحة استطرادًا ولم يشعر بأنه خرج عن مقصود بحثه إلا بعد كتابتها: فما بالك بكتابته وتقريره لمقصود بحثه؟

٢ ـ أنه سُئِل عن مسألةٍ يسيرةٍ في باب الوقف، ويظهر من جوابِه أنه اطَّلع على جوابٍ لعالمٍ أو أكثر أخطأ فيها، فأطنب في الفتوى، وأسهب وأطال في الجواب في ثمانين صفحة![٤].

---

(١) ٢٧/١٧٩.
(٢) ٨/٨١ ـ ١٥٨.
(٣) الفتاوى ١٤/٣٧٦ ـ ٤١٥.
(٤) ٣١/١٠٠ ـ ١٨٠.

وذكر فيها وجوهًا في الإعراب واللغة، وقواعد في الأصول والاستدلال.

٣ ـ أنه تكلم في مسألةِ جَمْع الطَّلَقَاتِ الثَّلَاثِ في عشرين صفحة ثم قال: وَإِنَّمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهَا هَاهُنَا تَنْبِيهًا لَطِيفًا![1] .اهـ.

فكلُّ هذه الصفحات إنما هي تنبيهٌ لطيفٌ!

٤ ـ أنه سُئِلَ ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ ـ هذا السؤال اللطيف الذي لا يكاد يجهلُ جوابَه طالبُ علم، ولا تحتاج الإجابة عليه تطويلًا وإسهابًا: مَا قَوْلُكُمْ فِي مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الِاعْتِقَادِ وَمَذْهَبِ غَيْرِهِمْ مِن الْمُتَأَخِّرِينَ؟ مَا الصَّوَابُ مِنْهُمَا؟ وَمَا تَنْتَحِلُونَهُ أَنْتُمْ مِن الْمَذْهَبَيْنِ؟ وَفِي أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَلْ هُمْ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ غَيْرِهِمْ؟ وَهَلْ هُم الْمُرَادُونَ بِالْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ؟ وَهَلْ حَدَثَ بَعْدَهُمْ عُلُومٌ جَهِلُوهَا وَعَلِمَهَا غَيْرُهُمْ؟

فَأَجَابَ بقوله: هَذِهِ الْمَسَائِلُ بَسْطُهَا يَحْتَمِلُ مُجَلَّدَاتٍ، لَكِنْ نُشِيرُ إلَى الْمُهِمِّ مِنْهَا. ثم شرع في الجواب.

ومع أنه ذكر أنه سيشير إلى الجواب مجرد إشارة لا بسط، إلا أنه كعادته لم يتحكم في قلمه، ولم يستطع إيقاف يده، فخطت أناملُه مائةً وتسعين صفحة!![2] فرحمه الله ذلك العالِمَ النجيب، ذا الفهم والعلم العجيب، فكم كان يمتلك من العلوم العظيمة، والمعارف الواسعة.

وإني أجزم لو أنَّ عالِمًا غيره وخاصةً في العصر الحاضر سُئل نفس السؤال لَمَا تجاوز في الإجابة عدة ورقات، وليس هذا نقصًا في العالم، بل هو المتبادر والمتوقع، فيكفي الجوابُ تقريرَ الصواب، وإن أطال فأشار إلى المذاهب الباطلة على جهة الاختصار فذاك نفلٌ وزيادة.

---

(١) ٣٣/٩٧.

(٢) ٤/١ ـ ١٩١.

ولكن الشيخ خرج عن هذا المعهود، وهذا فضل الله يُؤتيه من يشاء.

٥ ـ ومن تأمّل كتابه الإيمان رأى العجب العجاب، فهذا الكتاب يدور على مسألة واحدة، وهي الفرق بين الإسلام والإيمان معناهما في اللغة والشرع، ومع أنّ تقريرهما لا يحتاج إلى طولٍ وتوسُّعٍ كثير، إلا أنه بالغ في الإطالة وذكر الأدلة، وتقرير مذاهب الناس سُنّيِّهم ومُبتدعهم، وناقش الأدلة، وذكر في ثنايا الكتاب مئات المسائل واللطائف في مختلف الفنون، وأطال في الاستدلال لما ذهب إليه، وقرر كلام السلف، ورد كلام المخالفين للسلف الصالح.

وبعد أن صال وجال في الاستطرادات قال بعد مائتين وخمسين صفحة: وَحَقِيقَةُ الْفَرْقِ[1]: أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينٌ، وَالدِّينُ: مَصْدَرُ دَانَ يَدِينُ دِينًا: إذَا خَضَعَ وَذَلَّ، وَدِينُ الْإِسْلَام الَّذِي ارْتَضَاهُ اللهُ وَبَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ هُوَ الِاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَأَصْلُهُ فِي الْقَلْبِ هُوَ الْخُضُوعُ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ.

فَمَنْ عَبَدَهُ وَعَبَدَ مَعَهُ إلَهًا آخَرَ: لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا.

وَمَنْ لَمْ يَعْبُدْهُ بَل اسْتَكْبَرَ عَنْ عِبَادَتِهِ: لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا.

وَالْإِسْلَامُ: هُوَ الِاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ، وَهُوَ الْخُضُوعُ لَهُ وَالْعُبُودِيَّةُ لَهُ، هَكَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: أَسْلَمَ الرَّجُلُ إذَا اسْتَسْلَمَ.

فَالْإِسْلَامُ فِي الْأَصْلِ: مِنْ بَابِ الْعَمَلِ: عَمَلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ: فَأَصْلُهُ تَصْدِيقٌ وَإِقْرَارٌ وَمَعْرِفَةٌ، فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِ

(١) بين الإسلام والإيمان.

الْقَلْبِ الْمُتَضَمِّنِ عَمَلَ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّصْدِيقُ، وَالْعَمَلُ تَابِعٌ لَهُ.. إلى آخر كلامه الطويل المفيد[١].

ثم في صفحة (٢٨٨) وما بعدها ردّ على الْمُخالفين في مسألة الإيمان لغة وشرعًا، كالمرجئة والخوارج وغيرهم.

ثم في صفحة (٣١٧) إلى صفحة (٤٢٨) ذكر أقوال السلف والعلماء في هذه المسألة، وناقش واستدرك على كلام مكي أبي طالب وغيرِه.

وكرر رأيه في ذلك بأساليب عدّة.

هذا وهي مسألة واحدة، وقد يُجيب عنها صغار طلاب العلم، ومع ذلك فقد أسهب وأطال وملأ الأوراق علمًا غزيرًا، وفهمًا دقيقًا، وتأصيلًا فريدًا.

وأطول فتوى وقفت عليها: فتواه لسؤالٍ وُجه له عن رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي حَدِيثِ النُّزُولِ: أَحَدُهُمَا مُثْبِتٌ وَالْآخَرُ نَافٍ. فأجاب في أكثر من مائتين وستين صفحة!! حشد فيها الأدلة والبراهين النقلية والعقلية في ثبوت هذا الحديث، وأنه على ظاهره، وأنه لا يترتب على النزول خلوه من العرش، وردّ على المبتدعة والفلاسفة، وتطرق لمسألة في علم الفلك، ومسائل كثيرة جدًّا، فكم مُلئ هذا الإمام علمًا، وكم دُحي فهمًا، كما أحاط بأقوال أهل السُّنَّة والبدعة والفلاسفة والعلوم الأخرى[٢].

ثم فتواه التي في أول المجلد السابع عشر[٣] حينما سُئل عن سورة

---

(١) ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٢) ٥/ ٣٢١ ـ ٥٨٥.
(٣) ١٧/ ٥ ـ ٢٠٥.

الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن، فأجاب في مائتي صفحة!!

وأقصر فتوى له: فتوى وقعت في كلمتين، وهي أنه سُئِلَ: عَمَّنْ وَهَبَ رُبُعَ مَكَانٍ فَتَبَيَّنَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ هَلْ تَبْطُلُ الْهِبَةُ؟

فَأَجَابَ: لَا تَبْطُلُ[1].اهـ.

وأطول رسالة ومُؤَلَّفٍ في مجموع الفتاوى: كتاب الإيمان الكبير، حيث وقع في أكثر من أربع مائة وخمسين صفحة[2].

ثم تفسير سورة الإخلاص، حيث وقعت في مائتين وتسعين صفحة[3].

سادسًا: أنَّ أكثر فتاويه وبحوثِه الطويلة، وأجوبته العجيبة، يُمليها من بديهته، وكثيرٌ منها في جلسةٍ واحدة، بلا مصادر بين يديه! وبلا رجوعٍ إلى الكتب ليوثق كلامه أو يتحقق منه!

ويدل على ذلك عدة أمور:

١ ـ أنه في بعض المواضع عندما ينقل كلامًا لأحد يقول في آخره: أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ، وقال مرة: أَوْ مَا يُشْبِهُ هَذَا الْكَلَامَ.

وقال في موضع آخر: قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ ـ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ غَيْرُهُ ـ[4].

٢ ـ أنَّه ألَّف كثيرًا من كتبه، وأفتى فتاوى طويلةٍ في جلسة واحدة! وهذا لا يكون إلا إذا أملى من حفظه.

---

(١) ٣١/ ٢٧٥، وقريب منها فتوى في: ٣١/ ٢٩٠.

(٢) ٧/ ٤ ـ ٤٦١.

(٣) ١٧/ ٢١٤ ـ ٥٠٤.

(٤) ٤/ ٤٢، ٥٠.

فقد ألّف كتابه المتين الغزير: السياسة الشرعية، في ليلة واحدة فقط! قال العلامة عبد الرحمٰن بن قاسم رَحِمَهُ اللَّهُ في حاشية السياسة الشرعية: كتبها في ليلة لما سأله الإمام أن يعلق له شيئا من أحكام الرعايا، وما ينبغي للمتولي[1]. اهـ.

وألَّف العقيدة الواسطية المتينة بقعدة بعد صلاة العصر![2].

وألَّف أصل كتابه «الرد على المنطقيين» في قعدةٍ بعد صلاة الظهر إلى العصر![3] قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَمَّا كُنْت بالإسكندرية اجْتَمَعَ بِي مَنْ رَأَيْته يُعَظِّمُ الْمُتَفَلْسِفَةَ بِالتَّهْوِيلِ وَالتَّقْلِيدِ، فَذَكَرْت لَهُ بَعْضَ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِن التَّجْهِيلِ وَالتَّضْلِيلِ، وَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنِّي كَتَبْت فِي قَعْدَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِن الْكَلَامِ عَلَى الْمَنْطِقِ مَا عَلَّقْته تِلْكَ السَّاعَةَ. اهـ.

ثم تعقبه بعد ذلك في مجالس إلى أنْ تم.

ومع أنه كتب عن هذا العلم العويص الصعب في هذا الوقت القصير جدًّا، إلا أنه مع لم يكن هذا العلم من همته، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ هِمَّتِي لِأَنَّ هِمَّتِي كَانَتْ فِيمَا كَتَبْته عَلَيْهِمْ فِي الْإِلَهِيَّاتِ[4]. اهـ.

وألف كتابه مقدمة التفسير من حفظِه، قال في أول الكتاب: «كَتَبْت هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ مُخْتَصَرَةً بِحَسَبِ تَيْسِيرِ اللهِ تَعَالَى مِنْ إمْلَاءِ الْفُؤَادِ». اهـ.

فقد كتبها إملاءً وإنشاءً، دون الرجوع للمصادر والمراجع وكتب أهل العلم، وفيها من التحقيق والتأصيل ما لا يُوجد في غيرها،

---

(١) ٢٨/ ٢٤٤.
(٢) ٣/ ١٦٤.
(٣) ٩/ ٨٢، وكتاب: الرد على المنطقيين، ص١.
(٤) ٩/ ٨٢.

فرحمه الله، كم كان آيةً في العلم والضبط والحفظ والفهم!

وقال في ختام بحثٍ طويل يقع في مائةٍ وعشر صفحات[١]، حيث حشد فيها الأدلة الطويلة، والردود القوية، والاستدراكات الكثيرة: «هَذَا الْجَوَابُ كُتِبَ وَصَاحِبُهُ مُسْتَوْفِزٌ فِي قَعْدَةٍ وَاحِدَةٍ»[٢]. اهـ.

وكتب فتوى طويلة تقع في مائةٍ وثمانٍ وسبعين صفحة (١٢/ ٣٢٣ ـ ٥٠١) وصاحب الفتوى عجلٌ عنده ينتظرها، حيث قال: لَكِنْ هَذَا الْمَوْضِعُ فِيهِ اشْتِبَاهٌ وَإِشْكَالٌ لَا تَحْتَمِلُ تَحْرِيرَهُ وَبَسْطَهُ هَذِهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا مُسْتَوْفِزٌ عَجْلَانُ يُرِيدُ أَخْذَهَا!![٣]. اهـ.

فصاحب الفتوى عنده مستوفزٌ ينتظر انتهاءه منها.

ومعنى مستوفز: أي: الذي جلس على هيئةٍ كأنه يريد القيام، واستوفز في قعدته: أي: انتصب فيها غير مطمئن.

ومن كان هذا حاله فقطعًا لن يكون جوابه إلا من بديهته وحفظِه.

وجاء في ختام رسالتِه لأحدِ علماء عصره، وقد وقعت في ثنتين وعشرين صفحةً[٤]: وَلَكِنْ ذَكَرْتُ لِلشَّيْخِ ـ أَحْسَنَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ ـ مَا اقْتَضَى الْحَالَ أَنْ أَذْكُرَهُ، وَحَامِلُ الْكِتَابِ مُسْتَوْفِزٌ عَجْلَانُ. اهـ.

وقال ـ حينما سُئل عن مسألة فأسهب في الجواب، وحشد بعض الأدلة وأبان وجه الصواب ـ: وَالْآثَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُتَعَاضِدَةٌ، وَلَكِنَّ الْجَوَابَ لَيْسَ عَلَى الْبَدِيهَةِ، عَلَى عَجَلٍ!![٥]. اهـ.

وقال في بحثٍ له في مسألة الأيمان والنذور: وعلَى خَاطِرِي هُنَا

---

(١) ١٢/ ٦ ـ ١١٦.
(٢) ١٢/ ١١٦.
(٣) ١٢/ ٤١٦.
(٤) ٢/ ٤٥٢ ـ ٤٧٩.
(٥) ٢٦/ ٤٣.

قَوْلٌ لَا أَسْتَثْبِتُهُ[(١)]. اهـ.

وقال ـ بعد أن حقق مسألةَ أخذ العوض من المتسابقين، وحكم الْمُحلّل، وتجاوز في تقرير ذلك عشر صفحات ملأها بالأدلة والبراهين والتأصيل البديع ـ: وإنما كتبتُ ذلك في جلسةٍ واحدة![(٢)].

وأفتى في مسألة، وأطال في تقرير الصواب، وحقَّقها تحقيقًا بديعًا لا يكاد يُوجد له نظير، وحشا فيها النصوص الكثيرة، ووفق بين الأدلة التي ظاهرها التعارض، وناقش أقوال العلماء واسْتدرك على بعضهم، ومع ذلك فليس عنده كتبٌ يستعين بها! حيث صرح بذلك بعد الانتهاء من بحثها في أكثر من أربعين صفحة فقال: «وَحِينَ كَتَبْتُ هَذَا الْجَوَابَ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مِن الْكُتُبِ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى الْجَوَابِ»[(٣)]اهـ.

بل قد يُباغته أحدٌ بأبيات تحتوي على سؤالٍ فيُجيب كذلك في نفس الجلسة، فمن ذلك أنَّ أَحَدَ عُلَمَاءِ الذِّمِّيِّينَ سأله عَن الْقَدَرِ فَقَالَ:

أَيَا عُلَمَاءَ الدِّينِ ذِمِّيُّ دِينِكُمْ ... تَحَيَّرَ دُلُّوهُ بِأَوْضَحِ حُجَّةِ
إذَا مَا قَضَى رَبِّي بِكُفْرِي بِزَعْمِكُمْ ... وَلَمْ يَرْضَهُ مِنِّي فَمَا وَجْهُ حِيلَتِي
دَعَانِي وَسَدَّ الْبَابَ عَنِّي، فَهَلْ إلَى ... دُخُولِي سَبِيلٌ بَيِّنُوا لِي قَضِيَّتِي
قَضَى بِضَلَالِي ثُمَّ قَالَ ارْضَ بالقضا ... فَمَا أَنَا رَاضٍ بِالَّذِي فِيهِ شِقْوَتِي
فَإِنْ كُنْتُ بِالْمَقْضِيِّ يَا قَوْمُ رَاضِيًا ... فَرَبِّي لَا يَرْضَى بِشُؤْمِ بَلِيَّتِي
فَهَلْ لِي رِضًا مَا لَيْسَ يَرْضَاهُ سَيِّدِي ... فَقَدْ حِرْتُ دُلُّونِي عَلَى كَشْفِ حِيرَتِي
إذَا شَاءَ رَبِّي الْكُفْرَ مِنِّي مَشِيئَةً ... فَهَلْ أَنَا عَاصٍ فِي اتِّبَاعِ الْمَشِيئَةِ
وَهَلْ لِي اخْتِيَارٌ أَنْ أُخَالِفَ حُكْمَهُ ... فَبِاللَّهِ فَاشْفُوا بِالْبَرَاهِينِ عِلَّتِي

---

(١) ٣٥/ ٣١٠.
(٢) المستدرك ٤/ ٦٩.
(٣) ١٠/ ٧٦٥

فَأَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ أَحْمَد ابْنُ تَيْمِيَّة مُرْتَجِلًا:

سُؤَالُكَ يَا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدِ ... مُخَاصِمِ رَبِّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ

فَهَذَا سُؤَالٌ خَاصَمَ الْمَلَأَ الْعُلَا ... قَدِيمًا بِهِ إِبْلِيسُ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ

وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ ... عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحَفِيرَةِ

وَيُدْعَى خُصُومُ اللَّهِ يَوْمَ مُعَادِهِمْ ... إِلَى النَّارِ طَرًّا مَعْشَرَ الْقَدَرِيَّةِ

وأتم مائةً وتسعة عشر بيتًا في مكانه!

قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَجَاب فِي الْمجْلس بِهَذَا الْجَواب[1]. اهـ.

فأي ذكاء وفطنةٍ وهبَه الله تعالى له، والأبيات مِن البحر الطويل، وهو من أصعب البحور، والموضوع في العقيدة والقدر، وهو أصعب المواضيع.

هذا وهو الذي يقول عن نفسِه بأنه ليس من أهل الشعر! فكيف لو تفرغ للشعر!

وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ[2]:

مَاذَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي رَجُلٍ ... آتَاهُ ذُو الْعَرْشِ مَالًا حَجَّ وَاعْتَمَرَا

فَهَزَّهُ الشَّوْقُ نَحوَ الْمُصْطَفَى طَرَبًا ... أَتَرَوْنَ الْحَجَّ أَفْضَلَ أَمْ إِيثَارُهُ الفُقرا

أَمْ حَجَّةً عَنْ أَبِيهِ ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْ ... مَاذَا الَّذِي يَا سَادَتِي ظَهَرَا

فَأَفْتُوا مُحِبًّا لَكُمْ فديتكمو ... وَذِكْرُكُمْ دَأْبَهُ إِنْ غَابَ أَوْ حَضَرَا

---

(١) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص٣٩٩.

(٢) ٢٦/ ١٠ ـ ١١.

فَأَجَابَ رضي الله عنه:

نَقُولُ فِيهِ بِأَنَّ الْحَجَّ أَفْضَلُ مِنْ ... فِعْلِ التَّصَدُّقِ وَالْإِعْطَاءِ لِلفقرا

وَالْحَجُّ عَنْ وَالِدَيْهِ فِيهِ بِرُّهُمَا ... وَالْأُمُّ أَسْبَقُ فِي الْبِرِّ الَّذِي ذَكَرَا

لَكِنْ إِذَا الْفَرْضُ خَصَّ الْأَبَ كَانَ إِذًا ... هُوَ الْمُقَدَّمَ فِيمَا يَمْنَعُ الضَّرَرَا

كَمَا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى صِلَةٍ ... وَأُمُّهُ قَدْ كَفَاهَا مَنْ بَرَا الْبَشَرَا

هَذَا جَوَابُك يَا هَذَا مُوَازَنَةً ... وَلَيْسَ مُفْتِيك مَعْدُودًا مِن الشُّعرا

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في حديثه عنه: كَانَ يُفْتِي فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ فِيهَا بِقَلَمِهِ وَلِسَانِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ فُتْيَا![1]. اهـ.

٣ ـ وجود بعض الأوهام في إسنادِ بعضِ الأحاديث، ومثل هذه الأوهام لا يخلو منها البشر، كأن يذكر أنَّ مسلمًا روى هذا الحديث وهو لم يروه، ونحو هذا.

وفي عدة مواضع يعزو الحديث إلى أحد الكتب المسندة كالصحيحين أو أحدهما، ويكون العزو خطأ، مثال ذلك: وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو، لَيْسَ بِإِثْمٍ وَلَا بِقَطِيعَةِ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا»**، قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ، قَالَ: **«اللهُ أَكْثَرُ»**.

وهذا الحديث ليس في «الصحيحين».

وقد يعزو الأثر إلى صحابي خطأ، كقولِه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه

(١) أعلام الموقعين ٢/ ٤٤٧.

قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللهَ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادِي بِهِنَّ[1]. اهـ.

والقائل إنما عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد ذكر هذا الأثر ضمن أحاديث وآثارٍ كثيرة في فتوى له في أكثر من خمس وعشرين صفحة.

ومن ذلك قوله في مسألة الْمُطَلَّقَةِ دُونَ الثَّلَاثِ إِذَا تَزَوَّجَتْ زَوْجًا أَصَابَهَا: هَلْ تَعُودُ إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى الثَّلَاثِ؟ أَوْ تَعُودُ عَلَى مَا بَقِيَ؟ فَأَفْتَى أَبُو هُرَيْرَةَ بِالْقَوْلِ الثاني، ثُمَّ سَأَلَ عُمَرَ فَأَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ: لَوْ أَفْتَيْت بِغَيْرِهِ لَأَوْجَعْتُك ضَرْبًا.

وعمر إنما قال له ذلك في مسألة آخرى، وهي مسألة أَكْلِ الْمُحْرِمِ من الصَّيْد الذي لَمْ يَكُنْ أَمَرَ بِهِ وَلَا شَعَرَ بِهِ[2].

بل إنه أحيانًا يروي الحديث ويزيد أو ينقص عما هو في كتب أهل الحديث؛ ظنًّا منه أنَّ هذا هو لفظه، فمن ذلك أنه روى حديث جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الشُّحِّ: مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، وَقَرَّى الضَّيْفَ، وَأَعْطَى فِي النَّوَائِبِ»**[3]. وهكذا روي في جميع المصادر التي وقفتُ عليها بهذا اللفظ.

والشيخ رواه بلفظ: «أَرْبَعٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدَ بَرِئَ مِنْ الْبُخْلِ: مَنْ آتَى الزَّكَاةَ وَقَرَى الضَّيْفَ وَوَصَلَ الرَّحِمَ وَأَعْطَى فِي النَّائِبَةِ».

فقد أضاف رابعة، وغير لفظ: «ثَلَاثٌ» إلى «أَرْبَعٌ».

(١) ٤/ ٥٢٥.
(٢) مُوطأ مالك (١٢٨٣)، مصنف عبد الرزاق (٨٣٤٢)، السنن الكبرى، للبيهقي (٩٩١٤).
(٣) رواه الطبراني (٤٠٩٦).

٤ ـ أنه كثيرًا ما يقول حينما يعزو حديثًا إلى راويه، أو قولا إلى قائله: أظن أو يغلب على الظن.

فمن ذلك قوله: وَكَذَلِكَ ـ فِيمَا أَظُنُّ ـ كُتُبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ لَيْسَ فِيهَا بَابُ قِتَالِ الْبُغَاةِ وَإِنَّمَا ذَكَرُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ[1]. اهـ.

وقوله بعد أن روى حديث النبي ﷺ: **«يَمِينُ اللهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»**. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَالْبُخَارِيُّ فِيمَا أَظُنُّ[2]. اهـ.

وقوله: وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَالْمَنْقُولُ عَنْهُ ذَمُّ الصُّوفِيَّةِ وَكَذَلِكَ مَالِكٌ ـ فِيمَا أَظُنُّ ـ[3]. اهـ.

وقوله في الرواية التي نسبها بعضُ الأصحاب للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي النِّكَاحِ وَلَوْ بَعْدَ الْمَجْلِسِ: وَذَلِكَ خَطَأٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْجَدُّ ـ فِيمَا أَظُنُّ ـ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ[4]. اهـ.

وهناك غيرها من الأمثلة.

وكان بإمكانه الرجوع للمصادر لو أمكنه أو وجد وقتًا، لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا وقت عنده للتأكد من ذلك، فهو يُملي ما يحفظه وما يفتح الله عليه من العلوم والفهم والاستدلالات.

٥ ـ أنه يذكر أسانيد بعض الأحاديث ويتوقف في ذكر اللفظ لعدم توفر الكتاب عنده، وهذا مِن أعجب ما رأيت في حِدَّةِ حفظِه، وقوةِ ذاكرتِه، فمن ذلك أنه ذكر طرق «رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ رَبَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ فِي مِثْلِ

---

(١) ٤/٤٥١.
(٢) ٦/٣٧١.
(٣) ١٠/٣٧٠.
(٤) ٢١/١٤٠.

يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا»، وذكر من أخرجه ورواه، وفي ثنايا ذلك قال: وَرَوَاهُ أَبُو أَحْمَد بْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْن حَيَّانَ عَنْ ابْنِ بريدة عَنْ أَنَسٍ، وَمَا أَعْلَمُ لَفْظَهُ!

وَرَوَاهُ أَبُو عَمْرو الزَّاهِدُ[1] بِإِسْنَادٍ آخَرَ لَمْ يَحْضُرْنِي لَفْظُهُ!

وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الموصلي فِي مُسْنَدِهِ عَنْ شيبان بْنِ فَرُّوخٍ، عَنِ الصَّعْقِ بنِ حَزْنٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ البناني، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَلَا أَعْلَمُ لَفْظَهُ![2].

ثم استطرد في الحديث وقال: قَالَ بَعْضُهُمْ: السَّابِقُونَ فِي الدُّنْيَا إلَى الْجُمُعَاتِ هُم السَّابِقُونَ فِي يَوْمِ الْمَزِيدِ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْضُرْنِي لَفْظُهُ![3].

ثم ذكر شواهد كثيرة للحديث بأسانيدها في كثير من المواضع، وذكر حديثًا طويلًا قرابة صفحة كاملة ثم قال: وَرُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ رَوَاهُ أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الزَّاهِدُ غُلَامُ ثَعْلَبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الدميك الْمَرْوَزِي، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

---

(١) الذي يظهر: أنه أبو عمر، وليس أبا عمرو، كما نص على ذلك في موضع آخر ٦/ ٤١٥.
وقد ترجم له الذهبي بقوله: الإِمَامُ الأَوْحدُ العَلاَّمَةُ اللُّغَوِيُّ المُحَدِّثُ، أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ أَبِي هَاشِمٍ البَغْدَادِيُّ الزَّاهِدُ، المَعْرُوف بِغُلاَمِ ثَعْلَبٍ.
وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ.
وَلاَزم ثَعْلبًا فِي العَرَبِيَّة، فَأَكْثَرَ عَنْهُ إِلَى الغَايَة، وَهُوَ فِي عِدَاد الشُّيُوْخ فِي الحَدِيْثِ لاَ الحُفَّاظ، وَإِنَّمَا ذكرتُهُ لِسَعَة حفظه للسان العرب، وصدقه، وعلوّ إسناده..
قال: كَانَ جَمَاعَة مِنْ أَهْلِ الأدب لَا يوثّقون أَبَا عُمَرَ فِي عِلْم اللغة..
فأمَّا الحَدِيْث فرَأَيْتُ جمِيعَ شُيُوْخِنَا يوثّقونه فِيْهِ..

(٢) ٦/ ٤٠١.   (٣) ٦/ ٤٠٦.

عَبْدِ اللهِ الْحَرَّانِي، حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ يَزِيدَ الرقاشي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِأَبْسَطَ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَحْضُرْنِي سِيَاقُهُ!

وَلَكِنْ أَظُنُّ فِيهِ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ يَزِيدَ الرقاشي وَضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو[1]..

ثم أكمل كلامه على الحديث إسنادًا ومتنًا.

وحينما كان يسرد أسانيد الحديث ومن رواه من المحديثين: لم يخطر على بالي أن يكون ذلك من حفظِه، ولكن حينما ذكر في بعض الأسانيد التي سرد بعضها، والرواة الذين ذكر بعضهم ولم يذكر ألفاظ الأحاديث التي رووها: لم يعد هناك أدنى شكٍّ في أنّ الشيخ يُملي هذه الأسانيد أو جلها من حفظِه، بل ويُملي ـ كما تقدم ـ المصنفات الضخمة والفتاوى الطويلة من حفظه!

فلك أن تتصور سرده لأسانيد وطرقٍ كثيرةٍ من حفظه، وهي ليست في أمهات الكتب المشهورة.

وإنما قال الشيخ: لا أعلم لفظه، ولَمْ يَحْضُرْنِي لَفْظُهُ ونحوها من العبارات: تورعًا وتحريًا للصدق والأمانة في النقل.

ولا ريب أنّ الشيخ يستحضر معناه، ولكنه لم يُرد أنْ يذكر المعنى، بل أراد نص العبارة، فأيّ دقة أعظم من هذه؟

٦ ـ تأكيد بعض العلماء ذلك، ومنهم تلميذه ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: وللشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من المصنفات والفتاوى وَالْقَوَاعِد والأجوبة والرسائل وَغير ذَلِك من الْفَوَائِد مَا لا يَنْضَبِط، وَلَا أعلم أحدًا من

---

(١) ٦/ ٤١٥.

مُتَقَدِّمي الْأمة وَلَا متأخريها جمع مثل مَا جمع، وَلَا صنف نَحْو مَا صنف وَلَا قَرِيبًا من ذَلِك، مَعَ أَنَّ أَكثر تصانيفه إِنَّمَا أملاها من حفظه، وَكثير مِنْهَا صنفه فِي الْحَبْس، وَلَيْسَ عِنْده مَا يحْتَاج إِلَيْهِ من الْكتب[1].اهـ.

ونقل عن أبي عبد الله بن رُشيق رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: قد مَنَّ الله عَلَيْهِ بِسُرْعَة الْكِتَابَة وَيكْتب مِن حفظه من غير نقل[2].اهـ.

وقول ابن عبد الهادي عنه وهو الخبير بشيخه وبمن سبقه وعاصره بأنه لَا يعلم أحدًا من مُتَقَدِّمي الْأمة وَلَا متأخريها جمع مثل مَا جمع، وَلَا صنف نَحْو مَا صنف وَلَا قَرِيبًا من ذَلِك ليس مُبالغًا فيه أبدًا، بلا هو الواقع والمشاهد.

ويكفي دلالةً على أنه كثير التصنيف والإفتاء: أني تتبعتُ عبارة: (ذكر في غير هذا الموضع) وأمثالها كـ، (ذكرتُ)، (ذكرنا)، (بسط)، (بسطناه)، (مَبْسُوطَةٌ) (بسطتُ)، (بسطنا)، (قررت)، (قُرّر)، (قررتُه)، (بُيِّنَ)، (بَيَّنْتُ) ونحوها من العبارات التي يُشير إلى أنه بسط القول فيما هو بصدده في مكانٍ آخر: فوجدته كررها: (ثَمَانَمِائَةً وثلاثًا وسبعين) مرةً!!

تتبعتُ ذلك في مجموع الفتاوى فقط، فكيف لو أُضيف إلى ذلك ما كتبه في غيرِها؟

وأنا أجزم أنه لم يُوجد أحدٌ من قديم الزمان وحديثه من استعمل مثل عدد هذه العبارات ولا ربعها، مما يُؤكد تأكيدًا قاطعًا أن شيخ الإسلام أمضى دهره في التصنيف والإفتاء، وكتب وألَّف مئات المصنفات

(١) العقود الدرية، ص٤٢.

(٢) العقود الدرية، ص٨٠.

الكبيرة والصغيرة، التي من كثرتها أكثر من الإحالة إلى مواضع فصل فيها القول الذي يتكلم فيه دون تحديدها.

وَقد قَالَ الذهبي رحمه الله تعالى: جمعت مصنفات شيخ الاسلام تَقِيّ الدّين أبي الْعَبَّاس أَحْمد بن تَيْمِية رَضِي الله عَنهُ فَوَجَدته ألف مُصَنف، ثمَّ رَأَيْت لَهُ أيضًا مصنفات أخر![١].اهـ.

ومنهم الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في حديثه عن شيخ الإسلام حيث قال: «فإنه كثير الاعتماد على حفظه رحمه الله تعالى»[٢].اهـ.

وهذا الأدلةُ وغيرُها لا شك أنها تدل على أنَّه في أغلب بحوثه وفتاويه يُملي من حفظه، وينسب الأقوال إلى أهلها، والأحاديث إلى مصادرها، وذلك بحسب ما حفظه أيام قراءته، أو حفظه أيام الطلب، أو في رجوعه لها في أوقات سابقة[٣].

وهذا لا يتأتى إلا ممن هضم الشريعة هضمًا، وأشبعها فهمًا، واستوعبها حفظًا، فشيخ الإسلام لا وقت له للرجوع إلى المصادر في كثير من الأحيان، بل يكتب مئات الصفحات من حفظه، بما تحويه من أحاديث وأقوال واستدلالات وردود.



(١) الرد الوافر ١/ ٣٥.

(٢) ضعيف أبي داود ٢/ ٩٣.

(٣) وهناك أمثلة أخرى تركتها رغبة في الاختصار، وهذا وغيره مما يُؤكد ضرورة تحقيق مجموع الفتاوى تحقيقًا دقيقًا، مِن قِبل مؤسسةٍ علمية عظيمة الخبرة، أو من مجموعةٍ من المختصين.

[ذكاؤه وفهمه ودقَّةُ استنباطاتِه]

أُعطي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ذكاءً وفهمًا عجيبًا، ودقّةً في الجواب والنظر، وخذ مثالًا على ذلك: سُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَرْيَةٍ بِهَا فَلَّاحُونَ، وَهِيَ نِصْفَانِ: أَحَدُ فَلَّاحِي النِّصْفِ لَهُ غَنَمٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لَيْسَ لِفَلَّاحِيهِ غَنَمٌ قَدْرُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَأَلْزَمَ الْإِمَامُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ بِزَكَاةِ الْغَنَمِ عَلَى الْفَلَّاحِينَ، فَهَلْ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ النِّصَابُ؟

وَإِذَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ: فَهَلْ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ نِصَابٌ؟

فَأَجَابَ: إنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ هُوَ مِقْدَار مَا فَرَضَهُ اللهُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ اخْتَصُّوا بِأَدَائِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ فَوْقَ الْوَاجِبِ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ اشْتَرَكَ فِيهِ الْجَمِيعُ بِحَسَبِ أَمْوَالِهِمْ[1]. اهـ.

فتأمل هذا الجواب الحكيم، والتفصيل البديع، الذي قد لا يخطر على بال المفتي.

وإنك لتعجب من دقة فهمه للنصوص، حيث يتمعن فيها ويستنبط منها الكنوز العظيمة، والفوائد الجمة، وربما أطال في كثير منها إطالةً تعجز عن ربط أولها بآخرها، في حين أنّ كل أو جلّ شراح الأحاديث وغيرهم يمرون عليها مرور الكرام، أو يُعطونها شيئًا من التأمل والتمحيص.

(١) ٢٥/ ٥٠.

وخذ مثالًا على ذلك: حينما ذكر قول النبي ﷺ: **«إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»** أطنب في ذكر كلام العرب في أَنَّهُمْ يَنْفُونَ الشَّيْءَ فِي صِيَغِ الْحَصْرِ أَوْ غَيْرِهَا، وَيَحْصُرُونَ الشَّيْءَ فِي غَيْرِهِ: تَارَةً لِانْحِصَارِ جَمِيعِ الْجِنْسِ مِنْهُ، وَتَارَةً لِانْحِصَارِ الْمُفِيدِ أَو الْكَامِلِ فِيهِ.

فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: **«إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»** حَيْثُ قَصَدَ بِهِ الْحَصْرَ فِي النَّوْعِ، لَمَّا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ عَلَّقَ بِالشَّهْرِ أَحْكَامًا كَقَوْلِهِ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥] وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٧] وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكَانَ مِن الْأَفْهَامِ مَا يَسْبِقُ إِلَى أَنَّ مُطْلَقَ الشَّهْرِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ لَمْ يَعُدَّ أَيَّامَ الشَّهْرِ يَتَوَهَّمُ أَنَّ السَّنَةَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا، وَأَنَّ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، فَقَالَ ﷺ: **«الشَّهْرُ الثَّابِتُ اللَّازِمُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَزِيَادَةُ الْيَوْمِ قَدْ تَدْخُلُ فِيهِ وَقَدْ تَخْرُجُ مِنْهُ، كَمَا يَقُولُ: الْإِسْلَامُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَقَدْ يَمُوتُ قَبْلَ الْكَلَامِ، فَلَا يَكُونُ الْإِسْلَامُ فِي حَقِّهِ إِلَّا مَا تَكَلَّمَ بِهِ»**[1]. إلخ ما قرره تقريرًا عجيبًا لا يُمكن لمن قرأه وتأمله إلا أن يقبله ويقتنع به، ويعرف لهذا العالم الجهبذ النادر في تاريخ البشرية كلِّها حقَّه وقدْرَه.

في حين أنك تجد سائر الشراح لهذا الحديث لا يتجاوز شرحهم وتوضيحهم ـ مع أن كثيرًا منه مُخالف للصواب ـ إلا أسطرًا قليلة!

ومن ذكائِه وفهمِه رحمه الله تعالى أنه اسْتطاع إظهار جمال الشريعة؛ ببيان حِكَم تشريعاتِها، وسُمُوِّ مَقاصِدِها، وسلامَتِها مِن التَّناقُضِ والتَّضادّ، وصلاحيَّتها لكلِّ زمانٍ ومكان، وأثبت بالأدلة النقليّةِ والعقليّةِ

---

(١) ٢٥/١٥٣ ـ ١٦٠.

أنّ أحكامها كلَّها هي الصواب والعدل، وأنَّ الحكمة تقتضي إيجاب أو استحباب ما أمرت به، ومَنْعَ ما نَهَت عنه.

فمن ذلك:

١ ـ أنه رد على من قال بأن بعض الأحكام جاءت على خلاف القياس، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ تَأَمَّلْنَا عَامَّةَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي قِيلَ: إنَّ الْقِيَاسَ فِيهَا عَارَضَ النَّصَّ وَأَنَّ حُكْمَ النَّصِّ فِيهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ: فَوَجَدْنَا مَا خَصَّهُ الشَّارِعُ بِحُكْمٍ عَنْ نَظَائِرِهِ فَإِنَّمَا خَصَّهُ بِهِ لِاخْتِصَاصِهِ بِوَصْف أَوْجَبَ اخْتِصَاصَهُ بِالْحُكْمِ، كَمَا خَصَّ الْعَرَايَا بِجَوَازِ بَيْعِهَا بِمِثْلِهَا خَرْصًا لِتَعَذُّرِ الْكَيْلِ مَعَ الْحَاجَةِ إلَى الْبَيْعِ، وَالْحَاجَةُ تُوجِبُ الِانْتِقَالَ إلَى الْبَدَلِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْأَصْلِ.

فَالْخَرْصُ عِنْدَ الْحَاجَةِ قَامَ مَقَامَ الْكَيْلِ، كَمَا يَقُومُ التُّرَابُ مَقَامَ الْمَاءِ، وَالْمَيْتَةُ مَقَامَ الْمُذَكَّى عِنْدَ الْحَاجَةِ..

وَلَعَلَّ مَنْ رَزَقَهُ اللهُ فَهْمًا وَآتَاهُ مِنْ لَدُنْه عِلْمًا: يَجِدُ عَامَّةَ الْأَحْكَام الَّتِي تُعْلَمُ بِقِيَاس شَرْعِيٍّ صَحِيح يَدُلُّ عَلَيْهَا الْخِطَابُ الشَّرْعِيُّ، كَمَا أَنَّ غَايَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ الشَّرْعِيُّ هُوَ مُوَافِقٌ لِلْعَدْلِ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبُ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ[1]. اهـ.

٢ ـ أنه حينما تكلم عن قول النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا**»؛ يَعْنِي: مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ.

نفى ما يَتَبَادر إلى الذهن من أول وهلة أن صفة الأمية صفة نقص، بل ذكر أنها صفة مدح وكمال حيث قال: وَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأُمِّيَّةَ

(١) ٢٢/٣٢٣ ـ ٣٣٤.

الْمَذْكُورَةَ هُنَا صِفَةُ مَدْحٍ وَكَمَالٍ مِنْ وُجُوهٍ: مِنْ جِهَةِ الِاسْتِغْنَاءِ عَن الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ بِمَا هُوَ أَبْيَنُ مِنْهُ وَأَظْهَرُ وَهُوَ الْهِلَالُ.

وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ هُنَا يَدْخُلُهُمَا غَلَطٌ.

وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ فِيهِمَا تَعَبًا كَثِيرًا بِلَا فَائِدَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ شُغْلٌ عَن الْمَصَالِحِ، إذْ هَذَا مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ لَا لِنَفْسِهِ، وَإِذَا كَانَ نَفْيُ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ عَنْهُمْ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ، وَلِلْمَفْسَدَةِ الَّتِي فِيهِ: كَانَ الْكِتَابُ وَالْحِسَابُ فِي ذَلِكَ نَقْصًا وَعَيْبًا، بَلْ سَيِّئَةً وَذَنْبًا، فَمَنْ دَخَلَ فِيهِ فَقَدْ خَرَجَ عَن الْأُمَّةِ الْأُمِّيَّةِ فِيمَا هُوَ مِن الْكَمَالِ وَالْفَضْلِ السَّالِمِ عَن الْمَفْسَدَةِ، وَدَخَلَ فِي أَمْرٍ نَاقِصٍ يُؤَدِّيهِ إلَى الْفَسَادِ وَالِاضْطِرَابِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ جَعَلَ هَذَا وَصْفًا لِلْأُمَّةِ، كَمَا جَعَلَهَا وَسَطًا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] فَالْخُرُوجُ عَنْ ذَلِكَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ[١]. اهـ.

وهكذا تجده يستخرج الحكم من الأحكام التشريعية، ويُبرز جمالها وفوائدها.

وقد قال رحمه الله تعالى: «لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فِي الشَّرِيعَةِ مِن الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ، وَالنِّعْمَةِ التَّامَّةِ، وَالرَّحْمَةِ الْعَامَّةِ، مَا قَدْ يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِن الْعُلَمَاءِ»[٢]. اهـ.

فرحم الله شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء؛ فإن الذي يقرأ كتُبه وينهل من علومها يزداد إيمانًا وانشراحًا، وتعظم ثقتُه بدينه وكتابه ونبيّه.

ولا تستكثر على الله تعالى هبَتَه لشيخ الإسلام هذا الحفظ والذكاء

---

(١) ٢٥/ ١٧٤.

(٢) ٢٩/ ٤٧٠.

والفهم الخارق، ومنَّته عليه بالإحاطة بعلوم الدنيا والدين، وسنن المرسلين وبدعَ الضالين، وإذا كان الله تعالى أعطاه فراسةً خارقة في أمور الدنيا، أفلا يُعطيه مثلها في أمور الدين؟

إليك طرفًا من فراسته التي لا يُمكن للعقل البشري أن يُصدقها لولا أنّ أثبت طلابه رواها بنفسه، قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: وَلَقَدْ شَاهَدْتُ مِنْ فِرَاسَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أُمُورًا عَجِيبَةً، وَمَا لَمْ أُشَاهِدْهُ مِنْهَا أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ، وَوَقَائِعُ فِرَاسَتِهِ تَسْتَدْعِي سِفْرًا ضَخْمًا.

أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ بِدُخُولِ التَّتَارِ الشَّامَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَأَنَّ جُيُوشَ الْمُسْلِمِينَ تُكْسَرُ، وَأَنَّ دِمَشْقَ لَا يَكُونُ بِهَا قَتْلٌ عَامٌّ وَلَا سَبْيٌ عَامٌّ، وَأَنَّ كَلَبَ الْجَيْشِ وَحِدَّتَهُ فِي الْأَمْوَالِ، وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يَهُمَّ التَّتَارُ بِالْحَرَكَةِ.

ثُمَّ أَخْبَرَ النَّاسَ وَالْأُمَرَاءَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِمِائَةٍ لَمَّا تَحَرَّكَ التَّتَارُ وَقَصَدُوا الشَّامَ: أَنَّ الدَّائِرَةَ وَالْهَزِيمَةَ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الظَّفَرَ وَالنَّصْرَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ يَمِينًا، فَيُقَالُ لَهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَيَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ تَحْقِيقًا لَا تَعْلِيقًا! وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيَّ قُلْتُ: لَا تُكْثِرُوا، كَتَبَ اللهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ أَنَّهُمْ مَهْزُومُونَ فِي هَذِهِ الْكَرَّةِ، وَأَنَّ النَّصْرَ لِجُيُوشِ الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَأَطْمَعَتْ بَعْضَ الْأُمَرَاءِ وَالْعَسْكَرِ حَلَاوَةُ النَّصْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ إِلَى لِقَاءِ الْعَدُوِّ.

وَكَانَتْ فِرَاسَتُهُ الجَرئيةُ[١] فِي خِلَالِ هَاتَيْنِ الْوَاقِعَتَيْنِ مِثْلَ الْمَطَرِ.

وَلَمَّا طُلِبَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَأُرِيدَ قَتْلُهُ ـ بَعْدَمَا أُنْضِجَتْ لَهُ الْقُدُورُ، وَقُلِّبَتْ لَهُ الْأُمُورُ ـ اجْتَمَعَ أَصْحَابُهُ لِوَدَاعِهِ، وَقَالُوا: قَدْ تَوَاتَرَتِ

---

(١) قال الشيخ محمد بن قاسم في حاشية المستدرك: في الأصل: (الْجُزْئِيَّةُ) وهو غلط.

الْكُتُبُ بِأَنَّ الْقَوْمَ عَامِلُونَ عَلَى قَتْلِكَ، فَقَالَ: وَاللهِ لَا يَصِلُونَ إِلَى ذَلِكَ أَبَدًا! قَالُوا: أَفَتُحْبَسُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَطُولُ حَبْسِي، ثُمَّ أَخْرُجُ وَأَتَكَلَّمُ بِالسُّنَّةِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَلَمَّا تَوَلَّى عَدُوُّهُ الْمُلَقَّبُ بِالْجَاشِنْكِيرِ الْمُلْكَ أَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ، وَقَالُوا: الْآنَ بَلَغَ مُرَادَهُ مِنْكَ، فَسَجَدَ لِلَّهِ شُكْرًا وَأَطَالَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا سَبَبُ هَذِهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: هَذَا بِدَايَةُ ذُلِّهِ وَمُفَارَقَةُ عِزِّهِ مِنَ الْآنِ، وَقُرْبُ زَوَالِ أَمْرِهِ، فَقِيلَ: مَتَى هَذَا؟ فَقَالَ: لَا تُرْبَطُ خُيُولُ الْجُنْدِ عَلَى الْقُرْطِ حَتَّى تُغْلَبَ دَوْلَتُهُ، فَوَقَعَ الْأَمْرُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَ بِهِ، سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَقَالَ مَرَّةً: يَدْخُلُ عَلَيَّ أَصْحَابِي وَغَيْرُهُمْ فَأَرَى فِي وُجُوهِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ أُمُورًا لَا أَذْكُرُهَا لَهُمْ.

فَقُلْتُ لَهُ ـ أَوَ غَيْرِي ـ لَوْ أَخْبَرْتَهُمْ؟ فَقَالَ: أَتُرِيدُونَ أَنْ أَكُونَ مُعَرِّفًا كَمُعَرِّفِ الْوُلَاةِ؟

وَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا: لَوْ عَامَلْتَنَا بِذَلِكَ لَكَانَ أَدْعَى إِلَى الِاسْتِقَامَةِ وَالصَّلَاحِ، فَقَالَ: لَا تَصْبِرُونَ مَعِي عَلَى ذَلِكَ جُمُعَةً، أَوْ قَالَ: شَهْرًا.

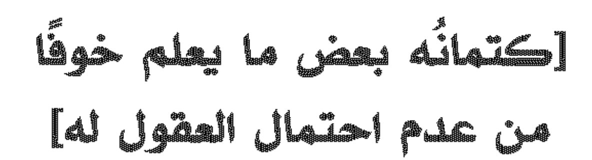
وَأَخْبَرَنِي غَيْرَ مَرَّةٍ بِأُمُورٍ بَاطِنَةٍ تَخْتَصُّ بِي مِمَّا عَزَمْتُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ لِسَانِي.

وَأَخْبَرَنِي بِبَعْضِ حَوَادِثَ كِبَارٍ تَجْرِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ أَوْقَاتَهَا. وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ بَقِيَّتَهَا.

وَمَا شَاهَدَهُ كِبَارُ أَصْحَابِهِ مِنْ ذَلِكَ أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَا شَاهَدْتُهُ[1]. اهـ.



(١) مدارج السالكين ٢/٤٥٨ ـ ٤٥٩، المستدرك ١/١٨٦ ـ ١٨٨



[كتمانه بعض ما يعلم خوفًا من عدم احتمال العقول له]

كان رَحِمَهُ اللَّهُ يكتم بعض ما يعلم خوفًا من عدم احتمال العقول له، ومن ذلك قوله بعد الحديث عن عالم الجن ودخولهم في الإنس: وَلَوْ ذَكَرْت مَا جَرَى لِي وَلِأَصْحَابِي مَعَهُمْ لَطَالَ الْخِطَابُ، وَكَذَلِكَ مَا جَرَى لِغَيْرِنَا، لَكِنَّ الِاعْتِمَادَ فِي الْأَجْوِبَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى مَا يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِي عِلْمِهِ، لَا يَكُونُ بِمَا يَخْتَصُّ بِعِلْمِهِ الْمُجِيبُ، إلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ لِمَنْ يُصَدِّقُهُ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ[1]. اهـ.

وقد أخذ هذه السُّنَّة من أصحاب النبي ﷺ، قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا.

ثم روى بسنده عن عَلِيّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ».

وروى مسلم في «صحيحه» عن عَبْد اللهِ بْن مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً».

فينبغي للمفتين وطلاب العلم والوعَّاظ ألا يذكروا للناس ما تعجز العقول عن تصديقه واستيعابه، كالكلام في القدر وعالم الجنّ ونحو ذلك.

---

(١) ٢٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

[إلمامه بالمذاهب والأديان والعلوم الأخرى]

نظر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في الكتاب والسُّنَّة نظر الطبيب الحاذق، الذي بين عينيه مجهرٌ يرى فيه الدقائق والأسرار التي لا تُرى إلا به، ففتش عن أسرار الشريعة وحِكَمِها، **فنظر في القرآن** تدبُّرًا وتمعنًا، ثم نظر في تفسير العلماء للقرآن وطالع الكثير منها، وقد قال ـ وهو والله صادقٌ بارّ ـ: إِنِّي وقفت على مائَة وَعشْرين تَفْسِيرًا، أستحضر من الْجَمِيع الصَّحِيح الَّذِي فِيهَا![1].

وكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: رُبمَا طالعت على الْآيَة الْوَاحِدَة نَحْو مائَة تَفْسِير، ثمَّ أسأَل الله الْفَهم وَأَقُول: يَا معلم آدم وَإِبْرَاهِيم عَلمنِي، وَكنت أذهب إِلَى الْمَسَاجِد المهجورة وَنَحْوهَا وأُمَرِّغ وَجْهي فِي التُّرَاب، وأسأل الله تَعَالَى وَأَقُول: يَا معلم إِبْرَاهِيم فهمني[2]. اهـ.

وقال تلميذُه الإمام الذهبي عنه: بقي أزيد من سنةٍ يفسر في سورة نوح، وكان بحرًا لا تُكَدِّرُه الدِّلاء![3]. اهـ.

وقال كذلك: وَكَانَ آيَة من آيَات الله تَعَالَى فِي التَّفْسِير والتوسع فِيهِ، لَعَلَّه يبْقى فِي تَفْسِير الْآيَة الْمجْلس والمجلسين[4]. اهـ.

ومما يدلك على كثرة قراءته لكتب التفسير، وتضلّعه وتبحره فيها:

---

(١) الوافي بالوفيات ٧/ ١١.
(٢) العقود الدرية، ص٤٢.
(٣) تاريخ الإسلام ٣٠/ ٢٢٦.
(٤) ثلاث تراجم نفيسة، للأئمة الأعلام، ص٢١ ـ ٢٥.

أنه يحكم على كثير منها، ويُبين ما لها وعليها، ويُقارن بينها، وهذا لا يتأتَّى إلا ممن جردها وأطال النظر فيها، قال رحمه الله تعالى: فِي التَّفْسِيرِ مِن هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ، مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ والزمخشري فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

والثَّعْلَبِيُّ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ، وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ يَنْقُلُ مَا وُجِدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِن صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ.

والْوَاحِدِيُّ صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَن السَّلَامَةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ.

والبغوي تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِن الثَّعْلَبِيِّ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِن الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْآرَاءِ الْمُبْتَدَعَةِ.

وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ وَحَدِيثِ عَلِيٍّ الطَّوِيلِ فِي تَصَدُّقِهِ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ(١) .اهـ.

فكم هو من المحزن أنْ تجد من ملأ أوقاته بالقراءة والمطالعة وحضور الدروس وغيرها، ولا يكون لكتاب الله نصيب من وقته، وحظٌّ من قراءته.

بل إنَّه لَمَّا حبس فِي آخر عمره طلب منه أحد طلابه أَنْ يكْتب على جَمِيع الْقُرْآن تَفْسِيرًا مُرَتَّبًا على السُّور، فَكتب له تفسير وشرح بعض الْآيَات التي أشكل تَفْسِيرهَا على جمَاعَة من الْعلمَاء، بعد أنْ أطال في

---

(١) ١٣/ ٣٥٤.

تدبرها وتأملها والنظر فيها، ثم قال: قد فتح الله عَليّ فِي هَذِه الْمرة من مَعَاني الْقُرْآن، وَمن أصُول الْعلم بأَشْيَاء كَانَ كثير من الْعلمَاء يتمنونها، وندمت على تَضْيِيع أَكثر أوقاتي فِي غير مَعَاني الْقُرْآن![1] .اهـ.

وشيخ الإسلام ابن تيمية قد ملأ الدنيا علمًا ونصحًا وجهادًا، وشَغَل وقته كلّه بتدبر القرآن والسُّنَّة، والنظر في العلوم الشرعية ليستفيد منها، والعلومِ البدعية ليردّ على أصحابها ومُحبيها، ومع ذلك رأى أنه «ضيَّع الزمان في رده على النصارى والرافضة، ومن عاند الدين أو ناقضه، ورأى في آخر حياته لو أنه تصدى لشرح البخاري أو لتفسير القرآن العظيم لقلد أعناق أهل العلوم بدر كلامه النظيم»[2].

فكيف بمن ضيّع أوقاته باللهو والسهر واللعب؟ بل كيف بمن ضيع أوقاته بغيبة العلماء والدعاة والمصلحين، وانشغل في تصنيفهم والقدح في نواياهم، وانشغل بعيبوهم عن عيوبِه؟

نعوذ بالله من الخذلان.

ثم نظر في كتب السُّنَّة والصحاح والمسانيد والمصنفات، فميّز بين صحيحها وضعيفها، وجعل نصوص الكتاب والسُّنَّة أكثر جمالًا، وأنصع بياضًا، جذَّابةً عذبة، معقولةً مفهومة.

ويكفيك قول تلميذه الخبير به، العالم المحدث الكبير الإمام الذهبي: قَرَأَ بِنَفسِهِ على جمَاعَة، وَنسخ عدَّة أَجزَاءٍ وَسنَنَ أبي دَاوُد، وَنظر فِي الرِّجَال والعلل، وَصَارَ من أَئِمَّة النَّقْد، وَمن عُلَمَاء الْأَثر.

فإنني مَا رَأَيْت أحدًا أسْرع انتزاعًا للآيات الدَّالَّة على الْمَسْأَلَة الَّتِي

(١) العقود الدرية، ص٤٣ ـ ٤٤.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي ١/ ٢٣٦.

يوردها مِنْهُ، وَلَا أَشد استحضارًا لمتون الْأَحَادِيث وعزوها إِلَى الصَّحِيح أَو إِلَى الْمسند أَو إِلَى السّنَن مِنْهُ، كَأَن الْكتاب وَالسّنَن نصب عَيْنَيْهِ، وعَلى طرف لِسَانه، بِعِبَارَة رشقة، وَعين مَفْتُوحَة، وإفحام للمخالف[1]. اهـ.

وقول تلميذه البزار رَحِمَهُ اللَّهُ: أما دواوين الإسلام الكبار كـ«مسند أحمد» و«صحيح البخاري»، ومسلم، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود السجستاني»، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني؛ فإنه ـ رحمه الله ورضي عنهم وعنه ـ سمع كل واحد منها عدّة مرات.

وأول كتاب حفظه في الحديث «الجمع بين الصحيحين» للإمام الحميدي[2]. اهـ.

فلقد تشبَّع من الكتاب والسُّنَّة وكلام الصحابة والسلف الصالح فيها، ورسخت في دماغه، وجرت مع دمه، وخالطت لحمه.

ولم يقف إلى هذا الحدّ، وإن كان من بلغ ذلك يُعتبر في ميزان العقل البشري عبقريًّ حافظًا ذكيًّا، ولكن توسع فنظر في أقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين ففهمها وقدمها على غيرها، وجعل أقوالهم مفسرةً للكتاب والسُّنَّة، ورفض أنْ يخرج فهم النصوص عن غيرهم.

فنظر في: كِتَابِ السُّنَنِ للالكائي، وَالْإِبَانَةِ لِابْنِ بَطَّةَ، وَالسُّنَّةِ لِأَبِي ذَرٍّ الهروي، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ للبيهقي، والسُّنَّة للطبراني، وَلِأَبِي الشَّيْخِ الأصبهاني، وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ منده، والسُّنَّةِ لِلْخَلَّالِ، وَالتَّوْحِيدِ لِابْنِ خُزَيْمَة، وَالرَّدّ عَلَى الْجَهْمِيَّة لِجَمَاعَة: مِثْلَ الْبُخَارِيِّ، والسُّنَّةِ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ

---

(١) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، ص٢١ ـ ٢٥.

(٢) الأعلام العلية، ص١٩ ـ ٢٠.

أَحْمَد، وَالسُّنَّة لِأَبِي بَكْرِ بْنِ الْأَثْرَم، وَالسُّنَّةِ لِحَنْبَل، وللمروزي، وَلِأَبِي دَاوُد السجستاني، وَلِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَالسُّنَّةِ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَكِتَاب خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ لِلْبُخَارِيِّ، وَكِتَاب الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّة لِعُثْمَانِ بْنِ سَعِيدٍ الدارمي وَغَيْرِهِمْ[١].

ثم توسع فنظر في المذاهب الأربعة ومذهب الظاهرية، فنظر فيها ونقد السقيم منها، وأبرز وأظهر الصواب منها، وردّ الأقوال التي نسبها أتباع المذاهب للأئمتهم خطًا أو سوءَ فهمٍ.

وردّ على بعض الأصول أصَّلوها بلا دليل، والتوسع في القياس وسد الذرائع.

وعند شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إحاطة عجيبةٌ بأقوال العلماء ومذاهبهم، واسْتحضارٌ لأقوالهم واختلافاتهم ما يُبهر العقول.

بل إنه يرى أن من لم يعرفْ أَقَاوِيلَ الْعُلَمَاءِ وَمَآخِذَهُمْ فَإِنَّهُ مِن الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ، حيث قال في إحدى المسائل التي أطال في تقريرها والرد على من أخطأ فيها: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَحْوُهَا فِيهَا مِنْ أَغْوَارِ الْفِقْهِ وَحَقَائِقِهِ مَا لَا يَعْرِفُهُ إلَّا مَنْ عَرَفَ أَقَاوِيلَ الْعُلَمَاءِ وَمَآخِذَهُمْ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إلَّا قَوْلَ عَالِمٍ وَاحِدٍ وَحُجَّتَهُ دُونَ قَوْلِ الْعَالِمِ الْآخَرِ وَحُجَّتِهِ فَإِنَّهُ مِن الْعَوَامِّ الْمُقَلِّدِينَ، لَا مِن الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُرَجِّحُونَ وَيُزَيِّفُونَ[٢]. اهـ[٣].

ومن دلائل إحاطته بأقوال ومذاهب العلماء والفقهاء: أنه يجزم

---

(١) يُنظر: ٥/ ٢٤.
(٢) أي: لَا مِن الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُرَجِّحُونَ الأقوال الصحيحة، وَيُزَيِّفُونَ الأقوال الباطلة. يُقال: زيَّف قَوْله أَو رَأْيه: أي: فنده وَأَظْهر باطله.
(٣) ٣٥/ ٢٣٣.

كثيرًا بأن القول الفلانيّ لم يقله أحد، وقال مرة في مسألة المسح على اللفائف: مَن ادَّعَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إجْمَاعًا فَلَيْسَ مَعَهُ إلَّا عَدَمُ الْعِلْمِ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَنْقُلَ الْمَنْعَ عَنْ عَشَرَةٍ مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ فَضْلًا عَن الْإِجْمَاعِ!![1]. اهـ.

فانظر كيف يتحدى الناس جميعا أن يأتوا بعشر علماء منعوا المسح على اللفائف، مع أنها مسألة مشهورة، والقول بالمنع قول مشهور.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ قُلْت لَهُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنَا أُمْهِلُ مَنْ يُخَالِفُنِي ثَلَاثَ سِنِينَ، إنْ جَاءَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ يُخَالِفُ مَا قُلْته: فَأَنَا أُقِرُّ بِذَلِكَ[2]. اهـ.

بل إنه يصحح ويُغلّط روايات أصحاب المذاهب!

ومن ذلك أنه قال: أَمَّا إجَارَةُ أَرْضٍ تَصْلُحُ لِلزِّرَاعَةِ فَجَائِزٌ، سَوَاءٌ كَانَ قَدْ شَمِلَهَا الرَّيُّ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَشْمَلُهَا، إذَا كَانَتْ الْأَرْضُ مِمَّا جَرَت الْعَادَةُ بِأَنَّ الرَّيَّ يَشْمَلُهَا؛ كَمَا تُكْرَى الْأَرْضُ الَّتِي جَرَتْ عَادَتُهَا أَنْ تَشْرَبَ مِن الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الْمَطَرُ عَلَيْهَا.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْإِمَامِ أَحْمَد، وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِهِ.

وَلَكِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ غَلِطَ فِي مَعْرِفَةِ مَذْهَبِهِ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْأَرْضِ الَّتِي يَنَالُهَا الْمَاءُ فِي أَغْلَبِ الْأَوْقَاتِ، وَالْأَرْضِ الَّتِي لَا يَنَالُهَا الْمَاءُ إلَّا نَادِرًا[3]. اهـ.

وقال في ردّه على من نسب إلى الشافعي قولًا في مسألة: وَهَذَا

(١) ٢١/ ١٨٥.
(٢) ٣/ ٢٢٩.
(٣) ٣٠/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

الْكَلَامُ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ يَجْتَثُّ قَاعِدَةَ مَنْ نَسَبَ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مَا يُخَالِفُ هَذَا[١]. اهـ.

وقال في تقريرِه لمذهب الشَّافِعِيّ في أنَّ مَكَّةَ لَمْ تُفْتَحْ عَنْوَةً بَلْ صُلْحًا: وَمَنْ حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إنَّهَا فُتِحَتْ عَنْوَةً ـ كَصَاحِبِ الْوَسِيطِ وَغَيْرِهِ ـ فَقَدْ غَلِطَ عَلَيْهِ[٢]. اهـ.

ويعرف أصح الأقوال في مذاهب الأئمة، ويُخَطِّئ من نسب من أصحابهم قولًا خاطئًا لإمامهم، ويعرف كثيرًا من كتب أصحابهم، والمتأخر والمتقدم منها، فمن ذلك قوله في مسألة حلِّ نساء أهل الكتاب وذبائحهم: مَنْ ظَنَّ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ أَنَّ تَحْرِيمَ نِكَاحِ مَنْ أَبَوَاهُ مَجُوسِيَّانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مَجُوسِيٌّ قَوْلٌ وَاحِدٌ فِي مَذْهَبِهِ فَهُوَ مُخَطِّئٌ خَطًا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَصْلَ النِّزَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ..

وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَتْبَاعِهِ فَقَدْ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَهُوَ آخِرُ كُتُبِهِ[٣]. اهـ.

وصدق العالم المحدث الكبير الإمام الذهبي حين قال: أقبل على الْفِقْه ودقائقه وقواعده وحججه، وَالْإِجْمَاع وَالِاخْتِلَاف، حَتَّى كَانَ يُقْضى مِنْهُ الْعجب إِذا ذكر مَسْأَلَة من مسَائِل الْخلاف، ثمَّ يسْتَدلّ ويرجح ويجتهد، وَحقّ لَهُ ذَلِك، فَإِن شُرُوط الاجتهاد كَانَت قد اجْتمعت فِيهِ[٤]. اهـ.

ثم توسع فنظر في كتب اللغة والنحو، فنظر وأمعن النظر في كتب

(١) ٣١/ ١٥٣.
(٢) ٣٤/ ١١٩.
(٣) ٣٥/ ٢٢٢.
(٤) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، ص٢١ ـ ٢٥.

الفراء وأبي عبيد وسيبويه والزَّجَّاج، حتى قال لأبي حيان النحوي المشهور: أسيبويه نَبِي النَّحْو أَرْسلهُ الله بِهِ حَتَّى يكون مَعْصُوما؟ سِيبَوَيْهُ أَخطَأَ فِي الْقُرْآن فِي ثَمَانِينَ موضعًا لَا تفهمها أَنْت وَلَا هُوَ[1].اهـ.

ومما يدلك على اطلاعه الواسع بكتبهم واتجاهاتهم قوله في تفسير الآيات المتشابهات في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عِمرَان: ٧].

قال: أما اللُّغَوِيُّونَ الَّذِينَ يَقُولُونَ إنْ الرَّاسِخِينَ لَا يَعْلَمُونَ مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ فَهُمْ مُتَنَاقِضُونَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي تَفْسِيرِ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ، وَيَتَوَسَّعُونَ فِي الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، حَتَّى مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إلَّا وَقَدْ قَالَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالًا لَمْ يُسْبَقْ إلَيْهَا وَهِيَ خَطَأٌ.

وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ الَّذِي بَالَغَ فِي نَصْرِ ذَلِكَ الْقَوْلِ: هُوَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ كَلَامًا فِي مَعَانِي الْآيِ الْمُتَشَابِهَاتِ، يَذْكُرُ فِيهَا مِن الْأَقْوَالِ مَا لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِن السَّلَفِ، وَيَحْتَجُّ لِمَا يَقُولُهُ فِي الْقُرْآنِ بِالشَّاذِّ مِن اللُّغَةِ، وَقَصْدُهُ بِذَلِكَ الْإِنْكَارُ عَلَى ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَلَيْسَ هُوَ أَعْلَمَ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَأَتْبَعَ لِلسُّنَّةِ مِن ابْنِ قُتَيْبَةَ وَلَا أَفْقَهَ فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ لِلُّغَةِ، لَكِنَّ بَابَ فِقْهِ النُّصُوصِ غَيْرُ بَابِ حِفْظِ أَلْفَاظِ اللُّغَةِ.

وَقَدْ نَقَمَ هُوَ وَغَيْرُهُ عَلَى ابْنِ قُتَيْبَةَ كَوْنَهُ رَدَّ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ أَشْيَاءَ مِنْ تَفْسِيرِهِ غَرِيبَ الْحَدِيثِ.. إلخ كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

(١) الرد الوافر، ص٦٥.

(٢) ١٧/ ٤١٠ ـ ٤١١.

إنَّ هذه التحقيقات والاستنتاجات التي ذكرها، والحكمَ على أئمة اللغة والمقارنةَ بينهم: لا يُمكن أن يتوصل إليها إلا من كان خبيرًا بكتب اللغة، مُطلعًا عليها، غائصًا في بحارها.

ثم توسع فنظر في أحوال القلوب وأمراضها وعللها، ونظر في الكتب التي اعتنت بذلك، والكتب التي شطحت عن ذلك، ككتاب قوت القلوب للقشيري، وكتبِ الغزالي كإحياء علوم الدين، والْمُنْقِذِ مِن الضَّلَالِ، وكِتَابِ تَارِيخِ أَهْلِ الصُّفَّةِ لأَبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِي، وكِتَابِ خَتْمِ الْوِلَايَةِ لأَبُي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْن عَلِيٍّ الْحَكِيم التِّرْمِذِيّ، وكِتَابِ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ لأَبِي إِسْمَاعِيلَ الهروي وغيرها، فردّ ما فيها من الباطل، وصوب ما فيها من الحق.

ثم توسع فنظر في الأديان الأخرى، كاليهودية والنصرانية، واطلع على بعض كتبهم، وردّ على باطلهم، ودحض حججهم، وزيّف أقاويلهم، وسبرها وفهمها، ويدل على ذلك قوله: التَّوْرَاةُ مَمْلُوءَةٌ مِن الصِّفَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِالْمَعَادِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ[١]. اهـ.

وقال رحمه الله في نقده لمذهب الرافضة: وَقَدْ رَأَيْنَا فِي كُتُبِهِمْ مِن الْكَذِبِ وَالِافْتِرَاءِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَصَحَابَتِهِ وَقَرَابَتِهِ أَكْثَرَ مِمَّا رَأَيْنَا مِن الْكَذِبِ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ[٢]. اهـ.

فهذا يدل على أنه مُطّلعٌ على كتب اليهود والرافضة اطلاعًا كبيرًا.

بل يستشهد بأقوالهم من كتبهم، فمن ذلك أنه قال: وَكَذَلِكَ مَا فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى غَضِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَجَعَلَ مُوسَى يَسْأَلُ رَبَّهُ

---

(١) ٥/ ٣٤.
(٢) ٢٨/ ٤٨٢.

وَيَذْكُرُ مَا وَعَدَ بِهِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُ سَأَلَهُ بِسَابِقِ وَعْدِهِ لِإِبْرَاهِيمَ[(١)]. اهـ.

بل إنه غاص في حقيقة عقيدتهم، وبين المعنى الصحيح لما في كتبهم، كما قال رَحِمَهُ اللهُ: وَالَّذِينَ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ وَعُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ: لَمْ يُرِدْ عُقَلَاؤُهُمْ وِلَادَةً حِسِّيَّةً مِنْ جِنْسِ وِلَادَةِ الْحَيَوَانِ بِانْفِصَالِ جُزْءٍ مِنْ ذَكَرِهِ فِي أُنْثَاهُ يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ؛ فَإِنَّ النَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مُتَّفِقُونَ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ، مَا أَظُنُّ عُقَلَاؤُهُمْ[(٢)] كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَصَفُوا الْوِلَادَةَ الْعَقْلِيَّةَ الرُّوحَانِيَّةَ، مِثْلَ مَا يَقُولُهُ النَّصَارَى: إِنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ اللهُ مِنْ وَجْهٍ، وَهُوَ الْكَلِمَةُ مِنْ وَجْهٍ، تَدَرَّعَتْ بِإِنْسَان مَخْلُوقٍ مِنْ مَرْيَمَ، فَيَقُولُونَ: تَدَرَّعَ اللَّاهُوتُ بِالنَّاسُوتِ، فَظَاهِرُهُ ـ وَهُوَ الدِّرْعُ وَالْقَمِيصُ ـ بَشَرٌ، وَبَاطِنُهُ ـ وَهُوَ الْمُتَدَرِّعُ ـ لَاهُوتٌ، هُوَ الِابْنُ، الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ، لِتَوَلُّدِ هَذَا مِن الْأَبِ الَّذِي هُوَ جَوْهَرُ الْوُجُودِ.

فَهَذِهِ الْبُنُوَّةُ مُرَكَّبَةٌ عِنْدَهُمْ مِنْ أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ تُولدُ مِن الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ الْأَبُ، كَتَوَلُّدِ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ مِن الْعَالِمِ الْقَائِلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْجَوْهَرَ اتَّحَدَ بِالْمَسِيحِ وَتَدَرَّعَ بِهِ، وَذَلِكَ الْجَوْهَرُ هُوَ الْأَبُ مِنْ وَجْهٍ، وَهُوَ الِابْنُ مِنْ وَجْهٍ.

فَلِهَذَا حَكَى اللهُ عَنْهُمْ تَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ، وَتَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ.

وَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، فَالْمُفَسِّرُونَ

---

(١) ١/ ٢١٠.

(٢) هكذا في جميع النسخ التي وقفتُ عليها، ولعل الصواب بالنصب: عُقَلَاءَهُمْ؛ لأنها مفعول ظن.

يَقُولُونَ: اللهُ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّهُ كَمَا قَالَ: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المَائدة: ١١٦]. .

فَهَذَا حُجَّةُ هَذَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَقَانِيمُ الثَّلَاثَةُ، وَهِيَ الْأَبُ وَالِابْنُ وَرُوحُ الْقُدُسِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ. . إلخ كلامه رحمه الله(١).

فانظر مدى معرفته بكتبهم وأقوالهم، وانظر كيف وجّه ما ذكره الله عنهم أَنَّهُمْ تَارَةً يَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ، وَتَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، مع أن المشهور في تفسير ذلك: أنّ النصارى افترقوا إلى فرق، فمنها من تدعي أن المسيح ابن الله، ومنهم من تدعي أنه الله، تعالى الله عما يقولون عُلُوًّا كبيرًا.

وانظر إلى حسن توجيه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لعقيدتهم وكلامهم، فرحمه الله، ما أعظم فهمه، وأشد ذكاءه.

وقال رحمه الله في ثنايا حديثه عن تحريف أهل الكتاب للتوراة والإنجيل: فَإِذَا احْتَجَّ أَحَدُهُمْ عَلَى خِلَافِ الْقُرْآنِ بِرِوَايَةِ عَن الرُّسُلِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِثْلُ الَّذِي يُرْوَى عَنْ مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: «تَمَسَّكُوا بِالسَّبْتِ مَا دَامَت السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» أَمْكَنَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: فِي أَيِّ كِتَابٍ هَذَا؟ أَحْضِرُوهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ فِي كُتُبِهِمْ وَإِنَّمَا هُوَ مُفْتَرًى مَكْذُوبٌ(٢).اهـ.

وكونُه علم أَنَّ هَذَا الكلام المنسوب لموسى لَيْسَ فِي كُتُبِهِمْ: يدل على أنه قرأها.

وقال رحمه الله في ثنايا حديثه عن أسماء الله وصفاته: وَكَذَلِكَ فِي أَهْلِ

(١) ٢/٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٢) ٤/١١٢.

الْكِتَابَيْنِ - أَهْلِ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ - تُوجَدُ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ الْمُتَقَابِلَةُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ[١]. اهـ.

ونقل عنهم من كتبهم في مواضع من كلامه[٢].

ثم توسع فنظر في أقوال المبتدعة من الشيعة بجميع أصنافهم، والصوفية، والمعتزلة، والأشاعرة، والخوارج، والمرجئة، والجهمية، وغيرهم، فردّ على أئمتهم، وفضح أسرارهم، ونقد أقوالهم.

وهو لا يحكم عليهم بمجرد ما نُقل عنهم وإن كان الناقل ثقة صادقًا فحسب، بل يحكم عليهم بعد اطلاعه على كتبهم أنفسهم، وقد قال في كلامه عن الجهمية: وَقَدْ رَأَيْت مِنْهُمْ وَمِنْ كُتُبِهِمْ، وَسَمِعْت مِنْهُمْ وَمِمَّنْ يُخْبِرُ عَنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ، وَكُلُّهُمْ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ ضَالُّونَ عَنْ مَعْبُودِهِمْ وَإِلَهِهِمْ وَخَالِقِهِمْ[٣]. اهـ.

فقرأ كتاب: مِنْهَاج الْكَرَامَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْإِمَامَةِ للحِلِّي الرافضي، وردّ عليه في تسعِ مجلدات كبار.

وقرأ كتاب: المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، وردّ عليه[٤].

وقرأ له كتبًا أخرى يأتي ذكرها.

والعجب من إحاطته بكتب الردود على الأخطاء والشطحات التي وردت في بعض كتبه، حيث قال: رَدَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَخَصُّ أَصْحَابِهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ..

---

(١) ٤/ ١٧٥.
(٢) يُنظر: ٢/ ٤٦٢، ٥/ ٤٠٦.
(٣) ٤/ ٦٠.
(٤) كما في ٢/ ٥٤ - ٥٩.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ المازري فِي كِتَابٍ أَفْرَدَهُ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الطرطوشي.

وَرَدَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ المرغيناني رَفِيقُهُ، رَدَّ عَلَيْهِ كَلَامَهُ فِي مِشْكَاةِ الْأَنْوَارِ وَنَحْوِهِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو الْبَيَانِ.

وَالشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلَاحِ وَحَذَّرَ مِنْ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ، هُوَ وَأَبُو زَكَرِيَّا النواوي وَغَيْرُهُمَا.

وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَأَبُو مُحَمَّدٍ المقدسي وَغَيْرُهُمْ[1]. اهـ.

فهنا ذكر عشرة علماءَ ردُّوا عليه، فما أدري مِمَّا أعجب: قراءته لكتبه وهي أكثر من ستة كتب، أو قراءتِه لكتب من ردَّ عليه؟

وقرأ: كتاب الْمُرْشِدَةِ لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ التومرت وردّ عليه.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في نقده لمذهب الرافضة: وَرَوَوْا فِي إِنَارَةِ الْمَشَاهِدِ وَتَعْظِيمِهَا وَالدُّعَاءِ عِنْدَهَا مِن الْأَكَاذِيبِ مَا لَمْ أَجِدْ مِثْلَهُ فِيمَا وَقَفْت عَلَيْهِ مِنْ أَكَاذِيبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى صَنَّفَ كَبِيرُهُمْ ابْنُ النُّعْمَانِ كِتَابًا فِي «مَنَاسِكَ حَجِّ الْمَشَاهِدِ»[2]. اهـ.

بل إنه لا يكتفي بالردّ على أقواله علماءِ المبتدعة، والإجابةِ عن حججهم، فأصبح يصحح أقوال شيوخهم!

---

(١) ٤/٦٦.

(٢) ٢٧/١٦٢.

وخذ مثالًا على ذلك في قوله رَحِمَهُ اللهُ: نقل بعضهم أنّ مَذْهَب الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَفْضُلُ بَعْضُهُ بَعْضًا، إذْ كُلُّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى وَصِفَتُهُ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ إلَّا فِي الْمَخْلُوقَاتِ، قال: وَأَمَّا نَقْلُ هَذَا الْقَوْلِ عَن الْأَشْعَرِيِّ وَمُوَافِقِيهِ فَغَلَطٌ عَلَيْهِمْ؛ إذْ كَلَامُ اللهِ عِنْدَهُمْ لَيسَ لَهُ كُلٌّ وَلَا بَعْضٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ يَفْضُلُ بَعْضُهُ بَعْضًا أَوْ لَا يَفْضُلُ، فَامْتِنَاعِ التَّفَاضُلِ فِيهِ عِنْدَهُ كَامْتِنَاعِ التَّمَاثُلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إنَّهُ مُتَمَاثِلٌ وَلَا مُتَفَاضِلٌ إذْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

إلى أن قال: مَعَ أَنَّ هَذَا النَّقْلَ عَنْ الْأَشْعَرِيِّ فِي نَفْيِ تَفَاضُلِ الصِّفَاتِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، فَإِنَّ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يَقُلْ: إنَّ الصِّفَاتِ لَا تَتَفَاضَلُ بَلْ هَذَا خَطَأٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ هُوَ يَقُولُ: إنَّ الْكَلَامَ لَا يَدْخُلُهُ التَّفَاضُلُ كَمَا لَا يَدْخُلُهُ التَّمَاثُلُ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ عِنْدَهُ لَا لِمَا ذُكِرَ[١]. اهـ.

وقال في مناظرته لمن نقموا عليه ما كتبه في العقيدة الواسطية: أُبَيِّنُ أَنَّ الْقَوْلَ الْمَحْكِيَّ عَنْهُ - أي: الأشعري - فِي تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ قَوْلٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فللأشعرية قَوْلَانِ، لَيْسَ لِلْأَشْعَرِيِّ قَوْلَانِ[٢]. اهـ.

ومن العجيب كذلك أنه مُطّلعٌ على كثير من الطوائف التي لم تشتهر، ويعرف شيوخهم وخاصتهم وشُعّارهم، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: وَأَمَّا الْمُنْتَسِبُونَ إلَى الشَّيْخِ يُونُسَ: فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ كَافِرٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ.

فَإِنَّ خَوَاصّهمْ مِثْلُ الشَّيْخِ سلول وجهلان والصهباني وَغَيْرِهِمْ: فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُونُوا يُوجِبُونَ الصَّلَاةَ، بَلْ وَلَا يَشْهَدُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِالرِّسَالَةِ.

---

(١) ١٧/١٥٥ - ١٥٦.

(٢) ٣/١٩٠.

وَفِي أَشْعَارِهِمْ ـ كَشِعْرِ الكوجلي وَغَيْرِهِ ـ مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَسَبِّ الْقُرْآنِ وَالْإِسْلَامِ مَا لَا يَرْضَى بِهِ لَا الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى[1].اهـ.

ومما يدلك على أنه قد أحاط بالعلوم والمذاهب والأديان الأخرى، قوله لخصومه مِن الْجَهْمِيَّة وَالِاتِّحَادِيَّة وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الْأَحْقَادِ، حينما سعوا به إلى السلطان ووشوا به: كُلُّ مَنْ خَالَفَنِي فِي شَيْءٍ مِمَّا كَتَبْته ـ يعني: في الواسطية ـ فَأَنَا أَعْلَمُ بِمَذْهَبِهِ مِنْهُ[2].اهـ.

بل وقال رَحِمَهُ اللهُ في مناظرته لأهل البدع في العقيدة الواسطية: لَمَّا انْتَهَيْتُ إلَى ذِكْرِ الْمُعْتَزِلَةِ: سَأَلَ الْأَمِيرُ عَنْ مَعْنَى الْمُعْتَزِلَةِ فَقُلْت: كَانَ النَّاسُ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ قَد اخْتَلَفُوا فِي الْفَاسِقِ الْمِلِّي وَهُوَ أَوَّلُ اخْتِلَافٍ حَدَثَ فِي الْمِلَّةِ: هَلْ هُوَ كَافِرٌ أَوْ مُؤْمِنٌ؟ فَقَالَت الْخَوَارِجُ: إنَّهُ كَافِرٌ، وَقَالَت الْجَمَاعَةُ: إنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: نَقُولُ هُوَ فَاسِقٌ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، نُنَزِّلُهُ مَنْزِلَةً بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَخَلَّدُوهُ فِي النَّارِ وَاعْتَزَلُوا حَلْقَةَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَأَصْحَابِهِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ فَسُمُّوا مُعْتَزِلَةً..

وَلم يصبر الشيخ صَفِيّ الدِّينِ الْهِنْدِيّ ـ وَهو الذي أحضره أصحابُه في الجلسة الثانية التي عُقدتْ لمناظرة شيخ الإسلام وقَالُوا: هَذَا أَفْضَلُ الْجَمَاعَةِ وَشَيْخُهُمْ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ـ فقَالَ: لَيْسَ كَمَا قُلْتَ، وَلَكِنَّ أَوَّلَ مَسْأَلَةٍ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ مَسْأَلَةُ الْكَلَامِ، وَسُمِّيَ الْمُتَكَلِّمُونَ مُتَكَلِّمِينَ لِأَجْلِ تَكَلُّمِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، ثُمَّ خَلَفَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَطَاءُ بْنُ وَاصِلٍ..

فرد عليه شيخ الإسلام بقسوة فقال: أَخْطَأْت، وَهَذَا كَذِبٌ مُخَالِفٌ

---

(1) ١٠٦/٢/١٠٧.

(2) ١٦٣/٣.

لِلْإِجْمَاعِ، وَقال لَهُ: لَا أَدَبَ وَلَا فَضِيلَةَ، لَا تَأَدَّبْت مَعِي فِي الْخِطَابِ، وَلَا أَصَبْت فِي الْجَوَابِ..

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقسو عندما يقل أدب المخاطب معه ويكذب عليه، وانظر ثقته بما ينقله ويتكلم به.

ثُمَّ صحح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما قاله صفي الدين فقال: النَّاسُ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ فِي خِلَافَةِ الْمَأْمُونِ وَبَعْدَهَا فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَقَدْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ فِي زَمَنِ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، بَعْدَ مَوْتِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي أَوَائِلِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ أُولَئِكَ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ، وَلَا تَنَازَعُوا فِيهَا.

وَإِنَّمَا أَوَّلُ بِدْعَتِهِمْ تَكَلُّمُهُمْ فِي مَسَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ وَالْوَعِيدِ.

فَقَالَ صفي الدين: هَذَا ذَكَرَهُ الشِّهْرِسْتَانِيّ فِي كِتَابِ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ.

فَرد عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بقولِه: الشِّهْرِسْتَانِيّ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِمَ سُمُّوا مُتَكَلِّمِينَ؟ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي اسْمِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَالْأَمِيرُ إنَّمَا سَأَلَ عَن اسْمِ الْمُعْتَزِلَةِ.

ثم قال لهم: أَنَا أَعْلَمُ كُلَّ بِدْعَةٍ حَدَثَتْ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلُ مَن ابْتَدَعَهَا، وَمَا كَانَ سَبَبَ ابْتِدَاعِهَا[1]. اهـ.

وهذا من سعة اطلاعه وإحاطته بمذاهب الفرق والأديان.

بل قد قال لهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى مَرَّاتٍ: قَدْ أَمْهَلْت كُلَّ مَنْ خَالَفَنِي فِي شَيْءٍ مِنْهَا ثَلَاثَ سِنِينَ، فَإِنْ جَاءَ بِحَرْف وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِن الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَثْنَى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ.. يُخَالِفُ مَا ذَكَرْته:

---

(١) ٣/ ١٨٤.

فَأَنَا أَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ[1].اهـ.

إنّ هذه الثقة لا يُمكن أن يُحصلها أحد إلا بعد اطلاع واسع وكبير جدًّا، وإحاطة بالغةٍ بالكتاب والسُّنَّة وكلامِ السلف الصالح في القرون الثلاثة بأكملها.

ومن عجب هذا الإمام الحافظ: قوله عن العقيدة الواسطية: هَذَا اعْتِقَادُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكُلُّ لَفْظٍ ذَكَرْته فَأَنَا أَذْكُرُ بِهِ آيَةً، أَوْ حَدِيثًا، أَوْ إجْمَاعًا سَلَفِيًّا، وَأَذْكُرُ مَنْ يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ جَمِيعِ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ[2].اهـ.

فكل ما جاء في العقيدة الواسطية فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا ينقل الإجماع على ما فيها من كتب أهل السُّنَّة فحسب، بل مِنْ جَمِيعِ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ.

فأيّ علم وصل إليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى؟

بل قال كذلك: أَحْضَرْت فِي الشَّامِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ كِتَابًا مِنْ كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْمُتَكَلِّمِين، وَالصُّوفِيَّةِ، كُلُّهَا تُوَافِقُ مَا قُلْته بِأَلْفَاظِهِ، وَفِي ذَلِكَ نُصُوصُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا.

وَلَمْ يَسْتَطِعْ الْمُنَازِعُونَ مَعَ طُولِ تَفْتِيشِهِمْ كُتُبَ الْبَلَدِ وَخَزَائِنَهُ أَنْ يُخْرِجُوا مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَسَلَفِهِ[3].اهـ.

ومما يدلك على اطلاع شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بأقوال أهل المذاهب المبتدعة أو التي صُبغت ببعض البدع: أنه يذكر ما على بعض

(١) ٣/١٦٩.
(٢) ٣/١٨٩.
(٣) ٣/٢١٧.

علمائهم وما لهم من الصواب والخطأ، ومن الأمثلة على ذلك قوله عن ابن حزم والأشعري: أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمٍ فِيمَا صَنَّفَهُ مِن الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ إِنَّمَا يُسْتَحْمَدُ بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ؛ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالْإِرْجَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ.

وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ يُسْتَحْمَدُ فِيهِ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ؛ لِكَوْنِهِ يُثْبِتُ(١) فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

وَيُعَظِّمُ السَّلَفَ وَأَئِمَّةَ الْحَدِيثِ، وَيَقُولُ إِنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْإِمَامِ أَحْمَد فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُ وَلَهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ.

لَكِنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَنَحْوَهُ أَعْظَمُ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنْ قَبْلَهُ مِن الْأَئِمَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ أَقْوَمَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ، وَأَكْثَرَ تَعْظِيمًا لَهُ وَلِأَهْلِهِ مَنْ غَيْرِهِ.

لَكِنْ قَدْ خَالَطَ مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ مَا صَرَفَهُ عَنْ مُوَافَقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مَعَانِي مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَوَافَقَ هَؤُلَاءِ فِي اللَّفْظِ وَهَؤُلَاءِ فِي الْمَعْنَى.

وَبِمِثْلِ هَذَا صَارَ يَذُمُّهُ مَنْ يَذُمُّهُ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِين وَعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِاتِّبَاعِهِ لِظَاهِرٍ لَا بَاطِنَ لَهُ، كَمَا نَفَى الْمَعَانِيَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاشْتِقَاقِ، وَكَمَا نَفَى خَرْقَ الْعَادَاتِ وَنَحْوَهُ مِنْ عِبَادَاتِ الْقُلُوبِ.

مَضْمُومًا إِلَى مَا فِي كَلَامِهِ مِن:

---

(١) أي: يُثبت الصِّفَاتِ التي جاءت في السُّنَّة، ولا يُؤولها أو يرّدها.

١ ـ الْوَقِيعَةِ فِي الْأَكَابِرِ.

٢ ـ وَالْإِسْرَافِ فِي نَفْيِ الْمَعَانِي.

٣ ـ وَدَعْوَى مُتَابَعَةِ الظَّوَاهِرِ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ مِن الْإِيمَانِ وَالدِّينِ وَالْعُلُوم الْوَاسِعَةِ الْكَثِيرَةِ مَا لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُكَابِرٌ، وَيُوجَدُ فِي كُتُبِهِ مِنْ كَثْرَةِ الِاطِّلَاعِ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْأَحْوَالِ، وَالتَّعْظِيمِ لِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ وَلِجَانِبِ الرِّسَالَةِ مَا لَا يَجْتَمِعُ مِثْلُهُ لِغَيْرِهِ.

فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حَدِيثٌ يَكُونُ جَانِبُهُ فِيهَا ظَاهِرَ التَّرْجِيحِ، وَلَهُ مِن التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ مَا لَا يَكَادُ يَقَعُ مِثْلُهُ لِغَيْرِهِ مِن الْفُقَهَاءِ[١] .اهـ.

وفي موضع آخر يُقارن بين ابن حزم وبين أبي المعالي الجويني بدقة تنمّ عن طول نظر في كتبهما وفكرهما، فيقول: لِطَرِيقَةِ أَبِي الْمَعَالِي كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَتْبَعُهُ فِي فِقْهِهِ وَكَلَامِهِ، لَكِنْ أَبُو مُحَمَّدٍ كَانَ أَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ وَأَتْبَعَ لَهُ مِنْ أَبِي الْمَعَالِي وَبِمَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ.

وَأَبُو الْمَعَالِي أَكْثَرُ اتِّبَاعًا لِلْكَلَامِ، وَهُمَا فِي الْعَرَبِيَّةِ مُتَقَارِبَانِ[٢] .اهـ.

انظر إلى هذه الدقة في الوصف وذكر المحاسن والمساوئ، وذلك لا يكون إلا بعد اطلاع واسع وشامل على كتبهم.

وهذا مجرد مثال، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يحكم على الكثير من العلماء حكمًا دقيقًا؛ ولا يكون ذلك إلا إذا قرأ وتعمق في قراءة كتبهم، وخذ مثالًا

---

(١) ٤/١٨ ـ ٢٠.

(٢) ٤/٨٨.

على ذلك: أَبُو طَالِبٍ رَحِمَهُ اللهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ السالمية أَتْبَاعُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ، صَاحِبِ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التستري: لَهُمْ مِن الْمَعْرِفَةِ وَالْعِبَادَةِ وَالزُّهْدِ وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي عَامَّةِ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ مَا هُمْ مَعْرُوفُونَ بِهِ، وَهُمْ مُنْتَسِبُونَ إِلَى إِمَامَيْنِ عَظِيمَيْنِ فِي السُّنَّةِ: الْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَسَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التستري، وَمِنْهُمْ مَنْ تفَقَّهَ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَس كَبَيْتِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمْ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ..

ثم ذكر أنه وَقَعَ في كَلَامِ أَبِي طَالِب فِي الصِّفَاتِ ـ مِنْ نَحْوِ الْحُلُولِ وَغَيْرِهِ ـ وذكر من أنكر عليه فقال: أَنْكَرَهَا عَلَيْهِمْ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَنَسَبُوهُمْ إِلَى الْحُلُولِ مِنْ أَجْلِهَا؛ وَلِهَذَا تَكَلَّمَ أَبُو الْقَاسِم بْنُ عَسَاكِر فِي أَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ، لَمَّا صَنَّفَ هَذَا مَثَالِبَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَهَذَا مَنَاقِبَهُ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ مِن السالمية، فَنَسَبَهُمْ طَائِفَةٌ إِلَى الْحُلُولِ.

وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى لَهُ كِتَابٌ صَنَّفَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى السالمية..

ثم ذَكَرَ من تأثر بأبي طالب فقال: وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي طَالِبٍ مِن الْحُلُولِ سَرَى بَعْضُهُ إِلَى غَيْرِهِ مِن الشُّيُوخِ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ كَأَبِي الْحَكَمِ بْنِ برجان وَنَحْوِهِ..

ثم قارن بينه وبين أَبِي إِسْمَاعِيلَ الهروي فقال: وَأَمَّا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ صَاحِبُ «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ» فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِن الْحُلُولِ الْعَامِّ، لَكِنْ فِي كَلَامِهِ شَيْءٌ مِن الْحُلُولِ الْخَاصِّ فِي حَقِّ الْعَبْدِ الْعَارِفِ الْوَاصِلِ إِلَى مَا سَمَّاهُ هُوَ: «مَقَامُ التَّوْحِيدِ». وَقَدْ بَاحَ مِنْهُ بِمَا لَمْ يَبُحْ بِهِ أَبُو طَالِبٍ، لَكِنْ كَنَّى عَنْهُ.

وَأَمَّا «الْحُلُولُ الْعَامُّ» فَفِي كَلَامِ أَبِي طَالِبٍ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْهُ، مَعَ تَبَرِّيهِ مِنْ لَفْظِ الْحُلُولِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا حَسَنًا فِي التَّوْحِيدِ[١]. اهـ.

إنّ هذه الدقة في بيان أحوال هؤلاء لا يكون إلا من رجل سهر الليالي في جرد كتبهم ومقالاتهم.

ومما يدل على إحاطته بكتب المخالفين والمبتدعة، أنه كثيرًا ما يقول: ليس هذا قولهم، أو لم أجده في كتبهم؛ كما في قوله عن المرجئة: لَمْ أَرَ أَنَا فِي كِتَابِ أَحَدٍ منهم أَنَّهُ قَالَ: الْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِن الدِّينِ، بَلْ يَقُولُونَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ[٢]. اهـ.

وكما قال عن الكَرَّامِيَة: حَكَى بَعْضُهُمْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْمُنَافِقِينَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ غَلَطٌ عَلَيْهِمْ، إنَّمَا نَازَعُوا فِي الِاسْمِ لَا فِي الْحُكْمِ، بِسَبَبِ شُبْهَةِ الْمُرْجِئَةِ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَتَفَاضَلُ[٣]. اهـ.

بل ويعرف أولَ مَن ابتدع البدعة، كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ردّه على من زعم أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ ثَابِتٌ فِي الْعَدَمِ: أَوَّلُ مَن ابْتَدَعَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ: أَبُو عُثْمَانَ الشحام، شَيْخُ أَبِي عَلِيٍّ الجبائي، وَتَبِعَهُ عَلَيْهَا طَوَائِفُ مِن الْقَدَرِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ مِن الْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ[٤]. اهـ.

فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وغفر له، كم تعب وسهر في التنقيب عن بطون الكتب، واستخراج صوابها وأخطائها، ولقد قدم لنا الحُكم على العلماء والْمُصنّفات، مُدعّمًا بالأدلة والبراهين الساطعة.

ثم توسع فنظر في كتب الفلاسفة والعقلانيين والزنادقة العرب، كابن سيناء، والرازي، والفارابي، والتلمساني، وابن عربي، وَصَاحِبِهِ

---

(١) ٥/٥/٤٨٣ ـ ٤٨٥.
(٢) ٧/٢٠٧.
(٣) ٧/٢١٦.
(٤) ٢/١٤٣.

القونوي، وَابْنِ سَبْعِينَ، وَابْنِ الْفَارِضِ صَاحِبِ الْقَصِيدَةِ التَّائِيَّةِ ـ نَظْم السُّلُوكِ ـ[1]، وَعَامِرٍ الْبَصْرِيِّ السيواسي الَّذِي لَهُ قَصِيدَةٌ تُنَاظِرُ قَصِيدَةَ ابْنِ الْفَارِضِ، والتلمساني الَّذِي شَرَحَ (مَوَاقِفَ النِّفْرِي)، وَلَهُ شَرْحُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى عَلَى طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ الملاحدة، وَسَعِيدٍ الفرغاني الَّذِي شَرَحَ قَصِيدَةَ ابْنِ الْفَارِضِ، والشُّشْتَرِي صَاحِبِ الْأَزْجَالِ الَّذِي هُوَ تِلْمِيذُ ابْنِ سَبْعِينَ، وَعَبْدِ اللهِ البلياني، وَابْنِ أَبِي الْمَنْصُورِ الْمُتَصَوِّفِ الْمِصْرِيِّ صَاحِبِ فَكِّ الْأَزْرَارِ عَنْ أَعْنَاقِ الْأَسْرَارِ وَأَمْثَالِهِمْ.

فقرأ كتبهم أو ما نُقل عنهم، وفهم أقوالهم، ورد على باطلهم.

وصنف كتابًا يعرف بالصفدية فِي الرَّد على الفلاسفة فِي قَوْلهم إِن معجزات الْأَنبِيَاء عَلَيْهِم السَّلَام قوى نفسانية وَفِي إِبطَال قَوْلهم بِقِدَم الْعَالم.

وكثيرًا ما يردُّ على ابن عربي[2] في كتابَيه: «الْفُصُوصِ» وَ«الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ»، وهذا يعني أنه قرأهما وتمعن في ضلالاتِه.

بل أخبر عن نفسِه أنه قرأ كَثِيرًا من كتبِه، مثل «الْفُتُوحَاتِ»، و«الكنة» و«الْمُحْكَمِ الْمَرْبُوطِ»، و«الدُّرَّةِ الْفَاخِرَةِ»، و«مَطَالِعِ النُّجُومِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وذلك قبل أنْ يطّلع عَلَى حَقِيقَةِ مَقْصُودِهِ[3].

---

(١) يُنظر بعض ردوده عليها: ٢/ ٣١٨.

(٢) هو: محيي الدين بن عربي، محمد بن علي الطائي، الأندلسي، فيلسوف، متكلم، ملحد، رأس في الضلالة، من دعاة وحدة الوجود، بل هو قدوتهم، نسأل الله السلامة، توفي سنة ٦٣٨هـ بدمشق.
ويُنظر ردوده عليه في: ٢/ ٢٠٤ ـ ٣٦٢، ٣٦٢ ـ ٤٥١، وفي غيره من المواضع في الجلد الثاني وغيره.

(٣) ٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

وتبحر وتوسع في علوهم وكتبهم حتى قال في أحد ردودِه عليهم مما يدلك على سعة اطلاعه بكتبهم: صَنَّفَ ابْنُ سِينَا كُتُبًا زَادَ فِيهَا بِمُقْتَضَى الْأُصُولِ الْمُشْتَرَكَةِ أَشْيَاءَ لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُتَقَدِّمُونَ، وَسمّى ذَلِكَ الْعِلْم الْإِلَهِيّ، وَتَكَلَّمَ فِي النُّبُوَّاتِ وَالْكَرَامَاتِ وَمَقَامَاتِ الْعَارِفِينَ بِكَلَام فِيهِ شَرَفٌ وَرِفْعَةٌ بِالنِّسْبَةِ إلَى كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْعُلُومِ الْإِلَهِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِيهِ مِن الْقُصُورِ وَالتَّقْصِيرِ وَالنِّفَاقِ وَالْجَهْلِ وَالضَّلَالِ وَالْكُفْرِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصِيرَةٍ بِالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا رَاجَ عَلَى مَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الْمُتَفَلْسِفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَرَّبَ إلَيْهِمْ مَعْرِفَةَ اللهِ وَالنُّبُوَّاتِ وَالْمُعْجِزَاتِ وَالْوِلَايَةِ بِحَسَبِ أُصُولِ الصَّابِئَةِ الْفَلَاسِفَةِ - لَا بِحَسَبِ الْحَقِّ فِي نَفْسِهِ - بِمَا أَشْرَقَ عَلَى جَهَالَاتِهِمْ مِنْ نُورِ الرِّسَالَةِ وَبُرْهَانِ النُّبُوَّةِ، كَمَا فَعَلَهُ نسطور النَّصْرَانِيُّ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ الَّذِي تُنْسَبُ إلَيْهِ النسطورية فِي التَّثْلِيثِ وَالِاتِّحَادِ، لَكِنَّهُ بِمَا أَضَاءَ عَلَيْهِ مِنْ نُورِ الْمُسْلِمِينَ أَزَالَ كَثِيرًا مِنْ فَسَادِ عَقِيدَةِ النَّصْرَانِيِّ وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهَا بَقَايَا عَظِيمَةٌ.

وَكَذَلِكَ يَحْيَى بْنُ عَدِيٍّ النَّصْرَانِيُّ لَمَّا تَفَلْسَفَ قَرَّبَ مَذْهَبَ النَّصَارَى فِي التَّثْلِيثِ إلَى أُصُولِ الْفَلَاسِفَةِ فِي الْعَقْلِ وَالْعَاقِلِ وَالْمَعْقُولِ.

وَلِهَذَا الْفَلَاسِفَةُ الْمَحْضَةُ - الْبَاقُونَ عَلَى مَحْضِ كَلَامِ الْمَشَّائِينَ - يَرَوْنَ أَنَّ ابْنَ سِينَا صَانِعَ الْمِلِّيين.

ثم نقل عن الْفَارَابِيّ أنه تَارَةً يقول بِبَقَاءِ الْأَنْفُسِ كُلِّهَا وَتَارَةً بِبَقَاءِ النُّفُوسِ الْعَالِمَةِ دُونَ الْجَاهِلَةِ.. إلخ ردّه عليه.

ثم قال: إنَّ مَنْ لَهُ مَادَّة فَلْسَفِيَّة مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ - كَابْنِ

الْخَطِيبِ[(١)] وَغَيْرِهِ ـ يَتَكَلَّمُونَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ إِسْلَامِيٌّ مَحْضٌ، فَيَبْنُونَهُ عَلَى تِلْكَ الْأُصُولِ الْفَلْسَفِيَّةِ؛ كَقَوْلِ ابْنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ فِي أَوَّلِ أُصُولِ الْفِقْهِ مُوَافَقَةً لِابْنِ سِينَا وَمِنْ قَبْلِهِ: الْعُلُومُ الْجُزْئِيَّةُ لَا تُقَرَّرُ مَبَادِئُهَا فِيهَا؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الدَّورُ. . إلى آخر رده عليه[(٢)].

وقد ردّ عليهم بعشرات الصفحات بل بالمئات[(٣)]، وهي متفرقة في مجموع الفتاوى، ويجد القارئ المتخصص صعوبة في فهم أقوالهم وردّه عليهم، ويتمالكه العجب: كيف استطاع هضم أقوالهم المنتشرة في كثير من كتبهم، وكيف استطاع الردّ عليهم بالمنطق والعقل؟!

بل إنه من شدة معرفته بتفاصيل أقوالهم ومذاهبهم: يرى أتباعُهم أنه من أئمتهم وعلمائهم، ومن ذلك أنه قال في ردّه على ابن عربي وغيره من الملحدين: وَلِهَذَا لَمَّا بَيَّنْتُ لِطَوَائِفَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ وَرُؤَسَائِهِمْ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ، وَسِرَّ مَذْهَبِهِمْ: صَارُوا يُعَظِّمُونَ ذَلِكَ[(٤)]، وَلَوْلَا مَا أَقْرِنُهُ بِذَلِكَ مِنَ الذَّمِّ وَالرَّدِّ لَجَعَلُونِي مِنْ أَئِمَّتِهِمْ[(٥)]، وَبَذَلُوا لِي مِنْ طَاعَةِ نُفُوسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مَا يَجِلُّ عَنِ الْوَصْفِ، كَمَا تَبْذُلُهُ النَّصَارَى لِرُؤَسَائِهِمْ، والْإِسْمَاعِيلِيَّة لِكُبَرَائِهِمْ، وَكَمَا بَذَلَ آلُ فِرْعَوْنَ لِفِرْعَوْنَ[(٦)]. اهـ.

---

(١) يعني به الرازي في كتابه المحصول في علم الأصول، ص٩٧.

(٢) يُنظر: ٢/ ٨٥ ـ ٨٦.

(٣) يُنظر مثلًا: المجلد الثاني بأكمله، وأوائل المجلد الثاني عشر إلى ص٢٣٤، حيث ردّ على الفلاسفة المتكلمين، والجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة، وأرسطو وابن سينا وغيرهم.

(٤) لاعتقادهم أنه من أئمتهم! وهذا يدلك على أنه تبحر في كتبهم وعلومهم.

(٥) أي: لولا أني أسوق كلام أئمتهم وأقرنه بالذم لهم والتشنيع عليهم: لغلو فيّ لظنهم أني منهم.

(٦) ٢/ ١٣٨.

ويعرف قول إمامهم وتلاميذهم والفرق بين أقوالهم، فمن ذلك قوله رحمه الله في ردّه على ابن عربي في تقريره لعقيدة وحدة الوجود: وَأَمَّا صَاحِبُهُ الصَّدْرُ الْفَخْرُ الرُّومِيُّ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ إنَّ الْوُجُودَ زَائِدٌ عَلَى الْمَاهِيَّةِ فَإِنَّهُ كَانَ أَدْخَلَ فِي النَّظَرِ وَالْكَلَامِ مِنْ شَيْخِهِ، لَكِنَّهُ أَكْفَرُ وَأَقَلُّ عِلْمًا وَإِيمَانًا، وَأَقَلُّ مَعْرِفَةً بِالْإِسْلَامِ وَكَلَامِ الْمَشَايِخِ..

وَأَمَّا التلمساني وَنَحْوُهُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَاهِيَّةٍ وَوُجُودٍ وَلَا بَيْنَ مُطْلَقٍ وَمُعَيَّنٍ، بَلْ عِنْدَهُ مَا ثَمَّ سِوَى وَلَا غَيْرٌ بِوَجْهٍ مِن الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا الْكَائِنَاتُ أَجْزَاءٌ مِنْهُ..

ثم قال: وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ لَا أَعْرِفُهَا لِأَحَد مِنْ أُمَّةٍ قَبْلَ هَؤُلَاءِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَكِنْ رَأَيْت فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفَلْسَفَةِ الْمَنْقُولَةِ عَن أَرِسْطُو أَنَّهُ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْفَلَاسِفَةِ قَوْلَهُ: إنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ، وَرَّدَ ذَلِكَ، وَحَسْبُك بِمَذْهَبِ لَا يَرْضَاهُ مُتَكَلِّمَةُ الصَّابِئِينَ[1].اهـ.

ثم توسع فنظر في كتب الفلاسفة والعقلانيين الإغريق واليونانيين وغيرهم، كسقراط، وأفلاطون وأَرِسْطُو في كتابه: «عِلْم مَا بَعْدَ الطَّبِيعَةِ»، وتاليس وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسَاطِينِ الْفَلَاسِفَةِ، فهجم على ما عندهم من الباطل فكسره، وعلى باطلهم ففنده.

بل إنه يبيّن أول من قال بالقول الفلانيّ، ويذكر تصحيح حذاقهم لبعض أقوالهم، فمن ذلك قوله في ردّه عليهم في مسألة إثبات الصانع: والمتفلسفة كَابْنِ سِينَا الرَّازِي وَمَنْ اتَّبَعَهُمَا قَالُوا: إنَّ طَرِيقَ إثْبَاتِهِ الِاسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ بِالْمُمْكِنَاتِ، وَإِنَّ الْمُمْكِنَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَاجِبٍ، قَالُوا:

(١) ٢/١٦١، ١٦٩، ١٧١.

وَالْوُجُودُ إِمَّا وَاجِبٌ وَإِمَّا مُمْكِنٌ، وَالْمُمْكِنُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَاجِبٍ، فَيَلْزَمُ ثُبُوتُ الْوَاجِبِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

وَهَذِهِ الْمَقَالَةُ أَحْدَثَهَا ابْنُ سِينَا، وَرَكَّبَهَا مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَكَلَامِ سَلَفِهِ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ قَسَّمُوا الْوُجُودَ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ، وَقَسَّمَهُ هُوَ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْفَلَكَ عِنْدَهُ لَيْسَ مُحْدَثًا، بَلْ زَعَمَ أَنَّهُ مُمْكِنٌ.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ، بَلْ حُذَّاقُهُمْ عَرَفُوا أَنَّهُ خَطَأٌ، وَأَنَّهُ خَالَفَ سَلَفَهُ وَجُمْهُورَ الْعُقَلَاءِ وَغَيْرَهُمْ. إلخ ردّه عليهم رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ فَلَمْ يَسْلُكُوا مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَسْلَكَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَكَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَكَذَلِكَ هَؤُلَاءِ الْمُتَفَلْسِفَةُ أَتْبَاعُ أَرِسْطُو لَمْ يَسْلُكُوا مَسْلَكَ الْفَلَاسِفَةِ الْأَسَاطِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَإِنَّ أُولَئِكَ كَانُوا يَقُولُونَ بِحُدُوثِ هَذَا الْعَالَمِ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ فَوْقَ هَذَا الْعَالَمِ عَالَمًا آخَرَ يَصِفُونَهُ بِبَعْضِ مَا وَصَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ الْجَنَّةَ، وَكَانُوا يُثْبِتُونَ مَعَادَ الْأَبْدَانِ كَمَا يُوجَدُ هَذَا فِي كَلَامِ سُقْرَاطَ وتاليس وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسَاطِينِ الْفَلَاسِفَةِ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِقِدَمِ الْعَالَمِ أَرِسْطُو[2]. اهـ.

ويدل على أنه يقرأ كتبهم: قوله في بيان أن الفلاسفة يسمون الكواكب الآلهة الصغرى والأرباب: وفي كتاب سقراط، والنواميس لأفلاطون وغيرهما من ذلك أمور كثيرة[3]. اهـ.

ويعرف أقوال قدمائهم وما أحدثه من جاء بعدهم، ومن ذلك قوله:

---

(١) ١/ ٤٩.
(٢) ١٧/ ٣٥١.
(٣) بيان تلبس الجهمية ٢/ ٢٤٣.

أَصْحَابُ أَرِسْطُو جَعَلُوا الْحَرَكَةَ مُخْتَصَّةً بِالْأَجْسَامِ، وَيَصِفُونَ النَّفْسَ بِنَوْعٍ مِن الْحَرَكَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُمْ جِسْمًا فَيَتَنَاقَضُونَ.

وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، فَزَادَ ابْنُ سِينَا فِيهَا قِسْمًا رَابِعًا.

وَيَجْعَلُونَ الْحَرَكَةَ جِنْسًا تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ: حَرَكَةٌ فِي الْكَيْفِ، وَحَرَكَةٌ فِي الْكَمِّ، وَحَرَكَةٌ فِي الْوَضْعِ، وَحَرَكَةٌ فِي الْأَيْنِ. إلى آخر كلامه العجيب عنهم، وردّه عليهم[(١)]

ومن عظيم علم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: معرفتُه بمبدأ بعض الأفكار الفلسفية وتسلسلها التاريخي، ويستدرك عليهم ما ذهبوا إليه، فمن ذلك قوله عن علم الحساب: كَانُوا يُسَمُّونَ أَصْحَابَهُ أَصْحَابَ الْعَدَدِ، وَكَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّ الْأَعْدَادَ الْمُجَرَّدَةَ مَوْجُودَةٌ خَارِجَةٌ عَن الذِّهْنِ.

ثُمَّ تَبَيَّنَ لِأَفْلَاطُونَ وَأَصْحَابِهِ غَلَطُ ذَلِكَ، وَظَنُّوا أَنَّ الْمَاهِيَّاتِ الْمُجَرَّدَةَ كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ الْمُطْلَقِ مَوْجُودَاتٌ خَارِجَ الذِّهْنِ، وَأَنَّهَا أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ.

ثُمَّ تَبَيَّنَ لِأَرِسْطُو وَأَصْحَابِهِ غَلَطُ ذَلِكَ، فَقَالُوا: بَلْ هَذِهِ الْمَاهِيَّاتُ الْمُطْلَقَةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ مُقَارِنَةٌ لِوُجُودِ الْأَشْخَاصِ، وَمَشَى مَنْ مَشَى مِنْ أَتْبَاعِ أَرِسْطُو مِن الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى هَذَا.

وَهُوَ أَيْضًا غَلَطٌ؛ فَإِنَّ مَا فِي الْخَارِجِ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ أَصْلًا وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مَا هُوَ مُعَيَّنٌ مَخْصُوصٌ[(٢)]. اهـ.

ومن عجب الشيخ رحمه الله تعالى: أنه يعرف مَن ناظر الفلاسفة مناظرةً صحيحة، ومن ناظرهم مناظرة ضعيفة؛ أي: أنه قرأ كتب الفلاسفة، وكتب الردود عليهم، فميّز أصحاب الردود القوية من

---

(١) ٥/٥٦٧.

(٢) ٩/١٢٧.

الضعيفة، ومن أمثلة ذلك: قوله في ردِّه على إحدى زلات الفلاسفة: فَإِنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ النَّظَرِ يَقُولُونَ: إنَّ فَسَادَ هَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَئِمَّةِ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ.

وَمَنْ لَمْ يَهْتَدِ لِهَذَا؛ كالشَّهْرَستَانِي، وَالرَّازِي، والآمدي، وَنَحْوِهِمْ، فَهُمْ نَاظَرُوا الْفَلَاسِفَةَ مُنَاظَرَةً ضَعِيفَةً، وَلَمْ يُثْبِتُوا فَسَادَ أُصُولِهِمْ، كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ أَئِمَّةُ النَّظَرِ الَّذِينَ هُمْ أَجَلُّ مِنْهُمْ، وَسَلَّمَ هَؤُلَاءِ لِلْفَلَاسِفَةِ مُنَاظَرَةً ضَعِيفَةً، وَلَمْ يُبَيِّنُوا فَسَادَ أُصُولِهِمْ إلَى مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ، اسْتَزَلُّوهُمْ بِهَا عَنْ أَشْيَاءَ مِن الْحَقِّ، بِخِلَافِ أَئِمَّةِ أَهْلِ النَّظَرِ؛ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي، وَأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ الْهَيْصَمِ الكرامي، وَأَبِي الْوَفَاءِ عَلِيِّ بْنِ عَقِيلٍ.

وَمِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ: مِثْلُ أَبِي عَلِيٍّ الجبائي، وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ يَحْيَى النوبختي.

وَمِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ: كَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ، وَابْنِ كُلَّابٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُبَشِّرٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي إسْحَاقَ النَّظَّامِ، وَأَبِي الهذيل الْعَلَّافِ، وَعَمْرِو بْنِ بَحْرٍ الْجَاحِظِ، وَهِشَامٍ الجواليقي، وَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ، وَضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو الْكُوفِيِّ، وَأَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بُرْغُوثٍ، وَحَفْصٍ الْفَرْدِ، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَا يُحْصِيهِمْ إلَّا اللهُ مِنْ أَئِمَّة أَهْلِ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ؛ فَإِنَّ مُنَاظَرَةَ هَؤُلَاءِ لِلْمُتَفَلْسِفَةِ خَيْرٌ مِنْ مُنَاظَرَةِ أُولَئِكَ. إلخ كلامه وردوده عليهم[١]

انظر وتأمل، كيف أحصى سبعًا وعشرين عالِمًا من علماءِ أهل الكلام، وميّز بينهم من **ناحيتين**:

---

(١) ٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

ـ التاريخ، فعرف المتقدم منهم من المتأخر.

ـ الحجة، فسبر كتبهم ومقالاتهم فعرف مَن حجتُه قوية ممن حجته ضعيفة.

وهو إنما تكلم عن هذه المسألة عرضًا، فإنه كان يُجيب سائلًا في مسألة في العقيدة، وذكر هذه المسألة من باب الاستطراد!

وكذلك حينما تكلم عن لَفْظ «الْحَرَكَةِ» الَّتِي تَتَنَاوَلُ مَا يَقُومُ بِذَاتِ الْمَوْصُوفِ مِن الْأُمُورِ الِاخْتِيَارِيَّةِ؛ كَالْغَضَبِ وَالرِّضَا وَالْفَرَحِ وَكَالدُّنُوِّ وَالْقُرْبِ وَالِاسْتِوَاءِ وَالنُّزُولِ، بَلْ وَالْأَفْعَال الْمُتَعَدِّيَة؛ كَالْخَلْقِ وَالْإِحْسَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ: هَلْ يُوصَفُ اللهُ بِهَا أَمْ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ؟

فذكر سبعَ فرقٍ مُخالفةٍ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة، واثنَيْ عشر عالِمًا مِن علمائهم.

وهكذا شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُحصي في الكثير من المسائل الدقيقة والجليلة، العقدية والفقهية، والأصولية والنحوية: المذاهبَ الموافقة والمخالفة، ويحصر أسماء الموافقين والمخالفين.

فكم هي سعة العلم وقوة الحفظ الذي تميّز بها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى؟!

بل وإليك أعجب من ذلك: أعطى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ملخَّصًا لتوجهات وعقيدة أكثر مِن أربعين مذهبًا وعالِمًا، وقارن بين كثير منهم، وذلك في ست صفحات فقط[1]، وإنما تكلم عنهم عرضًا لا قصدًا، وإليك أسماءهم:

---

(١) ٦/٥١ ـ ٥٦.

فأما المذاهب فهي:

١ ـ الْحَنَفِيَّة.

٢ ـ والْمَالِكِيَّة.

٣ ـ وَالشَّافِعِيَّة.

٤ ـ وَالْحَنْبَلِيَّة.

٥ ـ وَأَهْل الْحَدِيث.

٦ ـ وَالْأَشْعَرِيَّة.

٧ ـ الْفَلَاسِفَة.

٨ ـ وَالْمُعْتَزِلَة.

٩ ـ والْجَهْمِيَّة.

١٠ ـ والْكُلَّابِيَة.

١١ ـ والْأَشْعَرِيَّة الخراسانيون.

١٢ ـ والكَرَّامِيَة.

١٣ ـ والصُّوفِيَّة.

١٤ ـ والسالمية.

١٥ ـ والرَّافِضَة.

وأما العلماء فهم:

١٦ ـ الْبَاقِلَانِي.

١٧ ـ والْأَشْعَرِيّ.

١٨ ـ والجبائي.

١٩ ـ وابْنُ فورك.

٢٠ ـ والجُوَيْني.

٢١ ـ والقشيري.

٢٢ ـ وأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ حَامِدٍ.

٢٣ ـ والْقَاضِي أَبُو يَعْلَى.

٢٤ ـ وأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ بَطَّةَ.

٢٥ ـ وأَبو بَكْرٍ الآجري.

٢٦ ـ واللالكائي.

٢٧ ـ وَالْخَلَّالُ.

٢٨ ـ أَبُو مُحَمَّدٍ ابن حزم

٢٩ ـ وأبو الحسن التميمي.

٣٠ ـ وابنه أبي الفضل التميمي.

٣١ ـ وابن ابنه رزق الله التميمي.

٣٢ ـ وَالْبَيْهَقِي.

٣٣ ـ وابْنُ عَقِيلٍ.

٣٤ ـ وأَبو عَلِيّ بْن الْوَلِيدِ المعتزلي.

٣٥ ـ وَأَبو الْقَاسِمِ بْن التَّبَّانِ المعتزلي.

٣٦ ـ والمريسي.

٣٧ ـ وَالْغَزَالِيُّ.

٣٨ ـ وابْن سِينَا.

٣٩ ـ وأبو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيّ.

٤٠ ـ وابنُ قدامةَ.

٤١ ـ وابْنُ الْخَطِيبِ.

حُقّ لك أن تعجب عجبًا لا مُنتهى له من هذا الإمام الكبير، والعالم النحرير، الذي قرأ مئات بل آلاف الكتب، وفهمها واستوعبها، حتى استخرج لنا منها عقائد الناس ومناهجهم، وقارن بينهم!

إنّ هذا يكاد يكون مُعجزةً إلاهية، وكرامة ربانية، وموهبةً نادرة.

ولقد صدق تلميذه العالم المحدث الكبير الإمام الذهبي حين قال عنه: وَأما أصُول الدّيانَة ومعرفتها وَمَعْرِفَة أَحْوَال الْخَوَارِج وَالرَّوَافِض والمعتزلة وأنواع المبتدعة فَكَانَ لَا يشق فِيهِ غباره، وَلَا يلْحق شأوه[1]. اهـ.

ثم توسَّع فنظر في كتب المنجمين والسحرة، فردّ عليهم وسفه آراءهم، ككتاب: السِّرِّ الْمَكْتُومِ لِلْمَشْرِقِيّ، وَكتاب الشُّعْلَةِ النُّورَانِيَّةِ للبوني الْمَغْرِبِيّ[2].

ثم توسع فنظر في كتب الحساب والهندسة والطب والفلك، فهضمها واستفاد منها، بل وجادل أصحابها وجاء في كثير من الأحيان بما لم يفهموه وهم أهل التخصص.

ومن تأمل كلامه في مسألة مطالع الشمس ونحوها تحقق ذلك.

وخذ مثالًا واحدًا لِمَا قال في علم الفلك: بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْعِمَارَةِ مِن

(١) ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام، ص٢١ ـ ٢٥.

(٢) يُنظر: ١٠/٤٥١.

الْمَشْرِقِ وَمُنْتَهَاهَا مِن الْمَغْرِبِ مِقْدَارُ مِائَةٍ وَثَمَانِينَ دَرَجَةً فَلَكِيَّةً، وَكُلُّ خَمْسَ عَشْرَةَ فَهِيَ سَاعَةٌ مُعْتَدِلَةٌ، وَالسَّاعَةُ الْمُعْتَدِلَةُ هِيَ سَاعَةٌ مِن اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ، إِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مُتَسَاوِيَيْنِ ـ كَمَا يَسْتَوِيَانِ فِي أَوَّلِ الرَّبِيعِ الَّذِي تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ الصَّيْفَ، وَأَوَّلِ الْخَرِيفِ الَّذِي تُسَمِّيهِ الرَّبِيعَ ـ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَطْوَلَ مِن الْآخَرِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً..

إلى أن قال: فَإِنَّ الْمَعْمُورَ مِن الْأَرْضِ مِن النَّاحِيَةِ الشَّمَالِيَّةِ مِن الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ شَمَالُ خَطِّ الِاسْتِوَاءِ الْمُحَاذِي لِدَائِرَةِ مُعْتَدِلِ النَّهَارِ الَّتِي نِسْبَتُهَا إِلَى الْقُطْبَيْنِ ـ الشَّمَالِيِّ وَالْجَنُوبِيِّ ـ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ.. إلى آخر كلامه[١].

بل قال تلميذُه صلاح الدين الصفدي: أَخْبرنِي الْمولى عَلَاء الدّين بن الْآمِدِيّ قَالَ: دخلتُ يَوْمًا إِلَيْهِ وَأَنا وَالشَّمْس النفيس عَامل بَيت المَال، وَلم يكن فِي وقته أكتب مِنْهُ، فَأخذ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين يسْأَله عَن الِارْتفَاع، وَعَما بَين الفذلكة، واستقرار الْجُمْلَة من الْأَبْوَاب، وَعَن الفذلكة الثَّانِيَة وخصمها، وَعَن أَعمال الاسحتقاق، وَعَن الْخَتْم، والتوالي، وَمَا يُطْلب من الْعَامِل، وَهُوَ يجِيبه عَن الْبَعْض، ويسكت عَن الْبَعْض، ويسأله عَن تَعْلِيل ذَلِك، إِلَى أَن أوضح لَهُ ذَلِك وعلّله!

قَالَ: فَلَمَّا خرجنَا من عِنْده قَالَ لي النفيس: وَالله تعلمت الْيَوْم مِنْهُ مَا لَا كنت أعلمهُ[٢]. اهـ.

ويعرف كتبهم وعلماءهم، بل ويجزم بأن القول الفلاني لم يتكلم به العالم الفلاني! قال رَحِمَهُ اللَّهُ في إحدى مسائل الحساب والفلك: فَلِهَذَا كَانَ

(١) ٥/ ٤٦٨ ـ ٤٧٠.
(٢) الوافي بالوفيات ٧/ ١٤.

قُدَمَاءُ عُلَمَاءِ الْهَيْئَةِ؛ كَبَطْلَيْمُوسَ صَاحِبِ الْمَجِسْطِي وَغَيْرِهِ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ بِحَرْف، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ مِثْلَ كوشيار الدَّيْلَمِيِّ وَنَحْوِهِ، لَمَّا رَأَوْا الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِاعْتِبَارِ الرُّؤْيَةِ[1] .اهـ.

ثم توسع فنظر في علم المنطق، وهو علم عويصٌ عسير، صعبٌ مرير، فائدتُه في الدين والدنيا قليلة، وهو في الغالب مضيعة للوقت، يُغري على الجدال والمراء، حتى قال الشيخ رحمه الله عن هذا العلم: وَلِهَذَا مَا زَالَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَأَئِمَّةُ الدِّينِ يَذُمُّونَهُ وَيَذُمُّونَ أَهْلَهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِهِ[2] .اهـ.

ومع ذلك تعلمه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا لذاته، ولكن ليجادل أهله ويقطع حجتهم.

فلذلك أطال في الكتابة في هذا العلم، وألف كتابًا سماه: «الرد على المنطقيين» ويقع في (٥٤٥) صفحة.

إلى جانب ما جاء في المجلد التاسع من مجموع فتاوى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى!

وقد بيَّن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى سبب تعلمه للمنطق وقراءته لكتبهم مع قناعته بعدم فائدته، بل وجزمه بضلال كثير مما جاء فيه فقال: الْكَلَامُ فِي الْمَنْطِقِ: إنَّمَا وَقَعَ لَمَّا زَعَمُوا أَنَّهُ آلَةٌ قَانُونِيَّةٌ تَعْصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذِّهْنَ أَنْ يَزَلَّ فِي فِكْرِهِ.

فَاحْتَجْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِي هَذِهِ الْآلَةِ: هَلْ هِيَ كَمَا قَالُوا أَوْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؟[3] .اهـ.

---

(١) ٩/٢١٦.
(٢) ٩/٧.
(٣) ٩/١٩٤.

فانظر إلى علو همته، ومنهجه السليم في عدم نقد علم إلا بعد النظر فيه.

وقد قام الحافظ العلامة السيوطي صاحب التصانيف الكبيرة باختصار كتاب الرد على المنطقيين للشيخ، وقد اختصره في أكثر من مائتين وخمسين صفحة![1].

وقد اطلع على أمهات الكتب التي أُلِّفت فيه، ثم ردّ على ما جاء فيها من أخطاء وزلات.

ورجح بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَقْيِسَةَ خَمْسَةً: الْبُرْهَانِيَّ وَالْخَطَابِيَّ وَالْجَدَلِيَّ وَالشِّعْرِيَّ وَالْمُغَلِّطِيَّ السُّوفِسْطَائِيَّ.

ويستدرك ويُخطئ ويرجح في مذهبهم، ومن الأمثلة على ذلك قوله: وَمَنْ قَالَ مِن الْعُلَمَاءِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْمَنْطِقِ: إنَّ الْقِيَاسَ الْخَطَابِيَّ هُوَ مَا يُفِيدُ الظَّنَّ كَمَا أَنَّ الْبُرْهَانِيَّ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ: فَلَمْ يَعْرِفْ مَقْصُودَ الْقَوْمِ، وَلَا قَالَ حَقًّا[2]. اهـ.

ومن ذلك قوله فيمن يَنْفُونَ الصِّفَاتِ؛ كَالْمُعْتَزِلَةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِن الْجَهْمِيَّة الْمَحْضَةِ مِن الْمُتَفَلْسِفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَغَيْرِهِم وَيَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ ذَاتٍ بِلَا صِفَاتٍ، أَوْ يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ وُجُودٍ مُطْلَقٍ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، لَا يُوصَفُ بِشَيْء مِن الْأُمُورِ الثُّبُوتِيَّةِ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ سِينَا وَأَمْثَالِهِ، مَعَ قَوْلِهِمْ فِي أُصُولِهِمْ الْمَنْطِقِيَّةِ: إنَّ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ لَكِنَّهُ هَلْ هُوَ نَفْسُ الْمُعَيَّنِ أَوْ كُلِّيٌّ مُقَارِبٌ لِلْمُعَيَّنِ.

قال: فَالصَّوَابُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَكِنَّ الثَّانِيَ هُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ

---

(١) ٩/ ٨٢ ـ ٢٥٥.

(٢) ٩/ ١١.

أَهْلِ الْمَنْطِقِ مَعَ تَنَاقُضِ أَقْوَالِهِمْ[١]. اهـ.

تأمل كيف يعرف الصواب عِنْدَهُمْ، ويعرف قول أكثرهم أو الكثير منهم!

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يعرف كلام المتقدمين منهم والمتأخرين، كما يدل على ذلك عدة مواضع من كلامه[٢].

ويعرف كتبهم ومنهاجهم ومصنفيهم، كالسهروردي الْمَقْتُولِ عَلَى الزَّنْدَقَةِ صَاحِبِ «التَّلْوِيحَات» و«الْأَلْوَاح» و«حِكْمَة الْإِشْرَاقِ»[٣].

ومن طالع ردوده عليهم علم صعوبة هذا العلم، ووجد صعوبة في فهم كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وردوده عليهم.

وأيُّ الأمرين أعجب: أمِن طول نفَس شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في قراءته لكتبهم، أو مِن طول ردوده عليهم؟

ولك أن يزداد عجبُك من ردِّهِ على ما يَزْعُمُونَه أَنَّ الْحُدُودَ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا يُفِيدُونَ بِهَا تَصَوُّرَ الْحَقَائِقِ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِذِكْرِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَالْمُمَيِّزَةِ، حَتَّى يُرَكَّبَ الْحَدُّ مِن الْجِنْسِ الْمُشْتَرَكِ وَالْفَصْلِ الْمُمَيِّزِ، حيث ردّ على هذه المقالة بستة عشر وجهًا، في خمس وعشرين صفحة![٤].

هذا إلى جوانب كثيرة من الردود العجيبة، المبنية على الحجج العقلية والمنطقية.

ولم يقتصر على هذا، بل تبحر في التاريخ، وعرف سير الملوك

---

(١) ٥/٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) يُنظر: ٩/١٤، ٨٨.

(٣) يُنظر: ٩/١٨.

(٤) ٣/٤٤ ـ ٦٩.

والدول والوزراء، فتراه يُبدي رأيه في أمراء بني أمية وبني العباس وبني بويه ومملكة محمود بن سبكتكين، والدولة الأيوبة ونحوها من الدول.

ومن المعلوم أنّ التاريخ الإسلاميّ دخل فيه الكثير من التحريف والتشويه والكذب، ونجد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بذل جهدًا كبيرًا في تمحيصِه وتنقيحِه ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، فمن ذلك قوله عن المهدي والمأمون: فَإِنَّ الْمَهْدِيَّ قَتَلَ مِن الْمُنَافِقِينَ الزَّنَادِقَةِ مَنْ لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللهُ، وَالرَّشِيدُ كَانَ كَثِيرَ الْغَزْوِ وَالْحَجِّ. .

وَفِي دَوْلَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَأْمُونِ: ظَهَرَ «الْخُرَّمية»[1] وَنَحْوُهُمْ مِن الْمُنَافِقِينَ، وَعَرَّبَ مَنْ كُتُبِ الْأَوَائِلِ الْمَجْلُوبَةِ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ مَا انْتَشَرَ بِسَبَبِهِ مَقَالَاتُ الصَّابِئِينَ، وَرَاسَلَ مُلُوكَ الْمُشْرِكِينَ مِن الْهِنْدِ وَنَحْوِهِمْ، حَتَّى صَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ.

فَلَمَّا ظَهَرَ مَا ظَهَرَ مِن الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَوِيَ مَا قَوِيَ مِنْ حَالِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ: كَانَ مِنْ أَثَرِ ذَلِكَ مَا ظَهَرَ مِن اسْتِيلَاءِ الْجَهْمِيَّة وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ، وَتَقْرِيبِ الصَّابِئَةِ وَنَحْوِهِمْ مِن الْمُتَفَلْسِفَةِ. .

فَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ مِحْنَةُ الْجَهْمِيَّة، حَتَّى امْتُحِنَت الْأُمَّةُ بِنَفْيِ الصِّفَاتِ، وَالتَّكْذِيبِ بِكَلَامِ اللهِ وَرُؤْيَتِهِ، وَجَرَى مِنْ مِحْنَةِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مَا جَرَى مِمَّا يَطُولُ وَصْفُهُ.

---

(١) هم أتبَاع بابك الخرمي في زمن المأمون سنة ٢٠١هـ، الَّذِي ظهر بِنَاحِيَة أذربيجان، وَكَثُرت أَتْبَاعه، وَكَانَ يسْتَحل الْمُحرمَات كلهَا، وَهزمَ كثيرًا من عَسَاكِر بني الْعَبَّاس، فِي مُدَّة عشْرين سنة، إِلَى أن أسر مَعَ أَخِيه إِسْحَاق، وصُلِب بسر من رأى فِي أَيَّام المعتصم.

وَكَانَ فِي أَيَّامِ الْمُتَوَكِّلِ: قَدْ عَزَّ الْإِسْلَامُ حَتَّى أُلْزِمَ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالشُّرُوطِ الْعُمَرِيَّةِ، وَأُلْزِمُوا الصَّغَارَ، فَعَزَّت السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ، وَقُمِعَت الْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَنَحْوُهُمْ[١]..

ويمضي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بذكر شيء من السيرة على جهة الاختصار فيقول: وَكَذَلِكَ فِي أَيَّامِ الْمُعْتَضِدِ والمهتدي وَالْقَادِرِ وَغَيْرِهِمْ مِن الْخُلَفَاءِ الَّذِينَ كَانُوا أَحْمَد سِيرَةً وَأَحْسَنَ طَرِيقَةً مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكَانَ الْإِسْلَامُ فِي زَمَنِهِمْ أَعَزَّ، وَكَانَت السُّنَّةُ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

وَفِي دَوْلَةِ بَنِي بويه وَنَحْوِهِمْ: الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانَ فِيهِمْ أَصْنَافُ الْمَذَاهِبِ الْمَذْمُومَةِ، قَوْمٌ مِنْهُمْ زَنَادِقَةٌ، وَفِيهِمْ قَرَامِطَةٌ كَثِيرَةٌ، وَمُتَفَلْسِفَةٌ، وَمُعْتَزِلَةٌ، وَرَافِضَةٌ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فِيهِمْ غَالِبَةٌ عَلَيْهِمْ.

فَحَصَلَ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ فِي أَيَّامِهِمْ مِن الْوَهْنِ مَا لَمْ يُعْرَفْ، حَتَّى اسْتَوْلَى النَّصَارَى عَلَى ثُغُورِ الْإِسْلَامِ، وَانْتَشَرَت الْقَرَامِطَةُ فِي أَرْضِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَجَرَتْ حَوَادِثُ كَثِيرَةٌ.

وَلَمَّا كَانَتْ مَمْلَكَةُ مَحْمُودِ بْنِ سبكتكين ـ مِنْ أَحْسَنِ مَمَالِكِ بَنِي جِنْسِهِ ـ: كَانَ الْإِسْلَامُ وَالسُّنَّةُ فِي مَمْلَكَتِهِ أَعَزَّ؛ فَإِنَّهُ غَزَا الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ، وَنَشَرَ مِن الْعَدْلِ مَا لَمْ يَنْشُرْهُ مِثْلُهُ[٢]. اهـ.

إنّ هذا السرد الموجز المتين لا يخرج إلا ممن هضم التاريخ، وعرف الصحيح من الكذب، والحق من الباطل.

---

(١) وهذا بخلاف ما أورَدَه المسعودي في مروج الذهب، حيث ذكر عن الأمين ما يقبح ويشين، وذكر أخاه المأمون بأحسن الأوصاف والأخلاق، والمسعودي في مروجه يُسيء إلى تاريخنا المشرق في كثير من المواضع، ولا أدل على ذلك: من أنه لا يذكر من تاريخ أمراء الدولةِ الأمويّة والعباسيّة إلا قصص الحب والغرام واللهو واللعب والمزاح، ولا يذكر فتوحاتهم ومحاسنهم إلا النزر اليسير.

(٢) يُنظر إلى أمثلة ذلك في: ٤/ ٢٠ ـ ٢٣.

هذه بعض الفنون والعلوم التي صال وجال فيها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا شك أنّ الإحاطة بها أمرٌ لا يكاد يتخيله عقلٌ بشريّ، ولكن الله تعالى يمُنّ على من يشاء.

* * *

وأزيد في الدلالة على تبحر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بكتب أهل العلم الفقهية والعقائدية ونحوها ما يلي:

أولًا: ردُّه على بعض رؤوس المبتدعة الذين امتحنوه بسبب تأليف العقيدة الواسطية، حينما سَأَلُوهُ عَن الظَّاهِرِ هَلْ هُوَ مُوَافِقٌ أَمْ لَا؟

فَقَالَ: هَذَا لَيسَ فِي الْعَقِيدَةِ، وَأَنَا أَتبَرَّعُ بِالْجَوَابِ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ حَكَى مَذْهَبَ السَّلَفِ ـ كالخطابي وَأَبِي بَكْرِ الْخَطِيبِ، والبغوي، وَأَبِي بَكْرٍ وأبي الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَابْنِ الْبَاقِلَانِي، وَأَبِي عُثْمَانَ الصَّابُونِيِّ، وَأَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَالسَّيْفِ الآمدي، وَغَيْرِهِمْ فِي نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ، يُحْتَذَى فِيهِ حَذْوُهُ، وَيُتَّبَعُ فِيهِ مِثَالُهُ[1]. اهـ.

انظر كيف نقل عن هؤلاء الأئمة هذه المسألة الدقيقة، وهو لم يُحضر قبل ذلك، ولم يذكر إمامًا ولا إمامين، بل ذكر أحد عشر عالمًا، مِمَّا يعني أنه قد اطلع على كتبهم وفهمها واستوعب ما فيها.

ثانيًا: قوله في رده على قول المنطقيين: الْحَدُّ يُفِيدُ تَصَوُّرَ الْأَشْيَاءِ: فقال: الْمُحَقِّقُونَ مِن النُّظَّارِ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ فَائِدَتُهُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَحْدُودِ وَغَيْرِهِ كَالِاسْمِ، لَيْسَ فَائِدَتُهُ تَصْوِيرَ الْمَحْدُودِ وَتَعْرِيفَ حَقِيقَتِهِ.

---

(١) ٣/ ٢٠٧.

وَإِنَّمَا يَدَّعِي هَذَا أَهْلُ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيُّونَ أَتْبَاعُ أَرِسْطُو، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ تَقْلِيدًا لَهُمْ مِن الْإِسْلَامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ.

فَأَمَّا جَمَاهِيرُ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ فَعَلَى خِلَافِ هَذَا.

وَإِنَّمَا أَدْخَلَ هَذَا مَنْ تَكَلَّمَ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ بَعْدَ أَبِي حَامِدٍ فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ، وَهُم الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي الْحُدُودِ بِطَرِيقَةِ أَهْلِ الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ.

وَأَمَّا سَائِرُ النُّظَّارِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ الْأَشْعَرِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ والكَرَّامِيَة وَالشِّيعَةُ وَغَيْرُهُمْ فَعِنْدَهُمْ إنَّمَا يُفِيدُ الْحَدُّ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْمَحْدُودِ وَغَيْرِهِ.

وَذَلِكَ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي إسْحَاقَ، وَابْنِ فورك، وَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، والنسفي، وَأَبِي عَلِيٍّ، وَأَبِي هَاشِمٍ، وَعَبْدِ الْجَبَّارِ، والطوسي، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْصَمِ، وَغَيْرِهِمْ!![1]. اهـ.

انظر وتأمل ـ أخي القارئ ـ كيف أن هذا الإمام النحرير النادر في تاريخ الكرة الأرضية يتكلم عن مسألة ليست من المسائل الدينية، بل من مسائل علم المنطق الصعبة والدقيقة، ومع ذلك يعرف قول المحققين منهم، ويعرف أول من تكلم في هذا من الأصوليين.

ثم يعدد أسماء علماء أهل السُّنَّة والبدعة والمذاهب الأخرى الذين نصوا على أن الحدَّ إنما يفيد التمييز بين المحدود وغيره، ولا يفيد تصور الأشياء، فذكر ثلاثة عشر عالِمًا، بل ذكر أنّ هذا مشهور في كتبهم.

---

(١) ٩/ ٨٨.

فهو لم يطلع على كتاب واحد لكل عالم، بل اطلع على كتب كلّ واحدٍ منهم أو بعضها، ولذلك ذكر بأن ذلك مشهور عنهم.

ثالثًا: أنه لا يكاد يخرج كتاب في زمانه ويزعم ناشره أنه لفلان من العلماء إلا عرف أنه له أو أنه مكذوب عليه؛ لإحصائه لكتبهم، أو لخبرته بأساليبهم التي عرفها من كثرة القراءة لهم.

وخذ مثالًا على ذلك: قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد سرده لبعض الكتب المنسوبة لبعض العلماء كذبًا ـ: عَامَّةُ هَذِهِ الْمَلَاحِمِ الْمَرْوِيَّةِ بِالنَّظْمِ وَنَحْوِهِ عَامَّتُهَا مِن الْأَكَاذِيبِ، وَقَدْ أُحْدِثَ فِي زَمَانِنَا مِن الْقُضَاةِ وَالْمَشَايِخِ غَيْرُ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، وَقَدْ قَرَّرْتُ بَعْضَ هَؤُلَاءِ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ أَن ادَّعَى قِدَمَهَا، وَقُلْت لَهُ: بَلْ أَنْتَ صَنَّفْتهَا وَلَبَّسْتهَا عَلَى بَعْضِ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُونَ مُحَاصِرِي عَكَّةَ.

وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِن الْقُضَاةِ وَغَيْرِهِمْ لَبَّسُوا عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَلِكِ[1]. اهـ.

رابعًا: أنه لا يكاد يسمع بكتابٌ أُلف إلا بادر بشرائه أو طلبه ممن هو عنده، وقد قال في رسالته لأحد سكان المدينة النبوية: إِنْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ لِلْمَدِينَةِ كِتَابًا يَتَضَمَّنُ أَخْبَارَهَا كَمَا صُنِّفَ أَخْبَارُ مَكَّةَ: فَلَعَلَّ تُعَرِّفُونَا بِهِ[2]. اهـ.

وصدق تلميذه البزار رَحِمَهُ اللَّهُ حين قال: قلّ كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه[3]. اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قرأ كتبًا قد لا يمرّ عليها

(١) ٤/ ٧٩ ـ ٨٠. (٢) ٦/ ٣٧٣.
(٣) الأعلام العلية، ص١٩ ـ ٢٠.

المتخصصون في فنهم، وسأذكر كتبًا في الفلسفة والمنطق وعلم الكلام والسحر وغيرها، ومن الواضح من سياق كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه قرأها بأكملها أو تصفحها وأخذ ما يريده منها.

وإليك بعض كتب أهل البدع، أو من عنده بعض البدع العقدية:

١ ـ «الْمَبَاحِث الْمَشْرِقِيَّةِ» للرازي(١).

٢ ـ «حِكْمَة الْإِشْرَاقِ»(٢).

٣ ـ «دَقَائِق الْحَقَائِقِ»(٣).

٤ ـ «رُمُوز الْكُنُوزِ»(٤).

٥ ـ «كَشْف الْحَقَائِقِ»(٥).

٦ ـ «الْأَسْرَار الْخَفِيَّة فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ»(٦).

٧ ـ «مِعْيَار الْعِلْمِ» للغزالي(٧).

٨ ـ «مَحَكّ النَّظَرِ» للغزالي(٨).

٩ ـ «مِشْكَاةُ الْأَنْوَارِ» للغزالي(٩).

١٠ ـ «الْقِسْطَاس الْمُسْتَقِيم» للغزالي(١٠).

١١ ـ «تَهَافُتِ أهل المنطق» للغزالي(١١).

---

(١) ٩/١٣٣. (٢) ٩/١٣٣.

(٣) ٩/١٣٣. (٤) ٩/١٣٣.

(٥) ٩/١٣٣. (٦) ٩/١٣٣.

(٧) ٩/١٨٤ ـ ١٨٥، وذكر أن الغزالي صَنَّفَ كِتَابًا فِي تَهَافُتِ أهل المنطق وَبَيَّنَ كُفْرَهُمْ بِسَبَبِ مَسْأَلَةِ قِدَمِ الْعَالَمِ وَإِنْكَارِ الْعِلْمِ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَإِنْكَارِ الْمُعَادِ.
قال: وَبَيَّنَ فِي آخِرِ كُتُبِهِ أَنَّ طَرِيقَهُمْ فَاسِدَةٌ لَا تُوصِلُ إلَى يَقِينٍ. اهـ.

(٨) ٩/١٨٤ ـ ١٨٥. (٩) ٦/١٨٠.

(١٠) ٩/١٨٤ ـ ١٨٥. (١١) ٩/٢٣٠.

١٢ ـ «خَوَاصُّ الْقُرْآنِ» للغزالي[١].

١٣ ـ «الْأَرْبَعونَ» للرَّازِي[٢].

١٤ ـ «الْمَضْنُونُ بِهِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ» للرَّازِي[٣].

١٥ ـ «الْمَطَالِب الْعَالِيَة للرَّازِي[٤].

١٦ ـ «أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ» للآمدي[٥].

١٧ ـ «الْأَرْبَعون» للأرموي[٦].

١٨ ـ «الزِّينَة» لأَبي حَاتِمٍ.

١٩ ـ «السَّعَادَة».

٢٠ ـ «جَوَاهِر الْقُرْآنِ».

٢١ ـ «كتاب سقراط».

٢٢ ـ «النواميس» لأفلاطون.

٢٣ ـ «السِّرّ الْمَكْتُومِ» لِلْمَشْرِقِيّ.

٢٤ ـ «الشُّعْلَة النُّورَانِيَّة» للبوني الْمَغْرِبِيّ.

٢٥ ـ «التَّأْوِيلَات» لأَبي بَكْرِ بْنُ فورك[٧].

٢٦ ـ «تَأْسِيسَ التَّقْدِيسِ» لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بْن عُمَرَ الرَّازِي[٨].

---

(١) ٤/ ٣٤٦، وقد ردّ على بعض ما جاء فيه.

(٢) ٤/ ٦٣، ٦/ ٢٧٣، وقد نقل عنه في الموضع الثاني، وردّ عليه وفنّد كلامه.

(٣) ٤/ ٦٣، وقال الشيخ عنه: هو آخِر كُتُبِهِ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ كُتُبِهِ الْكَلَامِيَّةِ الَّذِي سَمَّاهُ «نِهَايَةَ الْعُقُولِ فِي دِرَايَةِ الْأُصُولِ» ٦/ ٢٢١.

(٤) ٦/ ٣٠٤، ٧/ ٥١١.

(٥) ٦/ ٢٢١.

(٦) ٦/ ٣٠٤.

(٧) ٥/ ٢٣.

(٨) ٥/ ٢٣، ٦/ ٢٨٩، قال الشيخ: جَمَعَ فِيهِ عَامَّةَ حُجَجِهِمْ ـ أي: الْجَهْمِيَّة ـ وَلَمْ أَرَ لَهُمْ مِثْلَهُ. اهـ.

=

٢٧ ـ «الْإِقْلِيد» للقرمطي[1].

وفي العقيدة والولاية لأهل البدع:

٢٨ ـ «مِنْهَاجَ الْكَرَامَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْإِمَامَةِ» للحِلِّي الرافضي وردّ عليه بتسعِ مجلدات كبار.

٢٩ ـ «الْحَجُّ إِلَى زِيَارَةِ الْمَشَاهِدِ» لمُحَمَّد بْن النُّعْمَانِ الرافضي، الْمُلَقَّب بِالشَّيْخِ الْمُفِيدِ، شَيْخِ الْمُلَقَّبِ بِالْمُرْتَضَى، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطوسي[2].

٣٠ ـ «المنقذ من الضلال» لأبي حامد الغزالي، وردّ عليه.

٣١ ـ «الْمُرْشِدَةُ» لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ التومرت، وردّ عليه.

٣٢ ـ «الْقَصِيدَة التَّائِيَّة ـ نَظْمُ السُّلُوكِ ـ» لابْنِ الْفَارِضِ.

٣٣ ـ «قَصِيدَة عَامِرِ الْبَصْرِيِّ السيواسي» التي تُنَاظِرُ قَصِيدَةَ ابْنِ الْفَارِضِ، الَّذِي شَرحُ مَوَاقِف النِّفْرِي» للتلمساني.

٣٤ ـ «شَرْحُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى» للتلمساني عَلَى طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ الملاحدة.

٣٥ ـ «شَرحُ قَصِيدَة ابْنِ الْفَارِضِ» لسَعِيدِ الفرغاني.

= وهذا يدل على قراءته الدقيقة له ولغيره من الفلاسفة والمتكلمين.

(١) ٦/ ١٢٢، ونقل عنه في شرح العقيدة الأصفهانية: ١١٠.

(٢) ٤/ ٥١٧. قال الشيخ: ذَكَرَ فِيهِ مِن الْآثَارِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَزِيَارَةِ هَذِهِ الْمَشَاهِدِ وَالْحَجِّ إلَيْهَا مَا لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَهُ فِي الْحَجِّ إلَى بَيْتِ اللهِ الْحَرَامِ.
وَعَامَّةُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَوْضَحِ الْكَذِبِ وَأَبْيَنِ الْبُهْتَانِ، حَتَّى أَنِّي رَأَيْت فِي ذَلِكَ مِنْ الْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ أَكْثَرَ مِمَّا رَأَيْته مِن الْكَذِبِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

٣٦ ـ «الْأَزْجَال» للشَّشْتَري.

٣٧ ـ «الْفُصُوص» لابن عربي.

٣٨ ـ «الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ» لابن عربي.

٣٩ ـ «الكنة» لابن عربي.

٤٠ ـ «الْمُحْكَم الْمَرْبُوط» لابن عربي.

٤١ ـ «الدُّرَّةُ الْفَاخِرَة» لابن عربي.

٤٢ ـ «مَطَالِعُ النُّجُوم» لابن عربي.

٤٣ ـ «فَكّ الْأَزْرَارِ عَنْ أَعْنَاقِ الْأَسْرَارِ» لابْنِ أَبِي الْمَنْصُورِ الْمُتَصَوِّفِ الْمِصْرِيِّ.

٤٤ ـ «خَتْمُ الْوِلَايَةِ» لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ التِّرْمِذِيّ الْحَكِيم[1].

٤٥ ـ «مِفْتَاح غَيْبِ الْجَمْعِ وَالْوُجُودِ» لابْن عَرَبِيٍّ[2].

٤٦ ـ «أُصُول الدِّينِ» لِلْقَاضِي أَبِي خَازِمِ بْنِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، الَّذِي صَنَّفَهُ عَلَى كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ الكرامي.

٤٧ ـ «المطالب العالية من العلم الإلٰهي» للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، جَمَعَ فِيهِ عَامَّةَ آرَاءِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين[3].

٤٨ ـ «عَنْقَاءُ مُغْرِبٍ» لابْن عَرَبِيٍّ[4].

---

(١) ٢/ ٢٢٢.

(٢) ٢/ ٤٧١.

(٣) ٤/ ٦٣.

(٤) ٤/ ٨١.
واسم الكتاب: عنقاء مغرب في ختم الأولياء وشمس المغرب.
قال الشيخ: أَخْبَرَ بِمُسْتَقْبَلَاتٍ كَثِيرَةٍ عَامَّتُهَا كَذِبٌ.

٤٩ ـ «جُمَلُ الْكَلَامِ فِي أُصُولِ الدِّينِ» لمُحَمَّد بْن الْهَيْصَمِ الكرامي[1].

٥٠ ـ «حَقَائِقُ التَّفْسِيرِ» للشَّيْخ أَبي عَبْدِ الرَّحْمَن السلمي[2].

٥١ ـ «التوراة».

٥٢ ـ «الإنجيل».

وفي السحر وتقرير الشرك:

٥٣ ـ «عِبَادَة الْكَوَاكِبِ وَالْأَصْنَامِ» للرَّازِي[3].

٥٤ ـ «السِّرُّ الْمَكْتُومُ فِي السِّحْرِ وَمُخَاطَبَةِ النُّجُومِ» للرَّازِي[4].

٥٥ ـ «الرِّسَالَة الْعَلَائِيَّة فِي الِاخْتِيَارَاتِ السَّمَاوِيَّةِ» للرَّازِي[5].

وفي الكتب المنسوبة إلى علماء كذبًا:

٥٦ ـ «الْجَفْر» الَّذِي يَدَّعِي الرافضةُ أَنَّهُ كَتَبَ فِيهِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَوَادِثَ[6].

٥٧ ـ «الْبِطَاقَة» الَّذِي يَدَّعِيهِ ابْنُ الحلي وَنَحْوُهُ مِنْ الْمَغَارِبَةِ[7].

٥٨ ـ «الْجَدْوَل فِي الْهِلَالِ» عَنْ جَعْفَرٍ الصادق[8].

---

(١) ٦/ ١٨٣، ونقل عنه جملة من كلامه.

(٢) ٦/ ٣٧٦، وانقد بعض ما جاء فيه.

(٣) ٤/ ٥٥.

(٤) ١٣/ ١٨٠. قال شيخ الإسلام: وَيُقَالُ: إنَّهُ صَنَّفَهُ لِأُمِّ السُّلْطَانِ عَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ لَكْشِ بْنِ جَلَالِ الدِّينِ خَوَارِزْم شاه وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مُلُوكِ الْأَرْضِ وَكَانَ للرازي بِهِ اتِّصَالٌ قَوِيٌّ حَتَّى أَنَّهُ وَصَّى إلَيْهِ عَلَى أَوْلَادِهِ.

(٥) ١٣/ ١٨٠.

(٦) ٤/ ٧٨. قال الشيخ: وَالْجَفْرُ: وَلَدُ الْمَاعِزِ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَتَبَ ذَلِكَ فِي جِلْدِهِ!

(٧) ٤/ ٧٩.

(٨) ٤/ ٧٩.

٥٩ ـ «الْهَفْتُ» عَنْ جَعْفَرٍ الصادق[(١)].

٦٠ ـ «رَسَائِلِ إخْوَانِ الصَّفَا» الَّذِي صَنَّفَهُ جَمَاعَةٌ فِي دَوْلَةِ بَنِي بويه بِبَغْدَادَ، المنسوب لجعفر الصادق[(٢)].

٦١ ـ «مَلَاحِم ابْنِ عقب»[(٣)]؛ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَانَ مُعَلِّمًا لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ[(٤)].

كتب أخرى لفرق ومذاهب غير أهل السُّنَّة:

٦٢ ـ «كِتَابُ التَّمْهِيدِ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّد بْن الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِي الْمُتَكَلِّم[(٥)].

٦٣ ـ «الرِّسَالَةُ النِّظامِيَّة» لأَبِي الْمَعَالِي الجُوَيْنِي[(٦)].

٦٤ ـ «الْمُعْتَمَدُ» لِلْقَاضِي الباقلاني[(٧)].

٦٥ ـ «شَرْحُ الْإِرْشَادِ» لأَبِي الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيّ، شَيْخ الشَّهْرِسْتَانِيّ[(٨)].

---

(١) ٤/ ٧٩. (٢) ٤/ ٧٩.

(٣) في المجموع: (ابن غنضب)، والتصويب من منهاج السُّنَّة ٧/ ١٨٢، ١٨٣.

(٤) ٤/ ٧٩.

قال الشيخ: وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْوُجُودِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْم، وَمَلَاحِم ابْنِ عقب إِنَّمَا صَنَّفَهَا بَعْضُ الْجُهَّالِ فِي دَوْلَةِ نُورِ الدِّينِ وَنَحْوِهَا، وَهُوَ شِعْرٌ فَاسِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَاظِمَهُ جَاهِلٌ. اهـ.

(٥) ٥/ ٩٩، وأراد الشيخ أن ينقل عنه في كتابه لكن قال: لَكِنْ لَيْسَت النُّسْخَةُ حَاضِرَةً عِنْدِي. اهـ.

وهذا يدل دلالةً واضحة أنّ الشيخ قد اطلع على كتابه والكتب الأخرى ودرسها وفحصها، فلم يكن عمله كعمل بعض الباحثين المعاصرين، الذين ينقلون من الكتب ما يحتاجون، دون النظر في الكتاب كله أو جلّه، فهؤلاء لا يستفيدون من الكتب التي يرجعون إليها كبير فائدة سوى النص الذي انتقوه، ولكن الفائدة تكمن في الاطلاع على جميع أو أكثر ما في الكتاب.

(٦) ٥/ ١٠٠، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه. (٧) ٦/ ٢٦٩.

(٨) ٧/ ١٤٣.

٦٦ ـ «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَات» لأَبي إِسْحَاقَ[١].

٦٧ ـ «الموجز» لأبي الحسن الأشعري[٢].

ومن الكتب التي قرأها في الردّ على الفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق:

٦٨ ـ «التَّلْوِيحَاتُ» للسهروردي.

٦٩ ـ «الْأَلْوَاحُ».

٧٠ ـ «حِكْمَةُ الْإِشْرَاقِ».

٧١ ـ «إلْجَامُ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ» للغزالي[٣]

٧٢ ـ «أَقْسَام اللَّذَّاتِ» لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بْن عُمَرَ الرَّازِي[٤].

٧٣ ـ «الدَّقَائِق» لِلْقَاضِي أَبي بَكْرِ بْن الطَّيِّبِ، الَّذِي رَدَّ فِيهِ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُنَجِّمِينَ وَرَجَّحَ فِيهِ مَنْطِقَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ الْعَرَبِ عَلَى مَنْطِقِ الْيُونَانِ[٥].

٧٤ ـ «الْآرَاء وَالدِّيَانَات» لِأَبِي مُحَمَّدِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى النوبختي[٦].

هذه بعض الكتب التي مرت عليّ من حين عزمت على حصرها، وهي في تسع مجلدات (١ ـ ٩)، فلم يكن ذلك على سبيل حصر جميع ما ورد في مجموع الفتاوى.

---

(١) ٧/ ١٤٤.

(٢) ٧/ ٢٠٢.

(٣) ٤/ ٧٢.

(٤) ٤/ ٧٢.

(٥) ٩/ ٢٣٠.

(٦) ٩/ ٢٣١، وقد نقل بعض كلامه واستحسنه، وقال: نظرت في كتاب الآراء والديانات لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي.اهـ. الرد على المنطقيين، ص٣٣١.
وهو يُعتبر مِنَ الشِّيعَةِ، وقد تأثر في أَقْوَالِ الْمُعْتَزِلَةِ. يُنظر: منهاج السُّنَّة ١/ ٧٢.

ولك أن تتصور أنها كتبٌ لا تتعلق بالدين الصحيح، بل هي منحرفة لأناس مبتدعين أو عندهم بدع في كثير من أمور الدين، أو كتبٌ لا علاقة لها بالشريعة.

فماذا عن كتب الإسلام الصحيحة في العقيدة والفقه والحديث ونحوها؟ كم كتابًا قرأ؟

ومن باب الاستطراد والوقوف على الكتب التي من النادر ما تُقرأ: إليك ما قرأه ووقف عليه منها:

كتبٌ في المقالات:

٧٥ ـ «الْمَقَالَات» لأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ[١].

٧٦ ـ «الدَّقَائِق» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ[٢].

وكتبٌ في الحديث المسندة:

٧٧ ـ «أَبو عُمَرَ مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْوَاحِدِ الزَّاهِدُ غُلَام ثَعْلَبٍ»[٣].

٧٨ ـ «أَبو حَفْصِ بْن شَاهِينَ»[٤].

وكتب أخرى:

٧٩ ـ «الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ عَنْ الْأَئِمَّةِ الْفُحُولِ» لشَيْخُ الْحَرَمَيْنِ أَبي الْحَسَنِ مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْمَلِكِ الكرجي[٥].

---

(١) ٤/ ٥٢.
(٢) ٤/ ٥٢.
(٣) ٦/ ٤١٥.
(٤) ٦/ ٤١٥.
(٥) ٤/ ١٧٥. قال الشيخ: أَلَّفه إلْزَامًا لِذَوِي الْبِدَعِ وَالْفُضُولِ، وَكَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ.
ثم نقل الشيخ عنه كثيرًا من كلامه، ومما نقله عنه قوله: إنَّ فِي النَّقْلِ عَنْ هَؤُلَاءِ ـ أي: الأئمة الأربعة وغيرهم من السلف ـ إلْزَامًا لِلْحُجَّةِ عَلَى كُلِّ مَنْ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ إمَامٍ يُخَالِفُهُ فِي الْعَقِيدَةِ؛ فَإِنَّ أَحَدَهُمَا لَا مَحَالَةَ يُضَلِّلُ صَاحِبَهُ أَوْ يُبَدِّعُهُ أَوْ يُكَفِّرُهُ.. =

٨٠ ـ «اللقط» لأَبي مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ[١].

٨١ ـ «الرُّوحُ وَالنَّفْس» للْحَافِظُ أَبي عَبْدِ اللهِ بْنُ منده[٢].

٨٢ ـ «حَيَاةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي قُبُورِهِمْ» لابْن الزَّاغُونِي[٣].

٨٣ ـ «السَّابِقُ وَاللَّاحِق» لأَبي بَكْرٍ الْخَطِيب[٤].

٨٤ ـ «تَفْضِيلُ الْكِلَابِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ لَبِسَ الثِّيَابَ» لابْن الْمَرْزُبَانِ[٥].

٨٥ ـ «تَقْوِيمُ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْإِمَامِ» للْإِمَام مَنْصُور بْن عَبْدِ الْجَبَّارِ السَّمْعَانِي المروذي؛ أَحَدُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ[٦].

٨٦ ـ «أَنْسَابُ قُرَيْش» للزُّبَيْر بْن بكار[٧].

٨٧ ـ «الْعِلْم الْمَشْهُور فِي فَضْلِ الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ» لأَبي الْخَطَّابِ بْن دِحْيَةَ، الَّذِي كَانَ يُقَالُ لَه: ذُو النَّسَبَيْنِ بَيْنَ دِحْيَةَ وَالْحُسَيْنِ[٨].

= فَمَنْ قَالَ: أَنَا شَافِعِيُّ الشَّرْعِ أَشْعَرِيُّ الِاعْتِقَادِ قُلْنَا لَهُ: هَذَا مِنَ الْأَضْدَادِ، لَا بَلْ مِنَ الِارْتِدَادِ؛ إذْ لَمْ يَكُن الشَّافِعِيُّ أَشْعَرِيَّ الِاعْتِقَادِ.
وَمَنْ قَالَ: أَنَا حَنْبَلِيٌّ فِي الْفُرُوعِ مُعْتَزِلِيٌّ فِي الْأُصُولِ قُلْنَا: قَدْ ضَلَلْت إذًا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ فِيمَا تَزْعُمُهُ؛ إذْ لَمْ يَكُنْ أَحْمَدُ مُعْتَزِلِيَّ الدِّينِ وَالِاجْتِهَادِ.اهـ.
واعتنى المؤلف بالرد على من ينتسب للأئمة الأربعة في الفروع ثم يخالفهم في الأصول.

(١) ٤/٢١٦.
(٢) ٤/٢١٧، ٥/٤٥١، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.
(٣) ٤/٢٦٣.
(٤) ٤/٣٢٤.
(٥) ٤/٣٥١، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.
(٦) ٤/٣٩٨، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.
(٧) ٤/٥٠٩، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.
(٨) ٤/٥٠٩، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.

٨٨ ـ «كِتَابُ الْفَارُوقِ» لشَيْخ الْإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيّ الهروي[١].

٨٩ ـ «أُصُول السُّنَّةِ» لأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي زمنين، الْإِمَام الْمَشْهُور مِنْ أَئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ[٢].

٩٠ ـ «الغنية عَنْ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» لأَبِي سُلَيْمَانَ الخطابي[٣].

٩١ ـ «مَحَجَّةُ الْوَاثِقِينَ وَمَدْرَجَةُ الْوَامِقِينَ» لِلْحَافِظ أَبِي نُعَيْمٍ[٤].

٩٢ ـ «التَّعَرُّفُ بِأَحْوَالِ الْعِبَادِ والمتعبدين» لعَمْرو بْن عُثْمَانَ الْمَكِّيّ[٥].

٩٣ ـ «فَهْمُ الْقُرْآنِ» لِلْإِمَام أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَارِث بْن إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَسَدٍ المحاسبي[٦].

٩٤ ـ «اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ بِإِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» لِلْإِمَام أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بْن خَفِيفٍ[٧].

٩٥ ـ «الغنية» لِلشَّيْخ الْإِمَام أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْد الْقَادِرِ بْن أَبِي صَالِحٍ الجيلاني[٨].

٩٦ ـ «إِبْطَال التَّأْوِيلِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى[٩].

---

(١) ٥/ ٤٩، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٢) ٥/ ٥٤، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٣) ٥/ ٥٨، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٤) ٥/ ٦٠، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٥) ٥/ ٦٢، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٦) ٥/ ٦٥، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٧) ٥/ ٧١، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٨) ٥/ ٨٥، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٩) ٥/ ٨٩، واستشهد ببعض ما جاء فيه.

٩٧ ـ «اخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ» لأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْن إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيِّ، الْمُتَكَلِّم صَاحِب الطَّرِيقَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ(١).

٩٨ ـ «كِتَابُ الْإِبَانَةِ» لِلْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّد بْن الطَّيِّبِ الْبَاقِلَانِي الْمُتَكَلِّم(٢).

٩٩ ـ «تَنْزِيهُ أَئِمَّةِ الشَّرِيعَةِ عَن الْأَلْقَابِ الشَّنِيعَةِ» لأَبي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيم بْن عُثْمَانَ بْنِ دِرْبَاسٍ الشَّافِعِيّ(٣).

١٠٠ ـ «الْإِفْصَاحِ» لأَبِي الْمُظَفَّرِ(٤).

١٠١ ـ «كِتَابُ التَّفْسِيرِ» لمَكِّيّ خَطِيب قُرْطُبَةَ، الَّذِي جَمَعَهُ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ(٥).

١٠٢ ـ «الْوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ» لأَبي عَمْرٍو الطلمنكي الْإِمَام(٦).

١٠٣ ـ «الْإِبَانَةُ» لأَبِي نَصْرٍ السجزي الْحَافِظ(٧).

١٠٤ ـ «مَثَالِبُ ابْنِ أَبِي بِشْرٍ» لأَبي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيّ(٨).

١٠٥ ـ «الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَعَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ مَكَانٌ، وَعَلَى مَنْ تَأَوَّلَ النُّزُولَ عَلَى غَيْرِ النُّزُولِ» لأَبي

---

(١) ٥/ ٩٠، واستشهد ببعض ما جاء فيه.

(٢) ٥/ ٩٨، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
قال الشيخ: وَهُوَ أَفْضَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، لَيْسَ فِيهِمْ مِثْلُهُ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

(٣) ٥/ ١١١، واستشهد ببعض ما جاء فيه.

(٤) ٥/ ١٤٦، واستشهد ببعض ما جاء فيه.

(٥) ٥/ ١٨١.

(٦) ٥/ ١٨٩.

(٧) ٥/ ١٩٠.

(٨) ٥/ ٢٢٩. قال الشيخ عنه: هُوَ مِنْ السالمية.

الْقَاسِمِ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ منده[١].

١٠٦ ـ «كَفُّ التَّشْبِيهِ بِكَفِّ التَّنْزِيهِ» لأَبِي الْفَرَجِ بْن الْجَوْزِيِّ[٢].

١٠٧ ـ «الرُّوحُ وَالنَّفْسُ» لِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ منده[٣].

١٠٨ ـ «الوصول إلى معرفة الأصول» لأبي عمر الطلمنكي المالكي، أحد أئمة وقته بالأندلس[٤].

١٠٩ ـ «التَّعَرُّفُ لِمَذْهَبِ التَّصَوُّفِ» للكلاباذي[٥].

١١٠ ـ «فَهْمُ الْقُرْآنِ» لِلْحَارِثُ المحاسبي[٦].

١١١ ـ «إِثْبَاتُ التَّنْزِيهِ» لابْن عَقِيلٍ[٧].

١١٢ ـ «الْإِرْشَادُ» لابْن عَقِيلٍ[٨].

١١٣ ـ «إِبْطَالُ التَّأْوِيلِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى[٩].

١١٤ ـ «الْمُقْنِعُ» لأَبِي بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ[١٠].

١١٥ ـ «إِيضَاحُ الْبَيَانِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى[١١].

١١٦ ـ «الْحَيْدَةُ» لِعَبْد الْعَزِيزِ بْن يَحْيَى الْكِنَانِيِّ[١٢].

---

(١) ٥/٣٩٧. قال الشيخ: صنفه فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ.. ثم ذكر الشيخ بعض ما جاء فيه.

(٢) ٥/٣٨٠.

(٣) ٥/٤٥١، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.

(٤) ٥/٥١٩ ـ ٥٢٠، واسْتشهد ببعض ما جاء فيه.

(٥) ٥/٥٢٨ ـ ٥٢٩.

(٦) ٥/٥٥٧.

(٧) ٦/٥٤.

(٨) ٦/٥٤.

(٩) ٦/٥٤.

(١٠) ٦/١٥٨.

(١١) ٦/١٥٨.

(١٢) ٦/١٦٦.

١١٧ ـ «الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّة وَالْقَدَرِيَّةِ» لعَبْد الْعَزِيزِ بْن يَحْيَى الْكِنَانِيّ[١].

١١٨ ـ «اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ» لشَيْخ الْإِسْلَامِ أَبي إسْمَاعِيلَ عَبْد اللهِ بْن مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيّ[٢].

١١٩ ـ «مَنَاقِبُ الْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ» لشَيْخ الْإِسْلَامِ أَبي إسْمَاعِيلَ عَبْد اللهِ بْن مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيّ[٣].

١٢٠ ـ «صَرِيحُ السُّنَّةِ» لأَبي جَعْفَرٍ الطبري[٤].

١٢١ ـ «الْإِيمَانُ» لأَبي عُبَيْدٍ الْقَاسِم بْن سَلَّامٍ الْإِمَام[٥].

١٢٢ ـ «رَدُّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْكَاذِبِ الْعَنِيدِ، فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللهِ فِي التَّوْحِيدِ» لعُثْمَان بْن سَعِيدٍ الدارمي، أَحَد الْأَئِمَّةِ الْمَشَاهِيرِ فِي زَمَانِ الْبُخَارِيّ[٦].

١٢٣ ـ «المحصول في علم الأصول للرازي[٧]».

ومن الكتب في الحديث والآثار الضعيفة:

١٢٤ ـ «وَسِيلَة الْمُتَعَبِّدِينَ» لِعُمَر الملا الموصلي.

١٢٥ ـ «الْفِرْدَوْس» لِشَهْرَيَارَ الديلمي[٨].

هذه الكتب التي ندر مَن وقف عليها، وصعب من حفظ أسماءها: قد قرأها شيخ الإسلام أو اطَّلَعَ على ما فيها؛ لأن مِن مَنْهج شيخ

---

(١) ٦/١٦٦.
(٢) ٦/١٧٧، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٣) ٦/١٧٧، واستشهد ببعض ما جاء فيه.
(٤) ٦/١٨٧.
(٥) ٧/٣٠٩، ونقل عنه.
(٦) ٥/٢٣.
(٧) ٢/٨٦.
(٨) ١/٢٦١.

الإسلام رحمه الله تعالى أنه لا يحكم على أحدٍ حتى يقف على كلامه أو كتبه.

وإنما حصرت ما ذكر أنه قرأها أو اطلع عليها في تسع مجلدات فقط، ولو تتبعتها في جميع كتبه لَتبيّن أنه قرأ الكثير الكثير.

ولم أذكر الكتب المشهورة في الفقه والأصول والعقيدة والحديث والنحو وغيرها، فهي لا تحتاج إلى ذكر، فقد قرأ الكثير منها، وإذا كان يُطالع في الآية الواحدة أكثر من مائة تفسير، بل ويقول: وقفت على مائَة وَعشْرين تَفْسِيرًا، أستحضر من الْجَمِيع الصَّحِيح الَّذِي فِيهَا.

فكيف بالعلوم الأخرى، فلا أقل من أنه قرأ ألفًا وألفين.

فيا لله! كم هي الكتب الإسلامية من تفسير وأحاديث ولغة وأصول وعقيدة وسلوك وغيرها قد قرأها وحفظ واسْتحضر الكثير منها، وكم هي كتب المخالفين في السلوك والعقيدة والأديان والفرق والمذاهب قد قرأها وفمهما وتفحصها، وكم هي كتب الطب والفلك والحساب قد قرأها واسْتفاد منها، واستخرج أصلح ما فيها فأخرجها لنا بقالب بديع نافع، وردّ ما فيهام من الأخطاء والباطل، فكفانا مؤنة إظهار وإبرازِ الحق التي فيها، وإشهارِ الباطل الواجب ردّه وبيان باطله لئلا يُغتر به.

علمًا أنّ هذه الكتب ليس كهيئتها اليوم، إخراجًا وكتابةً ووضوحًا، فكثير منها يحتاج إلى تدقيق لمعرفة الخط، والواحد منا لو أخذ أحد هذه الكتب ليحققها في مرحلة الماجستير أو الدكتوراة لاستغرق وقتًا طويلًا؛ لفهم عباراتهم ومقاصدهم، والأصعب من ذلك: الردّ عليهم عقلًا وشرعًا.

وهو قد قرأ المئات من الكتب المختلفة المشارب والاتجاهات

والمذاهب، فكيف استطاع أنْ يستوعبها ويفهمها، ثم كيف استطاع أن يردّ عليها كلها ردًّا سليمًا منطقيًّا؟؟

فسبحان الله الذي وهبَه ذلك.

وقراءته لِمِئَاتٍ أو آلاف الكتب المتنوعة المشارب والأفكار والمقاصد أمرٌ عجيب مُبهر، وأعجب منه وأغرب:

١ ـ قدرته على فهمهما واستيعابها استيعابًا تامًّا، وفهم المراد منها، واستنباط الحكم والدرر منها.

٢ ـ قدرته على الوقوف على النافع والمفيد منها، وإخراجه للناس بقالَبٍ أشدُّ وضوحًا مما في الكتب ـ غالبًا ـ.

٣ ـ قدرته على الوقوف على الضار والباطل منها، وفهمها فهمًا صحيحًا، والردّ عليها ردًّا شرعيًّا وعقليًّا.

وردوده لم تكن مقتصرةً على طائفة معينة، حتى نقول بأنه فرغ وقته وعمره كله على العكوف على دراسة الطائفة هذه وكتبها، بل ردّ على عشرات الفرق والأديان والمناهج الإسلامية وغيرِها.

وهذا يتطلب أمرين أساسيين:

الأول: استيعاب نصوص الكتاب والسُّنَّة وبقية العلوم الأخرى، كالنحو والأصول.

الثاني: استيعاب مقالات وكتب الطائفة التي سيردّ عليها، وفهمها فهمًا تامًّا.

ولذلك قال رحمه الله تعالى أثناء ردّه على النصارى والحلولية وزعمائها كابن عربي وغيرِه: فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِن الرَّدِّ لِمَقَالَاتِ

الْمُتَقَدِّمِينَ قَبْلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَالْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ فِيهَا مِنْ إِثْبَاتِ الْوِلَادَةِ لِلَّهِ.

وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَفْهَمُ دَلَالَةَ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْئَيْنِ:

١ ـ إِلَى تَصَوُّرِ مَقَالَتِهِمْ بِالْمَعْنَى لَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

٢ ـ وَإِلَى تَصَوُّرِ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

فَتَجِدُ الْمَعْنَى الَّذِي عَنَوْهُ قَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى ذِكْرِهِ وَإِبْطَالِهِ[١]. اهـ.

هذا إلى جانب الأوقات التي بذل الكثير منها في التأليف والجهاد والدعوة والنصيحة وجدال أهل الباطل، والسنوات التي قضاها بين القضبان!!

أضف إلى ذلك الأوقات الكثيرة كذلك التي قضاها في العبادة والذكر والحج والعمرة، والترحال والأسفار الطويلة.

فسبحان الله الذي أعطاه هذا العقل الذي لا يُعلم له نظير، سوى ما أعطاه لأنبيائه وخاصة أوليائه، وسبحان من وسع فهمه، وأنضج عقله، وقوى حفظه، وبارك في أوقاته.

وما أقول في تفسير هذا الجهد والعمل العظيم الذي تعجز عنه المؤسسات العلمية، والجامعات العريقة، والعقول المجتمعة الفذّة: إلا أنّ الله تعالى أخرجه للدنيا ليجدد دينه، ويرفع كلمته، ويُحيي ما اندرس من الشريعة السمحة.

فما هذا العقل النادر، والذكاء الخارق، والفهم الثاقب، الذي مكّنه من استيعاب هذه العلوم كلّها، وهضمها ونقد الخطأ الحاصل فيها؟

(١) ٢/ ٤٤٧.

وكيف استطاع أنْ يجمع بينها وبين الشريعة الإسلامية؟ وكيف لم تُؤثر عليه في آرائه وأقواله وتصوراته، ولم تجعله يُخلط أو يتذبذب؟

ونحن نرى الكثير مِمَن كانت لهم توجهاتٌ إسلامية، بل وبعضهم معدودٌ من أهل العلم الشرعي، حينما نظروا في كتب الفلاسفة المعاصرين ونحوها مالوا إلى بعض أفكارهم، بل وتفاخروا في الاستشهاد بها، وأثرت عليهم في سلوكهم وأفكارهم.

فسبحان من ألهمه وعلّمه، وتبارك من فهمه هذه العلوم فكرّسها في خدمة الإسلام والرد على أهل البدع والشرك.

ولَمَّا كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بهذا القدر من العلم والفهم واستيعاب أقوال الأئمة والمخالفين: وثق به الناس في زمانه من جميع الطوائف، وإليك هذا السؤال الذي وُجهّ إليه: سُئِلَ: عَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الِاعْتِقَادِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: مَنْ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ ﷻ فِي السَّمَاءِ فَهُوَ ضَالٌّ، وَقَالَ الْآخَرُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَا يَنْحَصِرُ فِي مَكَانٍ، وَهُمَا شَافِعِيَّانِ، فَبَيِّنُوا لَنَا مَا نَتَّبِعُ مِنْ عَقِيدَةِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه، وَمَا الصَّوَابُ فِي ذَلِكَ؟

فأجابهم بما شفى عليلهم، وروى غليلهم[1].

وإليك ـ أخي القارئ ـ أمثلةً لما جاء من تقريرات شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أو ردوده في بعض الفنون؛ لتعرف مدى صعوبتها وعسرها، وكيف استطاع ـ بفضل الله ـ أنْ يستوعبها ويُطيل النفس فيها:

المنطق: الْمَدْلُولُ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ

(١) ٥/٢٥٦ ـ ٢٦١.

الْمُخْبَرُ عَنْهُ، الْمَوْصُوفُ الْمَوْضُوعُ، إِمَّا أَخَصُّ مِنْ الدَّلِيلِ أَوْ مُسَاوِيهِ، فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَخَصُّ مِنْهُ، لَا يَكُونُ أَعَمَّ مِن الدَّلِيلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ الدَّلِيلُ لَازِمًا لَهُ فَلَا يُعْلَمُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ لَهُ، فَلَا يَكُونُ الدَّلِيلُ دَلِيلًا وَإِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ لَازِمًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْمَوْصُوفِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ الَّذِي يُسَمَّى الْمَوْضُوعَ.

وَالْمُبْتَدَأُ مُسْتَلْزِمًا لِلْحُكْمِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ وَخَبَرٌ وَحُكْمٌ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْمَحْمُولَ وَالْخَبَرَ[1]. اهـ.

الحساب: إِذَا جَمَعْت مِائَةً إِلَى مِائَةٍ عَلِمْت أَنَّهُمَا مِائَتَانِ، فَإِذَا قَسَمْتهَا عَلَى عَشْرَةٍ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَةٌ، وَإِذَا ضَرَبْتهَا فِي عَشْرَةٍ كَانَ الْمُرْتَفِعُ مِائَةً، وَالضَّرْبُ مُقَابِلٌ لِلْقِسْمَةِ؛ فَإِنَّ ضَرْبَ الْأَعْدَادِ الصَّحِيحَةِ تَضْعِيفُ آحَادِ أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ بِآحَادِ الْعَدَدِ الْآخَرِ، فَإِذَا قُسِمَ الْمُرْتَفِعُ بِالضَّرْبِ عَلَى أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ خَرَجَ الْمَضْرُوبُ الْآخَرُ.

وَإِذَا ضُرِبَ الْخَارِجُ بِالْقِسْمَةِ فِي الْمَقْسُومِ عَلَيْهِ خَرَجَ الْمَقْسُومُ، فَالْمَقْسُومُ نَظِيرُ الْمُرْتَفِعِ بِالضَّرْبِ، فَكُلٌّ وَاحِدٍ مِن الْمَضْرُوبِينَ نَظِيرُ الْمَقْسُومِ وَالْمَقْسُومِ عَلَيْهِ، وَالنِّسْبَة تَجْمَعُ هَذِهِ كُلَّهَا، فَنِسْبَةُ أَحَدِ الْمَضْرُوبَيْنِ إِلَى الْمُرْتَفِعِ كَنِسْبَةِ الْوَاحِدِ إِلَى الْمَضْرُوبِ الْآخَرِ، وَنِسْبَةُ الْمُرْتَفِعِ إِلَى أَحَدِ الْمَضْرُوبَيْنِ نِسْبَةُ الْآخَرِ إِلَى الْوَاحِدِ[2]. اهـ.

العقيدة: (الأسماء والصفات): وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: لَوْ قَامَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ لَكَانَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَالْحَادِثُ إِنْ أَوْجَبَ لَهُ كَمَالًا فَقَدْ عَدِمَهُ قَبْلَهُ، وَهُوَ نَقْصٌ، وَإِنْ لَمْ يُوجِبْ لَهُ كَمَالًا لَمْ يَجُزْ وَصْفُهُ بِهِ.

فَيُقَالُ أَوَّلًا: هَذَا مُعَارَضٌ بِنَظِيرِهِ مِن الْحَوَادِثِ الَّتِي يَفْعَلُهَا، فَإِنَّ

---

(١) ٩/ ١٢٠.
(٢) ٩/ ١٢٦.

كِلَيْهِمَا حَادِثٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِي الْمَحَلِّ، وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَارِدٌ عَلَى الْجِهَتَيْنِ.

وَإِنْ قِيلَ فِي الْفَرْقِ: الْمَفْعُولُ لَا يَتَّصِفُ بِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْقَائِمِ بِهِ؟

قِيلَ فِي الْجَوَابِ: بَلْ هُمْ يَصِفُونَهُ بِالصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ، وَيُقَسِّمُونَ الصِّفَاتِ إِلَى نَفْسِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ، فَيَصِفُونَهُ بِكَوْنِهِ خَالِقًا وَرَازِقًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَارِدٌ عَلَيْهِمْ[1]. اهـ.

انظر إلى عسر هذا الكلام، وأمثاله كثير جدًّا، بل إنه قد يتكلم في ردوده على هؤلاء وغيرهم بمئات الصفحات.

فسبحان من أعطاه هذا العقل الذي استطاه به أن يستوعب كلامهم، ويرد عليهم، ويُفند أباطيلهم.

وفي نهاية هذا البحث الطويل، والذي كلف صاحبه قرابة عام كامل، عكف على فتاوى شيخ الإسلام ليعطيك هذه الزبدة، قد تتساءل ـ أيها القارئ الكريم ـ عن سبب إسهابي في ذكر إلمام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بكتب وأقوال الناس وسعة اطلاعه؟

فأقول: إنّ هدفي من هذا عدة أمور:

الأمر الأول: أنْ يكون لكلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وقعٌ عليك؛ بحيث تثق في كلامه ونقولاتِه وآرائه، وتعلم أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد جهد عظيم، وصبر منقطع النظير، وانكباب لا مثيل له على الكتب وكلام المخالف والموافق، فلذلك وضع الله له ولكتبه ولأقواله القبول والقوة والمتانة.

---

(١) ٦/١٠٥.

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وآراؤُه لها وقعٌ عظيم في نفوسِ الناس وأهل العلم، ولا يكاد أحدٌ يذكر قولَ شيخ الإسلام عند إيراد مسألةٍ في الفقه أو العقيدة أو السلوك أو غيرها، إلا أذعنت القلوب لقوله، واطمأنت لرأيه.

الأمر الثاني: أنْ تعلم أنَّ علمَ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كرامةٌ من الله تعالى لأهل الإسلام؛ حيث جدد به الدين، وأحيى به الإسلام، وأخرج به أسرار الشريعة وعلومها وحِكمها، ودحر به الباطل الذي أُلزق في الشريعة في كثير من المواضع، سواءٌ في العقيدة أو الفقه أو مقاصد الشريعة وروحها.

الأمر الثالث: حثُّك على الاطلاع على كتبه وفتاويه[١]، وألا تزهدَ فيها، فهذا شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كأنه بيننا اليوم، بل هو بيننا بعلمه وكتبِه وسيرته.

فبادر - أخي القارئ - إلى شراء كتبه وفتاويه، وتدرج فيها، ولا تبدأ بالمطولات قبل المختصرات، واستشر أهل الخبرة؛ فهم أدرى وأعرف بما يصلح لك.

وإنّ من المؤلم أنْ يزهد طلاب العلم بكتب هذا الإمام، وشيخ الإسلام، ومفتي الأنام، الذي جمع العلوم دقيقها وجليلها، وسبر مذاهب المسلمين والمخالفين، ونقحها وفحصها، وأخرج زبدتها ودررها، وردّ على غثائها.

الأمر الرابع: الإجابة عن السؤال المتكرر: هل شيخ الإسلام يُعتبر مُجتهدًا مُطلقًا؟

---

(١) وقد منّ الله تعالى عليّ فيسرت مجموع الفتاوى كلها وهذبتها وعلقت على كثير من المواضع شرحًا وتوضيحًا وترجيحًا، وسيخرج بحول الله تعالى عن قريب.

فأكاد أجزم بعد أنْ قرأت ما تقدم أنك على قناعةٍ تامَّةٍ بأنه قد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق.

الأمر الخامس: أن نعرف سرّ هجوم المنافقين والمبتدعة عليه إلى هذا اليوم، فهو الذي عرف أقوالهم، وردّ على أباطيلهم، ودحض شبههم، وعرّى نواياهم، وهتك أستارهم، وفضح أسرارهم.

حتى شكوه إلى الحكام مرارًا، وسجنوه وهددوه، فما أجدى ذلك نفعًا، وهاهي أقواله تصدع في أرجاء الأض، وتُبَثّ في القنوات ومواقع التواصل عبر الملايين من مُحبِّيه، ويتسابق الناس إلى نشرها وبثّها بين الناس.

فكأنه بيننا حيٌّ لم يمت.

فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، وجمعنا به في دار كرمته، ونفعنا بعلمه وسيرتِه، إنه سميعٌ قريب.

الأمر السادس: أنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى لم يكن يُفتي في مذهب أهل السُّنَّة فحسب، بل ولا أهل القبلة كلهم، بل يُفتي في جميع أديان الأرض المشهورة، ومذهبهم المعروفة!

فهو كما قال عنه العلماء: مُفتي الفرق.

فكثيرًا ما يُسأل عن مسألة فيُجيب بذكر مذاهب البشر فيها، مسلمهم وكافرهم.

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى في كثيرٍ من مسائل الدين الدقيقة والجليلة يذكر خلاف جميع الطوائف فيها، وهي مسائل اتفق عليها أو على أغلبها أهل السُّنَّة والجماعة، ولكن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن جهده مبذولا لأهل السُّنَّة فحسب، بل الجهد الكبير الواضح مبذولٌ لإصلاح

أصحاب المذاهب والطوائف والأديان الأخرى، ويُجادل ـ كما سيأتي ـ جميع الطوائف والطبقات، من الفقراء إلى الأغنياء، ومن الراعاة إلى الرعية، ومن ملوك المسلمين إلى ملوك الإفرنج.

فهذا رجل الأمة كلها، لا رجل أهل السُّنَّة فحسب.

وخذ مثالًا على ذلك: سُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ: عَنْ حُسْنِ إرَادَةِ اللهِ تَعَالَى لِخَلْقِ الْخَلْقِ وَإِنْشَاءِ الْأَنَامِ، وَهَلْ يَخْلُقُ لِعِلَّة أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ؟

فَأَجَابَ بمقدمة ذكر فيها أَنَّ سُؤَالَ السَّائِلِ يحتوي على تقْدِيرَات ثلَاثَة، وَكُلُّ تَقْدِيرٍ قَالَ بِهِ طَوَائِفُ مِنْ بَنِي آدَمَ: مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ.ا.ه

ثم شرع في ذكر أقوال المسلمين وغير المسلمين، في أكثر من سبعين صفحة[1].

فذكر أقوال:

١ ـ أهل السُّنَّة والمبتدعة من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والشيعة والكرامية والكلابية والصوفية، والجبرية والقدرية، والحلولية أتباع ابن عربي وغيره.

٢ ـ وغير المسلمين من الوثنيين وأهل الكتاب.

٣ ـ وأهل المنطق والفلاسفة والمتكلمين.

وأسماء الذين وافقوا أو خالفوا أو فصلوا، ومن وافقهم من السلف وأهل اللغة والتفسير، وذكر حججهم، العقلية والنقلية، والردود على من أخطأ منهم، في بحث لا يقدر على جمعه من أمهات الكتب وأصول

---

(١) ٨/ ٨١ ـ ١٥٨، وقد ذكرها في موضع آخر باختصار ٨/ ٣٧ ـ ٥٧.

الفرق وعلوم الشريعة إلا مجموعةٌ من الفطاحلة والعلماء المتخصصين، وأكاد أجزم أنهم لن يأتوا ولا بقريبٍ من طرح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في قوة حججه وإحاطته بأقوالهم، وصواب ردوده عليهم.

وخذ مثالًا آخر: سُئِلَ ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَهُوَ بِمِصْر ـ: عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ: هَلْ هُوَ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ، أَوْ عَلَى النَّفْسِ دُونَ الْبَدَنِ؟

فذكر أقوال أهل السُّنَّة والحديث، وأقوال الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى والفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة، وأدلة المذاهب الضالة والردود عليهم[1].

وانظر إلى كلامه على مسألة تكليف ما لا يُطاق، فقد ذكر أدلة وأقوال المذاهب والفرق[2].

وكلامه كذلك على القضاء والقدر، فقد ذكر أدلة وأقوال المذاهب والفرق، والملاحدة والمشركين والمجوس والاتحادية وغيرهم، ورد عليهم وأبطل حججهم المخالفة للشريعة[3].

وكلامه كذلك على مَسْأَلَة تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْبِيحِهِ، فقد ذكر أقوال المذاهب من أهل السُّنَّة والمعتزلة والأشاعرة وأدلتهم، وانتصر لمذهب أهل السُّنَّة الموافق للشرع والعقل[4].

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

وإنَّ طريقةَ عرضِ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى للمسائل، واسْتطراده بذكرِ أقوالِ أهل المذاهب والأديان مقصودٌ لغيرِه، حيث يكشفُ

---

(١) ٤/٢٨٢ ـ ٢٩٩.
(٢) ٨/٢٩٠ ـ ٣٠٢.
(٣) ٨/٣٠٤ ـ ٣٢٤، ٢٥٦ ـ ٢٦١.
(٤) ٨/٤٢٨ ـ ٤٣٦.

ما يحملُه من شفقةٍ عظيمةٍ على عمومِ الأمة بقسميها: أمَّة الإجابة وأمَّة الدعوة.

فكان مقصودُه الأكبر في ذلك: هدايةَ الناس للحق؛ ببيانه لهم بطريقةٍ يسيرة تتقبَّله نفوسُهم، وتُزيلُ ما تشَرَّبَتْه مِن الباطلِ بهوىً أو بفهمٍ خاطئٍ أدَّاه إليه اجتهادهم.

فقد تقع فتواه في يد أحدهم فيهديه الله بها.

ومن أعظم أهدافِه من ذكر أقوال المذاهب والأديان والنظر في أدلّتهم: البحث عن الحق والصواب له ولغيرِه.

وهناك أهداف أخرى ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في آخر جوابه لمن سأل: هَلْ يَخْلُقُ الله لِعِلَّة أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ؟ بقوله: مَنْ فَهِمَ مَا كُتِبَ:

أ ـ انْفَتَحَ لَهُ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ.

ب ـ وَأَمْكَنَهُ أَنْ يُحَصِّلَ تَمَامَ الْكَلَامِ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيهَا بِالتَّدْرِيجِ مَقَامًا بَعْدَ مَقَامٍ: هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ.

وَإِلَّا فَإِذَا هَجَمَ عَلَى الْقَلْبِ الْجَزْمُ بِمَقَالَاتٍ لَمْ يُحْكِمْ أَدِلَّتَهَا وَطُرُقَهَا وَالْجَوَابَ عَمَّا يُعَارِضُهَا: كَانَ إلَى دَفْعِهَا وَالتَّكْذِيبِ بِهَا أَقْرَبَ مِنْهُ إلَى التَّصْدِيقِ بِهَا.

فَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ بِطَرِيقِ ذِكْرِ دَلِيلِ كُلِّ قَوْلٍ وَمُعَارَضَةِ الْآخَرِ لَهُ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَقُّ بِطَرِيقِهِ لِمَنْ يُرِيدُ اللهُ هِدَايَتَهُ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ. اهـ.

فخلاصةُ القول: أنَّ الشيخ نظر في أقوال ومذاهب أهل الملة وغير الملة، في مختلف العلوم والفنون، الدينية والدنيويّة، فوقف على كلٍّ أو جلٍّ ما قيل فيها، فمخضّها ونقّحها، فأبقى الصالح الموافق للشرع، وأتلف كلّ ما يُخالفه ويتعارض معه.

وما صلح منها صبغها صبغةً إسلامية، فوظّف العلوم التي لا تُخالف الشريعةَ في خدمة الكتاب والسُّنَّة.

فلا جرم أنْ كان لكلامه قوةٌ، ولترجيحِه هيبة، ولاستدلاله دقّة، ولآرائه السلوكية حلاوة، ولتأصيلاته العقدية والفقهية متانة.

ولا غرو أنْ ينهل الأئمة من بعده من علمه، ويعظم قدر الكثير منهم بقدر أخذهم منه، وتشبعهم من كتبه، بل ما كانت منزلةُ ومكانةُ وقبولُ كثيرٍ مِن العلماء إلا لأخذهم منه، وفهمهم لكلامه، ونهلهم من علومه، كتلميذه ابن القيم، وابن مفلح، وابن كثير، وابن رجب، ومحمد بن عبد الوهاب، وأحفاده وطلابه، وعبد الرحمٰن السعدي، ومحمد بن إبراهيم، وعبد العزيز بن باز، ومحمد بن عثيمين وغيرهم، رحمة الله على الجميع.

وإذا رأيت محققا بارعًا مُسدَّدًا: فالغالب أنه استفاد ذلك من شيخ الإسلام.

بل وكثير من أجوبة العلماء مأخوذة من إجابات أو تقريرات شيخ الإسلام نصًا أو معنًى.

ولا تكاد تقرأ للشيخ في أيِّ مسألة إلا وجدت ما قاله هو الذي تطمئنُّ له النفس، وتعتقد أنه هو الصواب شرعًا وعقلًا، ولا تكاد تأخذ بقول يُخالفه.

وقد صرح بذلك العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين فقال: **مع أن غالب اختياراته أقرب إلى الصواب من غيره، كلُّ ما اختاره إذا تأملته وتدبرته وجدته أقرب إلى الصواب من غيره، لكنه ليس بمعصوم، لدينا نحو عشر مسائل أو أكثر نرى أن الصواب خلاف كلامه** رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه كغيره يخطئ ويصيب[(١)]. اهـ.



(١) الشرح الممتع ٨/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

[قدرتُه العجيبة في حل الإشكالات العصيبة]

لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى اليدُ الطولى في حلِّ الكثيرِ مِن الإشكالات التي قد تَرَدِ على بعض طلاب العلم وغيرهم حول بعض نصوص الكتاب والسُّنَّة وما يُلحق بهما من العلوم الأخرى كاللغة ونحوها.

وقد قال القَاضِي زين الدّين عمر بن الوردي الشَّافِعِي المعاصر له[1]:

تَـقِـيّ الـدّيـن ذُو ورَعٍ وعـلـمٍ خَرُوقُ المعضلات بِهِ تُخاط
فَتىً فِي علمه أضحى فريدًا وَحَلُّ المشكلاتِ بِهِ يُنَاط

وهناك إشكالاتٌ تُؤرّق كثيرًا مِن طلال العلم وغيرهم، ولم يجدوا لها حلًا مُقنعًا، فإذا تأملوا كلامه، ووقفوا على علُومِه، ونهلوا من معين درره: بددَّ ظلام تلك التساؤلات، وأجاب عن تلك المعضلات، بأدلة مقنعة، وأجوبةٍ سديدة.

ومن الإشكالات التي أزالها الله تعالى به: ترجيحُ كثيرٍ مِن العلماء أنَّ البسملة ليست آيةً من الفاتحة، كما هو رأيُه نفسُه حيث قال: مَنْ تَدَبَّرَ عَامَّةَ الْآثَارِ الثَّابِتَةِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلِمَ أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ، وَأَنَّهُمْ قَرَءُوهَا لِبَيَانِ ذَلِكَ، لَا لِبَيَانِ كَوْنِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ وَأَنَّ الْجَهْرَ بِهَا سُنَّةٌ[2]. اهـ.

---

(١) كما في الوافي بالوفيات ٧/ ٢١.
(٢) ٢٢/ ٤٢٠.

وهو رأي الكثير من العلماءِ، فكيف يُضاف إلى القرآن ما ليس منه؟ حيث وُضعت في المصاحف آيةً مِن الفاتحة.

فأجاب بقوله: كَانَ كَثِيرٌ مِن السَّلَفِ يَقُولُ: الْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْهَا وَيَقْرَؤُهَا، وَكَثِيرٌ مِن السَّلَفِ لَا يَجْعَلُهَا مِنْهَا، وَيَجْعَلُ الْآيَةَ السَّابِعَةَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: ٧] كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الصَّحِيحُ.

وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ، فَهِيَ مِنْهَا مِنْ وَجْهٍ، وَلَيْسَتْ مِنْهَا مِنْ وَجْهٍ..

وَحِينَئِذٍ: فَيَكُونُ الَّذِينَ لَا يَقْرَءُونَهَا قَدْ أَقْرَأَهُم الرَّسُولُ وَلَمْ يُبَسْمِلْ، وَأُولَئِكَ أَقْرَأَهُمْ وَبَسْمَلَ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ: لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ لَيْسَتْ مِن الْقُرْآنِ.. بَلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ؛ كَالْحُرُوفِ الَّتِي ثَبَتَتْ فِي قِرَاءَةٍ دُونَ قِرَاءَةٍ؛ مِثْلِ: ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥][1] وَمِثْلُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ [الحَديد: ٢٤][2] فَالرَّسُولُ يُجَوِّزُ إِثْبَاتَ ذَلِكَ وَيُجَوِّزُ حَذْفَهُ، كِلَاهُمَا جَائِزٌ فِي شَرْعِهِ[3].

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ

---

(١) قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠] بزيادة: ﴿مِن﴾ [الواقِعَة: ١٣].
وقرأ الباقون: ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبَة: ١٠٠] بغير ﴿مِّنَ﴾ [التوبَة: ١٠١].

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] بغير ﴿هُوَ﴾ [التوبَة: ١٠٤].
وقرأ الباقون: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحديد: ٢٤] بزيادة ﴿هُوَ﴾ [المجَادلة: ٧].

(٣) وكذلك يُقال في البسملة، قرأها النبي ﷺ مع الفاتحة وجعلها آية منها، ومرةً قرأ دون البسملة.

أَثْبَتَهَا، أَوْ مَكْرُوهَةٌ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ لَمْ يُثْبِتْهَا: فَقَدْ غَلِطَ، بَل الْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ.

وَمَنْ قَرَأَ بِإِحْدَى الْقِرَاءَاتِ لَا يُقَالُ: إنَّهُ كُلَّمَا قَرَأَ يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا.

وَمَنْ تَرَكَ مَا قَرَأَ بِهِ غَيْرُهُ لَا يَقُولُ: إنَّ قِرَاءَةَ أُولَئِكَ مَكْرُوهَةٌ.

بَلْ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ رَجَّحَ كُلُّ قَوْمٍ شَيْئًا.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهَا مِنَ الْقُرْآنِ بِالْكُلِّيَّةِ إلَّا فِي سُورَةِ النَّمْلِ وَقَطَعَ بِخَطَأِ مَنْ أَثْبَتَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقُرْآنِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إلَّا بِالْقَطْعِ: فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي ذَلِكَ، وَيُقَالُ لَهُ: وَلَا تُنْفَى إلَّا بِالْقَطْعِ أَيْضًا. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مَنْ أَثْبَتَهَا يَقْطَعُ بِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ وَيَقْطَعُ بِخَطَأِ مَنْ نَفَاهَا[1]. اهـ.

ومن الإشكالات التي أجاب عنها بجواب سديد موفق: ما اسْتشكلَهُ كثيرٌ مِن العلماء وأصحاب الفرق والمذاهب في التفريق بين الإيمان والإسلام، فأجاب رحمه الله تعالى بقولِه: وَحَقِيقَةُ الْفَرْقِ[2]: أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينٌ، وَالدِّينُ: مَصْدَرُ دَانَ يَدِينُ دِينًا: إذَا خَضَعَ وَذَلَّ، وَدِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللهُ وَبَعَثَ بِهِ رُسُلَهُ هُوَ الِاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَأَصْلُهُ فِي الْقَلْبِ هُوَ الْخُضُوعُ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ دُونَ مَا سِوَاهُ.

فَمَنْ عَبَدَهُ وَعَبَدَ مَعَهُ إلَهًا آخَرَ: لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا.

وَمَنْ لَمْ يَعْبُدْهُ بَل اسْتَكْبَرَ عَنْ عِبَادَتِهِ: لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا.

وَالْإِسْلَامُ: هُوَ الِاسْتِسْلَامُ لِلَّهِ، وَهُوَ الْخُضُوعُ لَهُ وَالْعُبُودِيَّةُ لَهُ، هَكَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: أَسْلَمَ الرَّجُلُ إذَا اسْتَسْلَمَ.

فَالْإِسْلَامُ فِي الْأَصْلِ: مِنْ بَابِ الْعَمَلِ: عَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

---

(١) ٢٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٤.

(٢) بين الإسلام والإيمان.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ: فَأَصْلُهُ تَصْدِيقٌ وَإِقْرَارٌ وَمَعْرِفَةٌ، فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِ الْقَلْبِ الْمُتَضَمِّنِ عَمَلَ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّصْدِيقُ، وَالْعَمَلُ تَابِعٌ لَهُ، فَلِهَذَا فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ بِإِيمَانِ الْقَلْبِ وَبِخُضُوعِهِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ.

وَفَسَّرَ الْإِسْلَامَ بِاسْتِسْلَامٍ مَخْصُوصٍ هُوَ الْمَبَانِي الْخَمْسُ.

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ كَلَامِهِ ﷺ يُفَسِّرُ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ النَّوْعِ، وَيُفَسِّرُ الْإِسْلَامَ بِهَذَا.

وَذَلِكَ النَّوْعُ أَعْلَى؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ**».

فَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ جَمِيعًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ**»، فَفَسَّرَ الْمُسْلِمَ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ، وَهُوَ سَلَامَةُ النَّاسِ مِنْهُ، وَفَسَّرَ الْمُؤْمِنَ بِأَمْرٍ بَاطِنٍ، وَهُوَ أَنْ يَأْمَنُوهُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ أَعْلَى مِنْ تِلْكَ؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ مَأْمُونًا سَلِمَ النَّاسُ مِنْهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ سَلِمُوا مِنْهُ يَكُونُ مَأْمُونًا، فَقَدْ يَتْرُكُ أَذَاهُمْ وَهُمْ لَا يَأْمَنُونَ إِلَيْهِ؛ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ أَذَاهُمْ لِرَغْبَةٍ وَرَهْبَةٍ، لَا لِإِيمَانٍ فِي قَلْبِهِ.

وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عبسة أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «**إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَلِينُ الْكَلَامِ**»، قَالَ: فَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «**السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ**»، فَإِطْعَامُ الطَّعَامِ عَمَلٌ ظَاهِرٌ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ لِمَقَاصِدَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَكَذَلِكَ لِينُ الْكَلَامِ، وَأَمَّا السَّمَاحَةُ وَالصَّبْرُ فَخُلُقَانِ فِي النَّفْسِ[1]. اهـ.

---

(١) ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ جدًّا، بل هو الأصل في جميع كلامه، ولذلك تسابق العلماءُ إلى معرفة كلامه في المسائل وشروح الأحاديث والآيات، وعتنى العلماءُ بمؤلفاتِه وشرحوها، واستشهدوا بأقوالِه، وقذف الله تعالى في القلوب لها ميلًا وتعظيمًا وهيبةً.



[السماحة والوسطية هي السِّمَةُ البارزةُ فيه]

مَنْ تأمل كلام شيخ الإسلام وترجيحاته رأى أنه يأخذ بالقول الوسط في الفقه والسلوك ونحو ذلك غالبًا، بل صرح في ذلك فقال: تَأَمَّلْت مَا شَاءَ اللهُ مِن الْمَسَائِلِ الَّتِي يَتَبَايَنُ فِيهَا النِّزَاعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا حَتَّى تَصِيرَ مُشَابِهَةً لِمَسَائِلِ الْأَهْوَاءِ، وَمَا يَتَعَصَّبُ لَهُ الطَّوَائِفُ مِن الْأَقْوَالِ؛ كَمَسَائِلِ الطَّرَائِقِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَبَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ: فَوَجَدْت كَثِيرًا مِنْهَا يَعُودُ الصَّوَابُ فِيهِ إلَى الْوَسَطِ..

وَكَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي تُسَمَّى مَسَائِلَ الْأُصُولِ، أَوْ أُصُولَ الدِّينِ، أَوْ أُصُولَ الْكَلَامِ، يَقَعُ فِيهَا اتِّبَاعُ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ[1]. اهـ.

وكان يُؤكد هذا المعنى بأقواله وأحواله ويقول: دِينُ اللهِ وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ[2]. اهـ.

وكان شديد الابتعاد عن الأخذ بالقول الأشد أو بالأحوط، إلا إذا كان الدليل معه.

وهو رَحِمَهُ اللَّهُ يعتمد على أن الأصل في الشريعة اليسر والرفق والسماحة، فكل قول خالف ذلك فليس صحيحًا غالبًا.

(١) ٢١/١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) ٢٨/٢١٣.

والأدلة على هذا الأصلِ كثيرةٌ جدًّا، يكفي منها:

١ ـ قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٨] قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيْ: فِي شَرَائِعِهِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَمَا يُقَدِّرُهُ لَكُمْ[1]. اهـ.

٣ ـ وقال تعالى عن الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦].

٤ ـ وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المَائدة: ٦].

٥ ـ وَقَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحَجّ: ٧٨].

فسبحان الله الكريم الرحيم، يُريد بنا اليسر والرفق ورفعِ الحرج، وبعض الناس يغتاظ حينما يرى بعض العلماء أو طلاب العلم يُفتون بالقول السهل الذي يعضده الدليل!

٦ ـ وفي «الصحيحين»[2] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْثَمْ، فَإِذَا كَانَ الإِثْمُ كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ».

٧ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ**». رواه البخاري[3].

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٦٧.

(٢) البخاري (٦٧٨٦)، ومسلم (٢٣٢٧). (٣) (٣٩).

٨ ـ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ: «**إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ**». رواه البخاري[١].

٩ ـ وَقَالَ ﷺ لِمُعَاذ بن جبلٍ وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنهما حينما بعثهما لليمن: «**يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا**». متفق عليه[٢].

والأدلة في ذلك كثيرة جدًّا، فالأصل في أصول الدين وفروعه اليسر والسماحة والرفق، فما خالف هذا الأصل وجب التحقق من مُستنده.

وقد قال الشاطبي رحمه الله تعالى: الْوَسَطُ هُوَ مُعْظَمُ الشَّرِيعَةِ وَأُمُّ الْكِتَابِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ مَوَارِدَ الْأَحْكَامِ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ عَرَفَ ذَلِكَ[٣].اهـ.

وهاك بعض النماذج اليسيرة في سماحته وأخذه بهذا المنهج النبويّ والرباني:



---

(١) (٢٢٠).

(٢) البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣).

(٣) الموافقات ٥/٢٧٨.

أ ـ [سماحته مع المخالفين من المبتدعة والكفار، وعدم تكفيره الْمُعَيَّن إلا بشروط]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُشدِّد على حرمة دماء الكفار المعصومين، بل إنه رَحِمَهُ اللَّهُ قال: مَنْ اغْتَسَلَ وَتَوَضَّأَ وَهُنَاكَ مُضْطَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ أَوْ الذِّمَّةِ أَوْ دَوَابِّهِمْ الْمَعْصُومَةِ فَلَمْ يَسْقِهِ: كَانَ آثِمًا عَاصِيًا![1]. اهـ.

سبحان الله! يُفتي بوجوب إسقاءِ دواب الكفار المعصومين من الماء الذي يتطهر به المسلم ويتعبد الله به!

فأيُّ سماحة أعظم من هذا؟

وكان شديدَ النفرةِ مِن تكفير أهل البدع والأهواء، ناهيك عن تكفير أحد ممن ينتسب للإسلام، بل إنه لا يُكفر الرافضة إلا الغالين منهم!

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ مُبْتَدِعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِن الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّة وَغَيْرِهِمْ إلَى بِلَادِ الْكُفَّارِ، فَأَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ وَانْتَفَعُوا بِذَلِكَ، وَصَارُوا مُسْلِمِينَ مُبْتَدِعِينَ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونُوا كُفَّارًا[2]. اهـ.

وكلامه صريح في أنه لا يُكفر عموم الرافضة، بل يرى أن مذهبهم يشتمل على كفريات، ولا يعني ذلك تكفيرهم كلّهم.

ومن الأدلة على عدم تكفيرهم بالعموم قولُه: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ

(١) ٢١/ ٨٠.

(٢) ١٣/ ٩٦.

وُلَاةُ الْأُمُورِ وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ: فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ، بَل الصَّلَاةُ خَلْفَ الْإِمَامِ الْأَفْضَلِ: أَفْضَلُ.

وَهَذَا كُلُّهُ يَكُونُ فِيمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِسْقٌ أَوْ بِدْعَةٌ تَظْهَرُ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبِدْعَةِ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ[(١)] .اهـ.

أي: إنّ هذا الكلام الذي قرره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وهو الصلاة خلف المبتدع، إنما هو في حقِّ الذي أظهر وأعلن بدعته، كالروافض.

لكن يُقال: الروافض ليسوا كالجهمية، بل هم أشد كفرًا، فهم يُعلنون الشرك الصريح، بل وصلاتهم تختلف عن صلاتنا، فكيف تصح الصلاة خلفهم؟

ولعل الروافض في وقت شيخ الإسلام كانوا يُصلون كصلاتنا ولو ظاهرًا ونفاقًا، وإلا لو علم رحمه الله تعالى أنَّ صلاتهم تختلف عن صلاة المسلمين لم يقل بجواز الصلاة خلفهم مهما كان الأمر، والله أعلم.

لكنَّ شيخ الإسلام يُكفر الغالين منهم في الأئمة، حيث قال رحمه الله تعالى: وَإِنَّمَا يُحْدِثُ مِثْلَ هَذِهِ الْبِدَعِ أَهْلُ الْغُلُوِّ وَالشِّرْكِ: الْمُشْبِهُونَ لِلنَّصَارَى مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ الرَّافِضَةِ الْغَالِيَةِ فِي الْأَئِمَّةِ وَمَنْ أَشْبَهَهُمْ مِن الْغُلَاةِ فِي الْمَشَايِخ[(٢)] .اهـ.

وقال كذلك: ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ مَبْدَأَ الرَّفْضِ إنَّمَا كَانَ مِن الزِّنْدِيقِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَأٍ؛ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَنَ الْيَهُودِيَّةَ، وَطَلَبَ أَنْ يُفْسِدَ

---

(١) ٢٣/ ٣٥٤.

(٢) ٢٧/ ١٢٧.

الْإِسْلَامَ كَمَا فَعَلَ بولص النَّصْرَانِيُّ الَّذِي كَانَ يَهُودِيًّا فِي إِفْسَادِ دِينِ النَّصَارَى.

وَأَيْضًا: فَغَالِبُ أَئِمَّتِهِمْ زَنَادِقَةٌ(١)، إِنَّمَا يُظْهِرُونَ الرَّفْضَ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ(٢). اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يُكفر الخوارج المارقين والضالين، وقد أكثر من التشنيع عليهم، وذكرِ مخازيهم وضلالاتهم.

قال رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَمِّ الْخَوَارِجِ وَتَضْلِيلِهِمْ، وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي تَكْفِيرِهِمْ: عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَد، وَفِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا نِزَاعٌ فِي كُفْرِهِمْ.

وَلِهَذَا كَانَ فِيهِمْ وَجْهَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ بُغَاةٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كُفَّارٌ كَالْمُرْتَدِّينَ، يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ابْتِدَاءً، وَقَتْلُ أَسِيرِهِمْ، وَاتِّبَاعُ مُدْبِرِهِمْ، وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ اُسْتُتِيبَ كَالْمُرْتَدِّ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

كَمَا أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي مَانِعِي الزَّكَاةِ إِذَا قَاتَلُوا الْإِمَامَ عَلَيْهَا هَلْ يَكْفُرُونَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِوُجُوبِهَا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ قِتَالَ الصِّدِّيقِ لِمَانِعِي الزَّكَاةِ وَقِتَالَ عَلِيٍّ لِلْخَوَارِجِ: لَيْسَ مِثْلَ الْقِتَالِ يَوْمَ الْجَمَلِ وصفين.

---

(١) والزنديق هو المنافق؛ أي: أنَّ غَالِبَ أَئِمَّتِهِمْ يُظهرون الإسلام ويُبطنون الكفر والإلحاد، وبقيّتهم يقعون في الكفر والشرك في الأولياء والغلو بهم، وكراهة الصحابة وأزواج النبي.

(٢) ٢٨/٤٨٣.

فَكَلَامُ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي الْخَوَارِجِ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا كُفَّارًا كَالْمُرْتَدِّينَ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَلَيْسُوا مَعَ ذَلِكَ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِ أَهْلِ الْجَمَلِ وصفين، بَلْ هُمْ نَوْعٌ ثَالِثٌ، وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمْ[1].اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يتحرج من إطلاق الكفر حرجًا شديدًا، وخذ مثالًا على ذلك: سُئِلَ عَمَّنْ يَعْتَقِدُ الْجِهَةَ، هَلْ هُوَ مُبْتَدِعٌ أَوْ كَافِرٌ أَوْ لَا؟

فَأَجَابَ: أَمَّا مَن اعْتَقَدَ الْجِهَةَ: فَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ فِي دَاخِلِ الْمَخْلُوقَاتِ، تَحْوِيهِ الْمَصْنُوعَاتُ، وَتَحْصُرُهُ السَّمَوَاتُ، وَيَكُونُ بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ فَوْقَهُ وَبَعْضُهَا تَحْتَهُ: فَهَذَا مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

وَكَذَلِكَ إنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ يَفْتَقِرُ إلَى شَيْءٍ يَحْمِلُهُ ـ إلَى الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِهِ ـ: فَهُوَ أَيْضًا مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

وَكَذَلِكَ إنْ جَعَلَ صِفَاتِ اللهِ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ فَيَقُولُ: اسْتِوَاءُ اللهِ كَاسْتِوَاءِ الْمَخْلُوقِ، أَوْ نُزُولُهُ كَنُزُولِ الْمَخْلُوقِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ: فَهَذَا مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ. إلى آخر فتواه[2].

فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لم يُكفر من اعتقد هذا الاعتقاد الكفري، بل يكتفي بتضليله وتبديعه.

وكان يُؤكد كثيرًا أنّ التكفير بالعموم يختلف عن تكفير المعين.

فمن ذلك قوله رَحِمَهُ اللهُ:

أولًا: قال رَحِمَهُ اللهُ: وَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ مِنْ أَهْلِ

---

(١) ٢٨/٥١٨.

(٢) ٥/٢٦٢ ـ ٢٦٣.

الْأَهْوَاءِ: فَهُنَاكَ قَدْ تَنَازَعُوا فِي نَفْسِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَكْفُرُ أُمِرَ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ خَلْفَ كَافِرٍ.

لَكِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالنَّاسُ مُضْطَرِبُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ فِيهَا رِوَايَتَانِ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَانِ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد أَيْضًا فِيهَا رِوَايَتَانِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْكَلَامِ فَذَكَرُوا لِلْأَشْعَرِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَغَالِبُ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ فِيهَا تَفْصِيلٌ.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِهِ، وَيُقَالُ: مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ، لَكِنَّ الشَّخْصَ الْمُعَيَّنَ الَّذِي قَالَهُ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا..

وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا أَنَّ مَذَاهِبَ الْأَئِمَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ بَيْنَ النَّوْعِ وَالْعَيْنِ، وَلِهَذَا حَكَى طَائِفَةٌ عَنْهُم الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَفْهَمُوا غَوْرَ قَوْلِهِمْ، فَطَائِفَةٌ تَحْكِي عَنْ أَحْمَد فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدَعِ رِوَايَتَيْنِ مُطْلَقًا، حَتَّى تَجْعَلَ الْخِلَافَ فِي تَكْفِيرِ الْمُرْجِئَةِ وَالشِّيعَةِ الْمُفَضِّلَةِ لِعَلِيٍّ، وَرُبَّمَا رَجَّحَت التَّكْفِيرَ وَالتَّخْلِيدَ فِي النَّارِ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَ أَحْمَد وَلَا غَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، بَلْ لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يُكَفِّرُ الْمُرْجِئَةَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَلَا يُكَفِّرُ مَنْ يُفَضِّلُ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ، بَلْ نُصُوصُهُ صَرِيحَةٌ بِالِامْتِنَاعِ مِنْ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَإِنَّمَا كَانَ يُكَفِّرُ الْجَهْمِيَّةَ الْمُنْكِرِينَ لِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ مُنَاقَضَةَ أَقْوَالِهِمْ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ظَاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ..

لَكِنْ مَا كَانَ يُكَفِّرُ أَعْيَانَهُمْ..

وَأَمَّا قَتْلُ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدَعِ فَقَدْ يُقْتَلُ لِكَفِّ ضَرَرِهِ عَن النَّاسِ كَمَا يُقْتَلُ الْمُحَارِبُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كُفْرًا، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أُمِرَ

بِقَتْلِهِ يَكُونُ قَتْلُهُ لِرِدَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا قَتْلُ غَيْلَان الْقَدَرِيّ وَغَيْرُهُ قَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ[١]. اهـ.

انظر وتأمل كيف فرّق بين التكفير بالعموم وبين تكفير الْمُعيّن، ثم انظر في ختام كلامه كيف أكّد على أنّ قتل الدعاية إلى البدعة قد يُقتل لكف أذاه، لا لأنه كافر، ثم ضرب مثالًا بغَيْلَان الْقَدَرِيّ وَغَيْره، وأنه قد يكون قتله على هذا الوجه.

فهو درسٌ لنا أنْ نحتاط في مسألة تكفير أعيان الناس.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يكاد ينطق بكفر أحدٍ بعينِه، بل صرح بذلك في تعقيبِهِ على كلام الأستاذ أبي إسحاق: أكفر من يكفرني، وكلُّ مخالفٍ يكفرنا فنحن نكفره وإلا فلا: والذي نختاره أن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة[٢]. اهـ.

ومن أصرح المواضع التي يُحذر فيها شيخ الإسلام من تكفير الأعيان، ويمتنع منه: قوله: لَا يُجْعَلُ أَحَدٌ بِمُجَرَّدِ ذَنْبٍ يذنبه وَلَا بِبِدْعَةٍ ابْتَدَعَهَا ـ وَلَوْ دَعَا النَّاسَ إلَيْهَا ـ: كَافِرًا فِي الْبَاطِنِ إلَّا إذَا كَانَ مُنَافِقًا.

فَأَمَّا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانُ بِالرَّسُولِ وَمَا جَاءَ بِهِ، وَقَدْ غَلِطَ فِي بَعْضِ مَا تَأَوَّلَهُ مِنْ الْبِدَعِ: فَهَذَا لَيْسَ بِكَافِرٍ أَصْلًا.

وَالْخَوَارِجُ كَانُوا مِنْ أَظْهَرِ النَّاسِ بِدْعَةً وَقِتَالًا لِلْأُمَّةِ، وَتَكْفِيرًا لَهَا: وَلَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يُكَفِّرُهُمْ، لَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَلَا غَيْرُهُ، بَلْ حَكَمُوا فِيهِمْ بِحُكْمِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ الظَّالِمِينَ الْمُعْتَدِينَ.

وَكَذَلِكَ سَائِرُ الثِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً:

---

(١) ٢٣/٣٤٢ ـ ٣٥٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٥٣.

ـ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُنَافِقًا فَهُوَ كَافِرٌ فِي الْبَاطِنِ.

ـ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُنَافِقًا، بَلْ كَانَ مُؤْمِنًا بِاللهِ وَرَسُولِهِ فِي الْبَاطِنِ: لَمْ يَكُنْ كَافِرًا فِي الْبَاطِنِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي التَّأْوِيلِ كَائِنًا مَا كَانَ خَطَؤُهُ[1]. اهـ.

بل إنه لا يكاد يُكفر مسلمًا ولو ارتكب من الذنوب ما ارتكب، ولو ترك من الواجبات ما ترك، قال رَحِمَهُ اللهُ: لَا بُدَّ مِن الْتِزَامِ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ مِن الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ؛ كَالْمَبَانِي الْخَمْسِ، وَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِك شَيْئًا نَقَصَ إِسْلَامُهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِك..

وَهَذِهِ الْأَعْمَالُ إِذَا عَمِلَهَا الْإِنْسَانُ مُخْلِصًا لِلَّهِ تَعَالَى: فَإِنَّهُ يُثِيبُهُ عَلَيْهَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ إِقْرَارِهِ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَيَكُونُ مَعَهُ مِن الْإِيمَانِ هَذَا الْإِقْرَارُ، وَهَذَا الْإِقْرَارُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ مَعَهُ مِن الْيَقِينِ مَا لَا يَقْبَلُ الرَّيْبَ، وَلَا أَنْ يَكُونَ مُجَاهِدًا، وَلَا سَائِرَ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمُؤْمِنُ عَن الْمُسْلِمِ الَّذِي لَيْسَ بِمُؤْمِن.

وَخَلْقٌ كَثِيرٌ مِن الْمُسْلِمِينَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا مَعَهُمْ هَذَا الْإِسْلَامُ بِلَوَازِمِهِ مِن الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْيَقِينِ وَالْجِهَادِ، فَهَؤُلَاءِ يُثَابُونَ عَلَى إِسْلَامِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالرَّسُولِ مُجْمَلًا، وَقَدْ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُ جَاءَ بِكِتَابٍ، وَقَدْ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُ جَاءَهُ مَلَكٌ، وَلَا أَنَّهُ أَخْبَرَ بِكَذَا، وَإِذَا لَمْ يَبْلُغْهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِم الْإِقْرَارُ الْمُفَصَّلُ بِهِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِن الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وَأَنَّهُ صَادِقٌ فِي كُلِّ مَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ اللهِ..

فَعَامَّةُ النَّاسِ إِذَا أَسْلَمُوا بَعْدَ كُفْرٍ، أَوْ وُلِدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْتَزَمُوا شَرَائِعَهُ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الطَّاعَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ: فَهُمْ مُسْلِمُونَ، وَمَعَهُمْ إِيمَانٌ

---

(١) ٧/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

مُجْمَلٌ، وَلَكِنَّ دُخُولَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ إِلَى قُلُوبِهِمْ إِنَّمَا يَحْصُلُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِنْ أَعْطَاهُمْ اللهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَكَثِيرٌ مِن النَّاسِ لَا يَصِلُونَ لَا إِلَى الْيَقِينِ، وَلَا إِلَى الْجِهَادِ، وَلَوْ شُكِّكُوا لَشَكُّوا، وَلَوْ أُمِرُوا بِالْجِهَادِ لَمَا جَاهَدُوا، وَلَيْسُوا كُفَّارًا وَلَا مُنَافِقِينَ، بَلْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْ عِلْمِ الْقَلْبِ وَمَعْرِفَتِهِ وَيَقِينِهِ مَا يَدْرَأُ الرَّيْبَ، وَلَا عِنْدَهُمْ مِنْ قُوَّةِ الْحُبِّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ مَا يُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْأَهْلِ وَالْمَالِ، وَهَؤُلَاءِ إِنْ عُوفُوا مِن الْمِحْنَةِ وَمَاتُوا دَخَلُوا الْجَنَّةَ[1]. اهـ.

وما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هو واقع أكثر الناس من العامة من المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، وانظر إلى نظرة شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وسماحته وعدم تشدده خلافًا لِمَا يُنقل عنه أنه يُكفر الناس والمخالفين، فشيخ الإسلام رحمه الله تعالى لا يكاد يُكفر مسلمًا مهما ضعف يقينُه، وعظمتْ بدعته.

وقد ذكر العلماء أن من شروط شهادة ألا إلٰه إلا الله وأن محمدا رسول الله: اليقين المنافي للشك والريب، وكلام شيخ الإسلام لا يُخالف هذا، وإنما يقصد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنّ اليقين درجات، فيكفي لصحة الإسلام أن يُوقن بقلبه، ولا يلزم أن يكون قويًّا بحيث لا يقبل الريب في المستقبل، وعند ورود الشبهات أو الشهوات عليه.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: رَأَيْتُ لِلأَشعرِيّ كلمَة أَعجبتَنِي وَهِيَ ثَابِتَة رَوَاهَا البَيْهَقِيّ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِم العَبْدَوِيَّ، سَمِعْتُ زَاهِر بن أَحْمَدَ السَّرَخْسِيّ يَقُوْلُ: لَمَّا قَرُبَ حُضُوْرُ أَجل أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ فِي دَارِي بِبَغْدَادَ، دعَانِي فَأَتَيْتُه، فَقَالَ: اشهدْ عليَّ أَنِّي لَا أَكفِّر أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَة؛ لأَنَّ الكلَّ يُشيرُوْنَ إِلَى معبودٍ وَاحِد، وَإِنَّمَا هَذَا كُلُّه اختِلَاف العِبَارَات.

---

(١) ٧/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

قُلْتُ: وَبنحو هَذَا أَدين، وَكَذَا كَانَ شَيْخُنَا ابْنُ تيمِيَّة فِي أَوَاخِرِ أَيَّامه يَقُوْلُ: أَنَا لَا أكفر أَحَدًا مِنَ الأُمَّة، وَيَقُوْلُ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يُحَافِظُ عَلى الْوضُوء إِلَّا مُؤْمِنٌ**».

فَمَنْ لَازَمَ الصَّلَوَاتِ بوضوءٍ فَهُوَ مُسْلِم(١). اهـ.

ثانيًا: قال رَحِمَهُ اللهُ: مِن النَّاسِ مَنْ يَكُونُ جَاهِلًا بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَحْكَام جَهْلًا يُعْذَرُ بِهِ، فَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِ أَحَدٍ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنْ جِهَةِ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء: ١٥].

وَلِهَذَا لَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْخَمْرَ يَحْرُمُ: لَمْ يَكْفُرْ بِعَدَمِ اعْتِقَادِ إيجَابِ هَذَا وَتَحْرِيمِ هَذَا، بَلْ وَلَمْ يُعَاقَبْ حَتَّى تَبْلُغَهُ الْحُجَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَا أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ: فَإِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَاذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ، وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَأَمَرَ اللهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ، فَغَفَرَ لَهُ**».

فَهَذَا الرَّجُلُ ظَنَّ أَنَّ اللهَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إذَا تَفَرَّقَ هَذَا التَّفَرُّقَ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ إذَا صَارَ كَذَلِكَ، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ إنْكَارِ قُدْرَةِ اللهِ تَعَالَى وَإِنْكَارِ مَعَادِ الْأَبْدَانِ وَإِنْ تَفَرَّقَتْ كُفْرٌ.

لَكِنَّهُ كَانَ مَعَ إيمَانِهِ بِاللهِ وَإِيمَانِهِ بِأَمْرِهِ وَخَشْيَتِهِ مِنْهُ جَاهِلًا بِذَلِكَ ضَالًّا فِي هَذَا الظَّنِّ مُخْطِئًا، فَغَفَرَ اللهُ لَهُ ذَلِكَ.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٨.

وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرَّجُلَ طَمِعَ أَنْ لَا يُعِيدَهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَأَدْنَى هَذَا أَنْ يَكُونَ شَاكًّا فِي الْمَعَادِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ ـ إِذَا قَامَتْ حُجَّةُ النُّبُوَّةِ عَلَى مُنْكِرِهِ حُكِمَ بِكُفْرِهِ ـ هُوَ بَيِّنٌ فِي عَدَمِ إِيمَانِهِ بِاللهِ تَعَالَى[1]. اهـ.

ثالثًا: قال رَحِمَهُ اللهُ: التَّكْفِيرُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ حَالِ الشَّخْصِ، فَلَيْسَ كُلُّ مُخْطِئٍ، وَلَا مُبْتَدَعٍ، وَلَا جَاهِلٍ، وَلَا ضَالٌّ: يَكُونُ كَافِرًا، بَلْ وَلَا فَاسِقًا، بَلْ وَلَا عَاصِيًا[2]. اهـ.

رابعًا: قال رَحِمَهُ اللهُ: التَّكْفِير الْعَامّ ـ كَالْوَعِيدِ الْعَامِّ ـ يَجِبُ الْقَوْلُ بِإِطْلَاقِهِ وَعُمُومِهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُعَيَّنِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ أَوْ مَشْهُودٌ لَهُ بِالنَّارِ: فَهَذَا يَقِفُ عَلَى الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يَقِفُ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ..

وَإِذَا عُرِفَ هَذَا فَتَكْفِيرُ الْمُعَيَّنِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالِ وَأَمْثَالِهِمْ ـ بِحَيْثُ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِن الْكُفَّارِ ـ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقُومَ عَلَى أَحَدِهِمْ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي يَتَبَيَّنُ بِهَا أَنَّهُمْ مُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ لَا رَيْبَ أَنَّهَا كُفْرٌ[3].

وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي تَكْفِيرِ جَمِيعِ الْمُعَيَّنِينَ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْبِدْعَةِ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ يَكُونُ فِيهِ مِن الْإِيمَانِ مَا لَيْسَ فِي بَعْضٍ.

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُكَفِّرَ أَحَدًا مِن الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ أَخْطَأَ وَغَلِطَ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَتُبَيَّنَ لَهُ الْمَحَجَّةُ.

وَمَنْ ثَبَتَ إِيمَانُهُ بِيَقِينٍ لَمْ يَزُلْ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّكِّ، بَلْ لَا يَزُولُ إِلَّا

---

(١) ١١/ ٤٠٥ ـ ٤١٠.
(٢) ١١/ ٤٠٥ ـ ٤١٠.
(٣) أي: لو فعل مكفرًا ظاهرًا صريحًا، فلا يجوز الإقدام على تكفيره إلا بعد قيام الحجة عليه.

بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ[1]. اهـ.

وهذه قاعدةٌ مُتفق عليها بين أهل العلم، ومع وضوحها وإجماع العلماء عليها قديمًا وحديثًا إلا أنك ترى العجب من خوارج هذا العصر، الذين يُكفرون حكام المسلمين وجنودهم وعلمائهم، وكثيرًا من رموزهم وقاداتهم، بل والأدهى من ذلك أنهم أباحوا قتلهم وسفك دمائهم، وجعلوا ذلك مما يتقربون به إلى الله تعالى، نعوذ بالله من الضلال والخذلان.

ولقد رأينا كيف يتقرب الواحد منهم بقتل والدَتِه ووالدِه وقريبِه! فقبح الله الجهل كيف يقتل صاحبه، ويُورده المهالك.

خامسًا: ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَعَامَّةِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ تَكْفِيرُ الْجَهْمِيَّة، وَهُمْ الْمُعَطِّلَةُ لِصِفَاتِ الرَّحْمَنِ، والقائلون بأنّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وأنَّ اللهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ.

ثم ذكر أنه وقع خلاف بين بعض العلماء: هل تكفير الْإِمَامِ أَحْمَد وَعَامَّةِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ لِلْجَهْمِيَّة كُفْرٌ يَنْقُلُ عَن الْمِلَّةِ، أو كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَن الْمِلَّةِ؟

ثم قال: وَسَبَبُ هَذَا التَّنَازُع تَعَارُضُ الْأَدِلَّةِ[2]، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَدِلَّةً تُوجِبُ إلْحَاقَ أَحْكَامِ الْكُفْرِ بِهِمْ، ثُمَّ إنَّهُمْ يَرَوْنَ مِن الْأَعْيَانِ الَّذِينَ قَالُوا تِلْكَ الْمَقَالَاتِ مَنْ قَامَ بِهِ مِنْ الْإِيمَانِ مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، فَيَتَعَارَضُ عِنْدَهُمْ الدَّلِيلَانِ.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ فِي أَلْفَاظِ الْعُمُومِ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ مَا أَصَابَ الْأَوَّلِينَ فِي أَلْفَاظِ الْعُمُومِ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ، كُلَّمَا رَأَوْهُمْ قَالُوا:

---

(١) ٤٩٨/١٢.

(٢) في الظاهر كما لا يخفى.

مَنْ قَالَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ: اعْتَقَدَ الْمُسْتَمِعُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ شَامِلٌ لِكُلِّ مَنْ قَالَهُ، وَلَمْ يَتَدَبَّرُوا أَنَّ التَّكْفِيرَ لَهُ شُرُوطٌ وَمَوَانِعُ قَدْ تَنْتَفِي فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ، وَأَنَّ تَكْفِيرَ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَكْفِيرَ الْمُعَيَّنِ، إِلَّا إِذَا وُجِدَت الشُّرُوطُ وَانْتَفَت الْمَوَانِعُ.

يُبَيِّنُ هَذَا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَد وَعَامَّةَ الْأَئِمَّةِ: الَّذِينَ أَطْلَقُوا هَذِهِ العمومات لَمْ يُكَفِّرُوا أَكْثَرَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ بِعَيْنِهِ.

فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَد ـ مَثَلًا ـ قَدْ بَاشَرَ الْجَهْمِيَّةَ الَّذِينَ دَعَوْهُ إِلَى خَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَفْيِ الصِّفَاتِ، وَامْتَحَنُوهُ وَسَائِر عُلَمَاءِ وَقْتِهِ، وَفَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الَّذِينَ لَمْ يُوَافِقُوهُمْ عَلَى التَّجَهُّمِ بِالضَّرْبِ، وَالْحَبْسِ، وَالْقَتْلِ، وَالْعَزْلِ، عَن الْوِلَايَاتِ، وَقَطْعِ الْأَرْزَاقِ، وَرَدِّ الشَّهَادَةِ، وَتَرْكِ تَخْلِيصِهِمْ مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ..

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مِنْ أَغْلَظِ التَّجَهُّمِ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الْمَقَالَةِ أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِهَا، وَإِثَابَةُ قَائِلِهَا وَعُقُوبَةُ تَارِكِهَا أَعْظَمُ مِنْ مُجَرَّدِ الدُّعَاءِ إِلَيْهَا، وَالْعُقُوبَةُ بِالْقَتْلِ لِقَائِلِهَا أَعْظَمُ مِنْ الْعُقُوبَةِ بِالضَّرْبِ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَد دَعَا لِلْخَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ ضَرَبَهُ وَحَبَسَهُ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ، وحللهم مِمَّا فَعَلُوهُ بِهِ مِنْ الظُّلْمِ وَالدُّعَاءِ إِلَى الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ[1]، وَلَوْ كَانُوا مُرْتَدِّينَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَجُز الِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ؛ فَإِنَّ الِاسْتِغْفَارَ

(١) قارن بين فعل هذا الإمام الجليل مع خصومه في العقيدة، الذين لم يكتفوا بمخالفته في عقيدته ومذهبه، بل تعدّوا عليه بالضرب والسبّ والحبس، ومنعوه من الدروس ونشر العلم، ومع ذلك لم يُحفظ عنه أنه سبهم بعد أنْ تمكن في زمن المتوكّل، ولم يؤلف كتبًا في النيل من ذواتهم، ولم ينقل عنه أصحابُه وتلاميذه أنه سبهم أو نال منهم، بل كان يتكلم عن الفكر والمعتقد، لا على الذوات والأشخاص.
قارن بين موقف هذا الإمام وبين طائفةٍ من الناس، وخاصةً ممن ينتسب إلى العلم =

لِلْكُفَّارِ لَا يَجُوزُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَالْأَعْمَالُ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ مِن الْأَئِمَّةِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يُكَفِّرُوا الْمُعَيَّنِينَ مِن الْجَهْمِيَّةِ، الَّذِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَإِنَّ اللهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَد مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَفَّرَ بِهِ قَوْمًا مُعَيَّنِينَ، فَأَمَّا أَنْ يُذْكَرَ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رِوَايَتَانِ فَفِيهِ نَظَرٌ، أَوْ يُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَيُقَالُ: مَنْ كَفَّرَهُ بِعَيْنِهِ فَلِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ وُجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ وَانْتَفَتْ مَوَانِعُهُ، وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْهُ بِعَيْنِهِ فَلِانْتِفَاءِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ.

هَذَا مَعَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِالتَّكْفِيرِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ[1]. اهـ.

سادسًا: قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد أنْ ذكر تحريم الزيارة البدعية للقبور: نَحْنُ لَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ بِالْخَطَأِ لَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَا فِي غَيْرِهَا[2]. اهـ.

سابعًا: قال رحمه الله بعد حديثه عن الرافضة والخوارج: وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ وَتَخْلِيدُهُمْ: فَفِيهِ أَيْضًا لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَد، وَالْقَوْلَانِ فِي الْخَوَارِجِ وَالْمَارِقِينَ مِن الحرورية وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الَّتِي يَقُولُونَهَا الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كُفْرٌ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ هِيَ كُفْرٌ أَيْضًا.

= والسلفية، الذين أكثروا من الطعن والسب المقذع والنيل من أناسٍ صالحين نحسبهم والله حسيبهم، وليس لنا إلا ما ظهر منهم، بل إنهم من الدعاة والمشايخ الذين لهم قبول عند الخاصة والعامة، والعجيب أنَّ من رحمة الله بهؤلاء الدعاة والمصحلين أنهم لم يتكلموا في أولئك الطاعنين، ولا وصل إليهم منهم أذى!! فلماذا يطعنون في إخوانهم؟ وأين هم من الاقتداء بهذا الإمام؟ والله المستعان.

(1) ١٢/ ٤٨٥ ـ ٤٩٦.

(2) ٢٧/ ٣٣٨.

لَكِنْ تَكْفِيرُ الْوَاحِدِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمُ بِتَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ: مَوْقُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ، فَإِنَّا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بِنُصُوصِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ[1]، وَلَا نَحْكُمُ لِلْمُعَيَّنِ بِدُخُولِهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِّ حَتَّى يَقُومَ فِيهِ الْمُقْتَضَى الَّذِي لَا مَعَارِضَ لَهُ.

وَلِهَذَا لَمْ يَحْكُم النَّبِيُّ ﷺ بِكُفْرِ الَّذِي قَالَ: إِذَا أَنَا مُتّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ ذروني فِي الْيَمِّ فَوَاللهِ لَأَنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِن الْعَالَمِينَ، مَعَ شَكِّهِ فِي قُدْرَةِ اللهِ وَإِعَادَتِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُكَفِّرُ الْعُلَمَاءُ مَن اسْتَحَلَّ شَيْئًا مِن الْمُحَرَّمَاتِ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ لِنَشْأَتِهِ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ؛ فَإِنَّ حُكْمَ الْكُفْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ.

وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ لَا يَكُونُ قَدْ بَلَغَتْهُ النُّصُوصُ الْمُخَالِفَةُ لِمَا يَرَاهُ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ بُعثَ بِذَلِكَ، فَيُطْلَقُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ، وَيُكَفَّرُ مَتَى قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا دُونَ غَيْرِهِ[2]. اهـ.

ثامنًا: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَعْظَم النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إِلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَةٍ، إِلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً، وَفَاسِقًا أُخْرَى، وَعَاصِيًا أُخْرَى، وَإِنِّي أُقَرِّرُ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا، وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ.

---

(١) وهذا ردٌّ على الذين يسبون ويغتابون بعض الدعاة والمشايخ بزعم مُخالفتهم لبعض نصوص الشريعة؛ وذلك أنّه من المقرر أنه لا يجوز غيبة أحد على وجه الإطلاق إلا إذا كان فاسقًا، فكيف إذا زادوا على ذلك ووصفوهم بأنهم ضلال ومبتدعة؟
فما يفعله هؤلاء مُخالف لمنهج السلف الصالح الذي قرره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) ٢٨/ ٥٠٠ ـ ٥٠١.

وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا بِكُفْر وَلَا بِفِسْق وَلَا مَعْصِيَةٍ[١]. اهـ.

هذه بعضٌ من كلامه في هذه المسألة، فالواجب على المسلم أنْ يحفظ لسانه مِن إطلاقِ ألفاظ التكفير والسباب والتبديع على مسلمٍ بعينِه، إلا إذا أيقن بأنَّ القول أو الفعل كفرٌ أو بدعة، وأقام الحجة على القائل أو الفاعل.

ومنهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا هو منهج أئمة الهدى، وأعلامِ الورى، وخذ مثالًا لإمام أهل السُّنَّة والجماعة الإمام أحمد، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: الْمَحْفُوظُ عَن الإمام أَحْمَد وَأَمْثَالِهِ مِن الْأَئِمَّةِ إنَّمَا هُوَ تَكْفِيرُ الْجَهْمِيَّة وَالْمُشَبِّهَةِ وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَلَمْ يُكَفِّرْ أَحْمَد الْخَوَارِجَ وَلَا الْقَدَرِيَّةَ إذَا أَقَرُّوا بِالْعِلْمِ وَأَنْكَرُوا خَلْقَ الْأَفْعَالِ وَعُمُومَ الْمَشِيئَةِ، لَكِنْ حُكِيَ عَنْهُ فِي تَكْفِيرِهِمْ رِوَايَتَانِ.

مَعَ أَنَّ أَحْمَد لَمْ يُكَفِّرْ أَعْيَانَ الْجَهْمِيَّة، وَلَا كُلُّ مَنْ قَالَ إنَّهُ جهمي كَفَّرَهُ، وَلَا كُلُّ مَنْ وَافَقَ الْجَهْمِيَّة فِي بَعْضِ بِدَعِهِمْ، بَلْ صَلَّى خَلْفَ الْجَهْمِيَّة الَّذِينَ دَعَوْا إلَى قَوْلِهِمْ، وَامْتَحَنُوا النَّاسَ وَعَاقَبُوا مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ بِالْعُقُوبَاتِ الْغَلِيظَةِ، لَمْ يُكَفِّرْهُمْ أَحْمَد وَأَمْثَالُهُ، بَلْ كَانَ يَعْتَقِدُ إيمَانَهُمْ وَإِمَامَتَهُمْ، وَيَدْعُو لَهُمْ، وَيَرَى الِائْتِمَامَ بِهِمْ فِي الصَّلَوَاتِ خَلْفَهُمْ، وَالْحَجَّ وَالْغَزْوَ مَعَهُمْ، وَالْمَنْعَ مِنْ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ مَا يَرَاهُ لِأَمْثَالِهِمْ مِنْ الْأَئِمَّةِ.

وَيُنْكِرُ مَا أَحْدَثُوا مِن الْقَوْلِ الْبَاطِلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ عَظِيمٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا هُمْ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَكَانَ يُنْكِرُهُ وَيُجَاهِدُهُمْ عَلَى رَدِّهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، فَيَجْمَعُ بيْنَ:

---

(١) ٣/ ٢٢٩.

١ ـ طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ فِي إِظْهَارِ السُّنَّةِ وَالدِّينِ.

٢ ـ وَإِنْكَارِ بِدَعِ الْجَهْمِيَّة الْمُلْحِدِينَ.

٣ ـ وَبَيْنَ رِعَايَةِ حُقُوقِ الْمُؤْمِنِينَ مِن الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَّةِ، وَإِنْ كَانُوا جُهَّالًا مُبْتَدِعِينَ، وَظَلَمَةً فَاسِقِينَ[1]. اهـ.

انظر إلى ما يتحلى به ابن تيمية من الأخلاق العظيمة، واتباعٍ للمنهج النبوي القويم، الذي به تُجتَنَبُ الفتن، ويُجمع الشمل، وتتوحد الكلمة، وتُحفظ الدماء والأعراض.

ولْنقارن بين هذا المنهج العظيم وبين منهج خوارج هذا الزمن ومن نحا نحوهم، الذين تسمَّوا في هذا الزمان بِمُسميات عدة، وكيف فرقوا الأمة بما يُطلقونه من التكفير والسباب واللعن للمسلمين أو دعاتهم أو حكامهم.

وهذا هو المنهج الذي سار عليه العلماء من بعده، ومنهم الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا[2]، أو لم يكفر ويقاتل؟: ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النُّور: ١٦][3]. اهـ.



(١) ٧/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٢) حيث إن خصوم الشيخ رحمه الله تعالى افتروا عليه أنه يُكفر من لم يفد إليه بالدرعيّة، فتبرَّأ رَحِمَهُ اللهُ من هذا الافتراء.

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية ١/ ١٠٤.

ب ـ [سماحته في المسائل الفقهيّة]

ومن سماحته في أبواب الفقه، وهي كثيرة جدًّا، بل جميع أبواب الفقه يأخذ بأيسرها وأسهلها إذا لم تكن مُخالفة للنصوص الشرعية.

وقد قال بعد أن ذكر مسائل في الحج والمسح على الخفين ورجح الأقوال التي فيها اليسر والرفق، وهي الموافقة للنصوص الشرعية: فدَلَّتْ نُصُوصُهُ الْكَرِيمَةُ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ تَوْسِعَةُ شَرِيعَتِهِ الْحَنِيفِيَّةِ وَأَنَّهُ مَا جَعَلَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ حَرَجٍ[1].اهـ.

وهذه بعض النماذج اليسيرة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيُّ بِئْرٍ وَقَعَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ ـ كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ أَوْ جَمَلٌ ـ أَوْ غَيْرُهُ: إنْ كَانَ الْمَاءُ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ فَهُوَ طَاهِرٌ.

فَإِنْ كانت عَيْنُ النَّجَاسَةِ بَاقِيَةً نُزِحَتْ مِنْهُ وَأُلْقِيَتْ، وَسَائِرُ الْمَاءِ طَاهِرٌ.

وَشَعْرُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ إذَا بَقِيَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِمْ، وَهُوَ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عِنْدَ أَحْمَد، وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ فِي الدَّلِيلِ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الشَّعْرِ وَالرِّيشِ وَالْوَبَرِ وَالصُّوفِ طَاهِرٌ سَوَاءٌ، كَانَ عَلَى جِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ أَوْ جِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ عَلَى حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ[2].اهـ.

---

(١) ٢١/١٩٩.

(٢) ٢١/٣٨.

وقال في إنكاره على من يشدد في تحديد اتجاه القبلة: قَالَ ﷺ: **«مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»**، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

مَنْ صَلَّى إِلَى جِهَتِهَا فَهُوَ مُصَلٍّ إِلَى عَيْنِهَا، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى مِثْلَ هَذَا.

وَلَا يُقَالُ لِمَنْ صَلَّى كَذَلِكَ أَنَّهُ مُخْطِئٌ فِي الْبَاطِنِ مَعْفُوٌّ عَنْهُ، بَلْ هَذَا مُسْتَقْبِلٌ الْقِبْلَةَ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا بَنَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَسَاجِدَ الْأَمْصَارِ كَانَ فِي بَعْضِهَا مَا لَوْ خَرَجَ مِنْهُ خَطٌّ مُسْتَقِيمٌ إِلَى الْكَعْبَةِ لَكَانَ مُنْحَرِفًا، وَكَانَتْ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ..

وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالصَّحَابَةَ لَمْ يَأْمُرُوا أَحَدًا بِمُرَاعَاةِ الْقُطْبِ[1] وَلَا مَا قَرُبَ مِنْهُ، وَلَا الْجَدْي وَلَا بَنَات نَعْشٍ وَلَا غَيْر ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَد عَلَى مَنْ أَمَرَ بِمُرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَأَمَرَ أَنْ لَا تُعْتَبَرَ الْقِبْلَةُ بِالْجَدْيِ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْجَدْيِ، وَلَكِنْ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ.

وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْدِيدُ الْقِبْلَةِ بِذَلِكَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا لَكَانَ الصَّحَابَةُ أَعْلَمَ بِذَلِكَ وَإِلَيْهِ أَسْبَقُ، وَلَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَيَّنَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَدَعْ مِن الدِّينِ شَيْئًا إِلَّا بَيَّنَهُ، فَكَيْفَ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ؟..

وَأَيْضًا: فَإِنَّ تَعْلِيقَ الدِّينِ بِذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَنَازُعِ الْأُمَّةِ وَاخْتِلَافِهَا فِي دِينِهَا، وَاللهُ قَدْ نَهَى عَنْ التَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ[2].اهـ.

(١) في تحديد اتجاه القبلة.

(٢) ٢٢/ ٢١٠ ـ ٢١٤.

وعلى هذا القول لا نحتاج في هذا الزمان إلى استعمال الأجهزة التي تحدد اتجاه القبلة، فإذا عرفنا جهة القبلة فهذا يكفي، ولا نحتاج إلى التحديد الدقيق.

وبهذا يظهر خطأ تشدد بعض الناس في تحريهم لاتجاه القبلة، حتى إن بعضهم إذا صلى الإمام صرخوا عليه: اتجه يمنةً أو يسرة!! وكلّ هذا لا حاجة إليه، بل هو إلى التشدد والتنطع أقرب.

ومن ذلك قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ غَدًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: فَهُنَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعْيِينُ، وَمَنْ أَوْجَبَ التَّعْيِينَ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ فَقَدْ أَوْجَبَ الْجَمْعَ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهُ، وَصَامَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ أَوْ مُعَلَّقَةٍ: أَجْزَأَهُ.

وَأَمَّا إِذَا قَصَدَ صَوْمَ ذَلِكَ تَطَوُّعًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: فَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ أَيْضًا، كَمَنْ كَانَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَأَعْطَاهُ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّبَرُّعِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقُّهُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعْطَائِهِ ثَانِيًا[1]. اهـ.

وهذا من تيسير شيخ الإسلام رحمه الله تعالى رَحِمَهُ اللَّهُ على الأمة، وحبه لليسر والرفق بالناس.

ويرى صحة طواف الحائض عند الضرورة، وليس عليها دمٌ، خلافًا لجماهير العلماء.

ونصر القول بأن الطلاق الثلاث يقع طلقة واحدة، وأن من طلق المرأة وهي حائض أو نفساء، أو في طهر جامعها فيه أنه لا يقع.

---

(١) ٢٥/١٠١ ـ ١٠٢.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يرى صحة أغلب المعاملات والبيوع، ما لم تكن ذريعةً إلى الربا أو الميسر، وما لم يأت نصٌّ صريح صحيح بالتحريم.

فأجاز شيخ الإسلام رحمه الله تعالى الْمُسَاقَاةَ وَالْمُزَارَعَةَ، وجعلها من باب المشاركة لا من باب الإجارة.

وأجاز اسْتِئْجَارَ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا شَجَرٌ، وَدُخُولَ الشَّجَرِ فِي الْإِجَارَةِ مُطْلَقًا.

مع أنّ أَبا عُبَيْدٍ ذَكَرَ أَنَّ الْمَنْعَ مِنْ إجَارَةِ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا شَجَرٌ كَثِيرٌ إجْمَاعٌ.

لكن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أبى ذلك وقال: هَذَا الْقَوْلُ كَالْإِجْمَاعِ مِنْ السَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ عَنْ الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ خِلَافَهُ.

وذكر أَنَّ تَحْرِيمَ مِثْل هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْأُمَّةُ الْتِزَامَهُ قَطُّ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ الْفَسَادِ الَّذِي لَا يُطَاقُ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْأَغْلَالِ وَالْآصَارِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى بَنِي إسْرَائِيلَ، وَوَضَعَهَا اللهُ عَنَّا عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَمَن اسْتَقْرَأَ الشَّرِيعَةَ فِي مَوَارِدِهَا وَمَصَادِرِهَا وَجَدَهَا مَبْنِيَّةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٣]. .

فَكُلُّ مَا احْتَاجَ النَّاسُ إلَيْهِ فِي مَعَاشِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ سَبَبُهُ مَعْصِيَةً ـ هِيَ تَرْكُ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلُ مُحَرَّمٍ ـ لَمْ يُحَرَّمْ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْمُضْطَرِّ الَّذِي لَيْسَ بِبَاغٍ وَلَا عَادٍ[1] .اهـ.

---

(١) ٢٩/٥٩ ـ ٦٤.

وقد استدل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بالجواز أن الأمة لا تُطيق العمل به، وهذا من فهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتشربه لروح الشريعة ومقاصدها.

وأجاز مَسْأَلَة «مُدِّ عَجْوَةٍ» إلا في حالة واحدة، وهي: «أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بَيْعَ فِضَّةٍ بِفِضَّةٍ مُتَفَاضِلًا، أَوْ بَيْعَ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ مُتَفَاضِلًا، وَيَضُمُّ إلَى الْأَنْقَصِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ حِيلَةً: فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَصْلًا»[(١)].

والأمثلة كثيرةٌ جدًّا، وليس الغرض الإتيان على الأمثلة جميعها، بل التنبيه على تيسير شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في هذا الباب، وقد قال رحمه الله: الْأَصْلُ حَمْلُ الْعُقُودِ عَلَى الصِّحَّةِ وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إلَى ذَلِكَ[(٢)]. اهـ.

* * *

ومما يدلك على أنَّ التيسيرَ والرحمةَ واللينَ هي السمةُ البارزةُ فيه وفي فتاويه: أنه قال في مسْأَلَة منْ لمْ يَلْتزِمْ أداءَ الْوَاجِبِ من العصاة من المسلمين: فِي إيجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ تَنْفِيرٌ عَظِيمٌ عَن التَّوْبَةِ.

فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَعِيشُ مُدَّةً طَوِيلَةً يُصَلِّي وَلَا يُزَكِّي، وَقَدْ لَا يَصُومُ أَيْضًا، وَلَا يُبَالِي مِنْ أَيْنَ كَسَبَ الْمَالَ: أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حِرَام؟ وَلَا يَضْبِطُ حُدُودَ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ فِي جَاهِلِيَّةٍ، إلَّا أَنَّهُ مُنْتَسِبٌ إلَى الْإِسْلَامِ.

فَإِذَا هَدَاهُ اللهُ وَتَابَ عَلَيْهِ: فَإِنْ أُوْجِبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ جَمِيعِ مَا تَرَكَهُ مِن الْوَاجِبَاتِ، وَأُمِرَ بِرَدِّ جَمِيعِ مَا اكْتَسَبَهُ مِنْ الْأَمْوَالِ، وَالْخُرُوجِ عَمَّا يُحِبُّهُ

(١) ٢٩/٤٦٣.

(٢) ٢٩/٤٦٦.

مِنَ الْأَبْضَاعِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ: صَارَتِ التَّوْبَةُ فِي حَقِّهِ عَذَابًا، وَكَانَ الْكُفْرُ حِينَئِذٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْلَامِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ تَوْبَتَهُ مِنَ الْكُفْرِ رَحْمَةٌ، وَتَوْبَتَهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ عَذَابٌ.

وَأَعْرِفُ طَائِفَةً مِن الصَّالِحِينَ مَنْ يَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ كَافِرًا لِيُسْلِمَ فَيُغْفَرَ لَهُ مَا قَدْ سَلَفَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ عِنْدَهُ مُتَعَذِّرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ مُتَعَسِّرَةٌ عَلَى مَا قَدْ قِيلَ لَهُ وَاعْتَقَدَهُ مِن التَّوْبَةِ[1]. اهـ.

وكثيرًا ما يذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن الأخذ بالقول الأشد يسبب مفاسد وأضرارًا كثيرة على الإسلام والمسلمين، فمن ذلك أنه حينما رجح أنَّ طلاق الثلاث لا يقع إلا طلاقًا واحدًا قال: لَمَّا حَدَثَ الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ وَاعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِن الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْحَانِثَ يَلْزَمُهُ مَا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ، وَلَا تُجْزِيه كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَاعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُحَرَّمَ يَلْزَمُ، وَاعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ جَمْعَ الثَّلَاثِ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، وَاعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ طَلَاقَ السَّكْرَانِ يَقَعُ، وَاعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ طَلَاقَ الْمُكْرَهِ يَقَعُ، وَكَانَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ الصَّحَابَةُ، وَبَعْضُهَا مِمَّا قِيلَ بَعْدَهُمْ: كَثُرَ اعْتِقَادُ النَّاسِ لِوُقُوعِ الطَّلَاقِ مَعَ مَا يَقَعُ مِن الضَّرَرِ الْعَظِيمِ وَالْفَسَادِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا بِمُفَارَقَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ.

إلى أن قال: فَصَارَ فِي قَوْلِهِمْ مِن الْأَغْلَالِ وَالْآصَارِ وَالْحَرَجِ الْعَظِيمِ الْمُفْضِي إِلَى مَفَاسِدَ عَظِيمَةٍ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا أُمُورٌ، مِنْهَا:

١ ـ رِدَّةُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْ الْإِسْلَامِ لَمَّا أُفْتِيَ بِلُزُومِ مَا الْتَزَمَهُ.

٢ ـ وَمِنْهَا سَفْكُ الدَّمِ الْمَعْصُومِ.

---

(١) ٢١/٢٢ ـ ٢٢.

٣ ـ وَمِنْهَا زَوَالُ الْعَقْلِ.

٤ ـ وَمِنْهَا الْعَدَاوَةُ بَيْنَ النَّاسِ.

٥ ـ وَمِنْهَا تَنْقِيصُ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ.

إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْآثَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِن الْأُمُورِ الْعِظَامِ[1].اهـ.

فواجبنا أنْ نُراعي يُسْر الشريعة، وأنْ نعلم أنَّ في مُخالفتها مفاسدَ وأضرارًا عظيمةً في العاجل أو الآجل.

أنه يميل إلى التيسير في المسائل الفقهية، ولا يُنكر على من خالف الصواب في المسائلل الاجتهاديّة، بينما يُرى منه طول النَّفَس في تقريره للعقيدة والم

ومن يقرأ لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قد يُصاب بالتساهل؛ لكثرة تيسيره في المسائل الفقهية، ويعذر المخالف في الفروع الفقهيّة، بينما يشعر ـ بكلّ وضوح ـ أنّ عقيدته تقوى وتصفو، وإيمانه بالله يشتدّ، وأخلاقه تزكو، ويقوى مَا فِي قَلْبِه مِن الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ؛ مِن التَّصْدِيقِ وَالْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ.

وهذا بخلاف واقِعِ بعضِ الفقهاء وطلاب العلم والمشايخ في هذا الزمان خاصَّة، حيث تلمس منهم التشدد في المسائل الفهية، ويشتدّ نكيرهم على من خالف في المسائل الاجتهاديّة، ولا يجد من يُلازمُهم تأثُّرًا في قوة إيمانه وعقيدِتِه، وصلاحًا في قلبة، ولينًا في تعامله.



(١) ٣٣/ ٣٨.

(اليسر في منهج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى سببُه اتباعه للدليل، لا لتتبعه الأيسر من الأقوال).

مَنْ يقفُ على آراء وفتاوى شيخ الإسلام التي فيها اليسر والرفق والسماحة، التي تتجاوز نسبة تسعين بالمائة تقريبًا من جملة فتاويه: قد يتبادر إلى ذهنه أنّ سبب ذلك أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يبحث عن أيسر الأقوال، وهذا في ظني خطأ، بل يسره بسببَبِ اتباعه للأدلة التي قادته للأخذ باليسر، لا أنه كان يبحث عن اليسر ويتتبعُه.

وشتّان بينهما، بل بينهما فرق وبونٌ كبير.

والشريعة مبنية على السماحة والرفق والتيسير كما تقدم في الأدلة السابقة، فكل من اتبعها معتمدًا عليها لا على التمسك بالمذاهب والتعصب لها، واعتبر مقاصد الشريعة، واعتدل في أخذه بالقياس وسد الذرائع: سيميل إلى الأخذ بالأيسر ولا بدّ.

أما أن يتخذ العالم أو طالب العلم منهج الأخذ بالأيسر والأسهل في تعامله مع النصوص الشرعية فقد يُؤدي به إلى التفريطِ في الأحكام والدين، والنُّفرةِ مِن الأقوال المخالفةِ لليسر ـ في الظاهر ـ؛ لاعتياده على الأخذ بالأيسر، فتراه لا يأخذ إلا بالقول الأيسر في جميع المسائل أو جلّها، وهذا ليس منهج أحدٍ من العلماء الراسخين، ولا السلف الصالحين حسب ما وقفت عليه.

ومما يدل على هذا أمور أربعة:

الأول: أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ نراه في باب العقائد قد تمسك بالآراء الأكثر حيطةً وحزمًا في الأعمِّ الأغلب، ومنع من الوسائل المفضيةِ إلى الشرك كالتوسل بالموتى، ومنع من تأويل الصفات بحزم وقوة، ومنع من

القول بالمجاز وردّ عليه بعشرات الصفحات، فلم نره يميل إلى التيسير؛ لأنَّ الأدلة صريحةٌ وصحيحةٌ في ذلك.

ومع أنه أُوذي وسُجن وعُودي على بعضها، وطُلب منه ترك الإفتاء بها فامتنع، ولكن حينما طُلب منه الامتناع من الإفتاء بعدم وقوع طلاق الحائض استجاب درأً للفتنة.

الثاني: أنه أخذ بالقول الأشد في بعض المسائل الفقهية، **وهذه بعضها:**

١ ـ ترجيحه القول بأن الجماعة شرط في صحة الصلاة للقادر.

ذكر ذلك في **موضعين** في الفتاوى:

الأول: قوله: الْجُمْعَةُ فَرِيضَةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، وَالْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ أَيْضًا عِنْدَ كَثِيرٍ مِن الْعُلَمَاءِ، بَلْ عِنْدَ أَكْثَرِ السَّلَفِ.

وَهَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ؟ عَلَى **قَوْلَيْنِ**:

أَقْوَاهُمَا: كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد عَن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **«مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»**[1]. اهـ.

الثاني: قوله: فَإِنْ قِيلَ: الْجُمُعَةُ يُشْتَرَطُ لَهَا الْجَمَاعَةُ، فَلِهَذَا كَانَ حُكْمُ الْمُنْفَرِدِ فِيهَا خِلَافُ حُكْمِ الْمُؤْتَمِّ؟..

قِيلَ لَهُمْ: اشْتِرَاطُ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِيهِ نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ، وَالْأَقْوَى أَنَّهُ شَرْطٌ مَعَ الْقُدْرَةِ[2]. اهـ.

٢ ـ ترجيحه وجوب الصلاة على النبي ﷺ في كل دعاء، حيث قال: اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ تُشْرَعُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الدُّعَاءِ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

---

(١) ٦١٥/١١.

(٢) ١٠١/٢٤.

وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَفِي الْخُطَبِ، فَأَوْجَبَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يُوجِبْهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد رِوَايَتَانِ..

وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ مَعَ الدُّعَاءِ، فَلَا نَدْعُو حَتَّى نَبْدَأَ بِهِ ﷺ، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ فِي التَّشَهُّدِ[١]. اهـ.

٣ ـ اختيارُه وجوب التَّسْمِيَة عَلَى الذَّبِيحَةِ مُطْلَقًا، فَلَا تُؤْكَلُ الذَّبِيحَةُ بِدُونِهَا سَوَاءٌ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا[٢].

الثالث: أنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما هو معروف عنه طُبع وجُبل على الحدة، ومن كان هكذا فالغالب أنه يميل إلى التشديد والاحتياط، ولكن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تغَلَّب على طبعه وأخذ بالأقوال السمحة الرفيقة نظرًا لاتباعه للأدلة والمقاصد الشرعية، التي أخذت به إلى ذلك.

ولذلك نجد آراءَ وأقوالَ مَن كان على هذا المنهج تتسم باليسر والرفق والرحمة.

الرابع: أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أشد الناس نهيًا عن الاختلاط والغناء، وأكثرهم منعًا لمقدمات الزنا والفجور، بل إنه حرم النظر إلى النساء وإلى الأمرد لغير حاجة، ومع ذلك أباح «غِنَاءَ الْحَرَائِرِ لِلرِّجَالِ بِالدُّفِّ فِي الْأَفْرَاحِ»[٣].

---

(١) ٢٧/٤٠٨.

(٢) ٣٥/٢٣٩.

(٣) ٢٩/٥٥٣

وكلامه هذا مُطلقٌ يُحمل على المقيد في المواضع الأخرى، وقد نبّهت على ذلك في تعليقي على كلامه في تهذيبي لمجموع الفتاوى.

واستدل بحَدِيثِ النَّاذِرَةِ وغِنَاهَا.

ولم يُؤَوِّلِ الحديث كما أوَّلَه الكثيرُ مِن العلماء رحمهم الله، بل هو لا يتردد في الأخذ بالحديث ولو خالفَ العرفَ السائد، أو الإجماعَ المحكيَّ الذي لم يثبتْ ثبوتًا تَقُومُ به الحجة.



ج ـ [بعدُه عن تحريم ما لم يرد به النص الصحيح الصريح، وندرةُ إطلاقه لفظ التحريم]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أبعد الناس عن تحريم ما لم يأت النص الصريح الصحيح بتحريمه، أو جاء فيه إجماع أو قياس صحيح.

وهذا ما عليه أئمة السلف رحمهم الله تعالى، فقد ذكر رحمه الله تعالى أن السلف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعًا[(١)]. اهـ.

وقال الشاطبي رحمه الله تعالى: كَانَ النَّاسُ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ يَتَوَقَّفُونَ عَنِ الْجَزْمِ بِالتَّحْرِيمِ، وَيَتَحَرَّجُونَ عَنْ أَنْ يَقُولُوا: حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ، هَكَذَا صُرَاحًا، بَلْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الشَّيْءِ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُ: لَا أُحِبُّ هَذَا، وَأَكْرَهُ هَذَا، وَلَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلَ هَذَا، وَمَا أَشْبَهَهُ؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ مُطْلَقَةٌ فِي مَدْلُولَاتِهَا، غَيْرُ مَحْدُودَةٍ فِي الشَّرْعِ تَحْدِيدًا يُوقَفُ عِنْدَهُ لَا يُتعدى، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦][(٢)]. اهـ.

وقد أكد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا المنهج في مواضع كثيرة، وذكر «أَنَّ تَصَرُّفَاتِ الْعِبَادِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ **نَوْعَانِ**:

(١) المستدرك ٢/ ٦، نقلًا عن الآداب الشرعية ١/ ١٢٥.

(٢) تهذيب كتاب الموافقات، للمؤلف، ص٣٤٨.

١ ـ عِبَادَاتٌ يَصْلُحُ بِهَا دِينُهُمْ.

٢ ـ وَعَادَاتٌ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا فِي دُنْيَاهُمْ.

فَبِاسْتِقْرَاءِ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ نَعْلَمُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللهُ أَوْ أَحَبَّهَا لَا يَثْبُتُ الْأَمْرُ بِهَا إِلَّا بِالشَّرْعِ.

وَأَمَّا الْعَادَاتُ فَهِيَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فِي دُنْيَاهُمْ مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: عَدَمُ الْحَظْرِ، فَلَا يُحْظرُ مِنْهُ إِلَّا مَا حَظَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ هُمَا شَرْعُ اللهِ، وَالْعِبَادَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَأْمُورًا بِهَا، فَمَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ كَيْفَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عِبَادَةٌ؟

وَمَا لَمْ يَثْبُتْ مِن الْعَادَاتِ[1] أَنَّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ كَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى أَنَّهُ مَحْظُورٌ؟

وَلِهَذَا كَانَ أَحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ، فَلَا يُشْرَعُ مِنْهَا إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللهُ تَعَالَى، وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وَالْعَادَاتُ الْأَصْلُ فِيهَا الْعَفْوُ، فَلَا يُحْظرُ مِنْهَا إِلَّا مَا حَرَّمَهُ وَإِلَّا دَخَلْنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ [يونس: ٥٩]»[2].

---

(١) في الأصل: الْعِبَادَاتِ؛ وهو هكذا في جميع النسخ التي وقفت عليها، ولعل المثبت هو الصواب؛ ليستقيم المعنى، فقد ذكر قبلُ أنّ الْأَصْل فِيه الْعَادَات: عَدَمُ الْحَظْرِ، ولا يقال في العبادات: الْأَصْل فِيها عَدَمُ الْحَظْرِ، بل يُقال: الأصل فيها المنع حتى يثبت الدليل على مشروعيتها.

(٢) ٢٨/١٦ ـ ١٧.

فإذا وَجَدَ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى النصَّ الصريح الصحيح بالتحليل أو التحريم أو الإجماعَ على ذلك: لم يتردد بإطلاق ذلك، وهذه بعض الأمثلة من كلامِه رَحِمَهُ اللَّهُ، نصّ فيها على التحريم بلا تردد:

١ ـ أَمَّا مُؤَاخَاةُ الرِّجَالِ النِّسَاءَ الْأَجَانِبَ وَخُلُوُّهُمْ بِهِنَّ وَنَظَرُهُمْ إِلَى الزِّينَةِ الْبَاطِنَةِ مِنْهُنَّ: فَهَذَا حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ[1]. اهـ.

٢ ـ وَالْعَجَبُ مِنْ ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ يَسْتَوْصِي مَنْ هُوَ مَيِّتٌ يَسْتَغِيثُ بِهِ وَلَا يَسْتَغِيثُ بِالْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَيَقْوَى الْوَهْمُ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَوْلَا اسْتِغَاثَتُهُ بِالشَّيْخِ الْمَيِّتِ لَمَا قُضِيَتْ حَاجَتُهُ، فَهَذَا حَرَامٌ فِعْلُهُ[2]. اهـ.

٣ ـ أَكْلُ الْخَبَائِثِ وَأَكْلُ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَارِبِ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ[3]. اهـ.

٤ ـ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ حَرَامٌ بِنَصِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ[4]. اهـ.

وهناك مواضع أخرى مِن كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، يظهر فيها جليًّا إطلاقه القول بالتحريم حينما وجد الحجة الصحيحة الصريحةَ على ذلك.

وإذا لم يجد ذلك: أمسك وجاء بعبارات غير صريحة بالمنع.

وكان يقول: «أَصْلُ الدِّينِ: أَنَّهُ لَا وَاجِبَ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا مَكْرُوهَ إِلَّا مَا كَرِهَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا حَلَالَ إِلَّا مَا أَحَلَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا مُسْتَحَبَّ إِلَّا مَا أَحَبَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ.

فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ وَلِهَذَا أَنْكَرَ اللهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَغَيْرِهِمْ مَا

(١) ١١/٥٠٥.
(٢) ١١/٥٢٧.
(٣) ١١/٦٠٩.
(٤) ٢٤/٢٦٦.

حَلَّلُوهُ أَوْ حَرَّمُوهُ أَوْ شَرَعُوهُ مِن الدِّينِ بِغَيْرِ إذْنٍ مِن اللهِ»[١]. اهـ.

وخذ أصرح عبارة قالها في هذا وأقواها: إِجْمَاعُ أَئِمَّةِ الدِّينِ أَنَّهُ لَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا دِينَ إِلَّا مَا شَرَعَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْ هَذَا وَهَذَا فَقَدْ دَخَلَ فِي حَرْبٍ مِن اللهِ.

فَمَنْ شَرَعَ مِن الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ وَحَرَّمَ مَا لَمْ يُحَرِّم اللهُ وَرَسُولُهُ: فَهُوَ مِنْ دِينِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمُخَالِفِينَ لِرَسُولِهِ، الَّذِينَ ذَمَّهُم اللهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَالْأَعْرَافِ وَغَيْرِهِمَا مِن السُّورِ، حَيْثُ شَرَعُوا مِن الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ، فَحَرَّمُوا مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللهُ وَأَحَلُّوا مَا حَرَّمَهُ اللهُ فَذَمَّهُمْ اللهُ وَعَابَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَلِهَذَا كَانَ دِينُ الْمُؤْمِنِينَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْخَمْسَةَ:

١ ـ الْإِيجَابُ.

٢ ـ وَالِاسْتِحْبَابُ.

٣ ـ وَالتَّحْلِيلُ.

٤ ـ وَالْكَرَاهِيَةُ.

٥ ـ وَالتَّحْرِيمُ.

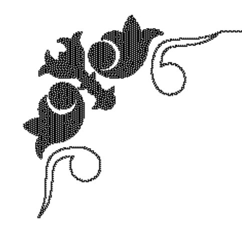
لَا يُؤْخَذُ إلَّا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَا وَاجِبَ إلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا حَلَالَ إلَّا مَا أَحَلَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ[٢]. اهـ.

فلا يجوز للفقيه أن يحرم أمرًا أو يُوجبه، أو يكرهه أو يستحبه إلا بدليل صريح صحيح من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع أو القياس، فأما التوسع في سد الذرائع والاحتياط أو تقليد فقهاء المذاهب: فليس هذا منهج الراسخين في العلم، الذين يتبعون الدليل، ويبنون عليه الأحكام.

---

(١) ٢٩/٣٤٥.

(٢) ٢٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧.



د ـ [جدالُه الكفار والمبتدعة وحوارُه معهم بالحسنى]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أكثر من عُرف عنه جدال وحوار أهل الأديان والمذاهب الأخرى، وليس مِمَّنْ يفرض ما يراه صوابًا ويذم من خالفه دون إقامة الحجة عليه.

فله منهجٌ فريدٌ في الحوار، حيث يسوق الأدلة النقلية والعقلية بكلّ ثقة على صحة ما يقول، وبطلان ما يعتقدُه مُجادلُه ويقول به.

ولذلك أثّرَتْ حواراته كثيرًا، وأثْمَرتْ ثمارًا يانعةً، وأذعن كثيرٌ من المخالفين لحجج شيخ الإسلام رحمه الله تعالى الباهرة، وأدلته الظاهرة.

وهو القائل: الْحَقُّ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ الرُّسُلَ لَا يَشْتَبِهُ بِغَيْرِهِ عَلَى الْعَارِفِ، كَمَا لَا يَشْتَبِهُ الذَّهَبُ الْخَالِصُ بِالْمَغْشُوشِ عَلَى النَّاقِدِ[1]. اهـ.

وقد قالت العرب في أمثالها: الحق أبلج والباطل لجلج.

أي: يتردد من غير أن ينفذ إلى القلوب الحيّة، والضمائر الواعية.

لكن أين مَن يدل الناس على الحق الأبلج، ويُزيل ركام الشُّبَهِ والغشاواتِ الحائلة دون الوصول إليه.

---

(١) ٢٧/٣١٦.

وقد انبرى شيخ الإسلام لبيان الحق وتوضيحِه، وردّ الباطل وتعريتِه، وحوار أهله وإقناعهم.

والأمثلة في ذلك أكثر من تُذكر، وأعسر من أنْ تُحصر، **وتأمل ما جاء في حواره مع الصوفية من الطائفة الرفاعية**، حيث جرى حوار طويلٌ بينه وبينهم بحضرة السلطان، ومما قال في ذلك: تَقَدَّمَتْ لِي مَعَهُمْ وَقَائِعُ مُتَعَدِّدَةٌ بَيَّنْت فِيهَا لِمَنْ خَاطَبْتُه مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ بَعْضَ مَا فِيهِمْ مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَأَحْوَالِهِم الَّتِي يُسَمُّونَهَا الْإِشَارَاتِ، وَتَابَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ، وَأُدِّبَ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِهِمْ، وَبَيَّنْت صُورَةَ مَا يُظْهِرُونَهُ مِن المخاريق: مِثْلِ مُلَابَسَةِ النَّارِ وَالْحَيَّاتِ وَإِظْهَارِ الدَّمِ وَالزَّعْفَرَانِ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَالْعَسَلِ وَالسُّكَّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ[1]. اهـ.

وحاور رؤوس أهل الكيمياء التي بها يغشون الناس ويُخادعونهم، حيث قال: وَقَدْ قَالَ لِي رَأْسٌ مِنْ رُؤُوسِهِمْ لَمَّا نَهَيْته عَنْهَا وَبَيَّنْت لَهُ فَسَادَهَا وَتَحْرِيمَهَا، وَلَمَّا ظَهَرَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ: أَخَذَ يَسْتَعْفِي عَن الْمُنَاظَرَةِ، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ بِالْجِدَالِ، وَقَالَ فِيمَا قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَعْرِفُ الْكِيمْيَاءَ فَقُلْت لَهُ: كَذِبٌ، بَلْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْكُفْرِ..

وَقَالَ لِي الْمُخَاطَبُ فِيهَا: فَإِنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ يَعْمَلُ الْكِيمْيَاءَ.

قُلْت لَهُ: هَذَا كَذِبٌ لَمْ يَنْقُلْ هَذَا عَنْ مُوسَى أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ.. إلخ آخر ما جاء في حواره له[2].

وحاور وناقش النصارى كذلك، ومما قال رحمه الله في حواره معهم: الَّذِينَ يُعَظِّمُونَ الْقُبُورَ وَالْمَشَاهِدَ: لَهُمْ شَبَهٌ شَدِيدٌ بِالنَّصَارَى، حَتَّى إنِّي لَمَّا

(١) ١١/٤٤٧.
(٢) ٢٩/٣٧٥ ـ ٣٧٨.

قَدِمْتُ الْقَاهِرَةَ اجْتَمَعَ بِي بَعْضُ مُعَظِّمِيهِمْ مِن الرُّهْبَانِ، وَنَاظَرَنِي فِي الْمَسِيحِ وَدِينِ النَّصَارَى، حَتَّى بَيَّنْتُ لَهُ فَسَادَ ذَلِكَ وَأَجَبْتُه عَمَّا يَدَّعِيهِ مِن الْحُجَّةِ، وَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ صَنَّفَ كِتَابًا فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَإِبْطَالِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَحْضَرَهُ إِلَيَّ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ وَجَعَلَ يَقْرَؤُهُ عَلَيَّ لأُجِيبَ عَنْ حُجَجِ النَّصَارَى وَأُبَيِّنَ فَسَادَهَا، وَكَانَ مِنْ أَوَاخِرِ مَا خَاطَبْتُ بِهِ النَّصْرَانِيَّ أَنْ قُلْت لَهُ: أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ، وَبَيَّنْت مِنْ شِرْكِهِمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِن الْعُكُوفِ عَلَى التَّمَاثِيلِ وَالْقُبُورِ وَعِبَادَتِهَا وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهَا.

قَالَ لِي: نَحْنُ مَا نُشْرِكُ بِهِمْ وَلَا نَعْبُدُهُمْ، وَإِنَّمَا نَتَوَسَّلُ بِهِمْ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُونَ إذَا جَاءُوا إلَى قَبْرِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، فَيَتَعَلَّقُونَ بِالشُّبَّاكِ الَّذِي عَلَيْهِ وَنَحْو ذَلِكَ.

فَقُلْت لَهُ: وَهَذَا أَيْضًا مِن الشِّرْكِ، لَيْسَ هَذَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ فَعَلَهُ الْجُهَّالُ.

فَأَقَرَّ أَنَّهُ شِرْكٌ، حَتَّى إنَّ قِسِّيسًا كَانَ حَاضِرًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَمَّا سَمِعَهَا قَالَ: نَعَمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَحْنُ مُشْرِكُونَ[1]. اهـ.

وقد أطال في سرد الحوار الذي جرى له معهم[2].

ومن حواره معهم أنه قال ذات مرّة: وَلِهَذَا كُنْت أَتَنَزَّلُ مَعَ عُلَمَاءِ النَّصَارَى إلَى أَنْ أُطَالِبَهُمْ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسِيحِ وَغَيْرِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَلَا يَجِدُونَ فَرْقًا، بَلْ أُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مُوسَى مِن الْآيَاتِ أَعْظَمُ، فَإِنْ كَانَ حُجَّةً فِي دَعْوَى الْإِلَهِيَّةِ فَمُوسَى أَحَقُّ، وَأَمَّا وِلَادَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَب فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى قُدْرَةِ الْخَالِقِ، لَا عَلَى أَنَّ الْمَخْلُوقَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ[3]. اهـ.

---

(١) ٢٧/ ٤٦١ ـ ٤٦٢.
(٢) تجده في: ١١/ ٤٤٦ ـ ٤٧٥.
(٣) ١٥/ ٢٢٨.

وقد نتج عن حواره معهم إسلام كثير منهم، فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد ما بيّن ما وقع في التوراة والإنجيل مِن التَّنَاقُضِ وَالِاخْتِلَافِ والتَّبْدِيلِ ـ: وَقَدْ نَاظَرْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيَّنَّا لَهُمْ ذَلِكَ، وَأَسْلَمَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَخِيَارِهِمْ طَوَائِفُ، وَصَارُوا يُنَاظِرُونَ أَهْلَ دِينِهِمْ، وَيُبَيِّنُونَ مَا عِنْدَهُمْ مِن الدَّلَائِلِ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ[1]. اهـ.

وقد ذكر حججًا عظيمةً، عقليةً ومنطقيةً على صحة نبوة النبي ﷺ، وبيّن أنه مَا مِنْ طَرِيقٍ تَثْبُتُ بِهَا نُبُوَّةُ مُوسَى وَعِيسَى إِلَّا وَمُحَمَّدٌ ﷺ أَوْلَى وَأَحْرَى، ثم ذكر ذلك بأحسن أسلوب، وأقوى حجة.

ثم ذكر الحجج المقنعة إذا كان الْمُخَاطَبُ لَا يُقِرُّ بِنُبُوَّةِ نَبِيٍّ مِن الْأَنْبِيَاءِ، لَا مُوسَى وَلَا عِيسَى وَلَا غَيْرِهِمَا[2].

فسبحان من أعطاه قوةَ الحجة، وتنوعَ طرق المجادلة، وفهمَ أديان ومذاهب الناس واسْتيعابِها، ومعرفةَ الأساليب الصحيحة لإقناع أو إلْجام كلِّ طائفة.

وحواره ونصحه طال حتى ملوك الروم! فقد بعث مرةً رسالةً إلى ملكِ النصارى في قبرص جاء فيها: وَإِنَّمَا نَبَّهَ الدَّاعِي لِعَظِيم مِلَّتِهِ وَأَهْلِهِ لَمَّا بَلَغَنِي مَا عِنْدَهُ مِن الدِّيَانَةِ وَالْفَضْلِ، وَمَحَبَّةِ الْعِلْمِ وَطَلَبِ الْمُذَاكَرَةِ، وَرَأَيْت الشَّيْخَ أَبَا الْعَبَّاسِ المقدسي شَاكِرًا مِن الْمَلِكِ: مِنْ رِفْقِهِ وَلُطْفِهِ وَإِقْبَالِهِ عَلَيْهِ، وَشَاكِرًا مِن الْقِسِّيسِينَ وَنَحْوِهِمْ.

وَنَحْنُ قَوْمٌ نُحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَنُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ اللهُ لَكُمْ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ..

---

(١) ٤/٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) ٤/٢٠٧ ـ ٢١٥.

ثم قال بعد ذلك بعد أن ذكر جرائم قازان وجندِه: فَإِنَّا كُنَّا نُعَامِلُ أَهْلَ مِلَّتِكُمْ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ وَالذَّبِّ عَنْهُمْ.

وَقَدْ عَرَفَ النَّصَارَى كُلُّهُمْ أَنِّي لَمَّا خَاطَبْتُ التَّتَارَ فِي إِطْلَاقِ الْأَسْرَى، وَأَطْلَقَهُمْ غازان وقطلوشاه، وَخَاطَبْت مَوْلَايَ فِيهِمْ فَسَمَحَ بِإِطْلَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ لِي: لَكِنَّ مَعَنَا نَصَارَى أَخَذْنَاهُمْ مِن الْقُدْسِ فَهَؤُلَاءِ لَا يُطْلَقُونَ.

فَقُلْت لَهُ: بَلْ جَمِيعُ مَنْ مَعَك مِن الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ ذِمَّتِنَا، فَإِنَّا نفْتِكُهُمْ، وَلَا نَدَعُ أَسِيرًا لَا مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَلَا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَطْلَقْنَا مِن النَّصَارَى مَنْ شَاءَ اللهُ، فَهَذَا عَمَلُنَا وَإِحْسَانُنَا وَالْجَزَاءُ عَلَى اللهِ. إلى آخر ما جاء فيها[1].

انظر إلى هذا الأدب الجمّ في خطابه وحواره مع الكفار المشركين، وكيف شكرهم وأثنى عليهم، وكيف أنه يُحب هدايتهم وصلاحهم، لا أنه يُحب موتهم على ضلالهم.

وانظر إلى وقوفه مع اليهود والنصارى المظلومين في وجه المسلم الظالم لهم، ولم يرض أن يُطلق أسرى المسلمين وحدهم، بل أصرّ على إطلاقهم أيضًا.

فأيُّ تسامح أعظم من هذا؟ وأيّ أخلاق وقِيَم كان يمتلكها هذا العالم الربانيّ.

بل ويصف قيصر ملك الروم زمن النبي ﷺ بقوله: «كَانَ مَلِكًا فَاضِلًا»[2].

---

(١) ٢٨/٦١٥ ـ ٦١٨.

(٢) ٢٨/١١٩ ـ ١٢٠.

مع أنه لم يُسلم في الظاهر، والله أعلم بباطنه.

وحاور مقدم المغل بولاي، قال رحمه الله بعد أن رجح أن يزيد بن معاوية لا يُحَبُّ ولا يُسَبّ: وَبِذَلِكَ أَجَبْت مقدم المغل بولاي، لَمَّا قَدِمُوا دِمَشْقَ فِي الْفِتْنَةِ الْكَبِيرَةِ، وَجَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مُخَاطَبَاتٌ، فَسَأَلَنِي فِيمَا سَأَلَنِي: مَا تَقُولُونَ فِي يَزِيدَ؟

فَقُلْت: لَا نَسُبُّهُ وَلَا نُحِبُّهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَجُلًا صَالِحًا فَنُحِبُّهُ، وَنَحْنُ لَا نَسُبُّ أَحَدًا مِن الْمُسْلِمِينَ بِعَيْنِهِ.

فَقَالَ: أَفَلَا تَلْعَنُونَهُ؟ أَمَا كَانَ ظَالِمًا؟ أَمَا قَتَلَ الْحُسَيْنَ؟

فَقُلْت لَهُ: نَحْنُ إذَا ذُكِرَ الظَّالِمُونَ كَالْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ وَأَمْثَالِهِ: نَقُولُ كَمَا قَالَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود: ١٨]، وَلَا نُحِبُّ أَنْ نَلْعَنَ أَحَدًا بِعَيْنِهِ، وَقَدْ لَعَنَهُ قَوْمٌ مِن الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ يَسُوغُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ، لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ أَحَبُّ إلَيْنَا وَأَحْسَنُ.

وَأَمَّا مَنْ قَتَلَ الْحُسَيْنَ أَوْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ أَوْ رَضِيَ بِذَلِكَ: فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا.

قَالَ: فَمَا تُحِبُّونَ أَهْلَ الْبَيْتِ؟

قُلْت: مَحَبَّتُهُمْ عِنْدَنَا فَرْضٌ وَاجِبٌ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ..

قَالَ مُقَدَّمٌ: فَمَنْ يُبْغِضُ أَهْلَ الْبَيْتِ؟

قُلْت: مَنْ أَبْغَضَهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا.

ثُمَّ قُلْت لِلْوَزِيرِ الْمَغُولِيِّ: لِأَيِّ شَيْءٍ قَالَ عَنْ يَزِيدَ، وَهَذَا تتري؟

قَالَ: قَدْ قَالُوا لَهُ: إنَّ أَهْلَ دِمَشْقَ نَوَاصِبُ!

قُلْت بِصَوْتٍ عَالٍ: يَكْذِبُ الَّذِي قَالَ هُذا، وَمَنْ قَالَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ.

وَاللهِ مَا فِي أَهْلِ دِمَشْقَ نَوَاصِبُ، وَمَا عَلِمْت فِيهِمْ ناصبيًّا، وَلَوْ تَنَقَّصَ أَحَدٌ عَلِيًّا بِدِمَشْقَ لَقَامَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، لَكِنْ كَانَ ـ قَدِيمًا لَمَّا كَانَ بَنُو أُمَيَّةَ وُلَاةَ الْبِلَادِ ـ بَعْضُ بَنِي أُمَيَّةَ يَنْصِبُ الْعَدَاوَةَ لِعَلِيٍّ وَيَسُبُّهُ، وَأَمَّا الْيَوْمُ فَمَا بَقِيَ مِنْ أُولَئِكَ أَحَدٌ[(١)]. اهـ.

ولم يقتصر حواره مع اليهود والنصارى والمبتدعة، بل حاور المنجمين والكهان، فمن ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن بيّن عورهم: حَتَّى إنِّي خَاطَبْتهمْ بِدِمَشْقَ وَحَضَرَ عِنْدِي رُؤَسَاؤُهُمْ، وَبَيَّنْت فَسَادَ صِنَاعَتِهِمْ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي يَعْتَرِفُونَ بِصِحَّتِهَا، قَالَ رَئِيسٌ مِنْهُمْ: وَاللهِ إنَّا نَكْذِبُ مِائَةَ كِذْبَةٍ حَتَّى نَصْدُقَ فِي كَلِمَةٍ![(٢)]. اهـ.

وحاور الملحدين والزنادقة القائلين بوحدة الوجود[(٣)].

ومن أمثلة ذلك: قوله أثناء الحديث عنهم وعن ضلالاهم: وَقَدْ رَأَيْت مِنْ أَتْبَاعِ هَؤُلَاءِ طَوَائِفَ يَدَّعُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِن الْأَسْرَارِ الْمَخْزُونَةِ، وَالْعُلُومِ الْمَصُونَةِ، وَخَاطَبْتُ فِي ذَلِكَ طَوَائِفَ مِنْهُمْ، وَكُنْتُ أَحْلِفُ لَهُمْ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ مُفْتَرًى، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِي مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ شَيْءٌ، وَطَلَبْت مُبَاهَلَةَ بَعْضِهِمْ ـ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأُصُولِ الدِّينِ ـ وَكَانُوا مِن الِاتِّحَادِيَّةِ الَّذِينَ يَطُولُ وَصْفُ دَعَاوِيهِمْ[(٤)]. اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد يُحاور وحده مجموعة من أهل

---

(١) ٤/ ٤٨١ ـ ٤٨٨. (٢) ٣٥/ ١٧٢.

(٣) يُنظر: ٢/ ١٩٦، ٣٤٦ ـ ٣٤٨، ٤٧٦، ٧/ ٥٩٤.

(٤) ٤/ ٨٢.

الكلام والجدل والبدع، ومع ذلك يُظهره الله عليهم، كما حصل ذلك مع الذين اعترضوا عليه بعد تأليفه للعقيدة الواسطية حيث قال: فَلَمَّا كَانَ الْمَجْلِسُ الثَّانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجَبٍ، وَقَدْ أَحْضَرُوا أَكْثَرَ شُيُوخِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا ذَلِكَ الْمَجْلِسَ، وَأَحْضَرُوا مَعَهُمْ زِيَادَةً صَفِيَّ الدِّينِ الْهِنْدِيَّ، وَقَالُوا: هَذَا أَفْضَلُ الْجَمَاعَةِ وَشَيْخُهُمْ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَبَحَثُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَاتَّفَقُوا وَتَوَاطَئُوا وَحَضَرُوا بِقُوَّة وَاسْتِعْدَادٍ غَيْرَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ الْأَوَّلَ أَتَاهُمْ بَغْتَةً، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا بَغْتَةً لِلْمُخَاطَبِ الَّذِي هُوَ الْمَسْئُولُ وَالْمُجِيبُ وَالْمُنَاظِرُ![1]. اهـ.

يعني: نفسه رحمه الله تعالى.

وقد استمر النقاش والحوار عدة جلسات، حشد فيها المبتدعة أعلم وأقوى علمائهم ومناظريهم، وجمعوا ما استطاعوا من الشبهات والاعتراضات والأدلة، وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُنافح ويردّ وحده بلسانٍ كأنه السكين يقطع بها كل شبهة من رأسها، ويستأصلها من أصلها.

قَالَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله: ثُمَّ وَقَعَ الِاتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ هَذَا مُعْتَقَدٌ سَلَفِيٌّ جَيِّدٌ[2]. اهـ.

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد يُثني على خصمه وعلى القول الحق الذي تكلم به، ومما يدل على ذلك: قوله لخصمه المعترض على ما جاء في العقيدة الواسطية: وَأَخَذْت أَذْكُرُ مَا يَسْتَحِقُّهُ هَذَا الشَّيْخُ مِنْ أَنَّهُ كَبِيرُ وَشَيْخُهُمْ، وَأَنَّ فِيهِ مِن الْعَقْلِ وَالدِّينِ مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَامَلَ بِمُوجبِهِ. .

---

(١) ٣/ ١٨١.

(٢) ٣/ ٢٠١.

ثم قال: فَذَكَرَ هُوَ بَحْثًا حَسَنًا يَتَعَلَّقُ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ فَحَسَّنْته وَمَدَحْته عَلَيْهِ[١]. اهـ.

وحاور المبتدعة الذين قالوا: إنَّ كَلَامَ اللهِ ليس حَرْفًا وَصَوْتًا قَائِمًا بِهِ، بَلْ هُوَ مَعْنًى قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُشَارُ إلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ إشَارَةً حِسِّيَّةً[٢].

وحاور أحد الأشاعرة الْمُؤولين لصفات الله تعالى إلا البعض منها، وقد وثق شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا الحوار، وكلما اعترض الأشعريُّ أجاب الشيخ عن اعتراضه بحججٍ مُقنعةٍ قوية، فما كان منه إلا أنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ وَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ[٣].

وقد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقسو على الباغي والكاذبِ والْمُتَعَنِّتِ، كما فعل أحدُ من عارض شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في معتقده، وخطَّأه وأكثر من الاعتراض عليه بكلام فيه كذب وجهل فقال له: لَا أَدَبَ وَلَا فَضِيلَةَ، لَا تَأَدَّبْت مَعِي فِي الْخِطَابِ، وَلَا أَصَبْت فِي الْجَوَابِ[٤]. اهـ.

وقال رحمه الله في جَوَابِ وَرَقَةٍ أُرْسِلَتْ إلَيْهِ فِي السِّجْنِ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِمِائَةٍ، حيث دخل السجن بسبب تحريض المبتدعة عليه بعد تأليفه للعقيدة الواسطية: مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ لِينِ الْكَلَامِ وَالْمُخَاطَبَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ: فَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ اسْتِعْمَالًا لِهَذَا.

لَكِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ حَسَنٌ، وَحَيْثُ أَمَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ بِالْإِغْلَاظِ

---

(١) ٣/ ١٨٦ ـ ١٨٨.
(٢) ٥/ ٢٦٤.
(٣) يُنظر إلى هذه المناظرة في: ٦/ ٣٥١ ـ ٣٧٣.
(٤) ٣/ ١٨٣.

عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لِبَغْيِهِ وَعُدْوَانِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِمُقَابَلَتِهِ، لَمْ نَكُنْ مَأْمُورِينَ أَنْ نُخَاطِبَهُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ[1] .اهـ.

فلك أنْ تتصور أنّ هذا الإمام حاور وناقش كلّ من يخطر ببالك:

١ ـ المخالفين من أصحاب المذاهب الفقهية.

٢ ـ الرافضة.

٣ ـ المعتزلة

٤ ـ الجهمية

٥ ـ الأشاعرة.

٦ ـ المرجئة[2] .

٧ ـ الفلاسفة.

٨ ـ أصحاب المنطق.

٩ ـ ملوك وأمراء المسلمين.

١٠ ـ ملوك الكافرين.

١١ ـ ملك التتر.

١٢ ـ اليهود والنصارى.

١٣ ـ أهل الملل من غير اليهود والنصارى.

١٤ ـ الصوفية.

١٥ ـ الحلولية.

١٦ ـ الاتحادية.

---

(١) ٣/ ٢٣٢.

(٢) يُنظر مناظرته لبعضهم في: ٧/ ٤٠٥.

١٧ ـ أصحاب الحساب.

١٨ ـ الفلكيين.

١٩ ـ المنجمين والكهان.

والعجيب من شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه لا يتردد أبدًا في الاستجابة لأيّ طلب للمناظرة، وخذ مثالًا على ذلك غير ما تقدّم: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذكره لمناظرته لأحد رؤوس المبتدعة: وَأَمَّا إِذَا بَحَثَ الْإِنْسَانُ وَفَحَصَ: وَجَدَ مَا يَقُولُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِن التَّأْوِيلِ الَّذِي يُخَالِفُونَ بِهِ أَهْلَ الْحَدِيثِ كُلَّهُ بَاطِلًا، وَتَيَقَّنَ أَنَّ الْحَقَّ مَعَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

فَاسْتَعْظَمَ ذَلِكَ وَقَالَ: أَتُحِبُّ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَنَاظَرُوا فِي هَذَا؟

فَتَوَاعَدْنَا يَوْمًا.. ثم سرد مناظرته له، ودحضه لحججه[1]. ولم يقل في نفسه: قد تسقط هيبتي إذا ناظرت كلّ أحد؛ لأنه أرخص نفسه في ذات الله، وباعها من أجل نصرة دينِه، وإظهار الحق.

ولم يقل كذلك: ربما تكون حجة خصمي أقوى من حجتي فأسقط من عين الناس، أو يتركوا الحق لضعف حجتي؛ لأنه واثق بالله ونصره للمؤمنين، ولأنه واثق بنفسه وعلمِه وضعفِ خصمِه.

وخلاصة القول: أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كانت النصيحة والغيرة على الدين تجري في عروقه، فلا يترك أحدًا إلا أقام الحجة عليه بحكمة وعقل ورفق، فلم يكن ينأى بنفسِه مُنكبًّا على كتبه ودروسِه، متعذِّرًا بأنه منشغلٌ بالعلم والتأليف، بل بذل نفسه في سبيل الله، وأفنى عمره في نشرِ دينِ الإسلام، وإقامةِ الحجة على عباده، وتحبيبِ الناس بربهم، وتنفيرِهم مِن البدعِ في دينهم.

---

(١) ٦/٣٥١ ـ ٣٧٣.

فرضي الله عنه ورحمه وبارك في علمه، فقد انشغل في التعلم والتعليم، فانشغل الناس في تحقيق كتبه ونشرها والذود عنه وعنها، وما هذا الكتاب إلا مساهمة في ذلك، والله المستعان.

* * *

وفي ختام هذا الفصل أتطرق لأمر مهم، بسببه اتُّهمه الحاقدون والجاهلون بخلاف ما قررته مِن خُلُقِه، وسأُفرد له الفصل التالي:

[معنى قول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في حق المخالف: يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل]

شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُكثر من قول: من فعل كذا فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، وعند سبري لهذه العبارة ظهر لي جليًّا أنه لا يقولها إلا في حق من أنكر أمرًا مُجمعًا عليه وعُلم من الدين بالضرورة.

ومع ذلك فلم يقصد بهذه العبارةِ أنْ يستبيح دم كلٍّ مَن استحق القتل دون شرطٍ أو قيد، بل إنه يبين بمثل هذه العبارة أنه يستحق القتل لردته، ولا يقتله إلا وليّ الأمر بعد إقامة الحجة عليه.

والأمثلة على ذلك كثيرة، خذ بعضها:

١ ـ قال فيمَنْ يَحْمِلُهُ الشَّيْطَانُ إِلَى عَرَفَاتٍ فَيَقِفُ مَعَ النَّاسِ ثُمَّ يَحْمِلُهُ فَيَرُدُّهُ إِلَى مَدِينَتِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ: إن اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا طَاعَةٌ وَقُرْبَةٌ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ[(١)]. اهـ.

٢ ـ قال فيمَن ادَّعَى أَنَّ شَيْخَهُ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ: يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ[(٢)]. اهـ.

٣ ـ قال فيمَنْ قال عَن الْبَيْتِ «إِنَّهُ الصَّنَمُ الْمَعْبُودُ فِي الْأَرْضِ» يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ[(٣)]. اهـ.

---

(١) ٨٣/١.
(٢) ٥١٣/١.
(٣) ٣١٠/٢.

٤ ـ قال فيمَنْ قال إنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَيَجْعَلُونَهُ مُخْتَلِطًا بِالْمَخْلُوقَاتِ: مَنْ أَرَادَ هَذِهِ الْمَعَانِيَ فَهُوَ مُلْحِدٌ ضَالٌّ يَجِبُ أَنْ يُسْتَتَابَ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ(١). اهـ.

٥ ـ قال فيمَنْ قَالَ إنَّ اللهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ إمَاتَةِ الْخَلْقِ وَإِحْيَائِهِمْ مِنْ قُبُورِهِمْ وَعَلَى تَسْيِيرِ الْجِبَالِ وَتَبْدِيلِ الْأَرْضِ غَيْرِ الْأَرْضِ: يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ(٢). اهـ.

٦ ـ قال في الرَّجُل الْبَالِغ إذَا امْتَنَعَ مِنْ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ مِن الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَوْ تَرَكَ بَعْضَ فَرَائِضِهَا الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا: فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، فَمِن الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: يَكُونُ مُرْتَدًّا كَافِرًا لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُدْفَنُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ يَكُونُ كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ وَقَاتِلِ النَّفْسِ وَالزَّانِي الْمُحْصَنِ(٣). اهـ.

والأمثلة كثيرةٌ جدًّا، وقتلُ أمثال هؤلاء لا يعني أنهم كفار، كما صرح به فيمن امْتَنَعَ مِنْ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ مِن الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَوْ تَرَكَ بَعْضَ فَرَائِضِهَا الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا.

بل وأصرح من ذلك قوله: وَأَمَّا قَتْلُ الدَّاعِيَةِ إلَى الْبِدَعِ فَقَدْ يُقْتَلُ لِكَفِّ ضَرَرِهِ عَن النَّاسِ كَمَا يُقْتَلُ الْمُحَارِبُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كُفْرًا، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أُمِرَ بِقَتْلِهِ يَكُونُ قَتْلُهُ لِرِدَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا قَتْلُ غَيْلَان الْقَدَرِيّ وَغَيْره قَدْ يَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ(٤). اهـ.

فلو وجب على أحد القتل لكفره أو لجريمةٍ تُوجب القتل، فلا يجوز لآحاد الناس أن يُقيموا الحدود، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

(١) ٢/ ٤٩٠.
(٢) ٣/ ٢٨٩.
(٣) ٣/ ٤٣٠.
(٤) ٢٣/ ٣٤٢ ـ ٣٥٠.

فِي حَدِيثِ مَاعِزٍ والغامدية: فَالْإِمَامُ وَالنَّاسُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مِثْلِ هَذَا، وَلَكِنْ هُوَ إِذَا طَلَبَ ذَلِكَ أُقِيمَ عَلَيْهِ، كَالَّذِي يُذْنِبُ سِرًّا.

وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ حَدًّا[1]. اهـ.

فإقامة الحدود موكلةٌ لولي الأمر، ولا يجوز لأحد أنْ يفتات عليه، وبهذا يتبين ضلال خوارج هذا الزمان، الذين خرجوا على ولاة الأمر المسلمين، واسْتباحوا دماء أقرب الناس إليهم من العساكر وغيرهم، زعمًا منهم أنهم مرتدُّون، نعوذ بالله من الضلال.



(١) ١٦/٣١.

[حرصُه على تدوين ما جرى له من أحداثٍ وحواراتٍ سابقةٍ ليُستفاد منها]

كثيرًا ما يكتب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى ما جرى له مِن أحداثٍ وحوارات سابقة؛ وذلك رغبةً في نشر العلم، واسْتجابةً لرغبة الذين طلبوا ذلك منه.

فقد دون قصته مع فرق الصوفية حيث قال: «فَقَدْ كَتَبْت مَا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ فِي الْمَشْهَدِ الْكَبِيرِ بِقَصْرِ الْإِمَارَةِ وَالْمَيْدَانِ بِحَضْرَةِ الْخَلْقِ مِن الْأُمَرَاءِ وَالْكُتَّابِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْفُقَرَاءِ الْعَامَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي أَمْرِ البطائحية يَوْمَ السَّبْتِ تَاسِعَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ خَمْسٍ، لِتَشَوُّفِ الْهِمَمِ إلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَحِرْصِ النَّاسِ عَلَى الِاطِّلَاعِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ ذَلِكَ قَدْ يَسْمَعُ بَعْضَ أَطْرَافِ الْوَاقِعَةِ...»[1]. اهـ.

ودون حواره الهام في حُكْمِ مَنِيِّ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِن الدَّوَابِّ الطَّاهِرَةِ وَفِي أَرْوَاثِ الْبَهَائِمِ الْمُبَاحَةِ، حيث قال: «قَدْ كُنَّا فِي مَجْلِسِ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ وَالنَّظَرِ فِي مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ تَصْوِيرًا وَتَقْرِيرًا وَتَأْصِيلًا وَتَفْصِيلًا فَوَقَعَ الْكَلَامُ فِي شَرْحِ الْقَوْلِ فِي حُكْمِ مَنِيِّ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِن الدَّوَابِّ الطَّاهِرَةِ وَفِي أَرْوَاثِ الْبَهَائِمِ الْمُبَاحَةِ: أَهِيَ طَاهِرَةٌ أَمْ نَجِسَةٌ؟ عَلَى وَجْهٍ أَحَبَّ أَصْحَابُنَا تَقْيِيدَهُ وَمَا يُقَارِبُهُ مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ

(١) ١١/ ٤٤٥ ـ ٤٧٥.

فَكَتَبْت لَهُمْ فِي ذَلِكَ»[١]. اهـ.

ودوّن ما جرى له مع المبتدعة بعد تأليف العقيدة الواسطية[٢].

والأمثلة في هذا كثيرة.

هذا ما دونه وكتبه، وهو الذي وصلنا، فقد يكون كتب من ذلك الشيء الكثير لكن لم يصلنا، ولك أن تتساءل: كم مجلس حضره وبَثَّ فيه عِلْمَهُ ودُرَرَه وكنوزه ولم يتسن له تدوين ما جاء فيه؟

ما ذا لو كان في عصرِه مسجلٌ يُسجل كل ما قاله؟ كم ستزخر المكتبات بعلوم أحياها، ومسائل حققها رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.



(١) ٢١/ ٥٣٤ ـ ٦٠٣.

(٢) يُنظر إليها في المجلد الثالث، ص١٦٠ ـ ١٩٤، ٢١١ ـ ٢٤٨، ٢٤٨ ـ ٢٧٧.

[ثناء علماء عصره عليه وتعظيمُهم له]

لا يشك مُنْصِفٌ أنَّ الإمام شيخَ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ظهر علمه ونُبُوغُه وذكاؤُه لأكثر عامّةِ وعلماء زمانه، وتتابع العلماء المنصفون على تعظيمه والثناء عليه؛ لِمَا رأوا في مصنفاته من العلم الغزير، وسيرته من جهاد الكفار والمنافقين، والمبتدعة الضالين.

ولن أسوق ما قيل عنه، فذلك يحتاج إلى مُؤلَّفٍ مستقل.

وإليك بعض شهادات علماء زمانه، حينما وصلهم خبر سجنه بسبب تحريف المغرضين من المبتدعة وبعض المشايخ الحاسدين لفتواه المشهورة في المنع من شد الرحال للقبور:

قال أحدهم: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ، وَحِيدُ دَهْرِهِ، وَفَرِيدُ عَصْرِهِ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَد ابْنُ تَيْمِيَّة.

وقال آخر: الشَّيْخُ الْأَجَلُّ الْأَوْحَدُ بَقِيَّةُ السَّلَفِ وَقُدْوَةُ الْخَلَفِ رَئِيسُ الْمُحَقِّقِينَ وَخُلَاصَةُ الْمُدَقِّقِينَ، تَقِيُّ الْمِلَّةِ وَالْحَقِّ وَالدِّينِ.

وقال آخر: الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَامِلُ، جَامِعُ الْفَضَائِلِ وَالْفَوَائِدِ، بَحْرُ الْعُلُومِ، وَمَنْشَأُ الْفَضْلِ، جَمَالُ الدِّينِ.

وقال غَيْرُهُ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْبَارِعُ الْهُمَامُ، افْتِخَارُ الْأَنَامِ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ، رُكْنُ الشَّرِيعَةِ، نَاصِرُ السُّنَّةِ، قَامِعُ الْبِدْعَةِ، جَامِعُ أَشْتَاتِ الْفَضَائِلِ، قُدْوَةُ الْعُلَمَاءِ الْأَمَاثِلِ.

وقال آخَرُ: إنَّ هَذَا هَذَا الشَّيْخَ الْمُعَظَّمَ الْجَلِيلَ، وَالْإِمَامَ الْمُكَرَّمَ النَّبِيلَ، أَوْحَدُ الدَّهْرِ، وَفَرِيدُ الْعَصْرِ، طِرَازُ الْمَمْلَكَةِ الْمَلَكِيَّةِ، وَعَلَمُ الدَّوْلَةِ السُّلْطَانِيَّةِ، لَوْ أَقْسَمَ مُقْسِمٌ بِاللهِ الْعَظِيمِ الْقَدِيرِ، أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ الْكَبِيرَ، لَيْسَ لَهُ فِي عَصْرِهِ مُمَاثِلٌ وَلَا نَظِيرٌ، لَكَانَتْ يَمِينُهُ بَرَّةً غَنِيَّةً عَنِ التَّكْفِيرِ، وَقَدْ خَلَتْ مِنْ وُجُودِ مِثْلِهِ السَّبْعُ الْأَقَالِيمُ إِلَّا هَذَا الْإِقْلِيمَ، يُوَافِقُ عَلَى ذَلِكَ كُلُّ مُنْصِفٍ جُبِلَ عَلَى الطَّبْعِ السَّلِيمِ، وَلَسْتُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ أُطْرِيهِ، بَلْ لَوْ أَطْنَبَ مُطْنِبٌ فِي مَدْحِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، لَمَا أَتَى عَلَى بَعْضِ الْفَضَائِلِ الَّتِي هِيَ فِيهِ: أَحْمَد ابْنِ تَيْمِيَّة، دُرَّةٌ يَتِيمَةٌ، يُتَنَافَسُ فِيهَا، تُشْتَرَى وَلَا تُبَاعُ، لَيْسَ فِي خَزَائِنِ الْمُلُوكِ دُرَّةٌ تُمَاثِلُهَا وَتُؤَاخِيهَا، انْقَطَعَتْ عَنْ وُجُودِ مِثْلِهِ الْأَطْمَاعُ.

وَلَيْسَ يَقَعُ مِنْ مِثْلِهِ أَمْرٌ يُنْقَمُ مِنْهُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ أَمْرًا قَدْ لُبِّسَ عَلَيْهِ، وَنُسِبَ إِلَى مَا يُنْسَبُ مِثْلُهُ إِلَيْهِ..

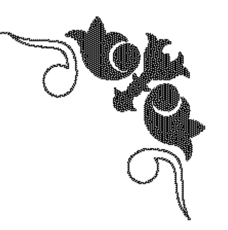
وقَالَ آخر: لَمَّا قَرَعَ أَسْمَاعَ أَهْلِ الْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ، وَالنَّوَاحِي الْعِرَاقِيَّةِ، التَّضْيِيقُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَد ابْنِ تَيْمِيَّة سَلَّمَهُ اللهُ، عَظُمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَشَقَّ عَلَى ذَوِي الدِّينِ، وَارْتَفَعَتْ رُءُوسُ الْمُلْحِدِينَ، وَطَابَتْ نُفُوسُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَلَمَّا رَأَى عُلَمَاءُ أَهْلِ هَذِهِ النَّاحِيَةِ عِظَمَ هَذِهِ النَّازِلَةِ، مِنْ شَمَاتَةِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، بِأَكَابِرِ الْأَفَاضِلِ وَأَئِمَّةِ الْعُلَمَاءِ، أَنْهَوْا حَالَ هَذَا الْأَمْرِ الْفَظِيعِ، وَالْأَمْرِ الشَّنِيعِ، إِلَى الْحَضْرَةِ الشَّرِيفَةِ السُّلْطَانِيَّةِ، زَادَهَا اللهُ شَرَفًا، وَكَتَبُوا أَجْوِبَتَهُمْ فِي تَصْوِيبِ مَا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ سَلَّمَهُ اللهُ فِي فَتَاوَاهُ، وَذَكَرُوا مَنْ عِلْمِهِ وَفَضَائِلِهِ بَعْضَ مَا هُوَ فِيهِ، وَحَمَلُوا ذَلِكَ إِلَى بَيْنَ يَدَيْ مَوْلَانَا مَلِكِ الْأُمَرَاءِ أَعَزَّ اللهُ أَنْصَارَهُ، وَضَاعَفَ اقْتِدَاءَهُ؛ غَيْرَةً مِنْهُمْ عَلَى

هَذَا الدِّينِ، وَنَصِيحَةً لِلْإِسْلَامِ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ[(١)]. اهـ.

تأمل ثناء هؤلاء العلماء على شيخ الإسلام، وهم من مختلف المذاهب الفقهية، والبلدان الإسلاميّة، فقد ملأ قلوب علماء عصره حُبًّا وإجلالًا وتقديرًا، حتى أثنوا عليه بما هو أهلُه، وأجمعوا على علو شأنه، ورفعة قدره، وجلالة علمه، وكثرة فضائله.



(١) ٢٧/ ١٨٢ - ٢١٣.

[وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ]

استمر شيخ الإسلام طوال حياته على المنهج النبوي العظيم، وأفنى عمره في نشر الإسلام بلسانه وقلمه ويدِه، حريصًا على جمع الكلمة، ونبذ الفرقة، صابرًا على أذى بعض حكام عصرِه، مع شدة ما لحقه من الأذى منهم، وسجنوه مرارًا، وكان آخر مرة سُجن فيها: سنة ستٍّ وعشرين وسبعمائة، بسبب فتواه المشهورةِ في تحريم شدّ الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين.

وكان قد تجاوز خمسًا وستين عامًا.

وأُوذي هو وجماعةٌ من أصحابه، واختفى آخرون، وعُزِّرَ جماعةٌ ونُودي عليهم، ثم أُطلقوا، سوى الإمام ابن القيم الجوزية، فإنه حبس بالقلعة.

واستمر في سجنه، وأقبل على العبادة والتلاوة والذِّكْر والتهجد.

وقد ختم القرآن مدة إقامته بالقلعة ثمانين ختمة.

وفي ليلة الاثنين، لعشرين من ذي القعدة، من سنة ثمانٍ وعشرين وسبعمائة، انتهى في آخر ختمةٍ إلى آخر سورة القمر، ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴿٥٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٥﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٥٤ ـ ٥٥].

ثم فاضت روحُه إلى باريها.

فلم يفجأ الخلق إلا نعيُه، فاشتد التأسف عليه، وكثر البكاء والحزن، ودخل إليه أقاربه وأصحابه، وازدحم الخلق على باب القلعة والطرقات، وامتلأ جامع دِمَشْقَ وصلوا عليه، وحُمل على الرؤوس رَحِمَهُ اللَّهُ ورضي عنه.

وهكذا ملأ شيخ الإسلام حياته بالإيمان ونشر الخير والمعروف، وأشغل نفسه في طاعة الله والذود عن دوينِه، فأشغل الله الأمة بإحياء ذكره، ونشر سيرته وكتبه وأقواله.

فهذا درس لنا جميعًا، بأن نملأ حياتنا فيما ينفعنا في آخرتِنا، فالأعمار قصيرة، ونهاية آجالنا قريبة، وأنفاسنا معدودة، فمن الحرمان والخسارة أن نضيع أوقاتنا في اللهو واللعب، والنزهات والاستراحات.

لقد ذهب هؤلاء الحكام الذين سجنوه، والقضاة الذين امتحنوه، والمبتدعة الذين ضايقوه، وقد كان لهم شأن ومكانة في زمنهم، وهاهم قد ذهبوا وبقي ذكر وعلم هذا الشيخ السجين!

ذهب ملك ومنصب هؤلاء الحكام والقضاة وغيرهم، وبقي الشيخ عَلَمًا إلى يومنا هذا، انطوت صفحاتهم، وبقيت صفحته نقية بيضاء لم يشبها كدر ولا وسخ.

كم كان لهؤلاء مكانة عند الناس في زمنهم، وكان الكثير من الناس ينظرون إليهم نظرَ إعجاب وتبجيل وتعظيم، كما هو الحال اليوم، حيث يُنظر إلى التجار والحكام والمسؤولين نظرةَ إكبار وإعظام وإجلال.

ومن العجيب: أن الشيخ سُجن وامتُحن لا لخروجه على ولاة الأمر، ولا لآرائه السياسية المعارضة لأنظمة الحكم، بل لآرائه الدينية الشرعية، المبنية على الكتاب والسُّنَّة، فهل يصح عقلًا وشرعًا وسياسةً سجن أمثال هؤلاء!

ولم يُسجن ويُحاكم لأجل دينه وآرائه العلمية المبنية على الدليل الشرعي شيخ الإسلام وحده، بل سُجن وعُذّب وأُوذي الكثير من العلماء والمصلحين، ومنهم: أشهر وأنبل تلاميذه: الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

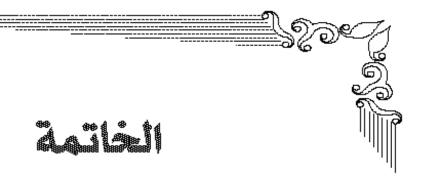
ففي سنة خمس وأربعين وسبعمائة صنف الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية مصنَّفًا في اشتراط المحلل في المسابقة ونصر فيه ما ذهب إليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ذلك، ثم صار يفتى به جماعةٌ من الترك، ولا يعزوه إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية، فاعتقد من اعتقد أنه قوله، وهو مخالف للأئمة الأربعة، فحصل عليه إنكار في ذلك، وطلبه القاضي الشافعي، وحصل كلام في ذلك، وانفصل الحال على أنْ أظهر الشيخ شمس الدين بن قيم الجوزية الموافقة للجمهور؛ درًا للفتنة، وخوفًا من حصول المفسدة[1].

رحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، وجمعنا به في دار كرامته، ونفعنا بعلمه وأخلاقه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

اللَّهُمَّ يا أكرم مسؤول، ويا خير مأمول، يا من يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، ويُجازي على المعروف أحسن جزاء، نسألك أنْ تبلغنا منازل الصديقين والشهداء، وأن تعصمنا في هذا الحياة من مضلاتِ الفتن والبلايا، والمحن والرزايا.



(١) البداية والنهاية ١٤/ ٢١٦.



الخاتمة

هذا ما تفضل الله تعالى به عليّ من عرضٍ لسيرة شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وأخلاقه وعلمه، أسأل الله تعالى أنْ أكون قد وُفقت وسُددت، وأن يعفو الله عني الخطأ والتقصير، وأن يغفر لعبده ابن تيمية ويرفع درجاتِه، ويجزيه عن الإسلام والمسلمين أعظم الجزاء.

هذا والحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمد، وآله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فرغت منه: مساء الأربعاء، الموافق: ١٩/ ٤/ ١٤٣٨هـ.

وفرغت مِن مراجعته: فجر الأربعاء، الموافق: ١٢/ ٥/ ١٤٣٨هـ.



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة


تنسيق
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


تنسيق
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com